

السوق العربية المشتركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد الأول)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٣٠٢٠٣٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)			
المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربي في سبتمبر	الاهرام	١	٩٧٠٠١-٠٣	٩٧٠٠١-٠٣
التعاون العربي في ظل عولمة الاقتصاد	الاهرام	٣	٩٧٠٠١-٠٦	٩٧٠٠١-٠٦
الاقتصاد العربي فوق صفيح ساخن	الاهرام	٧	٩٧٠٠١-٠٨	٩٧٠٠١-٠٨
السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية	الاحرار	٩	٩٧٠٠١-٠٩	٩٧٠٠١-٠٩
السوق العربية المشتركة .. ضرورة !	الاهرام	١٠	٩٧٠٠١-١١	٩٧٠٠١-١١
السوق العربية المشتركة ضرورة !	الاهرام	١٣	٩٧٠٠١-١١	٩٧٠٠١-١١
رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك القيام السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٧	٩٧٠٠١-١٣	٩٧٠٠١-١٣
الوقائع والأوهام .. في مؤتمر رجال العمال بعمان	العالم اليوم	١٨	٩٧٠٠١-١٣	٩٧٠٠١-١٣
منطقة التجارة العربية الحرة .. خلال ٢ سنوات	العالم اليوم	٢٠	٩٧٠٠١-١٣	٩٧٠٠١-١٣
التعاون العربي المصري	العالم اليوم	٢١	٩٧٠٠١-١٤	٩٧٠٠١-١٤
استعداد رجال الاعمال للمشاركة في جهود احياء التعاون الاقتصادي العربي	الاهرام	٢٤	٩٧٠٠١-١٤	٩٧٠٠١-١٤
المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على إقامة سوق مشتركة	الحياة	٢٥	٩٧٠٠١-١٤	٩٧٠٠١-١٤
منطقة تجارة حرة المذهل العملى للسوق العربية المشتركة	الاهرام	٢٦	٩٧٠٠١-١٥	٩٧٠٠١-١٥

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
التكامل الاقتصادي العربي .. ودور البنوك كمال سرور	الاهرام	٢٩ ٩٧-٠١-١٨
المجلس الاقتصادي والاجتماعي يافش الشهر القادم مشروع اقامة منطقة تجارة عربية حرة -----	الاهرام	٣٠ ٩٧-٠١-١٩
السوق العربية المشتركة .. كيف ؟ لمعى المطيعي	الوفد	٣١ ٩٧-٠١-١٩
مبارك والمشروع الاقتصادي العربي ابراهيم عياد المراشي	مايو	٣٢ ٩٧-٠١-٢٠
سوق عربية مشتركة .. ام منطقة تجارة حرة ؟ سالم وهبي	الاهرام الاقتصادي	٣٣ ٩٧-٠١-٢٠
تفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية حسام زايد	الاهرام	٣٧ ٩٧-٠١-٢٢
امريكا .. والصهيونية .. ودعوى الشرق اوسطية -----	الوفد	٣٨ ٩٧-٠١-٢٢
مواجهة ساخنة "حول السوق العربية المشتركة و"مجلس الاعمال فانن عبد الرازق	الاخبار	٤٠ ٩٧-٠١-٢٣
الاقتصاد العربي يتجه نحو اصلاح سيد عبد المجيد	الاهرام	٤٢ ٩٧-٠١-٢٥
اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لانشاء منطقة التجارة الحرة -----	الاهرام	٤٦ ٩٧-٠١-٢٥
المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لانشاء السوق العربية المشتركة عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٩ ٩٧-٠١-٢٧
الأمل العظيم جمال بدوي	الوفد	٥٣ ٩٧-٠١-٢٨
الإرادة السياسية وحدها غير كافية لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة نصر زعلوك	الاهرام	٥٣ ٩٧-٠١-٢٠
السوق العربية المشترك .. رؤية مقترحة -----	الاهرام	٥٥ ٩٧-٠١-٢٠
لا سوق عربية مشترك بدون العراق ! نصر نصار	العالم اليوم	٥٧ ٩٧-٠١-٢٠
السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانين العرب حامد محمد حامد	الاهرام المسائي	٥٩ ٩٧-٠١-٢١

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
-----	مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي في يونيو القادم	الاهرام	٢٠	٩٧-٠١-٣١	
-----	السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الاساسى للتعاون العربى لمواجهة التكتلات العالمية	الحياة	٦١	٩٧-٠١-٣١	
-----	السوق العربية المشتركة ضرورة لاجياء المشروع القومى	الاحرار	٦٢	٩٧-٠٢-٠٢	
-----	لماذا نعتبر التعاون الاقتصادى العربى ؟	الاهرام الاقتصادى	٦٥	٩٧-١٢-٠٢	
-----	نظرة مؤتمر التعاون الاقتصادى العربى	الاهرام	٧٢	٩٧-٠٢-٠٧	
-----	الفرصة مهبأة لاقامة سوق مالية عربية مشتركة	آخر ساعة	٧٤	٩٧-٠٣-٠٧	
-----	المجلس الاقتصادى العربى يبحث الاحد القادم	الاخبار	٧٧	٩٧-٠٢-٠٩	
-----	ابعاد التكامل الاقتصادى العربى المنشود	الاهرام	٧٨	٩٧-٠٢-١١	
-----	اتفاقيات مصرية - عربية لانشاء مناطق تجارة حرة	العالم اليوم	٧٩	٩٧-٠١-١٢	
-----	مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية	العالم اليوم	٨٠	٩٧-٠٢-١٥	
-----	اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة	العالم اليوم	٨١	٩٧-٠٢-١٥	
-----	اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط اقامة منطقة حرة عربية مشتركة	الاهرام	٨٢	٩٧-٠٢-١٧	
-----	السوق العربية المشتركة أولا وبعدها تفكر فى الشرق اوسطية	الاهرام	٨٣	٩٧-٠٢-١٨	
-----	خبرى رمضان	الاهرام	٨٤	٩٧-٠٢-١٨	
-----	اليه تنفيذ منطقة تجارة حرة عربية يبحثها المجلس الاقتصادى والاجتماعى غدا	الاهرام	٨٥	٩٧-٠٢-١٨	
-----	نائب رئيس وزراء اليمن يحذر من مخاطر عدم تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاهرام	٨٥	٩٧-٠٢-١٨	
-----	وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التبعيى لمنطقة التجارة الحرة	الاحرار	٨٦	٩٧-٠٢-١٨	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٨٧	٩٧٠٠٢-١٩
محمد مبروك	الاهرام	٨٨	٩٧٠٠٢-٢٠
غياش : فرار اقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة	الحياة	٨٩	٩٧٠٠٢-٢٣
بنيعق الاسدي	الاهرام	٩١	٩٧٠٠٢-٢٣
عبد الناصر عارف	الاهرام	٩٥	٩٧٠٠٢-٢٣
منطقة نخارة حرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة	الاخبار	٩٧	٩٧٠٠٢-٢٣
على المغربي	الاهرام	٩٨	٩٧٠٠٢-٢٣
النكتل الاقتصادي العربي حلم يتحول الى واقع	الاهرام	١٠٠	٩٧٠٠٢-٢٣
محمود الشندوبلي	الاهرام	١٠٢	٩٧٠٠٢-٢٣
لماذا فشلت الدول العربية في اقامة سوق اقتصادية مشتركة ؟!	السياسي المصري	١٠٤	٩٧٠٠٢-٢٣
انشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي	العالم اليوم	١٠٦	٩٧٠٠٢-٢٣
يوسف هلال	الاهرام	١٠٧	٩٧٠٠٢-٢٣
مصر اول من دعا الى التكامل العربي والاسلامي والافريقي	الاهرام	١٠٨	٩٧٠٠٢-٢٤
التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية الاندماج في تجمع اقتصادي	الاهرام	١١٠	٩٧٠٠٢-٢٤
حسن عبد المنعم	الاهرام	١١١	٩٧٠٠٢-٢٤
تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية	الاهرام	١١٢	٩٧٠٠٢-٢٤
فتحي محمود	الاهرام	١١٣	٩٧٠٠٢-٢٤
تشكيل امانة عامة مؤقتة لجبهة الاتحادات المهنية العربية	الاهرام	١١٤	٩٧٠٠٢-٢٤
المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوافق على خفض الجمارك والضرائب	الاهرام	١١٥	٩٧٠٠٢-٢٤
محمد مبروك	الاهرام	١١٦	٩٧٠٠٢-٢٤
اللجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البينية ومشكلات المياه والجمارك	الاهرام	١١٧	٩٧٠٠٢-٢٤
حسن عبد المنعم	الاهرام	١١٨	٩٧٠٠٢-٢٤
برنامج لازالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية	الاهرام	١١٩	٩٧٠٠٢-٢٤
عماد السويدي	الاهرام	١٢٠	٩٧٠٠٢-٢٤
القبائل حارة والبنجينة محلك سر !	العربي	١٢١	٩٧٠٠٢-٢٤
احمد مراد	العربي	١٢٢	٩٧٠٠٢-٢٤

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق المشتركة (المجلد الاول)			
عصام عبد الحميد	العربي	١١٦	٩٧-٠٢-٢٤
اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادي	العالم اليوم	١١٧	٩٧-٠٢-٢٥
نحو سوق عربية مشتركة	الاهرام المسائي	١١٩	٩٧-٠٢-٢٥
اسرائيل تسعى الى خلق الاقتصاد الفلسطيني واحكام تبعية لاقتصادها	الاحرار	١٢٠	٩٧-٠٢-٢٥
محمد عبد الجواد			
خطوة ايجابية للامام	الجمهورية	١٢١	٩٧-٠٢-٢٦
منظمة العمل العربية تدعو مجددا للتكامل الاقتصادي	الاحرار	١٢٢	٩٧-٠٢-٠١
جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة	الاهرام	١٢٢	٩٧-٠٢-٠١
عبد الناصر عارف			
خطوات نحو السوق العربية	المصور	١٢٥	٩٧-٠٢-٠٢
حاتم فاروق			
الاعلام المني .. لماذا ؟	اختيار اليوم	١٢٨	٩٧-٠٢-٠٨
سمير توفيق			
لماذا نقرر "تاجيل" الاتفاق مع مصر حول منطقة التجارة الحرة ؟	اختيار اليوم	١٢٩	٩٧-٠٢-٠٨
بذرة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في بداية ٩٨	الاخبار	١٣١	٩٧-٠٢-١٢
فاتن عبد الرازق			
منطقة تجارية عربية حرة ؟	الحوادث	١٣٢	٩٧-٠٢-١٤
عصام شلهوب			
سرور بظالم بتفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الاقتصاد العربي	الاخبار	١٣٣	٩٧-٠٢-١٤
بدر الدين ادهم			
مجلس الجامعة العربية يبحث اجراءات اقامة منطقة التجارة الحرة	العالم اليوم	١٣٤	٩٧-٠٢-١٥
منطقة تجارة حرة عربية كبرى .. كيف ؟	الاهرام الاقتصادي	١٣٥	٩٧-٠٢-١٧
سليمان المنذرى			
السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصرية	الحوادث	١٣٦	٩٧-٠٢-٠٧
انعام رعد			

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٤٠	٩٧-٠٣-١٧	الاهرام	الدعوة لانشاء مجلس عربى للحبوب والاسراع باقامة السوق المشتركة محمد مبروك
١٤١	٩٧-٠٣-٢٢	الجمهورية	منطقة التجارة الحرة العربية ومصدرة العبور على الحدود عبد الله نصار
١٤٤	٩٧-٠٢-٢٦	العالم اليوم	الشراكة تجتاح المنطقة والسوق المموحد هو الاهر ابراهيم عياد المراعى
١٤٦	٩٧-٠٣-٢٨	الاهرام	خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادى -----
١٤٨	٩٧-٠٣-٣١	الاهرام الاقتصادى	١٢ منظمة لم تنفذ العمل الاقتصادى العربى من العنسل المزمع جمال فاضل
١٥٢	٩٧-٠٤-٠٢	الاهرام	الامن الاقتصادى العربى والمشروع الشرق اوسطى -----
١٥٣	٩٧-٠٤-٠٤	الوطن العربى	ابن القيود وابن الایجابات ؟ -----
١٥٦	٩٧-٠٤-٢١	الاهرام الاقتصادى	منطقة التجارة العربية الحرة .. فى الطريق محمد باشا
١٥٩	٩٧-٠٤-٢١	الاهرام الاقتصادى	الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة -----
١٦٠	٩٧-٠٤-٢٣	الاهرام	الاقتصادات العربية فى حاجة للتجارة الحرة -----
١٦١	٩٧-٠٤-٢٣	الاهرام	المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية احمد البطريق
١٦٣	٩٧-٠٥-٠٢	الاهرام	تكامل النفاقة .. ونفاقة التكامل ! ابراهيم نافع
١٦٧	٩٧-٠٥-٠٢	العالم اليوم	البرلمانيون العرب ينافسون اوضاع السوق المشتركة خالد حسن
١٦٨	٩٧-٠٥-٠٥	الاهرام الاقتصادى	كيفية تفعيل السوق العربية المشتركة خالد حسن
١٧١	٩٧-٠٥-٠٨	الحياة	البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة رغيد الصلاح
١٧٢	٩٧-٠٥-٠٨	الاحرار	عبد المجيد بطالب باقامة قاعدة اقتصادية عماد السويشى

المجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	المؤلف	للمصدر	رقم الصفحة التاريخ
العنوان				
النقط العربي .. ونقطة البداية !	الاهرام	١٧٤	٩٧-٠٥-٠٩	ابراهيم نافع
مشروع منطقة التجارة الحرة العربية	الحياة	١٧٨	٩٧-٠٥-١٠	رؤوف قبيسي
ابن نحن من حلم الوحدة العربية ؟	العالم اليوم	١٨٠	٩٧-٠٥-١٠	راجي عنابت
السوق المشتركة على اجندة البرلمانين العرب	الاهرام العربي	١٨٢	٩٧-٠٥-١٠	فؤاد سعد
هل ينجح البرلمانون العرب في اعادة الروح للسوق العربية المشتركة ؟	الاخبار	١٨٥	٩٧-٠٥-١٢	بدرالدين ادهم
مناقشات موسعة حول النضامن العربي والسوق العربية المشتركة	الاهرام المسائي	١٨٦	٩٧-٠٥-١٢	-----
مصر تتقدم بورقني عمل حول تحرير النضامن العربي والسوق العربية المشتركة	الاهرام	١٨٨	٩٧-٠٥-١٢	-----
رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة	الاهرام	١٨٩	٩٧-٠٥-١٢	عبد الجواد علي
السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية	الاخبار	١٩٠	٩٧-٠٥-١٢	-----
نائب بالكنيست ؛ مبارك له المكاة الاولى	الاخبار	١٩١	٩٧-٠٥-١٢	أ.بش.أ
دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام ١	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢	-----
بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام	الاخبار	١٩٢	٩٧-٠٥-١٢	-----
القمة الافريقية في ريمبابوي	الاخبار	١٩٤	٩٧-٠٥-١٢	-----
لبنان يدعو الى منطقة للتبادل الحر	الحياة	١٩٥	٩٧-٠٥-١٢	-----
التكتل الاقتصادي : قادم	الاخبار	١٩٦	٩٧-٠٥-١٢	مازن محمود النشوا
البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع واقامة السوق العربية المشتركة	الشعب	١٩٧	٩٧-٠٥-١٢	عبد الفتاح فايد

مجلد رقم ١	السوق العربية المشتركة (المجلد الاول)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
.....	الاهرام	١٩٨ ٩٧-٠٥-١٢
مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصاعب السلام ويركز ضرورة التضامن وانشاء السوق العربية		
.....	الاهرام	٢٠٠ ٩٧-٠٥-١٢
مجلس الوحدة الاقتصادية يعقد اتفاقية السوق العربية		
بهاء الدين على	العالم اليوم	
.....	الاهرام	٢٠٣ ٩٧-٠٥-١٤
السوق المشتركة تواجه غياب الارادة السياسية والالتزام التشريعي		
عاطف عبد الله	الاهرام	
.....	الاهرام	٢٠٣ ٩٧-٠٥-١٤
حمادى : السوق المشتركة هدف المرحلة القادمة		
.....	الاهرام	٢٠٤ ٩٧-٠٥-١٤
قيام السوق العربية المشتركة يعنى الرفاهة والتقدم والمشروعات الكبرى لجميع الدول العربية		
.....	الاهرام	٢٠٥ ٩٧-٠٥-١٤
حكم السوق المشتركة بدخل دائرة الواقع		
.....	العالم اليوم	
.....	المساء	٢٠٦ ٩٧-٠٥-١٤
اللجنة الاقتصادية للمؤتمر البرلمانى العربى		
مجدى عبد الحميد	المساء	
.....	الاخبار	٢٠٧ ٩٧-٠٥-١٤
مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى		
.....	الاهرام	٢٠٨ ٩٧-٠٥-١٥
تحويل القمة العربية لمؤسسية دائمة والاسراع بانشار السوق العربية		
.....	الاهرام	٢٠٩ ٩٧-٠٥-١٥
المؤتمر البرلمانى العربى يطالب بهذا الجهود لانشاء السوق المشتركة		
محمد المختار	الجمهورية	
.....	الاهرام	٢١٠ ٩٧-٠٥-١٥
السوق العربية المشتركة . ضرورة قومية		



المصدر : الأمانة العامة

٣ - يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عام 97

المؤتمر الأول للتعاون الاقتصادي العربي في سبتمبر



عمرو موسى



د. كمال الجازيري

على إثر اجتماعات الأمانة العامة، المنعقدة في القاهرة، في ١٢ من الشهر الجاري، تم تأسيس اللجنة الاقتصادية العربية، ومن المقرر أن تعقد في سبتمبر ١٩٩٢، في القاهرة، اجتماعها الأول.

تختص بمناقشة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي العربي، ومن المقرر أن تعقد في سبتمبر ١٩٩٢، في القاهرة، اجتماعها الأول.

صحفية واجتماعات وزارية. وفي الوقت نفسه فإن ضرورة التعاون الاقتصادي العربي. العرب كانت محور ندوة الاقتصاد.. من أجل مستقبل عربي، التي دعا إليها الأفرام، ونظمها في الثاني عشر من أكتوبر الماضي. قبل مؤتمر القاهرة بشهر كامل. واستمرت ثلاثة أيام وشارك فيها مائة من المسؤولين ورجال الفكر والاقتصاد والأعمال العرب وانتهت إلى بيان مهم طالب بعدة أمور منها توصية هامة وعاجلة إلى الرئيس حسني مبارك، بصفتها رئيسا للندوة الحالية للجنة العربية بالدعوة إلى عقد قمة عربية اقتصادية

تجرى الآن الاتصالات واسعة الدعوة إلى عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي، ليجتمع بين المسؤولين الحكوميين ورجال الاقتصاد والمال الأعمال العرب. وقد برزت الحاجة إلى عقد هذا المؤتمر خلال اللقاءات التي تمت بين الوزراء ورجال الأعمال العرب أثناء حضورهم مؤتمر القاهرة الاقتصادي في ١٢ نوفمبر الماضي وبالذات خلال اجتماعهم الخاص الذي عقده في الثاني أيام المؤتمر. وكان مجلس الوزراء برئاسة الدكتور كمال الجازيري قد دعا إلى هذا خلال استعراضه لنتائج مؤتمر القاهرة، كما تحدث عن أهميته السيد عمرو موسى وزير الخارجية في تصريحات

جاء في مائدة الشانة : وينظم المنعقدة بمفرده أو مع جهات أخرى مؤتمر التعاون الاقتصادي العربي، ستؤيا : يجمع ما بين الحكوميين وغير الحكوميين سعيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية العربية. وعندما نشر الأفرام، الذي تبنى هذا كله. وثابعه في هذه الصفحة تلقت ندوة الأفرام استجابات قوية وعديدة من مسؤولين ورجال أعمال واقتصاد عرب. وستشكل خلال أيام لجنة الاقتصاد لهذا المؤتمر الضخم والمهم وتنفذه. ومن المرجح.



المصدر: الأمم المتحدة

٣ - يناير ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى الآن - في ضوء الاتصالات
المبدئية أن يعقد في شهر
سبتمبر القادم بالقاهرة
ويستمر ثلاثة أيام .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٦

التعاون العربي في ظل عوالة الاقتصاد

د. حازم الببلاوى

والرغم من حساب الزمن - بالأشهر والسنوات - فقد بدأ القرن العشرين، عملياً، مع بداية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ليتخطى بعد ثلاث حروب عالمية، التشرين سلخات والثلاث بباردة - في التسعينات من هذا القرن - فيبعد مائتين عام بتمام التكامل منذ قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، استل التستار على القرن العشرين بمشاكله وتصاميمه مع سقوط الإمبراطورية - من شهوة وبفلسفة ونفاز وإسماعيلية - للسيطرة على العالم، فبدأ بالتكنولوجيا، بتجهيز العالم وتطاعيم الحدود والفرق، فتتاح الفواجر الإيديولوجية وتقرص والعما جديداً اقرب إلى القرية العالمية وقد ساعدت منجزات الثورة الصناعية الجديدة - وبخاصة في ميدان الاتصالات والمواصلات - على القضاء وتحسين شبكات المعلومات - من ناحية تكليف طفل، من ناحية وتحسين شبكات المعلومات - من ناحية أخرى، اقترنت المسافات واختصر الزمن، بحيث يكاد يعيش العالم أجمع في لحظة واحدة.

وليس بحاجة إلى التذكير بضرورة «الثورة التكنولوجية» على تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والانتقال إلى مواد جديدة مسطحة بدلاً من المواد الأولية الثابتة أو الثابتة، وهي في نفسها واقتصادها تحتاج إلى أسواق أكبر إضافة المزيد من التجهيز والاستهلاك.

وفي خلال العقود الثلاثة الأخيرة لدى ثلاثي قوة المعلومات والاتصالات - من ناحية اقتصادية إلى غزو الأسواق - من ناحية أخرى، إلى خيرة مفاصل لا تفل حظيرة وأهمية عن الثورة الاقتصادية في مرحلتها الأولى، وفي جانب الثورة العلمية من أراض ومناجم ومصانع وبنية أساسية، أصبحت الثورة للعلماء - الذين يعتبر عنها في شكل رموز (أسهم وسندات وأوراق مالية متداولة) - تمثل حظيرة ومطاليت على هذه الثورة العلمية، وتعمل من حركتها وانتقالها. وقد ساعد على ذلك، وإرتباطه، تعدد الأوراق والأصول المالية، تطورت أشكال جديدة ونظريات الأشكال القائمة من خيرات أو حقوق أو رخص في عدد متزايد من الشبكات المالية، وقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات في نقل هذه الأصول والقرارات في لمح البصر دون أن نتركها عين أو تسمها في رقيب، فالأصول المالية تتداول الآن على مستوى العالم، وهي تتنقل من مكان إلى آخر، أو من عملة إلى أخرى في شكل وبضعة كهربائية أو نبضة الكترونية، وهكذا أدت هذه الثورة المالية الجديدة إلى تقريب أجزاء المعمورة ففزا على الحدود السياسية وتجاورها المكان واختصار الزمن، ولكن هذه العمولة العالمية للاقتصاد العالمي، وهذا الإقتراف في التعامل المالي ساعدت بالتقابل على زيادة حدة الاضطراب وعدم الاستقرار في الأسواق.

وبهذا إلى جانب من ثورة المعلومات والثورة المالية، وربما سببهما، بدأت تقتفل ثورة أخرى على المستوى العالمي، وهي ما يطلق عليه «ثورة التعلقات» فالجميع يتطلع إلى المستويات المعيشية الأعلى، ويقر ما فتحت ثورة التعلقات الآن، تزيد من الأدل والموسر، وهي عناصر ضرورية للتنمية، بقدر ما شكلت أعباء وضغوطاً وبخاصة على دولنا النامية نظراً للرغبة للحكومة في القفز على الزمن والإصلاح في طلب للثورة قبله أو حتى دون، لغرض والفرز والمهوء.

وفي هذا العالم، الذي كان أن يصبح قرية عالمية أصبحت للشبكات أيضاً عالمة سواء من حيث أسلوب، طرحها أو طريقة علاجها، فالإنتاج الصناعي، ومخلفات، أصبح يتناثر على البيئة، والبيئة ليست موارد بلا حدود، ولا هي مستقر دون قاع بلقي فيه مخلفاتها، وعولمة ما حصل، البيئة وبيئة في أوبيا ينبغي أن تسلمها للأجيال القادمة سليمة فلا بد إدار البيئة أو الإخلاق والادوار السكانية لهم العامل لحرب، ثورة أخرى، وبشكل خلاص من الفتن والاعداد والتدمير لحماية كوكبنا من تدمير البيئة من خطر الانفجار السكاني، الذي قد لا يكون أقل ولا على الإنسان من تدمير البيئة من تهديد البيئة لا تنصير على ما يحق كوكبنا من تدمير أو إهدار أوارده المالية، إذ لا يفل صمامة أو خطراً ما يلحق قديم والمعادن من ثروات سواء بالتدمير الجرمية التسلط أو القنحات أو شذوع التدمير، أو التفتين المعصرين.

ولم يقتصر الاتجاه نحو العولمة على هذه الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية، بل انعكس ذلك أيضاً على الإطار السياسي، خاصة في مجالات التسلط الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أجه التفكير إلى وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس ثلاث مؤسسات عالمية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة عالمية للتجارة. وقد صادف إنشاء هذه المؤسسة الأخيرة عقبات، حيث لم يمكن التصديق على ميثاقها، ١٩٤٧، وبالتالي لم تتمكن هذه المؤسسة من الظهور في حينها، وتأخر الأمر ما يقرب من نصف قرن حتى أمكن إنشاء منظمة التجارة العالمية وبدأت نشاطها منذ ١٩٩٥.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

ويقيم صندوق النقد والبنك الدولي، إلى حد كبير، بمحاولة جذب الاستثمارات المالية والتجارية المختلفة الدول، في حين يهدف إلى منطقة التجارة الحرة على شريط ورياقية للسياسات المالية والثقافية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد تروما من الانضمام والتنمية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يجلبه من إزالة القيود والعقبات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بين مختلف الدول، وذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

والحديث عن عالمية الاقتصاد والتكولوجيا، إنما هو حديث من اتجاه أكثر مما هو حديث عن واقع، فالأزلة اقلية سكان العالم يعيشون في دول نامية تنتمي إلى الناحية أكثر مما تعيش في الناحية. وهناك أكثر من بلون نسمة يعيشون تحت مستوى الفقر اللطيف، أي متوسط دخل فردى أقل من دولار في اليوم الواحد، ومع ذلك، وعلى الرغم مما تشاهده من تزايد في الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، فإن هناك بعضا من الأمم، ويكفي أن تأتي نظرة على تاريخ الدول الفقيرة، التي يطلق عليها حاليا الدول النامية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونظرة على تاريخ هذه الدول خلال العقود الأربعة الأخيرة يبرز لنا أن هناك تمايزا إقليميا بدأ يتجلى منذ الستينيات. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن ثمة تيار بين ما كان يطلق عليه «الدول المتقدمة» سواء من آسيا أو في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية، وبحال نصف القرن الأخير بدأ التمايز بين هذه المجموعات فدول شرق وجنوب آسيا الواقعة على المحيط الهادئ خرجت، أو كانت تخرج، من مجموعة الدول النامية لترتفع إلى مرتبة الدول الصناعية الجديدة، وأصبحت منافسا يندب في في التجارة العالمية، وبالمثل فإن دول أمريكا اللاتينية، أو محيطها، في سبيلها هي الأخرى إلى التخرج للنجاح في وقت لا يتوقع أن يكون بعيدا، بمجموعة الدول الصناعية الجديدة. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فقد تدهورت أوضاعها حتى قاربت مستوى اليأس، وقد تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين عاما حتى تسترجع الاستثمارات العديدة التي كانت عليها عند بداية الاستقلال في الستينيات، ومن خلال هذا التمايز الإقليمي، فإنه يبدو أن للثقافة المرحمة للدولة القائمة للخروج في للثقافة العربية الجنوبية، وبمضي البحر للتوسع، فدول هذه المنطقة لم تبلغ بعد مرحلة التنمية ذاتها، كما هو الحال بالنسبة لدول مجموعة حافة المحيط الهادئ، أو حتى اقتربت منها، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية. غير أن تلك الدول لم تقع بالقطع في مستقيم اليأس، كما هو حال العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، فمختلفا الغربية تنف الآن على

مشرق الطرق بين أمال الدخاج وتخريفات الفشل، فهي تتعثر من ناحية بمشغولات انباج لكي تمتاز هي الأخرى لشحاح للخروج والالتحاق بنادي الدول الصناعية الجديدة، ولكنها بالمقابل لا تتمتع بالحصانة الكاملة التي تحول بينها وبين احتمالات الفشل.

ولا يمكن الحديث من عوالة الاقتصاد دون الإشارة إلى غلة إقليمية اقتصادية وسياسية جديدة على عالم ما بعد الحرب، فبإزالة فقد عرف القرن العشرين تنافسا إقليمية بين نظميين تتشابه في المعسكر الإقليمي، ودعوة إلى اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية من ناحية، والمعسكر الاشتراكي، ويستند إلى التخطيط المركزي وصلة الحرب الواحد على السياسة من ناحية أخرى، وسقوط الاشتراكية والنهاية الإجماع السوفياتي تعطلت القالب المعسكر الإقليمي ما دعا فوكوياما إلى إعلان نهاية التاريخ، وانتصار اقتصاد السوق والليبرالية السياسية، وأما هنا بعدد تقيم أفكار فوكوياما أو إبداء رأي نهائي حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكنه يبدو - رغم أن الترويج لأفكاره كحكماء نهائية - أنها تعيش في فترة تطلب عليها إقليمية اقتصاد السوق والانتاج، نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا ظهر «الاقتصاد الانتقالي» التي تتحدى شروجا عن اقتصاد الأمر والنظام القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص ومع الفجوة نحو مزيد من الديمقراطية.

إرغاصات السلام ومحاولات التفاوض الإقليمي إذا كان نصف القرن الماضي بالنسبة لنا هو عصر محاولات تقارب العربي على مختلف الجبهات، فقد طغى عليه الصراع العربي-الإسرائيلي، بحيث أصبح يرقى عصر الصراع الذي انتهى بظلاله على جميع مظاهر الحياة العربية - سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومنذ نهاية الستينيات وخاصة في بداية الثمانينيات بدأت إرغاصات إلهاء هذا الصراع، بدأ بمعاودة السلام المصرية، الإسرائيلية وموروا بالفاقيات ارسول بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بمعاودة السلام الأردنية، الإسرائيلية فضلا عما ارساه مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١ من فتح نافذة للتفاوض بين إسرائيل وبين سوريا وإيران.

وبصرف كلتا عن ترتب على هذه التفاعلات من مظاهر محدودة للسلام الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل، فقد طرحت عدة محاولات للتعاون الاقتصادي الإقليمي سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو البحر المتوسط فهاهنا فكرة خط إقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فضلا عن عدة تويات أخرى في مجالات اقتصادية أو تجمعات رجال الأعمال، وفي نفس الوقت طرح أفكار المشاركة الأوروبية للبحر



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

للتوسط. ومع تملر مسيرة السلام وتشدّد الجانب الإسرائيلي اعيد طرح صيغة إحياء
التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل المنطقة.
وبعد ذلك فقد يكون من المناسب إلقاء نظرة عامة على بعض الأوضاع العربية للعصوة.
هناك ثلاث دول عربية تخضع لشكل أو آخر من أشكال القاطعة الدولية أو لخصاص
الاقتصادي. فكل من العراق وليبيا والسودان تخضع لشكل من العقود الاقتصادية
الغريبة أو التهديد بها. ويعرف العراق - والسودان - ليبيا - وباكستان - والاتحاد السوفياتي
بعد وحدة الدولة (الأكواد في العراق والجنوب في السودان). وبالتالي فإن العلاقات الثنائية
العربية العربية تعرف توترات غير طيبة. فعلاقات دول الخليج مع العراق مطعونة فحسب
من الأزمات للكونية بين مصر والسودان وبين سوريا والعراق وبين قطر وعمبر وبين
الجزائر وجيرانها.

كذلك تملر الدول العربية بمرحلة مخاض اجتماعي وسياسي معطلم الدول العربية
تأخذ بأصلاحات اقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق. مما ترتب عليه ظهور توترات
اجتماعية متصلة بارتفاع معدلات البطالة ونسوة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة. وفي
نفس الوقت فإن اقتصادات دول عربية إلى مزيد من المشاركة السياسية وبظهور الأحزاب لايام
وكما هي سهولة وسرعة تعرف التغيرات شبه حرب ليلية من الجماعات الإسلامية. فصلا
عن تزايد للعدوات الأصلية للصليبية أحيانا لشكل العنف في بعض الدول.

دراسة للمستقبل. أبل الدرس الأول هو أنه في حالة العودة الاقتصادية مانه لا يمكن
الاقتصاد غير تنافسي فالدول. وخاصة الدول الصغيرة. ليس أمامها خيار كبير في
اختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكلية بتأثير
إسكاتة للكاما وكشافة. ومن هنا فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بنظام صامرا للتضايقات
للتي والتفوي. وتأثير مطروحات للنقطة الاقتصادية السليمة.

لاشكأ أن الأمور الأخذ بالتخصيصية وتجديد القطاع العام إلى القطاع الخاص بل
يتطلب ذلك حرية من السياسات المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسياسي. وبكاشفة
كاملة وتأثير كليات والمعلومات السليمة وإقراطية على الأفراد وبسالة الرواسيات ومنع
الاحتكار وغير ذلك مما هو مطلوب. لسالة النظام الاقتصادي.

على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لا يمكن للنقطة المالية أن يشره النجاح ما
لم يصطحب بتوفير قدر من العدالة الاجتماعية ومعاملة الفاسد. وهذا يؤكد بطلان قنرا
من الحرية والمساواة وتثبيت لركان دولة القانون. ولأن أن يكون لذلك انعكاسه على النظام
السياسي والقذب الحاكمة.

والدرس الثاني هو أن التعاون الاقتصادي العربي ليس سحرة انتقالات تعقد. فبالألم
تتوافر القويات الحقيقية لذلك التعاون تثل هذه الاختلافات مدوا على بندق. فقد عرفت
للنقطة العربية خلال نصف القرن الماضي العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادي
والمشروعات المشتركة والتي لم يترتب عليها أية نتائج عملية. بل لعل توقيع مثل هذه
الاتفاقات يهزأ للنتائج المترتبة عليها كان يبالا على فكرة التعاون الاقتصادي العربي.
لكنها ساعدت على إبعاد أزمة ثقة في فكرة التعاون الاقتصادي العربي لأنها. وبذلك فانه
من الأهمية الدراسة والتدريج بدلاً من الانتفاع في توقيع وثائق تعرف مقصداً أن أن يكون
أيا أي خط من التخليق.

وقد أادت تجربتنا في هذا المجال أن لعدم الإرادة السياسية كان ذلكا الصخرة التي
تحملت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي. فالدول العربية - ويتم
ماتلقة من مشاعر التعاون الاقتصادي. كانت مهوومة بالدرجة الأولى بقضية أمن
النظام واقتدارات لتتأهل المواطنين بين الدول العربية دون عقبات وقت أمامها اعتبارات
الأمم التي كان لها وألها القلبية. وبالتالي فكثيراً ما كانت تغلق الحدود أمام البشاعة
والأمر بطلبات أهواء السياسة فيما بين الدول العربية.

ولعل الدرس الثالث وهو مرتبط بما تقدم عليه أن نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو
رغم أن حد بعيد يتوافق نظم بديمقراطية سياسية في الدول العربية. فبالأ كاتة أوروبا قد
نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف القرن فيما يرجع ذلك إلى أن
الوحدة الأوروبية إنما نجحت فسط ذلك الدول التي تشترك في قيم الديمقراطية واحترام
حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي يأتي لأخذا للإصلاح السياسي في الدول العربية
الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية مع الخطوة
الأولى للتعاون الاقتصادي العربي.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما الرئيس الرابع فهو أن العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي تم توقيعها دول المنطقة لها في إطار اتفاقية الجهات ومنظمة للتجارة العالمية، وأما في إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية. هذه الاتفاقيات سوف توجد إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقا للمعايير التي تارضيها المنظمات الدولية أو الإقليمية (الأوروبية) وبموجب تنظم الأمر وتتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وذلك فقد يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي، دور تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي، ما فشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول. وبذا يتحقق نزع من التعاون الاقتصادي العربي رغم أننا نتوجه للتحرير الاقتصادي العالمي. وأخيرا فإنه إذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في مجالات معينة أو في مجالات محددة. والله أعلم.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٨

قضية أمام البرلمان الاقتصاد العربي فوق صفيح ساخن!

وجه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي دعوة عاجلة، بعد الاتفاق مع السيد نبيه برى رئيس مجلس النواب اللبناني، إلى الاتحاد البرلماني لعقد دورته العادية القادمة بالقاهرة في منتصف شهر مايو القادم لبحث رؤية برلمانية عربية حول إبطاء السوق العربية المشتركة، وواضح من توقيع هذه الدعوة أنها جاءت في أعقاب سلسلة المقالات العلمية والموضوعية التي كتبها الأستاذ إبراهيم تافع بالأهرام تحت عنوان «التعاون الاقتصادي العربي» وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على الدور الوطني الرائد الذي تسهم به الصحافة في قيادة حركة التنوير والتطوير، والحرص على المصالح القومية العليا للأمة العربية، لأن الصحافة هي ضمير الأمة وروحها المتعطشة إلى الحرية والتنمية.

عبد الجواد على

يضم دول آسيا وأوروبا وأمريكا. وهو تجمع للتنجيمات، وكذلك تجمع الأسبان، الذي يضم الدول الصناعية السبع في جنوب شرق آسيا، والتي تسمى بالشرق الآسيوي، وتجمع «الساراك» الذي يضم كلاً من الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا والفلبين ونيوزيل، ثم تجمع «البيانه» ويشمل الدول الستة على المحيط الهندي في آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى تجمع دول السوق الأوروبية المشتركة والتجمع الأمريكي المكسيكي، وتجمع دول أمريكا اللاتينية، إن نواب الشعب في مصر يضعون حقائق الموقف العام أمام البرلمانين العرب في اجتماعهم الذي دعا إليه الدكتور فتحي سرور، وهذه الحقائق تكشف عن أن هناك دراسات متكاملة

التكتلات التي نشأت في جميع مناطق العالم وأصبحت تعاصر العالم العربي، وكان السوق العربية بالنسبة لهم باتت هي الهدف والمقصود لاستنزاف الثروة العربية من خلال تشكيل النشاط الاقتصادي العربي وحسبه على أن يكون نهضاتاً استهلاكياً لتلجأهم فقط والسرور الذي يورث بصورته النثر عن مدى قدرة المواطن العربي على تحمل هذا الصعر من عدمه لأن هدف هؤلاء ألا وأخيراً استنزاف الأرصدة العربية من أموال النفط بالذات حتى لا تستغني الدول المنتجة له في تنمية مجتمعاتها أو تقديم المعونة للأقطار العربية أو الإسلامية الفقيرة حتى تظل مصانرها في أيدي دول الاستعمار العسكري القديم الذي حول مجاهله إلى للشباب

الاقتصادي ليغرض سيجرته ويستنزف الثروات بعد أن أصبح الاستعمار العسكري حقناً ويغنيها لدى شعوب العالم كله.

لقد أصبح البرلمانيون العرب يتركون مدى الأخطار الاقتصادية المحيطة، ولا أدل على ذلك مما أثير من نقاش طويل بشأن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبد الله حين كشف الأعضاء عن قصور الفكر العربي زماناً على ما من استعجالي حركة الاقتصاد العالمي وأطرافاً في غفوتهم الفكرية متفلسلين بالفروية الليبرالية الضمعة التي دربت على كثير منهم قضايروا كالمعشنى الذين يسعون للأرزاء دون تفكير في ترشيد استخدام الماء، ويعد أن عاينوا إلى ردهم مقاديرى وجدوا أنفسهم محاصرين بجمعات اقتصادية قوية تسمى لاقتصادهم ومنها «الأسيم» الذي

والصقفة أن هذه المبادرة البرلمانية ترمز إلى أن مثال إلحاحاً شعبياً على مستوى العالم العربي كله في ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. وإن ممثلي الشعب في البرلمانات العربية يعملون أمانة التعبير عن رأى الشعب ولو لم يكن هناك تيار شعبي قوى للسير في هذا اتجاه لما جاءت المبادرة البرلمانية تصبيرا عن ذلك بكل الصعق والمستنبلية. ولعل من الأمور التي لا تنحيز عن الأمان أن هذا التحويل في الفكر العربي ليس إلا ثمرة من ثمار النهضة الصحفية في العالم العربي. وهذه البقطة الجديدة تستوجب أن تستغلها المؤسسات الرسمية في البلدان العربية للخروج من دائرة الجمود والاستغناء من الإمكانات والطاقات العربية بشكل أفضل، وهو أمر تتحقق فاعليته في إطار تجمع اقتصادي قوى في العالم العربي على غرار التجمعات أو



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لطفى سويد

الشعب لهذه القضية في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي القادم الذي دعا إليه الدكتور لطفى سويد، إنما يعني أن الشعوب بوعيها وإدراكها بخطورة الموقف تهاجم إلى حصول الفكرة إلى واقع حي بالعمل والجهاد الخلاق، لأنه إذا كانت هناك دول لاترسلها روابط تاريخية أو ثقافية أو حضارية أو أي علاقات عرقية، قد استطاعت أن تنظم في عهد من المصالح المشتركة وتشكل عبيدا من الكيانات المتجمعة التي أصبحت تعاصر الأمة العربية من كل اتجاه حتى تكاد تغفلها، فإن العرب وهم أمة واحدة يجتمع للقبائل المعرفة في ذلك، أولى يمثل هذا العمل وأن يجتمعهم إطار واحد في كيان اقتصادي اسمه السوق العربية المشتركة، على الأقل ما دام يعطر أمر الوحدة السياسية حاليا لضباب عديدة داخلية أو خارجية، لأن استمرار العرب في وضعهم الاقتصادي المتخربع يجعلهم عرضة للضياح في هذا العالم الذي لا يرحم، لأنه عالم بلا قلب تحكمه قوى الاقتصاد ومصالح السوق، حيث يكون التكالب فيه على المال، والتجارة هو سيد الموقف والأساس الذي تنهض عليه العلاقات بين الدول وتتصدد في ظه مصائر للشعوب بين الوجود أو العدم.. فهو عالم بلا رحمة، وغلبة بشرية يكون فيها البقاء للأقوى.. أو ليس الأمر كذلك يا أمة العرب من المحيط إلى الخليج؟

الحدود والطرقة الضيقة والخروج من دائرة الخطورة إلى الدائرة العربية الأوسع، لأن كل دولة عربية بذاتها أن تكون قوة إلا في إطار تكاملي يجمع العالم العربي كله لأن الاتجاه في العالم كله الآن هو التجميع والتكامل لمجتمعات من دول تستطيع أن تشكل كيانا واحدا يكون له قدرة على مواجهة القوى الأخرى على الساحة الدولية سياسيا أو اقتصاديا في ظل عالم أحادي القطب بعد للنفار الثنائية، وهذا القطب الأحادي لم يعد يعني إلا الاحتفاظ بالقوة وإلذهب الآخرون إلى حوت التهلكة!

وبنظرة عملية محايدة نجد أن العرب في موقف تعدد خطي وقد أثارنا من غفوتهم التي تسببت فيها الأموال المتهمة على رؤسهم من صوائف البترول بدون أي جهد أو تفكير في استثمارها، وهذه الصعوبة العربية.. قواسمها الآن العمل والجهاد والفكر الخلاق لزبد من الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق المنافسة بالتصدير في السوق العالمية، خاصة أن عوامل النجاح في هذه المنافسة موجودة لدى العالم العربي سواء في اللغات المحلية للتراب أو في الأيدي العاملة والمثقل الفكرة التي على استعداد للطاء في إطار وطني وحس قومي يدرك حركة التاريخ وأبعد الأخطار والأشواق التي يريد الأعداء عانها بأمة العربية لطس محال دورها الحضاري القارئ في التاريخ الإنساني وبخاصة على الحضارة الحديثة.

أن خروج فكرة السوق العربية المشتركة من إطارها الرسمي أو الأكاديمي إلى المستوى الشعبي الجماهيري من خلال تبنى مثلى



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٩

السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة لمواجهة الأطماع الغربية

في ظل التكتلات
الاقتصادية
العالمية

العربية في احكامها او قواعدها السليمة المرحلة او في ظل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية

وكان الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية سوف تشكل المرحلة الأولى من بناء تجمع القصادى عربى تكاملى يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل

الرسوم والقيود وثامن أفاق الملام والظروف الضرورية التي تؤدي الى انصو المستمر للتجارة العربية البينية مشيراً الى ان هذه المنطقة العربية الصرة ستخلق نشاطاً ملموسة ومناطق متجانسة لمرية لكل الدول العربية والتي تحتاج وتتطلع لفاعلتها الإنتاجية المتنامية لاسواق تصديرية لا تلي بها حدود الاسواق القطرية الصغيرة وهو ما تنتجها السوق العربية الواسعة التي تضم ما يقرب من ٢٥٠ مليون مستهلك

وطالب حسين ابراهيم بالتخلص تدابير خاصة لمعالجة اوضاع الدول العربية الاعضاء (الآن نمو) بحيث تكون التزاماتها في إطار المشروع اكبر مرونه من حيث مدى الابداء وحجم الاعفاء وفترات التنفيذ في ان تمكن من المشاركة المتكافئة في المشروع مع الدول الأخرى.

دعا الرئيس مبارك مؤخرى الى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإقامة السوق العربية المشتركة حيث إنها أصبحت ضرورة ملحة خاصة في ظل وجود تكتلات عالمية هدفها تحقيق مصالح على حساب العرب وحذر الرئيس من عدم قيام هذه السوق مشيراً الى ان هذا الوضع سوف يؤدي الى مزيد من التفرقة بين الدول العربية ويؤدي أيضاً الى انهيار كافة الأنشطة الاقتصادية العربية فضلاً عن زيادة معدلات البطالة في البلدان العربية.

وقال الرئيس انه من المصلحة العامة لكل الدول العربية ان تقوم السوق العربية المشتركة بأسرع ما يمكن لأن فيها مصالح جميع الدول بلا استثناء.

وحصول الخطوات التي اتخذت لإقامة السوق العربية المشتركة والمهدية بالتسوية لكل شعوب الوطن العربى يقول الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان القرار رقم ١٧ صدر بإنشاء السوق واتضعت اليه ٧ دول من اعضاء المجلس وتضمنى قواعد السوق بالتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأطراف من جميع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وقد تحقق ذلك من خلال جدول زمني الى جانب بعض القواعد الأخرى الخاصة بحرية المنافسة وعدم التمييز ورفع كفافة تدفق التجارة بجانب بعض القواعد لتبادل الاقتصادية وتنمية التبادل التجاري.

منطقة تجارة حرة وأضاف الدكتور حسن ابراهيم ان السوق في جوهرها تمثل منطقة تجارة حرة ولم تتجاوز ذلك الى مرحلة الاتحاد الجمركى . ويمكن القول ان ما تحقق في إطار السوق من قواعد وتدابير تحرير وتنمية للتجارة لم تصل اليه اية اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول



مبارك

تقرير:

عبد الناصر محمد

قوانين

ويقول مامون ابراهيم حسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار انه يجب تولى اطار قانونى لتحقيق التعاون العربى المشترك باعتبار ان قانون الاستثمار هو الآداة التي تعبرها الدولة عن رغبتها في الاستثمار وتعلن في انضباط عن كيفية معاملتها للاستثمار وتلتزم قانوناً بما ينص عليه التشريع ويحدد تكون الاطار العربية قد توحشت في مبادئ معاملة الحد الأدنى.



المصدر: الأهرام - رام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

السوق العربية المشتركة.. ضرورة!

حاولت في المقالات الخمس الماضية أن أقدم إجابات جديدة وصريحة على السؤال القديم عن ضرورة العمل العربي المشترك. ويقدر ما عرضت للتاريخ المتعثر لمسار هذا السؤال المصري، والعقبات السياسية والاقتصادية التي وقفت في طريق فتح القنوات التجارية والاستثمارية بالقصى طاقاتها بين الدول العربية، فلقد طرحت أيضا مجموعة من الأفكار المبدئية التي يمكن أن تنمي هذا الاتجاه أو ذاك لتحقيق تطوير أكثر واقعية وفعالية للعلاقات الاقتصادية العربية.

واعتقد أنه قد آن الأوان في نهاية هذه السلسلة لأن نضع جميع هذه الأفكار ضمن منظومة استراتيجية واحدة تحدد الهدف بوضوح كامل، وتطرح الوسائل العملية للوصول إليه انطلاقا من الواقع الذي نعيشه، وليس من الأحلام التي نتخيلها. وفي اعتقادي - كما سأشرح بعد قليل - أن هناك ظروفًا عالمية وإقليمية تلح علينا الآن



المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

لكي نطرح هدفاً لا يقل طموحاً عن إنشاء سوق عربية مشتركة حقيقية وفاعلة تساهم في دفع التنمية العربية، وتساعد على وضع العرب في المكان الذي يستحقونه على خريطة العالم عموماً، وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصاً. فهل يمكن إنشاء هذه السوق العربية حقاً؟

إن الظروف العالمية معروفة للجميع، والهدف الرئيسي الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو توسيع الأسواق أمام تجارتها واستثماراتها، فيما هو معروف الآن بالتكتلات العالمية، التي بدأت إقليمية في غرب أوروبا وشمال أمريكا وجنوب شرق آسيا، فإذا بها الآن قد أصبحت عابرة للأقاليم والقارات، وتلك من خلال منطقة التجارة الحرة بين الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وغير المحيط الهادئ من خلال التجمع الاقتصادي الآسيوي. الباسفيكي الذي يضم ١٨ دولة على جانبي المحيط ويسعى إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينها في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للدول الفقيرة، وفي عام ٢٠١٠ للدول الغنية، وعام ٢٠٠٠ للجميع في السلع المتصلة بالمعلومات.



المستتر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/ ١/ ١٩٩٧

السوق العربية المشتركة ضرورية!



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

ومع هذا الاتجاه الإقليمي وعبر الإقليمي ثم الكوني، هناك أيضا نزوع لدى كل دول العالم بلا استثناء لتأكيد هويتها وثقافتها وحضارتها وتميزها الذاتي القيمي والمعنوي، خوفا من خطر الذوبان والاعتراق في كونية ثقافية مهيمنة وطاغية أمرتها الثقافة والحضارة الغربية والأمريكية.

والظروف الإقليمية أيضا معروفة للكافة، فهناك مشروعات عديدة لإعادة تشكيل الإقليم الذي تعيش فيه تتحد لها سميات مختلفة من «شرق أوسطية» «متوسطية»، وغيرها في منطقة المحيط الهندي، وكلها تتجاذب العالم العربي من أطرافه وقلبه أيضا.

وهذه الظروف العالمية والإقليمية تدفعنا دفعا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تكون حجر الزاوية في بحث الفكرة العربية، وتكون السد المنيع لحماية المصالح العربية وفقا لمتطلبات نهاية القرن العشرين. وفي تقديري أن هناك الآن ظروفًا مواتية لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق. فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها، لتحقيق

مصالح قطرية ضيقة، لم تكن إلا وصفاً للانكماش الاقتصادي والثقافي لا تتحملة ولا تقدر عليه، كما أن الحري وراء نظم إقليمية بعيدة عن العروبة لا تعني إلا العيش وسط الاختراق والذوبان دون عائد حقيقي على صعيد التنمية.

وإذا كان الهدف الاستراتيجي هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية واقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس أيضا سهلا ولا مفروشا بالورود، بل إن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية، وبين النخب الفكرية والسياسية، وبين مراكز البحوث والدراسات العربية، وحسبي هنا أن أشير إلى بعض الخطوط العامة التي أظنها ضرورية لتمهيد الطريق للوصول إلى هذا الهدف.

□ أول هذه الخطوط أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في الحالة الأوروبية وفي حالات التكامل الاقتصادي الأخرى، تحدث بين دول قائمة لها مصالحها الخاصة، وليس عبر الدول أو من فوق رؤسها. فمشكلة المحاولات العربية السابقة للوحدة والتكامل أنها استندت إلى فكرة ساذجة تعتقد أن الدولة العربية المعاصرة ما هي إلا ظاهرة عابرة نشأت عن الاستعمار، ومن ثم فإن تجاوزها من خلال الحركات السياسية العربية التي تتحرك عبر الأقطار ومن

وراء ظهر حكوماتها هو الكفيل ليس فقط بتحقيق التكامل العربي ولكن أيضا بالوصول إلى الوحدة العربية والأمن، وبعد تجارب مريرة، تكلف خطأ هذه النظرية، وتؤكد للجميع أنها في النهاية فترت الحرب أكثر مما وحدتها، بل وخلقت أوهاما لدى كثيرين بأنهم يستطيعون تجسيد الفكرة العربية أيا كانت آراء باقي العرب فيما يعتقدون ويحاربون بالكلية أو بالقوة المسلحة. ونقطة الانطلاق إذن هي أنه لا بد من الاعتراف بأن الدول الوطنية القطرية العربية هي ظاهرة أصيلة وباقية، ومن ثم فإن كل خطوة على طريق السوق العربية المشتركة ينبغي لها أن تحقق مصالحها الأنية والمستقبلية، وتتسق عادة مباشرة لاقتصادها وثقافتها أيا كانت في أطراف الوطن العربي أو في قلبه.

□ ثانياً هذه الخطوط هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تنشأ إلا بين دول تتمتع اقتصاديا بالفعل وبمعدلات عالية، لأنها في هذه الحالة تتولد لديها دوافع ذاتية للزورج من سوقها الضيقة إلى أسواق أوسع، تفتح آفاقا جديدة لتعمودها الخاص، ولا فإنها تحكم على تجربتها بالاختناق والضمور. ولعلنا جميعا نتذكر أن فشل تجربة إقامة السوق العربية المشتركة في الستينيات كان يعر



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإيجابي، كما أن هناك مؤشرات قوية على أن النفط الذي لا يزال عصب الاقتصاد العربي قد بدأ يخرج من مرحلة الانكسار في الأسعار التي عاشها منذ منتصف الثمانينيات إلى مرحلة ترتفع فيها الأسعار. كما أن البنية التحتية العربية للمادية والتعليمية والصحية قد حققت قفزات كبيرة في خلال العقود الماضية، وتستطيع وضع أساس متين لاطلاق اقتصادي قوي.

□ ثالث هذه الخطوات، وأظنه أيضا أهمها على الإطلاق، هو أن السوق العربية المشتركة، كما هي الحال أيضا في كل التجارب العالمية التكاملية الأخرى، لا يمكن أن تقوم إلا على اكتشاف القطاع الخاص واقتصادات السوق. فجميع التجارب العالمية التي امتدت على تقسيم العمل بين القطاعات الحكومية في الدول كما حدث في تجربة الكومينكون، انتهت إلى الفشل التام والانهيار في نهاية المطاف. وتشير التجربة العربية ذاتها إلى أن ربط الفكرة العربية بالفكرة الاشتراكية قد أدى إلى عرقها ومحدودية نتائجها. لأن الاشتراكية في النهاية لم تكن سوى نوع من الفوضى الاقتصادية التي تقوم على احتكار الأسواق الوطنية، ومن ثم العجز التام عن التكامل مع أسواق أخرى. أما إذا كان التكامل يقوم على اكتشاف القطاع الخاص، فإن طبيعته تدعو دوما إلى توسيع السوق أمام منتجاته، سواء كان ذلك داخل الدولة التي يقع فيها أو خارجها. ولا شك أن القرب الجغرافي بين الدول العربية والتقارب الثقافي يخلقان مزيجا نسبيا في حد ذاتها تجعل السوق العربية أكثر إغراء من أي أسواق أخرى في المنطقة. وكما أن الغالبية العظمى من الدول العربية بدأت الآن في التحول إلى اقتصادات السوق، فقد أصبح القطاع الخاص أكثر فعالية من أي وقت مضى، وأظن أن لهذا الاتجاه أسبابا كثيرة متنوعة، وسوف يستمر ويقوى. وقد كانت له انعكاسات بالفعل على كثير من الصلاحيات الاقتصادية العربية الثانية، كما أن كفاءات على سبيل المثال في العلاقات المصرية - السعودية

في جسر منه إلى ضعف القاعدة الاقتصادية العربية، مما وفر القليل جدا من السلع والخدمات التي يمكن للعرب تبادلها. ومن حسن الطالع أن غالبية الدول العربية الآن بدأت تخرج من مرحلة الانكسار إلى مرحلة النمو



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١١

التي تمت فيها التجارة والاستثمار نموًا ملحوظًا خلال الأعوام الماضية بسبب الدور المنتمي للقطاع الخاص في كل من البلدين.

□ الخط الرابع للسوق العربية المشتركة. كما هي

الحال أيضا في التجارب التكاملية الأخرى في العالم، أنها لا تنطش إلا بطريقة تدريجية، فالتجربة الأوروبية وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عندما سبقت في نهاية القرن سوف يكون قد مر عليها أربعة عقود، كانت في البداية منطلة للتجارة الحرة، ثم اتحادًا جمركيًا، ثم طبقت مبدأ الحريات الأربع لانتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال، وأخيرًا - طبقا لاتفاقية ماستريخت - فقد حققت إنشاء بنك مركزي وعملة موحدة.

وهنا فإنني لا أدعي أننا سوف نحتاج إلى الفترة نفسها لإقامة السوق العربية المشتركة، لأن هناك متغيرات كثيرة يمكن أن تساعد على تقايل هذه المدّة، ولكن ما أدميه وأؤمن به هو أن مشروعا بهذا الطموح لا يوجد فيه مجال لحرق المراحل، كما كان دائما في الفكر العربي التقليدي، والذي انتهى بحرق الفكرة دائما بدلا من حرق مراحلها، وإنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب من الدول العربية عملية تكيف هائلة

لاقتصاداتها، وكذلك فإن مجتمعاتها كلها تحتاج إلى فترات زمنية للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

□ الخط الخامس لإنشاء السوق العربية المشتركة هو أنها تحتاج إلى قاطرة من دول عربية رئيسية تؤمن بها وتسعى بالإرادة السياسية إلى إقامتها. فمن المؤكد أن الدورين الألماني والفرنسي كانا القاطرة التي دفعت المراحل الأولى للتجارة الأوروبية. وبعد ذلك فإن الأوراد البريطانية والإيطالية أصبحت محورية.

وفي الحالة العربية فإنني أفسر باقتراح أن تكون مجموعة إعلان دمشق هي القاطرة التي تقوم بهذا الدور في التجربة العربية. فهذه المجموعة التي وادت من رحم حرب الخليج

الثانية، وإن حافظت على تماسكها وارتباطها خلال الأعوام الماضية، فإنها لم تنجح حتى الآن في نقل العمل العربي المشترك نقلة كافية. واعتقد أنه أن الأوان لكي تقوم بهذه الوظيفة، خدمة لأهدافها الجماعية والخاصة بكل دولة، وخدمة للعالم العربي كله بشرط أن تضع إستراتيجية متكاملة لإنشاء هذه السوق، تجعلها

مفتوحة لكل من يؤمن بهذه الاستراتيجية وعلى استعداد لتبنيها. ولعلنا لا ننسى أن التجربة الأوروبية قد بدأت بست دول، وأصبحت الآن تضم ١٥ دولة، وسوف تزيد على ذلك بعد انضمام عدد كبير من الدول في شرق أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط، كل ذلك وفق الاستراتيجية والزيرة التي أقرتها معاهدة روما في مارس ١٩٥٧.

□ الخط السادس هو أن إنشاء السوق العربية المشتركة، إلى جانب الخطوات التدريجية المعروفة للتعامل مع التجارة والاستثمار، يحتاج إلى عدد من القطاعات الاقتصادية القادرة التي تتحرك بأسرع مما تتحرك القطاعات الأخرى، شريطة ألا تضرب بمصالح أية دولة عربية. وهنا فإنني قد اقترح أربعة قطاعات قائمة أعتقد أنها تستطيع القيام بالدور الذي قام به قطاع الفحم والصلب والطاقة النووية في التجربة الأوروبية.

• الأول هو الصناعات الثقيلة التي ادعو إلى إقامة السوق المشتركة فيها فورا، لأنها هي النهاية هي الصناعة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالهوية العربية، وهي العنصر الفاعل حتى الآن في ربط الدول العربية من المحيط إلى الخليج برغم جميع العقبات التي توضع في طريقها من رقابة إلى جمارك



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم:

إبراهيم نافع

وضرائب وغيرها من القيود.
* الثنائي هو صناعة المعلومات، وهي من ناحية صناعة ناشئة ومحدودة في معظم الدول العربية، ومن ثم فإن رفع القيود عنها لا يسبب ضرراً لأي دولة عربية، وهي في الوقت نفسه القطاع القائد في التكنولوجيات العالمية المعاصرة، كما أنها يحكم طبيعتها المكلفة لا تزدهر إلا في ظل سوق واسعة.

* الثالث هو صناعة الطاقة التي لا تشتمل فقط على النفط والغاز، وهما أهم الثروات الطبيعية العربية، ولكنها أيضاً تشمل الناقلات وشركات التوزيع. وهنا فإن سوقاً عربية مشتركة بجدول زمني متسارع في هذا القطاع المهم نسبياً بتنشيط منظمة أوبك تستطيع خلق روابط واسعة بين عدد كبير من الدول العربية.

* الرابع هو صناعة البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات وكهرباء وغيرها والتي ادعو إلى رفع كل القيود على حركة القطاع الخاص فيها، بل ومنع الدعم اللازم من إعفاءات ضريبية وجمركية صادرة هذه المشروعات تربط بين أكثر من دولة عربية.

وقد ادعو في هذا المجال الحكومتين المصرية واللبنانية اللتين ترسمان إنشاء خطوط للسكك الحديدية بين مصر وليبيا، إلى تقديم المثال على هذا الاتجاه بطرح للمشروع على القطاع الخاص العربي، ومنحه جميع الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لكفاءة ووجعية تشغيل هذه الخطوط، وسعمل للسك

يكن مثلاً لهذا القطاع تصنّف حثوه باقي الدول العربية الأخرى. هذه هي الخطوط الستة التي اتصود أنها يمكن أن تصد معالم الطريق إلى تحقيق السوق العربية المشتركة جعلها أمراً واقعاً، وأظن أن الحوار العربي العام الذي أشرت إليه من قبل سوف يضيف إليها، ويصوب منها. والمهم هو أن تبدأ هذا الحوار الآن وليس غداً، إذ لم يعد في الوقت متسع، والظروف الدولية

والإقليمية لا تنتظر

أحد، وهي تطرق أبوابنا ومحدونا كل يوم، وتدعونا لأن نعمل على إنقاذ هويتنا من الضياع، وأن نحقق التنمية العربية الشاملة لكي نستطيع الصمود لتحديات هذا القرن الجديد.

توقيع



المصدر : الألمانية - رام

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٧ **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

رجال الأعمال العرب يرحبون بدعوة مبارك لقيام السوق العربية المشتركة

يصف الدكتور حمن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية دعوة الرئيس حسني مبارك لقيام سوق عربية مشتركة بأنها تدل دلالة كبيرة على أن هذا المكتب القديم سيخرج إلى حيز التنفيذ بعد أن أصبح ضرورياً. وقال إن أهمية هذه السوق قد تراكمت في المرحلة الأخيرة لما ستحافظه من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء، والمصلحة العامة للقيام بتكامل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية. وأضاف الدكتور حمن إبراهيم أن ملتقى رجال الأعمال العرب الذي حضره في العاصمة الأردنية عمان وأهلتهم أصالة يوم الأربعاء الماضي، رحب بدعوة الرئيس مبارك إلى قيام السوق العربية المشتركة، وأكد أهمية العمل على تنفيذ مراحلها من أجل مصلحة الأمة العربية وشعبها.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وترتفع بمعدلات كبيرة إذا أضفنا إليها القيم المألية للخدمات البشرية والثقافية وهي مكونات لم تدخل بعد ضمن احصائيات التجارة البينية.

إن إسرائيل تتمتع بعقوبات ومواهب غير مسبوقه في التاريخ. وتمثل قصة نجاح غير قابلة للتكسّر. وإن الاسرائيليين واليهود يرفع عام يشكلون قوة الإبداع على مستوى العالم ولديهم وحدهم مميزات التمويل الدول.

إن أي تكمل القنيسي في الطرق الأوسط غير قسابل للنجاح والاستمرار بدون إسرائيل. وأن التحالف بين الإبداع الاسرائيلي إضافة إلى المال العربي والقوى العنصرية العربية شرط أساسي للمعجزة الاقتصادية في المنطقة.

لكن ما يحدث داخل إسرائيل لا يحقق شروط الاندماج بين الاقتصاديات العربية والإسرائيلية فالدولة العبرية لم تصمم أمرها بعد على قبول شروط السلام العادل والشامل. الدليل على ذلك أن نصف الشعب الاسرائيلي لا يقبل شروط السلام. ولا يسعى إلى تحقيقه. ولا يبذل الاتفاق إن معسكر السلام قادر على حسم المعركة لصالحه. وبالتالي فإن الدعوة إلى انتظار إسرائيل مضيقه للوقت والجهد والفرص. إن القوى الدولية لا تسمح بالنهضة في المنطقة العربية. بل تسعى إلى الإبقاء على العرب في حالة فقر وضييق وارتباك مالي وتنظيمي واجتماعي.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عصمت عبد المجيد - «العالم اليوم» :

منطقة التجارة العربية الحرة.. خلال 3 سنوات

□ عمان - عاطف فهم:

وانتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية سياسات إسرائيل التي لا تظهر رغبة حقيقية في السلام ووصفها بأنها تنذر بعواقب خطيرة وقال إنه لا يمكن لأربعة ملايين إسرائيل أن يفرضوا أو يحاولوا فرض هيمنتهم على 250 مليون عربي وأنه لا إسرائيل ولا أي قوة أخرى تستطيع تهميش دور الجامعة العربية.

وأعلن الأمين العام أن جامعة الدول العربية سوف تدعم مجلس اتحاد الأعمال العربي الذي يضم 15 دولة في الشرق الأوسط ولتتخذ الخطوات الأولى لإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عن ثقته في خروج منطقة التجارة العربية الحرة إلى حيز الوجود قبل عام 2000 لتساهم في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وتنشيط التجارة العربية البينية. وقال في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» خلال حضوره للملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان أن تقريراً مفصلاً حول هذا الموضوع سوف يناقشه وزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعهم القادم لتبذل جميع العقبات التي تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة.

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعاون العربي المصري



يتحى
المصري

كتب الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام عددا من المقالات مؤخرا تضمنت آراء
جديدة بالمناقشة والدراسة والإضافة إليها حول قضية من أهم القضايا التي تشغل المواطن
العربي المسئول - وهي التعاون الاقتصادي العربي - بدءا من التعاون ووصولاً إلى الأسواق

المشتركة والأشكال المختلفة التي تعبر عن التضامن والتقارب العربي. ومشارك الأستاذ يحيى المصرى الخير الاستراتيجى العربى المعروف فى الحوار مع الأراء والأفكار التى طرحها الأستاذ أبى اهنم ناهى و "العالم اليوم" تدعو أصحاب الأراء بالاشتراك فى هذا الحوار المميز.

هل يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة كما هو الحال في منطقة التجارة الأمريكية الحرة التي نشأت بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ما يهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تشمل تدريجياً إلى سوق عربية موحدة كما هو الحال في السوق الأوروبية الموحدة، ولأنه لا كلا من الشككتين يدخل تحت بند تعاون اقتصادي إقليمي، غير أن هناك فرقاً كبيراً بينهما.

تفاعلات الاقتصاد الأوروبي بدأ التخطيط له منذ أواخر الخمسينيات وقد استمر إلى سبعينيات القرن الماضي. في السبعينيات، فقدت من السدود الأوروبية اكتفي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة. وقد تم هذا العمل بدوافع بريطانيا، والترويج للسود والاندماج والتسما وسويسرا. وفي الدول التي قررت في عام 1959 أن تضي في إقامة منطقة التجارة الحرة، على أن تكون هذه المنطقة الحرة في الهدف النهائي للتعاون. وقد وقعت هذه الدول في يناير 1960 اتفاقية استوكهولم لإنشاء الأوروبية الأوروبية للتجارة الحرة. الأولى ستبقى بالإنشائها. وفي هذه المرحلة، بدأ بعض القواعد المتعلقة بتجارت

الإبراهيم تافع المنصور بجزيرة الأهرام
القرارة بين الجمعة 2 ديسمبر الماضي
وقد اقتصد اللقائل في مجال تبسيط
الأموال والعمل العربي من اللغز العربية
إلى ضما بين حالها بين قديمه " في
منع للفتن في وكس ما حدث
الباكل - أن ينقل اللقائل إلى الأموال
حيث يوجد الفصل الأول، حيث يكون
العامد اللاماني كمال يتذكر وأقول، في
اختنا في الحصان مضمون المراد المالي
لدى اللقائل لورثة لثمن لقا في الفلور
التي الضيف اللقائل أصاب بدتها على
خلق قري في بوليتا بدلتها، ما على
الفرص في سوء استخدام المال
بشكل ملحوظ وأحدث الضعيف من
التضارعات بأسواق العمل العربية ككل،
وأبعد هذا التضارعات الرئيسية للثقافة
للثقافة القريية في هجره، وهذا مهما
الفرصة الأخيرة للتحذير.

وليس هناك اعتراض على هذه
السلطة، ولكنني أرى أن ذلك يتوقف على
الهدف المحدد للتعاون العربي، فهل
يهدف التعاون المطلوب والذي بد لنا
نقرأ عنه منذ الخمسينيات من خلال الوثائق
والإتفاقات المعقودة من الدول العربية -

تتبع اهتمامه المقالات القيمة التي يكتبها الأستاذ / إبراهيم كناع عن التعاون الاقتصادي العربي - محاولة جديدة طرحه في شكل أدبي " وهو الموضوع الذي يشكل اهتمام أغلب المهتمين العربي باعتباره يمثل أملا وحيدا شعروا للتراث العربي عظيمه الواقع العربي اللامع الذي يمتد إلى الآن في الدول التي كانت تنويع تعاونها عليها وبما أن الحيلة ليست خاصة منه بل هي الحالات الاقتصادية في مختلف المراحل التاريخية وبالإضافة إلى الصالة الضرورية وبالبينة القصية والصالة لقيام التعاون المطلوب ولا يتقصه إلا العمل الجاد والندوب والخاتمة والفكر السليم الذي يقود إلى مصالح الجميع، بالأسف لعدم إلقاءه عليه.

ويصفني أحمد المهندي بتطويع التعاون الاقتصادي العربي، حيث عملت خبيرا في عدد من المنظمات العربية المشتركة، وأتابع باهتمام ما يكتب عنه في الصحف العربية والأجنبية، ولا اعتبره للمها الوحيد والآخر لمعالجة المشاكل التي تعيش فيها الأمة العربية، بينما لا أجد من يصفني حقا بالعلم ولا بالكتاب، بل يصفني بأنه شخص كل الاهتمام النظري والإعلامي والخطابي - بهذه الصفة يهمني أن أوضح بعض النقاط الاقتصادية الشار إليها في مقال الأستاذ



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

فلقد أنشأت هذه الدول الأوروبية الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية عام 79 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الفقيرة داخل المنطقة الأوروبية وهو ما كان يطلق عليها اصطلاح "مناطق المشكلات" وقد اتفق هذا الصندوق في عام واحد فقط هو عام 1981 ما يلزم من 79١ مليون وحدة أوروبية على 2759 مشروعا في الدول الأعضاء الفقيرة وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت قبل ذلك صندوق التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "صندوق التماسان النقدي الأوروبي" عام 1973 من أجل تمويل المشاريع بين قسمة عملات الدول الأعضاء وكانت خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة المالية والائتمانية الأوروبية، خاصة أن العملات الأوروبية كانت تختلف في قوتها بين دولة وأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك صندوق التنمية الأوروبية الذي يمنح القروض للفقيرة الأجل للدول الفقيرة التي تربطها بالدول الأوروبية في تجارتها الخارجية وفي تبادل مصالح اقتصادية أخرى تلبي الطموح.

أقول أنه ليس من الضروري أن تنتقل الأموال من الدول العربية الغنية إلى الدول العربية الفقيرة للاستثمار فيها، وإنما يمكن لهذه الأموال - شأنه في ذلك شأن الأموال الأجنبية - أن تتحرك في اتجاه الأماكن التي يتوافر فيها مناخ الاستثمار الذي يتضمن فرصا عمل الربحية، وإن كان أعضاء الأقاليم لاهجرة الأموال العربية إلى الدول العربية الفقيرة هو واجب فوسم على المستثمرين العرب بالنسبة لاستثمار أموالهم داخل المنطقة العربية وطالما لا يوجد ما يزعجهم ولا يثقلهم على ضياع أموالهم وهو المخاط الذي يتوافر حاليا داخل أغلب الدول العربية البائدة عن الاستثمار، غير أنه من الضروري أن تساهم الأموال العربية الغنية لدى الدول الغنية في مشروعات للتنمية العربية تنتشر في الأماكن الفقيرة بالمنطقة العربية طالما كان الهدف من التعاون هو إقامة سوق عربية مشتركة، وبما يؤدي إلى تضارب في مستويات المعيشة داخل الدول العربية والقضاء على الإجماع والإرهاب والتطرف الذي نضع

في "اليهود" التي مستحشا وتتناول عمليا بين الدول الأعضاء في أوائل عام 1999. وإذا كان ما أشار إليه المثلل يمكن أن ينطبق على تعاون اقتصادي عربي بهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة حيث تنتقل الأموال العربية إلى فرص الاستثمار في الدول العربية الفقيرة، شأنه في ذلك شأن أية أموال أجنبية تأتي للاستثمار المباشر في دول تتوافر فيها فرص استثمارية خاصة تؤدي إلى أرباح يبحث عنها المستثمرون إلى جانب ضمانات ضرورية لأسوأهم لأن ذلك ليس شرطاً ضروريا لقيام تعاون اقتصادي عربي بهدف في النهاية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق عربية موحدة وقد تضم في مرحلة متقدمة ترحيبا أيضا في سياسات الأمن والدفاع والخارجية، وهو ما تهدف إليه السوق الأوروبية الموحدة بعد أن انضمت كافة الدول الأوروبية الغربية إليها.

أن خطوات الوصول إلى سوق مشتركة لا تتطلب بالضرورة نقل الأموال من الدول الغنية إلى المنطقة الإقليمية إلى الدول الفقيرة فيها، وإن كان ذلك يساعد على التعاون بين دول المنطقة وبين غيرها أيضا من الدول الأجنبية، بل وقد أصبح مباحا ومطلوبا وفقا لاتفاقية التجارة الحرة العالمية التي تضم عددا كبيرا من الدول العربية، ولكن المطلوب - لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي بشكل علمي - هو أن تساهم الدول الغنية في تنمية الدول الفقيرة حتى يتقارب الجميع في المستوى الاقتصادي ولا يكون هناك تفاوت كبير في الدخل بين أقل الدول العربية فقرا وأكثرها غنى، وهو ما لجأت إليه الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة أثناء السنين لتتبعيات الأولية لإنشاء السوق المشتركة.

تجارية وتيسرات جمركية متبادلة بين الدول الأعضاء، ولم يكن من الممكن تصور أن تكون هذه المنطقة خطوة في سبيل إقامة سوق مشتركة أوروبية اقتصادية، وقد تم التركيز في المنطقة الحرة على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية، في حين أن الدول الأعضاء كانت حرة تماما في وضع الحماية الجمركية على السلع الواردة إليها من الخارج.

وعلى عكس ذلك كان القسم الآخر في التعاون بين الدول الأوروبية الذي ضم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والدانمرك وأيرلندا وكسمبورج، وهي الدول التي أنشأت فيما بينها سوقا مشتركة تتحول تدريجيا إلى سوق أوروبية موحدة، لا تضم مجرد ترتيبات تجارية وجمركية بل تضم أيضا حرية تبادل كامل بين السلع والأموال والأفراد وتتسق فيما بينها كافة السياسات الاقتصادية بهدف الوصول إلى توحيد كامل للسياسات التجارية والمالية والنقدية، وهو ما يتم حاليا وفقا للبرامج الزمنية المتفق عليها، ولم يتفق سوى توحيد النقد وإنشاء عملة أوروبية موحدة



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

عنه في بعض الدول العربية بين فترة وأخرى، لأن ذلك يساعد فعلاً على تحقيق السوق العربية المشتركة التي ننادي بها ونأمل في تحقيقها منذ الستينيات والتي سبق توقيع اتفاقيتها فعلاً بين خمس دول عربية بعد أن وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم "١٧" من دور انعقاده النهائي الثاني بتاريخ 13/8/1964، وقد تصل إلى سبع دول بعد أن تقدمت مؤخراً كل من الإمارات العربية المتحدة والسودان للانضمام إلى السوق العربية المشتركة وفقاً لما صرح به منذ أيام السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن تحديد الهدف النهائي من التعاون الاقتصادي العربي لم يكن محل بحث من الذين وقعوا اتفاقياته داخل وخارج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية !! وهو ما يحتاج حالياً إلى تجميع للمفكرين الاقتصاديين المهتمين بتحقيق التعاون الاقتصادي العربي وذلك في شكل موسوعة عمل لأصداق شكل التعاون وهدفه وكيفية تنفيذه ومنهاج زمني للتنفيذ، على أن يتم التوقيع عليه من ملوك ورؤساء الدول العربية دون الحاجة للضرورة لمقدم مؤتمر قمة أو حتى مؤتمرات فرعية في هذا الصدد، طالما توافقرت الشوايا التي يتعين أن تصاحبها خطوة جديّة.

وأنته بسمعتي أن يهتم الأستاذ / إبراهيم نافع وغيره من السادة رؤساء تحرير الصحف بهذا الموضوع الحيوي، فقد كان التعاون الاقليمي هو الشغل الشاغل للمصحافة الأوروبية في الخمسينات وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي جعلت الشعوب الأوروبية تتأذى وتصر على تحقيق التعاون العاجل ونيز التفرقة والقضاء على الحروب التي راح ضحيتها مايقرب من خمسة ملايين شهيد وعانى الباقون على قيد الحياة من مأساة فقد أبشأنهم وأخوانهم وأقاربهم وقد ظلموا جميعاً خائنين يمانون من ذلك حتى رأوا أمامهم خطرات جديّة للتعاون الفعلي بدأت بتوقيع معاهدة روما لوائك عام 1957 بين حكومات كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ثم انضمت الدول الأوروبية الأخرى . تتضمن تدريجياً لهذا التعاون حتى أصبح الجميع أعضاء في السوق الأوروبية الموحدة التي كانت الهدف المخطط منذ بدايات عمليات التعاون الأوروبي.



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب، يعقد بالقاهرة العام القادم

استعداد رجال الأعمال للمشاركة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي

من أجل سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمواجهة التطورات الاقتصادية على الصعيد العربي والاقليمي والدولي، وبالطاقة بأن تسم السياسات والتشريعات المنطلقة بالفحص بالبحر والشمس، والعمل على إنشاء شبكة بيانات ومعلومات بين جميعات ومؤسسات واتحادات رجال الأعمال في الدول العربية، وأوصى بالعان مع المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية في تبنى برنامج لتوحيد المواصفات القياسية للدول العربية، وتبنى برنامج عربي لتدريب ورفع الكفاءة في مجالات التسويق وإدارة المشروعات. كما أكد دور رجال الأعمال العرب في تشكيل مصالح القطاع الخاص على المستويات القطرية والقومية والوالية في المفاوضات للحصول بالاتفاقيات التجارية والاستثمارية وضرورة مشاركتهم والمبادرات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى ضرورة العمل على دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني وفتح قنوات تعاون مكثفة مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس بما ينسب ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، والسعي لرفع المستوى الاقتصادي وانها، المقاطعة المفروضة على الشعب العربي في العراق والسودان وليبيا.

أكد الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في أختام أعماله يوم الأربعاء الماضي بالعاصمة الأردنية عمان ضرورة إعلان قيام مجلس لرجال الأعمال يعلمان بعد أن وافق رؤساء الوفود المشاركة على النظام الأساسي للمجلس كهيئة مستقلة تستهدف إيجاد التفاعل وتعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وقد تم الاتفاق على عقد الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب في القاهرة في الربيع الأول من العام القادم.

كما أكد الملتقى أهمية التعاون الاقتصادي في مواجهة التحديات الدولية والاقليمية تأييدا لما جاء بأعلان القمة العربية بالقاهرة عن استعداد رجال الأعمال العرب بالمشاركة فاعلة مع الهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة في جهود إحياء التعاون الاقتصادي العربي ودعم مؤسساته، بالإضافة إلى مباركة وتشجيع السياسات الاقتصادية التي تتبناها معظم حكومات الدول العربية لزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص في جميع مجالات العمل الاقتصادي. ودعا الملتقى الحكومات والمؤسسات التشريعية والديمقراطية في الدول العربية للعمل



المصدر: المسارعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٤

تلبية لدعوة مبارك والملك حسين الأسبوع الماضي المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على إقامة سوق مشتركة

□ القاهرة - «الحياة»

■ قال الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتمويل في مصر ان المفاوضات التجارية المقبلة بين الدول العربية ستتركز على دعوة الرئيس مبارك والملك حسين يوم الاربعاء الماضي الى الساعة سوق عربية مشتركة وأشار جويلي في تصريحات صحافية أمس الى ان ٨٠ في المئة من حجم التجارة العالمية يمثل تجارة بينية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض في الوقت الذي يعانى الاقتصاد العربي من ضالة حجم التجارة عموماً والبنية خصوصاً والتي لا تتجاوز ثمانية في المئة من حجم تجارتها الخارجية.

وأوضح ان القامة السوق العربية كانت مطلباً قديماً، الا ان الحاجة الملحة لاقامتها الآن تأتي في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية إذ اجازت الاتفاقية العامة للجمركيات والجمركية والتجارة (غات) منح تلك التكتلات مزايا خاصة في المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض، مضيقاً الى ان تلك السوق يمكن ان تقسم التجارة البينية عشرات الأضعاف في غضون سنوات قليلة.

من جهة أخرى قال السيد عصام فراج رئيس جهاز التمويل التجاري والتمويلي وزيراً للتجارة مع الوفود العربية المشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي

استهدفت التنسيق في شأن عقد اتفاقات المنطقة الحرة العربية ومواضيع شهادات المنشأ وإقامة المعارض المتخصصة.

يذكر ان التكتلات الإقليمية تتمتع بمزايا عدة في إطار اتفاقية دغات التي لا تمنح إقامة تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والصوق العربية واتفاقات الناتو والاتحاد.

كما تلعب دغات الحصول على استثمارات بينها أعضاء الدول

المتقدمة من شرط الدولة الأولى بالرعاية لذا كانت الترتيبات الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموع من الدول المتقدمة جغرافياً الى تكتل اقتصادي معين.

وتقول دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية ان التكتل الاقتصادي يتيح للدول العربية اتخاذ اجراءات مضادة للاجراءات التعصبيه التي قد تتبعها بعض الدول المستهدفة للضغط سواء من حيث التقييد الكمي لحركة الخام للنفطية او من حيث الضرائب الباهظة التي قد تفرض على خام النفط او البتروكيماويات ويسري سواء داخل دغاته او خارجها.

كما يوافي التكتل الاقتصادي العربي مصادر تمويل كميديت للامسات للتمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين حسباً على سيادة السلطة العربية الوطنية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية وإن ذلك على السيادة السياسية كما يضمن التكتل حداً أدنى في إطار التكامل العربي من الصادرات العربية للتجارة في مجال المعالة والسلع والخدمات.

ويذكر ان القامة اي تكتل تجاري عربي من تمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تستهدف تحرير انتقال التجارة والاستثمارات لمواجهة المخيفرات الخاصة بتحويل الاقتصاد والتكامل بكفاءة مع المخيفرات السياسية في المنطقة.

كما تحقق منطقة التجارة طموحات القطاعات الإنتاجية الخدمية غير التقليدية لأسواق تصديرية تفوق حدود الأسواق القطرية العربية إذ تضم السوق العربية الواحدة ٢٦١ مليون مستهلك.

وانظمت تجارب تحرير التجارة ان آثار التحرير بمرور يمكن أن تضاعف حجم التجارة القارية للدول المعنية بمعدلات متزايدة تصل بين ٢٠٠ و٣٠٠ في المئة في غضون سنوات وتصبح المنطقة أيضاً جاذبة للاستثمار العربي والاجنبي.



الصدر: الأهرام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ / ١ / ١٩٩٧

حصار الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب

منطقة تجارة حرة المدخل العملى للسوق العربية المشتركة

التكامل الاقتصادى العربى لا ينفصل عن

الاندماج فى النظام العالمى

مرجعية قانونية سليمة ونظام قضائى
سريع البت عالى المصادقية



رسالة
الأردن
يكتبها

سيد عبد المجيد



العربية استطاع خلال سنوات قليلة، أن يولد خدماً تنويعية لهم - إن لم يكن جميع الدول العربية - فمذ سنتين لم يكن للبرنامج أكثر من ١٨ وكالة وأمانة في بعض الدول العربية الآن ارتفع عددها ليصل إلى ٧٢ وكالة في ١٨ دولة عربية، بالإضافة إلى ثلاث وكالات في ثلاث دول أجنبية.

وأشار الخاضع إلى أن هذا الانتشار من شأنه توسيع البركة الجبرلة التي يغطيها البرنامج من ناحية وأما، خيار الكثير المتعاملين في التجارة العربية فيها يتحلق بالكالات البرقية التي يترهون إلى أن الكؤمية التي تبلغ مواردها نحو ١٨ مليون دولار تهدف إلى تسجيع تلك الاستثمارات العربية للتعامل من خلالها من ناحية أخرى.

في السباق تقسمه الهادف إلى تسجيع الاستثمار العربي والتجارة العربية البيئية وقد المؤسسة العربية لضمان اأمن وثقا مأمن إبراهيم مدير عام المؤسسة بين الدول العربية، وللمة يتبعين للأول له العربي متحوشه ترميها ماليا متناسبا عما يلحق من ضمان لتتحقق المخاطر غير التجارية عند ضمان استثماراته أو نتيجة تحقق المخاطر التجارية أو غير

التجارية عند ضمان اأمن حاصراته، وأمسافد أن مسهمة الدولة في المستقبل ستكون أصعب وأثق، فالتحول من الكالات والإدارة المباشرة للمنظمات الاقتصادية إلى إدارة الاقتصاد الكلي وصناعة للعملية العامة بما لإحد من اشتداد الضامن. وهذا الأمر يتطلب من الدولة اكتساب مهارات جديدة وأساسيات حديثة لأكوية الإقصاد للتجارة، بالإضافة إلى أن سأل هذا التحول يتطلب أول وقبل كل شيء، وجود مرجعية قانونية سليمة مع نظام قضائي سريع التفاعل والصفية والأزمنة.

مرة أخرى تؤكد ورقة عبد اللطيف يوسف الحسند - رئيس الصندوق العربي للإئامة الاقتصادية والمضامين - أهمية توافر: الإئامة العربية (الأكاديمية) (والمهاسبية) بحيث تكون قادرة على التخطيط والأسالة لتجسار دروس الماضي والاستفادة منها في المآلئين الاقتصادي والمهاسبية بدون ذلك ستكون التجارة والتخطيط

إن شعارات الخمسينات والستينات لم يعد لها وجود الآن، في ظل الواقع الاقتصادي الدولي هكذا يقول طاهر

الدشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين التي شاركت مع نظيرتها الأردنية في تنظيم للفتي ويشيد قائلا لا مجال للتفوق أو الإنكفاء على الذات - فالانكامل الاقتصادي العربي وهو يدخل القرن الحادي والعشرين هو جزء من حركة الاقتصاد الدولي ومن مهر يسمى إلى التعامل والارتباط بمعنى آخر - كما يقول على عثيمة أمين للفتي العربي بيمان أن تسير عمليات التكامل الاقتصادي والاندماج في العالم في خطين متوازيين ويتناسق زمني مقصود.

أما عن الأساليب والأليات المقترة لتسجيع وتنسيق السوق العربية المشتركة منهاجها في أكثر من ورقة قدمت إلى للفتي وكذا في سلم المفاهيم التي شجعتها أروقة للفتي منها على سبيل المثال ما يقوله الدكتور على عثيمة: قبل أن يكون هناك مستقبل للعمل العربي المشترك لابد من إحراز المزيد من التقدم في تسوية الخلافات العربية النظرية والمشاركة. ويقول أيضاً إن إعادة بناء الثقة بين أنظمة الحكم العربية يعد شرطاً أساسياً لنجاح الفعل العربي المشترك

ويخلص الدكتور حاتم قبيلاوي الأمين التنفيذي لهيئة الاقتصادية والاجتماعية للعرب آسيا (الاسكوا) بأن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات متعده، فلابد من مقومات حقيقية لعل أهمها الإئامة السياسية بعد الحديث عن السوق العربية المشتركة

المشاركة، انتقلت المناقشات وكذا الأرائق إلى بحث عدد من القضايا الاقتصادية المهمة من بينها برنامج تحويل التجارة العربية ودرية في تسجيع التجارة بين الدول العربية. وهذا أكدت ورقة الدكتور جاسم الخاضع الرئيس التنفيذي لصندوق النقد العربي أن برنامج تحويل التجارة

لقد صارت مصر يفعل الحاصل فيها مذبذغة عقد ونصف نموذجاً وعملاً يصحذي به، وقد أصاب العامل الأرضي الملك حسين، حينما أكد وجود نهضة حقيقية في مصر تبشر بالخير والأمل. ولأنك في أن ما ذهب إليه العامل الأرضي كسان له أثر يبيع على المجتمعة في المقتضى الأول لاجتماع الأعمال العربي والتي عقد في العاصمة الأردنية (عمان) خلال الفترة من السادس إلى الثامن من يناير الحالي

ورجال الأعمال لمصريون بدورهم لم يخطفوا إعصابهم وتقديرهم بحكمة الملك فهم جزءاً مناعل من حركة الإصلاح الدولية التي شملت، ومازالت - كل مناضى الحياة في مصر.

والتابع لوقائع للفتي التي تطرقت إلى جميع المهوم الاقتصادية العربية يمكن أن يلاحظ مسبق التسجيرة الاقتصادية المصرية في مجمل المفاهيم التي جرت، باعتبار أن شار الإصلاح الاقتصادي في مصر يمكن أن تدم على الجميع. ويبدأ كان هذا بمثابة الدافع للحدوث بصورة عملية وواقعية عن "التكامل الاقتصادي".

بمعنى أن للجال لم يعد يتسرع للتغيير لماهية التكامل بقدر البحث عن الآليات التنفيذية به أنه - كما يقول سعيد المطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين - من صغور ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤ والذي تضمن في بؤبه ونظارة مفسورة تحقيق التعاون العربي الكامل في كل المجالات، انشعب العديد من المؤتمرات والندوات والمندوبات، ولم تكذيب الأخيرة بتخصيص وزارات داخل دول عربية تتولى متابعة نشاط المتعاملين العربي، كل هذا والنتيجة لا شيء.

إن من يقصده رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين هو التدخل مباشرة دون تناقض في تنفيذ ما تم التوصل إليه ليرفع التكامل العربي على طريق التقدم والأزدهار. وهنا يؤكد سعيد المطويل ضرورة - بل وحيوية - بحث مشكلة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة لأنها - كما يقول سعيد المطويل - اللبنة الأولى لإيجاد التكامل الاقتصادي العربي. فالتطوير الاقتصادي للحيلة بالعالم العربي في بلادك ظروف مؤالية الآن بسبب توافر العناصر الرئيسية الثلاثة لبنية الاقتصادية صالحة مثل توافر البرزات الشخصية الطبيعية التي تسهف إلى السلع والخدمات العربية قدرات تنافسية داخل أسواقها مقابل المستورد الجليل عنها.



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١/ ١٥

ومن دور الصندوق في تدعيم القطاع الخاص، أشارت ورقة الحمد إلى أن الصندوق يقدم الآن بدراسة برنامج للمساهمة في تمويل مشاريع للقطاع الخاص، خاصة أن البيانات لتوافرة تشير إلى تنامي الطلب على التمويل مستويته وطول الأجل في الأسواق العربية، ويمل الصندوق في أن يساهم هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية التي يخطط بها القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع المشتركة في أكثر من دولة عربية، وفي حيز واستقطاب التمويل من مصادر الدولة. وقد أكد الصمد أن الانخراط بمسؤوليات التخصيص وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا يؤدي إلى تحسين المردودية فقط وإنما يترافق مع ذلك الاستفادة من نقل التقنية وتكوين الكوادر العربية وتوفير التمويل اللازم للتطوير والتوسع عبر نهجيات الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت في الفترة من ٨٨ إلى ١٩٩٤ نحو ٤٧ مليار دولار.

وأخيراً نقول إن الأفكار التي طرحته في ملتقى رجال الأعمال العربي، الذي استعقد دورته الثانية في القاهرة خلال الربع الأول من العام القادم كشيرة، بحيث يصعب حصرها ووصفها.. ولكن تشير إلى نقطة مهمة ذكرها حمدي الطباع - رئيس جمعية رجال الأعمال الأيرانيين - وأكد عليها البيان الختامي وهي: أن لرجال الأعمال العرب دوراً أساسياً في تقديم وجهة نظر أخرى عند مراجعة القوانين الاقتصادية الحالية ومن القوانين وأنظمة جديدة، وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في القطاع الخاص.

[illegible]

التحليل الاقتصادي العربي.. ودور البنوك

بإدارة مدعى خاتبة على الجانبين المتخاصمين للعدالة
البلدية على العلم وتبني ميثاق العمل الوطني
العربية الآخر إلى بعض صفات الهيئات
الانجارية وسنؤتي التقنية في هذه المجالات
التي يمكن أيضا تطبيقها على الخدمات
العربية التي تبني إلى التأسيس
والتأهيل داد التعاون الاقتصادي العربي
التي يمكن تطبيقها على التأسيس
إدارة التعاون الاقتصادي العربي
كلية على الإطلاق الجديدة لفضل في الامتياز
الاستثمار الخاص التتالي في الامتياز
دولة على الجانب الآخر بشكل مباشر وفعل
من التأسيس إلى العمل في الامتياز
التي يمكن أيضا تطبيقها على الخدمات
العربية التي تبني إلى التأسيس
والتأهيل داد التعاون الاقتصادي العربي
التي يمكن تطبيقها على التأسيس

[illegible]

والتي تشهدها في تعهد التجار الدولية في
الحدود المصرية في جميع نهج التجارة
الخارجية. سواء الحدود في خزانة
الحدود المصرية في جميع نهج التجارة
الخارجية. سواء الحدود في خزانة
الحدود المصرية في جميع نهج التجارة
الخارجية. سواء الحدود في خزانة

[illegible][illegible]

التمثيل الاقتصادي العربي

عقبوا الخطين القومي الاقتصادي

الدكتور كمال سرور

مجلس إدارة الجمعية العربية الاقتصادية

عضو المجلس القومي للاقتصاد
الدكتور كمال سرور



المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٩ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش الشهر القادم مشروع إقامة منطقة تجارة عربية حرة

المالية.
وأشار إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد وضعت استراتيجية لمشروع الاقتصادي القميص عربي يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية عربية حرة على مراحل خلال عشر سنوات.
وأوضح تقرير لصندوق النقد الدولي صدر مؤخراً أنه لا يمكن إغفال حاجة دول منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق قدر أكبر من تنوع قاعدة الصادرات «غير الهيدروكربونية» للحد من الأثر السلبي في تعويض معظم بلدان المنطقة إلى تحركات متباينة لعدلات التبادل التجاري وإن العجلة عكس ذلك بالنسبة لعدد من دول المنطقة منها مصر، كما تتدفع به من طاقات تمكنها من تطوير استراتيجيات قوية للنمو وتوحيها للصادرات.
وفي الوقت نفسه يرى الدكتور حازم البهاسي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» أهمية الإرادة السياسية عند الحديث عن السوق العربية المشتركة.
ويؤكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ضرورة وحتمية بحث إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية بوصفها للنحل العملي للسوق العربية المشتركة ولأياها اللبنة الأولى لإنجاح النكتل الاقتصادي العربي

يناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية في اجتماع يعقد على المستوى الوزاري يوم ١٧ فبراير القادم مشروع إقامة منطقة تجارية عربية حرة كأحدى المراحل الأولى لإقامة السوق العربية المشتركة ويتضمن جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعمل اتفاقية التيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحقيق الهدف المنشود منها في إقامة المنطقة العربية العربية.
ويصر مصدر اقتصادي بأن محور مشترك خلال مفاوضاتها التجارية المقبلة مع الدول العربية سواء من خلال اللجان التجارية أو اللجان العليا المشتركة على أهمية قيام المنطقة الحرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية والاستفادة من الاعفاءات والمميزات التي تمنحها اتفاقية الجهات لكل هذه التجمعات.
ويقول الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه رغم أن إقامة للسوق العربية المشتركة هو مطلب قديم يتناقل مملات الوحدة من أجل تنفيذ هذه اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ إلا أن أهمية هذه السوق قد تكدت في المرحلة الأخيرة كما يستحق من فوائد لجميع الدول العربية دون استثناء والمعالجة للمة لقيام نكتل اقتصادي عربي يستمتع بالتعامل مع التكتلات الاقتصادية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

٩ يناير ١٩٩٧

التاريخ:

قلم رصاص

السوق العربية المشتركة .. كيف؟

تجدد الحديث هذه الأيام عن أهمية السوق العربية المشتركة وهو موضوع له جوانب متعددة ولزم له دراسات على أرفع مستوى من العلم والجدية والاتفاق السياسية ولا أزع فتني هذا استطاع أن رسم خارطة لهذه السوق ولكنها محاولة متواضعة لتقديم اقتراحات لدراسات يمكن أن تقوم بها لجنة مصغرة توزع أعضاها على أفرادها أو يقوم بها مؤرخ علمي عربي موسع وهذه العناصر ليست عندي بمنت الهجوم ولكن الثلاثة ٢٢ يناير، كانون الثاني، سنة العناصر كتابا صدر لي يوم الثلاثاء ٢٢ يناير، كانون الثاني، سنة ١٩٩١ وهو الكتاب رقم ٩ في سلسلة «كتب لوسيفر» التي كانت تصدرها «الدار القومية للطباعة والنشر» ولشمن قرشان «صدوق».

وما اكتشفه في يناير ١٩٩١ مجرد مؤشر لما اكتشفه اليوم في يناير ١٩٩٧.

● ● المنعصر الأول: السوق العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسطية والاتحادية ماسترخت والتفاهات لجبات والسوق العربية لا تولد هكذا والديا فراغ ولكنها تولد وإماميا ما يسمى بصراع القيم والمقصود به صراع المزايا للصحة مع اللانها الغربية واليابان وتولد الجنس الأنسان الذي يهزج من الصين وإسرائيل في حركة لولبية داخل المنطقة.

● ● المنعصر الثاني: مزاحمة الاقتصاد الأوروبي وهي مسكة قديمة تعود إلى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ إذ صعد في روما اجتماع بين دول أوروبا الغربية الست: فرنسا والانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وقرر إنشاء سوق مشتركة سميت «السوق الأوروبية المشتركة» وقد حدثت تطورات ماثلة في الشكل والمضمون ولكن بقيت النواحي السياسية والاقتصادية لهذا التكتل الاقتصادي وحدثت تغيرات جوهرية في الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية وانجرت مشكلات السوق وزيادة البطالة وكانت بعض أهداف السوق الأوروبية لمواجهة اقتصادات شرق للعسكر الشرقي الذي كان قائما والتهام اقتصاد البلاد التي استقلت حديثا في آسيا وأفريقيا.

● ● المنعصر الثالث: من للتصانيف البلاد العربية وراسة أهمية التكتل الاقتصادي العربي وهذا يوضح أهمية السوق العربية المشتركة وحذف للراسة المطلوبة كتشف لأول وهلة للصوروي الحشاش القالب مثل الزراعة وضرورة إيجاد سياسة مدروسة للتكامل الزراعي.

● ● مثلا العراق كان: يصدر حوالي ١٠٪ من إنتاجه الزراعي. لبنان يستورد أكثر مما ينتج. الأردن يستورد حوالي ١٠٪ مما ينتج. على عكس العراق. السودان يعيش على استيراد دقيق القمح. تونس تصدر ثلث ما تنتج قاريا. المغرب يصدر خمس ما ينتج قاريا. مصر: «البلد الزراعي» أصبحت تعيش على استيراد القمح والتفاح.

وينظرة إلى القطن نجد أن: العراق يستورد، كان، غزا ولايس يضعف قيمة ما يستورد. لبنان يعيش على الاستيراد لأنه لا ينتج ما يستحق القمح. الأردن نفس الوضع في لبنان. العربية السعودية تعيش على استيراد قاريا. السودان يستورد أقل من ما يصدره، ولقطوب هنا تنظيم التصدير والاستيراد على مستوى البلاد العربية للتحفلة ونظرة أخرى إلى المبرور نجد أن الانتاج بالترتيب التالي: الكويت - العربية السعودية - العراق - قطر - مصر - البحرين ومنتج العالم العربي حوالي خمس ما ينتجها للعالم كله من المبرور.

● ● المنعصر الرابع: السوق المشتركة أو مشتركة وكلامها صريح: وحدة الصف العربي: تريد هنا يظهر هنا بختصار إلى أهمية الاقتصاد، وحدة الصف أو الوحدة العربية أو القومية

العربية وتشير إلى أهمية السوق المشتركة في الإسراع بطور البلاد العربية أكثر من أوضاعها وهي مزلة أو مزلة ويقال في السوق المشتركة، تلجأ إلى الوحدة الاقتصادية أو للتصديق الاقتصادي.

● ● المنعصر الخامس: التجارب الماضية السياسية والاقتصادية من الضروري أن تسبق الإعلان عن السوق العربية المشتركة براسة جادة لكل تجارب الوحدة السياسية والاقتصادية. دراسة لتناول الأجياليات والسياسيات دراسة لعناصر القوة والضعف للحرية الجديدة (أو كثر الله لها أن تقوم فيها) سوف تكون مصدر قوة لعشرات السنين القادمة ولا لا سمح الله. فمثل كثر الطفل سوف يكون تهربا إلى الحجاب القاطلة ويكون أرسيا سوف تلجأ به الكتاب المصري أحمد حسن الزيات، إلى الفكر العربي واساطير المصري، هل الشقاق بين العرب؟

ألم يحدث من قبل محاولة في القاهرة في ١٩٥٨ ديسمبر كانون الأول عام ١٩٥٨ في حفل افتتاح الدورة السنوية للجنة أوفد عرب القفارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

حدث الدكتور جميل بن قيسوني في ذلك الاجتماع وكاد يتحدث إلينا هذه الأيام. انشأ في لبنان الاقتصاد الدولي نحو التكتلات الاقتصادية وكانت الدورة السابعة قد دعت لسوق العربية المشتركة بل إنها دعت لوضع أسسها. وقد عقد هذا المؤتمر الأسبوعي الأول في في القاهرة يوم ١٨ ديسمبر كانون الأول للصحة بين البلاد العربية. وكان القارة الأفريقية والقارة الآسيوية.

وتحدث السيد محمد رشدي في الدورة السابعة وأشار إلى الدورة السابعة وإيمان أعضاء مؤتمر العرب العربية بضرورة التعاون الاقتصادي الكامل بين البلاد العربية والبلاد الآسيوية والأفريقية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية وغيرها.

ومنذ يوم ٦ ديسمبر ١٩٥٨ لم يتم شيء فكل شيئا الآن في دراسات جادة ومخلصة حتى لا تقوم السوق العربية المشتركة بشكل مجهول؟

إلى الطيف



المصدر : مايو

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٠

ببارك والخروج الاقتصادي العربي

ذكر الرئيس حسني مبارك بأن الأمر يتطلب دفع السوق العربية المشتركة وذلك لتعزيز العلاقات بين الدول العربية ولتصبح السوق العربية المشتركة كتلا اقتصاديا كبيرا تربطه روابط عديدة يكون على قدم المساواة مع السوق الأوروبية وغيرها من كتلات تنافس كما ذكر الدكتور عصمت عبدالجديد أمين عام الجامعة العربية بأن أحياء انشاء منطقة حرة بين البلدان العربية أمر واجب في هذه المرحلة.

ولاشك أن الرئيس مبارك وهو ينادي بذلك يتبع ذلك من انتفاء مصر التاريخي والجغرافي والحضاري للامة العربية على امتداد وطنها العربي الكبير من الخليج الى المحيط. وقد ذكر دستور مصر بأن الشعب المصري جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ومن هنا تصبح الدائرة العربية هي الدائرة الأولى للعمل السياسي المصري والتاريخ القديم يروى كيف خرجت الاساطيل المصرية تدافع عن قاعدة العروبة والانتماء في كل من الشام والعراق وبلاد العرب ايام الخلفاء الراشدين من اغارات الروم وغيرهم.

ومهما ظهرت المصطلحات الحديثة التي تحاول أن تشد مصر الى كتلات اقليمية مثل شرق اوسطية ووحدة متوسطة او الفريقية او غيرها من مسميات لمن مصر ترتبط غربيا بالبلدان العربية بعلاقة لها سمات خاصة ذات جذور بعيدة وليس ملاقات به مصر من أجل حرية واستقلال ومعاونة العديد من الدول العربية الا مثال على ذلك ومن هنا وهناك تنهض مصر بمسئولياتها تجاه شقيقاتها وكانت دعوة الرئيس مبارك لذلك فلي وسط كتلات ومتغيرات دولية سريعة التلاحق والحيث أين نحن من هذا كله ؟

● لقد وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في عام ٥٧ على الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتبلغ الدول المنضمة اليها حاليا ١٢ دولة وتنفذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية فقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية الموافقة على انضمام السوق العربية المشتركة وذلك عام ٦٤ ولاشك أن ذلك يعني تكوين كتلة عربية موحدة في مواجهة الكتلات حكمه أن الدول العربية تمتلك جميع مسوغات التكامل الاقتصادي والاستثمار الاصل لكل القوى والطاقت سوف يتبع للعالم العربي الفرصة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أعطى الله الدول العربية قوى متعددة وطاقات ضخمة منها الاحتياطي العالمي للبتترول والثروات الطبيعية التي لم تستغل ومنها الارصدة الهائلة المودعة في المصارف الدولية والوفرة البشرية وغيرها من صلات الرحم



المصدر: **المسار**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

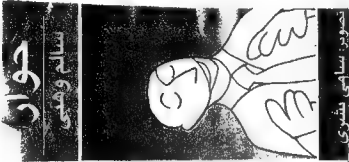
●● ولاشك إن دعوة مبارك تتطلب الاستفادة من المزايا التسمية لكل دولة وتعطى العرب فرصة واسعة لأقامة المشروعات كبيرة الحجم كما يعطى لهم ميزة تفاوضية كبيرة بالإضافة إلى قوة اقتصادية متكاملة ولا يؤثر ذلك في انضمامنا الى أي كتلتا أخرى ومن المؤسف أن يكون التبادل التجاري ضعيفا بين هذه البلدان والافتقاد سبل التعاون الكاملة.

●● والموقف اليوم خطير بعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ومن المتوقع أن يتضاعف عدد الدول العربية المنضمة إليها وبعد أن وقعت ٨ دول عربية بالفعل على إعلان مراكش الذي أقر اتفاقيات جولة أوراجواي ولكن بعض الدول قد تواجه صعوبة في الانضمام بسبب سياسات تسعير النفط وسياسات أخرى قد لا تستطع التكيف مع سياسة مفتوحة في ظل التغيرات الجديدة. ومهما يكن الأمر فإن بقاء هذه الدول مبعثرة في مواجهة ربح عاثة سوف يلحق بها اشد الضرر وسوف يلحق بها أيضا أثرا سلبية نتيجة عن تشوهات لهذه الاقتصاديات الهشة لم تعد تتحمل الصمود في مواجهة هذا التغير. ● وقد عقد في عمان مؤخرًا المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب وتمهد المشاركون فيه بإحياء السوق العربية المشتركة والالتزام بأحكام البرامج التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة وتسهيل تبادل المنتجات الصناعية والخدمات ورسوم

الأموال. ولقد اختارت الإرادة السياسية بالفعل العودة إلى مسارات العمل الاقتصادي الموحد وقد اختارته في قمة القاهرة التي عقدت في يونيو ٩٦ وحددت معالمه الأولية في قيام منطقة حرة للتجارة العربية لتكون نواة لمزيد من التعاون الإقليمي ونواة للمواجهة مع التكتلات الإقليمية الأخرى - والأمم يتطلب أن تقوم الدول العربية بإعادة صياغة وحدتها وأن تكون تكتلا اقتصاديا فعليا جديداً قد يكون بديلا لها عن الحلات ومن هنا كانت دعوة الرئيس مبارك لزيادة الروابط والتشابك العربي، ولكن إذا سارت البلدان العربية في مسلكها الانفرادي فاتها سوف لا تجلب إلا أشد العواقب الاقتصادية.

● إن دعوة مبارك من أجل وضع خريطة للدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمي دعوة أمنية ولعل هذا الأمل عندما تصبح واقعا، وليست أمنية لعل هذا الأمل عندما يتحقق يصبح المشروع الاقتصادي العربي الكبير القادماً.

إبراهيم عياد الجرافي



وجدت دعوة الرئيس حسني مبارك بضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة ترحيباً من الشارع العربي خاصة أن مصر شرعت في اعداد مشروع يستهدف تحقيق مصلحة كافة الدول العربية.. ولكن ما أهمية هذه السوق العربية ولماذا الآن بالذات.. وماهي أسباب عدم تفعيل السوق التي انشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً بالرغم من أنها حققت بعض النجاحات في مراحلها الأولى.. وهل السبب الحقيقي للفشل هو عدم توافر الإرادة السياسية أم تباين المصالح والتفاوت بين مستوى الدول العربية الاقتصادية؟

الدكتور حسن إبراهيم الأمين لجلس العام للوحدة الاقتصادية العربية أجاب على الأسئلة التي طرحناها عليه في الحوار الذي كان محصلته أنه متفائل من إمكانية تفعيل السوق العربية.

سوق عربية مشتركة .. أم منطقة تجارة حرة؟



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٠

لدينا سوق عربية مشتركة تضم ٧ دول بدأت عام ١٩٦٥ على ست مراحل

التبادل التجاري العربي يمثل فرصة للدول العربية لحل مشكلاتها الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار ل توسيع السوق أمام المنتجات العربية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة بسبب ضيق الاسواق المحلية.. والسوق العربية تفرضه ايضا الخصائص.

والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومنها الجات وانتشار التكنولوجيا الاقتصادية الكبرى والتحالفات الاستراتيجية والانماجات في السوق العالمي من الشركات الكبرى

سألته: هل يوجد تضارب بين مصالح الدول العربية يحول دون قيام السوق

العربية المشتركة ام ان السبب هو عدم توافق الإرادة السياسية

أقال أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية: لا يوجد تضارب في المصالح وتولدت الآن الإرادة السياسية ويجب أن تسلم النيات

والمصالح وهناك اتصالات لضم لبنان إلى السوق دون الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وحققت السوق العربية حتى نهاية السبعينات نجاحا كبيرا نتيجة لتطبيق الدول لالتزاماتها على مدى ١٥ سنة تقريبا وانعكس ذلك

بوضوح في ارقام التجارة البينية التي ارتفعت من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم اخذت تنعكس عليها

سلبات الاوضاع التي طرأت على العلاقات العربية-العربية وتأثير المصالح الخارجية والمصراع العربي الاسرائيلي ثم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول

العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتجميد للالتزاماتها في السوق العربية وترتب على كل ذلك انخفاض

التبادل التجاري بين دول السوق إلى ٧٨٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ثم إلى ٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ بالرغم من نمو التجارة

الخارجية العربية بشكل عام والمدهش انه التجارة البينية بين دول السوق رغم انخفاضها الا

انها تمثل نحو ٨١٪ من التجارة بين الدول العربية

فيما يتعلق بمفهوم السوق العربية المشتركة فهي هدف للوصول إلى التكامل الاقتصادي وهذا يحتاج إلى مراحل محددة تبدأ بتحرير

التجارة وقيام منطقة تجارة حرة ثم الانتقال إلى مرحلة ثانية لانشاء اتحاد جمركي ثم تتطور إلى سوق مشترك ثم اتحاد اقتصادي ثم

اتحاد نقدي وهي المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي.. وتحرير

سألت د.حسن

ابراهيم: ماذا تعنى السوق العربية المشتركة وهل يمكن أن يتحقق هذا الحلم الذي طرحته

جامعة الدول العربية منذ الخمسينات ولم ير الشور حتى الآن؟

أقال: التعاون العربي كان ولا يزال يستهدف اقامة تكامل اقتصادي عربي من أجل تحقيق التنمية العربية وبنفسها بمشاركة جماعية مستوحاة من القاعدة الاساسية

التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ قبل قرار روما الخاص بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة .. والسوق العربية ليست

حلم بل حقيقة نشأت بمقتضى القرار ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٢

أغسطس ١٩٦٤ وبدأ تطبيقها في أول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمني على ٨ مراحل تنتهي في أول يوليو ١٩٧١. ثم صدر القرار ٢٧٢ في

١٩ مايو ١٩٦٨ لتقليص عدد الخطوات إلى ست مراحل تنتهي في أول يناير ١٩٧٠ نظرا للتراجع

الذي حققته في مراحلها الأولى في مجال تحرير التجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية

.. وضمت السوق في بدايتها ٤ دول هم مصر وسوريا والعراق والأردن من الدول الأعضاء ثم

اتفاقية الوحدة الاقتصادية ثم انضم إليها ليبيا واليمن وموريتانيا وتستمد دولة فلسطين للانضمام

إلى دول السوق وكذلك السودان وبذلك تبقى دولتان أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية ولم تنضمها دولا الامارات العربية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٤

السوق

العربية

ضاعت

التجارة

البينية ١٢

مرة في

١٥ سنة.

تحقيق التكامل

الاقتصادي يبدأ بأبناء

منطقة تجارة حرة ثم

اتحاد جبركي ثم سوق

مشتركة ثم انهاء

انقضى

لا يوجد تضارب في مصالح

الدول العربية.. والارادة

السياسية متوافرة

والاهم من هذا هو تعظيم الفهم بأن هناك مصالح مشتركة تستدعي للمشاركة وتحمل المراحل الصعبة للوصول الى الهدف النهائي وهناك تجارب ناجحة في العالم للعمل المشترك الذي يتوخى المصلحة سواء في السوق الأوروبية أو في

اسيا أو امريكا الشمالية أو اللاتينية ويضاف اليها في عالمنا العربي روابط اللغة والتاريخ والحضارة والثقافة والمستقبل وعلى رأس كل ذلك المنفعة الذاتية التي تتحقق من العمل الجماعي لاستغلال القدرات الكبيرة المتوافرة لدينا في العالم العربي

وهناك معطيات على الساحة العربية تساعد على نجاح السوق

نظرا لتطور اقتصادات عدد كبير من الدول العربية وتبنى برنامجا للاصلاح الاقتصادي لتحقيق مزيد من التنمية والاستثمار إلى جانب ظهور نظريات جديدة مثل سياسة السوق ومبدأ

الاقتصاد الحر بدلا من الاقتصاد الموجه والتأكيد على دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار واتخاذ نهج جديد لتنظيم التجارة العالمية كل ذلك يجعل الوطن العربي يبحث عن مكانه في هذا الواقع الدولي الجديد معتمدين

على تطوير الاقتصاد وتفعيل الآليات التي تجمدت أو ضعفت لاستئناف المسيرة.. ومن هنا

جاء دعوة
القمة العربية
المتعددة برئاسة
الرئيس حسني
مبارك في
القاهرة في
يونيو الماضي
من أجل تفعيل
المؤسسات
الاقتصادية
العربية
والأسراع في
اقامة منطقة
تجارة حرة

عربية.. وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة لوضع بروتوكول تنفيذي لأخراج منطقة التجارة الحرة الى حيز التنفيذ على مراحل للوصول الى سوق عربية مشتركة. كما أن هناك توجها لبحث هذا الموضوع من قبل الاتحاد البرلماني العربي الذي سيعقد في مايو القادم بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجامعة الدول العربية

سألت د. حسين إبراهيم: هناك تجربة عربية لقيام سوق مشتركة تضم ٧ دول هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن ولكنها ليست فاعلة.. وهناك اتجاه جديد لقيام منطقة تجارة حرة بين الدول العربية.. فكيف ستكون الصورة للتعاون بين الدول؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ قال: إننا نرى ضرورة استئناف المسيرة من حيث سبق أن توقفت أو تجمدت والعمل على تطبيق الأحكام الجديدة على هذه الدول التي تساعد ظروفها على الانضمام إلى هذه المجموعة والتي سبق أن ولّفت على قرارات عدية وبلقبتها.

وفناك أيضا تجمعات جزئية مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومن قبل مجلس التعاون العربي وميثاق جامعة الدول العربية يفتح الطريق أمام التعاون الثنائي أو بين عديد من الدول الأعضاء... وعلى ذلك فإن البداية لنقطة التجارة الحرة إما من خلال

مجموعة السوق مع تعديلات عليها أو من خلال التنسيق بين هذه المجموعات بشكل يؤدي إلى الهدف لأن هذه المجموعات أو مجالس التعاون أهدافها واحدة ويمكن التنسيق بها.

■ **سؤال: هل يمكن أن تؤثر اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية على إنشاء السوق العربية المشتركة سلبا أو إيجابا؟**

■ قال د. حسن إبراهيم: مركزات السوق العربية المشتركة تنطلق من الحاجات العربية وتعتمد على القدرات الذاتية العربية ولكنها تتأثر بالقرارات الاقتصادية الدولية مثل الشراكة الأوروبية سلبا وإيجابا وتظل المصلحة العربية هي صاحبة القرار في الموقف العربي.. وحتى اتفاقية الجات تفتح الطريق أمام قيام تكتلات اقتصادية وتعطيها امتيازات نسبية

■ **سألت د. حسن إبراهيم: ما هي أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية قيام السوق العربية المشتركة حاليا؟**

■ قال: هناك صعوبات تتعلق بالاقتصاد العربي والعمل المشترك منها التخوف من نقص حصيلة الرسوم الجمركية بسبب الإعفاء من الرسوم بالرغم من أن عوائد الصادرات أكثر ربحية من عوائد الرسوم الجمركية.. أيضا عدم وضوح مفهوم العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الصغرى القائمة حاليا في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية علما بأن السوق يمكن أنه تمثل في حالة تفعيلها مرحلة أكثر تقدما مع التحول إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة كاملة.. كذلك أيضا من بين الصعوبات النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل والتخزين والمعلومات والتسويق ووسائل الاتصال وعمليات التعبئة والتغليف.. ومن أهم المخاوف غير المبررة أيضا أثر تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها رغم أنه المخاوف الحقيقية تكمن من دول غير عربية وتزداد في ظل وجود مناطق تجارة حرة بين دول عربية وتكتلات صناعية متقدمة.. (أضف إلى ذلك نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى بعض الدول العربية لتمويل الواردات من الدول العربية).



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٧/١/٢٢ التاريخ

دراسة تؤكد:

تفعيل السوق المشتركة رهن بتطوير المصارف العربية

تتعمدها، وذلك كله أدى إلى ارتفاع الإيدي في لشبان القادرين التلاحم في الوقت المناسب مما أدى إلى ظهور تقنية المصرفية في المنطقة العربية التي منها في المناطق الأخرى.

وأقرت الدراسة أن المنطقة قد لا تتوفر في حلقتي عدم الارتداد أو الارتداد بالذم غير الكافي فانطومة وفيها حافزة للنمو، ولكن التقنية تدق، وبمضي في حالة عدم تفعيل القاعدة وارتفاع الإيدي عند اتخاذ القرار فهذه الحالة ترجح في كثير من الأشخاص نفسه، ويجب أن تعلم إسماعيل في تلكه إذا كان ذلك راعها لطبيعة الشخصية فهو في هذه الحالة لا سحر له في المنطقة المصرفية من أساسه، ولكن إذا كان ذلك راعها لاستقلاله أنه ماخذه للقرار الذي يفضله القواعد السليمة يكون ذلك محققاً لهذه سرعة أكثر أو محققاً زرعياً أعلى حاشية في ظل المنافسة المستتعدة لبقا بين المصارف لبحث الصلابة وموثاق أموالها أو خفض التكلفة فزمن ليصيرها إلى أن سرعة الهدف بغير فوائده أو عدم تلبية للعموم بدلة توافيه وحشية كل سامي على خطا أو استثناء أيد من سطوته أو من عورته في النهاية، وأما تنصيره بأن خلص التكلفة على حساب الأصول لفئة السليمة بهامه القليل لا محالة وأجرت العمل على حساب الشخص سخطاً للرجح السريع محصله عدم الحصول على إرباح على الإطلاق وخلفت الدراسة في أن فضاء الإيدي الذي يمتد فيه جميعاً غالباً هو السوق العربية المشتركة والأصناف العربية للعمرة وإن لمحاظ هذا الهدف بدون تطور التقنية المصرفية الغربية والعمرة ومعها في محل لتفكير المصرفية العالمية وأساس تطور هذه التقنية هو موعدة قدر للمصري وتطويرة والمسد إلى الأوفى لتكتفك الجهات المصرفية جميعها من اتصالات ومعاهد وبنوك لتطوير الشخص المصري ومسانعته بجده فطور المؤسسة لتجسد القادرين للتقدم والتأخر في السوق.



البنك العربي

وأشارت إليه بالمطور إلى عدم القصور في المارة اسماء الدولار التجارية في المحاكم وبنكات التحكيم ومحاسن التفاوض بلا حظ إيراد بطور في قسمه والغشالات هائلة في التحصيل والاستطاعة فحرم من هذا الإيداع والمصارف إلى أن كان عدم التحصيل مع البنوك والمصارف في المنطقة العربية يمكن أن يصل إلى ٥٠ أو ٨٠ في مجموع الفهمين من فحساس سواء أكانت أشخاصاً حقيقيات أم اعتبارية فإن عدم التحصيل مع البنوك في الدول الأوروبية ١٠٠ من عدم الفهمين كما أنها لا تستطيع الجرم بل هذا راع في فئة المحاكم أو هيئات التحكيم مما يؤخر الفصل في المارة أو المسئلة إلى عدم القصور في المارة وتشتلات التي تستحدث في المرض في إيراد بطور، فضلاً عن أن الأمر لا يمحصر في مارة ناشئة عن تعاملات بل يضاد فيه صعوبة ومخوقات في تنفيذ العمليات المروضة على المصارف.

وأشارت الدراسة في أن تقنية للفقيرة التي تأتي في مشكلات أو مارات ليست محصورة في نوع معين من ادوام للمعاملات المصرفية حتى يمكن إرجاعها إلى فئة معينة من الأشخاص في هذا النوع الخاطم على إرشاد ولقد المارات المصرفية المتخلفة مجدها متنوعة هذه منزلة عن لفتان ذلك منزلة عن تنفيذ اعتماد مستندي وقد عن مشطوق خطاب فصال بل حتى عمليات الحسابات الجارية والقوائم أصبحت لاتحاز من المارات.

حسام زايد

تطورت المنطقة العربية المصرفية وأصبحت المنافسة العالمية، وأصبح المناخ الاقتصادي المرن والاستثماري المرن سبباً لنشأة الاستثمار والأعمال والأكاديمية التطورات الاقتصادية كان على البنوك العربية أن تواكب التطور العتي في الأداء المصرفي وحرقة تمويل الأموال ولا حلت فريسة.

لقد كتور غير الغير في نائب كبير المديرين بالبنك المصرفي المصري على عضو اللجنة الفنية القومية الاقتصادية بناد مصر في استوى أداء الخدمة المصرفية ليس بالخدمة البسولة والسهولة والتشجيع والتجربة في الدوى الأخرى التقدم مصرها والأوروبية منها بدأت على الرغم من توافر الدواجره المتعددة في جميع الدول العربية.



المصدر: الوفاء

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات

والصراع، وكيف يمكن أن يتصور
انسان عاقل له أقل رؤية
سياسية أو اقتصادية أن
إسرائيل بكل امتلاكاتها للثقة
بخلقها وخارجها تهدف خبير
العرب أو أمن المنطقة.. إن قراءة
التاريخ تحتاج إلى إعادة
التأكيد على أن الصهيونية
العالمية التي أنشأت إسرائيل في
قلب العالم العربي تهدف
وتسمى إلى احتواء العرب
والسيطرة على ممتلكات
شموها، وحاولت إسرائيل
بسلوب الحرب ولم تنجح في
فرض أرضها أو أرضهم العرب
على السبر في طريقها وعلى
دهجها.. وكان السلام مخلقها
إلى ذلك فسمعن طريق إبعاد
رغبتها في السلام وعدم
الحرب.. يكون للقابل الطاعة
والخضوع عن طريق الاقتصاد
واستقطاب الدول العربية في
كيان اقتصادي جديد يسمى
للشرق اوسطية تكون إسرائيل
قاعدته ومركزه وبالق الدول
العربية تدور في فلكه وتبني
سياساتها الاقتصادية على ما
تصله وما تراه وما يخدم
مصلحتها بالدرجة الأولى..
والعقبة الوحيدة في ذلك.. هي
مصر فلو استطاعت أن تحتوى
مصر أو تحيدها لضيقت
انضمام بالق الدول العربية
إليها وهذا ما حدث بالفعل.
وتهاافت الدول العربية في
صورة غير مسبوقة إلى عقد
المعاملات والاتفاقيات
السياسية والاقتصادية مع
إسرائيل وفتح الأسواق
لانتجاتها وتدفق خبراتها في
كل الصالات وبذات العجلة في
الحوار.. يكسبون هم الكثير
ويبقى لنا القفات. وتأكيد ذلك
ما تلوح به إسرائيل من تنفيذ
لهنود التفافيات للسلام مع ما
يلجسه العرب من تطبيع
واندماج وإزالة الحواجز أمام
للتجات والخبرات القلعة من
إسرائيل.
علينا أن نطعم ونحى ولا نلق
مرة أخرى في الانقياد الأعمى
القولوة العولة فسوف نغلب
علينا إلى ابتلعته ونحور في
لك العرب ممثلا في إسرائيل
ومن يدعنها والحل الوحيد -
في رأيي - قوة العرب للثنية
والثقافة حكام العرب في
استعمار ثرواتهم الاستغلال

من الشبكات التي لديهم لصالح
مجتمعاتهم.. فلتسوق العربية
الفترة أن قامت أو استمرت على
القيام كل الدعاوى الأخرى التي
لا تقصروا لنا شؤون الأزمات من
التجديد.
أ. أحمد يحيى عبد الحميد
كلية التربية بالسويس



المصدر: الأهرام

النشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٩٣

الاقتصاد .. هل يكون السبيل للصحة العربية؟

مواجهة مافنة «هول السوق العربية المشتركة» و«مجلس الأعمال

اجماع عربى على زيادة مصر لمسيرة التنمية والسلام

رسالة الزند



فاتن
عبد
الرازق

لنعمان قيام زجاج السوق العربية المشتركة رغم هذه الخطوات للتحسين الاقتصادي وتحرير التجارة ثم إزالة الصوائك الجمركية لخدمة الاتحاد الجمركى على أن تكون سلطة التجارة الحرة في مرحلة الوصول إلى السوق المشتركة.

ومن التماثل العربي في مجال التشديد والبناء الذي يدعو من أكبر الأنظمة في الوطن العربي بطلب التماس استعمل مثلاً أمين عام جمعية رجال الأعمال المصريين ونائب رئيس اتحاد الفلاحين العرب أن حجم أعمال عملات البث والتشديد التي تتم سنوياً بالمنطقة تبلغ ٧٠ مليار دولار وتقدم لشركات اللقائات العربية بنحو ٨٠ /٨٠ لقطتها

ويتم تنفيذ باقي العمليات بواسطة الشركات الأجنبية

وأكد أن اتحاد الفلاحين العرب نجح في تطوير قواعد التماثل في مجال الاتصالات ولكن المطلوب من شركات اللقائات العربية التنسيق فيما بينها وتحقيق التماثل الذي يتطلبها لتنفيذ حجم عمليات أكبر.

هيئة للبنوك

وفي حديثه أمام اللقائات طلب عدنان هندي أمين عام اتحاد المصارف العربية بإنشاء هيئة عربية تضم جميع البنوك بهدف في تنسيق العمل وتيسير أساليب الأموال العربية مشيراً إلى أن عام ٩٦ شهد زيادة ملحوظة في حجم الودائع بالبنوك العربية كما شهد نمو واستقرار مصرفياً مشيراً إلى أن هناك نقلاً ضغط واضحة في البنوك العربية أعماها التدوير على الوسائل التجارية الحديثة والآلة بالأساليب التقليدية وبسيطة بعض البنوك العربية على أسواق المال

كانت مبادرة جمعية رجال الأعمال المصريين بالدعوة لعقد أول ملتقى لجمعية الأعمال العربية.. لى الدعوة ٥٠٠ رجل أعمال وخبراء اقتصادى عربى كانت المشاركة لنمو حوال معطيات زمن جديد تنتعده فيه عن التغيرات القديمة وتؤمن بأن قطاع السلام والتنمية لابد أن ينطلق بالمضى سرعاً على مدى ٣ أيام عقد الملتقى بالعاصمة الأردنية عمان والأخبار تقدم في هذا التحقيق صورة من تريب

في التغيرات الاقتصادية
وأكد سعيد الطويل على ضرورة إزالة العوائق التي تحول دون التسويج تبادل السلع والخدمات خاصة أن التجارة العربية البينية سجلت خلال عام ١٩٩٦ ٨٠ /٨٠ فقط من حجم التجارة العربية مع دول العالم.. وطلب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين كل دولة عربية بإعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تعكس النشاط الاقتصادي بكون متطور وتغير الفهمات لحظ ربح الأموال المالية.

أما عن دور القطاع الخاص العربي في المرحلة الحالية بالمنطقة فبرز جدى الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الزينيين أن رجال الأعمال العرب قاوموا على الفهم بأبعاد التنمية الاقتصادية ولكن لابد من زيادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بين البيت العربي

بهدف إعادة تفعيله وتبني الأساليب الحديثة في الإنتاج والتصدير

مواجهة مافنة

ويجسأ طرح موضوع السوق العربية المشتركة أمام اللقائات أكثر مواجهة مافنة بين أعضاء الوفد المشاركين من الخبراء رجال الأعمال ما بين مفيد ومعارض وأقرب الفواز.

وهنا ألقى المتحدث الصحفي إبراهيم حسن أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يجب أن يتم اتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة لتنفيذ

طهران بطلب نجاح الملتقى العربي منذ الساعات الأولى لانتعاده وكان لخصوم الملك حسين عامل الأردن للوحدة في تسوية المشاركين
لما ألك حسين إلى قيام ثورة عربية بريضاء للقضاء على كل أسباب الضعف والتفكير القضاء على عانت منها الدول العربية في الماضي مشيراً إلى أن هناك ثقافة تأمة بأن يفقد القطاع الخاص عمليات التنمية في المنطقة

تكتل واحد

وعندما دعا التكتل عصمت عبد الجهد إلى تجميع اللقائات الاقتصادية العربية في تكتل واحد قوى وقادر على خدمة السلطة العربية العليا وأكد أن القطاع الخاص والمستثمرين هم قاطرة التنمية العربية حيث قامة الإحصاءات التي يقصر الشاذف بمبادئ المصين الضباب حيث أقيم الملتقى بالتصديق العام.

وأكد الدكتور عصمت عبد الجهد أن التماثل الاقتصادي في المنطقة مرتبط بتحقيق السلام وثالثه تنطع إلى مستقبل أفضل دون هيئة عربى على طرف آخر. وبدأ الملتقى العربي لمجتمع الأعمال في مناقشة الموضوعات المطروحة لخدمة

الابتاء الجديدة

حول التماثل العربي.. فغري اقتصر سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وقمع البوات جديدة للعمل العربي المشترك تتوكل مع الظروف الحالية على ضرورة إعادة النظر



المصدر: الأخصار

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيث يتحكم في ٨٠٪ من حجم أعمال السوق المالي العربي ١٠ بنوك فقط

الاقتصاد الفلسطيني

كان لقضية دعم ومساندة الاقتصاد الفلسطيني جانب من مناقشات للتلقي حيث أكد المهندس ماهر الشريف مستشار عام جمعية رجال الأعمال للصيريين على ضرورة فتح قنوات للشعائر للكتاب مع رجال الأعمال الفلسطينيين والشعائر العرب في القدس والسفلة العربية وبغزة بهدف اسلال المنتجات العربية محل للتبجاء الاجنبية والحد من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

العرب والاتفاقيات

وحول التعاون الاقتصادي العربي في ظل عولة الاقتصاد بقول الدكتور حازم بيلالوي الامين العام التنفيذي للجنة

الاقتصادية والاجتماعية^١ ريس امصيا^٢ الاسكراء كتابية للبحم للتحفة... لن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تعتمد وتوقع ماذا لم تتوافر المعلومات الحقيقية لذلك التعاون تظل الاتفاقيات حورا على ورق. فقد وقعت المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي على المحركات من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والسروريات للشركة والتي لم يرتب عليها اية نتائج عملية. في الوقت الذي تعد فيه اتفاقيات اقتصادية بين دول المنطقة والمنظمات الدولية او للجمعية الأوروبية حاليا مما يؤدي الى تهمد اوضاع النشاط الاقتصادي العربي ومقاا للشعائر التي ترضيها للمنظمات الدولية او الاقتصادية وتكتسب التزام الدول بفتح اسواقها وتحميد سروريات واوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة الدولية.

واكد انه اذا كانت الظروف غير مواتية في الوقت الحالي لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية فلا تال من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة

مهم - الريادة

اما عن أهمية التلقي العربي لاجتمع الاعمال فيقول المهندس حسن الشافعي عضو وفد رجال الأعمال للصيريين المشارك في التلقي ان عقد مثل هذه التلقيات يمثل أهمية كبيرة حيث يتم تبادل الخبرات والتفاهل بين الهممين بالشعائر الاقتصادية مما يؤدي الى ايجاد حلول للمشاكل التي تواجه مجتمع الاعمال واقتراح السبل التي تسمى التعاون الاقتصادي للشعائر وبعد التلقي عمان بادرة جيدة ينبغي متابعتها كما يعد بداية لعهد جديد من التفاهل القطاع الخاص في الوطن العربي

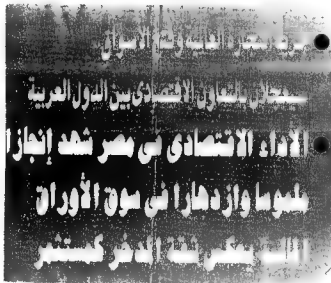
وفي النهاية كان افراد الصيرى اخفوا عندما أكد للشاركون في التلقي من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال في الوطن العربي عن تقديمهم بالدور الذي تقوم به مصر من لول السلام والتنمية ليس فقط على المستوى الحكومي ولكن على مستوى القطاع الخاص حيث عبر للشاركون عن إعجابهم بتمركه رجال الأعمال للصيريين وبشاركتهم في صنع القرارات الاقتصادية في مسيرهم ويجهوهم من أجل التعاون الاقتصادي العربي فالتحية الاقتصادية في المنطقة هي لحدى ركائز السلام الاساسية.



المصدر : الأهرام

للتش : الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١/ ٢٥
الدكتور حازم البتلوي الأمين التنفيذي «لإسكوا» لـ «الأهرام» :

الاقتصاد العربي يتجه نحو الإصلاح والبلدان العربية مهمة على «الخصخصة»



في أحد الأحياء الراقية «الشميساني» بمدينة عمان يقع المقر المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمقرسونة بمصطلح «إسكوا» ورغم الوظائف الكبيرة التي تقوم بها اللجنة إلا أن الكثيرين في عالمنا العربي يظنون الكثير عن تلك اللجنة مع ملاحظة أن أعضاء الإسكوا حتى الآن كلهم من الدول العربية وحواشيها اليوم مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لاتعود «أهميته فقط في التعرف على الإسكوا» بقدر الوقوف ضد رؤية تلك اللجنة للاوضاع الاقتصادية العربية كما هي الآن بالإضافة إلى استشراف مستقبل العمل الاقتصادي لغربي وأن محاورنا كان يشغل منصب رئيس البنك لصبري لتتبعه الصناديق بالإضافة إلى أن «تأخير الاقتصادي بارز كان أنه وإن يفتقر الحديث إلى تفصيل أدام الاقتصاد المصري كما هو حاصل الآن الذي يقول عنه الكتلة، حاتم الملاوي أنه خلق

إنجازاً ملموساً خاصة لو تمت مقارنته بإقتصاديات عربية أو غير عربية، «الإسكوا» الطبيعة والنور في البداية نود أن نتعرف على ماهية الإسكوا والدور الذي تقوم به ؟

■ اللجنة العامة للأمم المتحدة، تأسست عام ١٩٧٢ لتحل محل مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت وفي عام ١٩٧٦ نشرت الإسكوا عملها في مقرها الدائم ببيروت والذي اضطررت أن تنتقل منه إلى بغداد نظراً للاوضاع السياسية والأمنية في لبنان إبان الحرب الأهلية وفي عام ١٩٨٥ حدث تغيير على اسم اللجنة لتصبح «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لإيران عرب آسيا وينتظر من العام القادم أن تنتقل اللجنة إلى مقرها الدائم بالعاصمة اللبنانية بيروت وهناك الآن خطوات مع الحكومة اللبنانية لتغيير ذلك.

وتقوم الإسكوا بعدد من الوظائف الهامة منها، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتعمل بوصفها للتلقي الرئيسي العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأول من بين التحديات الهائلة التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاقتصادات الاكبر تنوعا على حد سواء ، هي الارتفاع المستمر في معدلات البطالة ذلك ان التقدم الذي احرزته المنطقة في تخفيض معدلات البطالة كان بطيئا . اما معدلات الانخراط في سوق عمل دول الاسكوا ، فليس من المتوقع ان تشهد اي تغير كبير عن مستوياتها في عام ١٩٩٦ والتي كانت

مقبولة نسبيا . لاكن من المحتمل ان تنخفض انخفاضا ملحوظا في كل من مصر ، العراق ، سوريا ، اليمن .

فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي ، واصل كثير من دول الاسكوا لبروات الاصلاح خلال عام ١٩٩٦ واستملت اجراءات جديده ويصنف هذا بالذات على حصر ، الأردن وسوريا واليمن من بين الاقتصادات الاكبر تنوعا . وعلى عكس البحرين والكويت من دول مجلس التعاون الخليجي وقد اصبحت عملية الاصلاح الاقتصادي عموما بتطبيق سياسات تقنية وضريبية حرة وتخليص التمريرات الجمركية على الواردات ومن قوانين جديدة للاستثمار والاسراع في تطبيق الخصخصة . كما شنت قوانين جديدة للاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي

والطبي . لكن تظل هناك عوامل معقدة للتصو كان لها تأثير في بلدان المنطقة . فقد زادت هذه العوامل من احساس عدم الاستقرار السياسي وكان اثر على النمو الاقتصادي ، وانسيما في الاقتصادات الاكبر نديها ومن أبرز هذه العوامل عدم لحران تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط واستمرار القصف على الحدود الامريكالية اللبنانية . كما ان المعطيات الاقتصادية التي لرضتها الامم المتحدة على العراق لم يكن لها تأثير فمصر بين النمو الاقتصادي والتنمية في العراق بل كذلك بالنسبة للاعضاء من الاسكوا الذين يتولون رؤاية تجارية قوية لاسباب الازمن .

التعاون الاقتصادي العربي

والاقتصادي السياسي
■ في ظل التحديات التي تواجهها عالمنا العربي ، يشهد الان ورة الحديث حول أهمية لتعاون وقيد السوق العربية المشتركة من يهتمكم كامين للجنة الاقتصادية لغربي اسيا المعروف ان كل اعضائها حتى الان من الدول العربية كيب ترون التعاون العربي ونحن نفضل القرن ٢١

■ اذا كنا بصدد الحديث عن التعاون الاقتصادي العربي والمستقبل ، لعل التصديق هناك لربع نقاط اساسية علينا ان نتقنها جيداً واستطيع ان اطلق في الاخر

الامم المتحدة بالنسبة للمنطقة غربي اسيا . كما تقوم باعداد وتعزيز أنشطة ومشاريع للعودة الاقتصادية بما يتماشى مع احتياجات المنطقة وأولوياتها . بالإضافة الى هذا هناك تقسيم اللجنة ، بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء وترعى حلقات العمل التدريجية والدورات والحلقات لدراسية هذا بجانب وضع وتطوير قواعد البيانات الاحصائية والمعلومات التي تشمل بمل الاسكوا

وتشجع الاسكوا باتساقها الفنية للخصخصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال شعبيها الفنية ومستشاريها الاقليميين وهذه الشعب الفنية هي شعبه الطاقة والموارد الطبيعية والبيئة وشعبه قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها ، وشعبه قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها ، وشعبه القضايا والسياسات القطاعية وشعبه الامعاء

الواقع الاقتصادي العربي الآن
■ على ضوء الواقع الاقتصادي التي شهدتها العام الماضي ، سامو تصورككم للامساح الاقتصادية حاليا بمنطقة الاسكوا خلال العام الحالي ٩٦

■ امامنا سيناريو تقول مشاهدته انه من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٧ ، بمعدل ٢,٧ وهو يقل عن معدل النمو الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٦ ويبلغ ٤,٢ في المائة . وعلى العكس للمعدل المتوقع العام الحالي لاشك انه لعل كثيرا مقارنة بالمعدل الذي حقق عام ١٩٩٥ ووصل الى ٢٠,١ في نفس السياق متوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بنسبة ٢٢ في المئة تنوع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الاقتصادات الاكبر تنوعا مجتمعة بنسبة ٢,٢ ٪ . وصيغة عامة نستطيع ان نقول ان الوضع الاقتصادي للمنطقة سوف يتأثر تأثرا كبيرا بمراحل ذراع هي : التشهير في اسعار النفط العالمية ، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الدول الاعضاء تطورت عملية السلام في الشرق الاوسط واخيرا عودة النفط العراقي الى اسواق النفط العالمية ورفع السعر الذي ترفضه الامم المتحدة على العراق

فمن المتوقع ان تشهد اسعار النفط ارتفاعها طفيفا خلال عام ١٩٩٧ الى ما يقل عن ٢٠ دولار البرميل الواحد وهو السعر المنخفض في عام ١٩٩٦ . ونتيجة لذلك من المتوقع ان تنخفض فرائض اللزبان التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي ، اذا قورنت بمستوياتها في عام ١٩٩٦ . والواقع ان نسبة النمو في الموازنة في الناتج المحلي مسرف تزداد في دول مجلس التعاون الخليجي التي سارت تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد النفط لتحويل الاتفاق الحكومي وفي نفس الوقت فان نسبة عجز الموازنة في الاتفاق المحلي الاجمالي في دول الاقتصادات الاكبر تنوعا سوف تزداد انخفاضها عما كانت عليه في عام ١٩٩٦



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٥

رأينا شاركت على الأقدام من خطوات الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الأخطاء: أيضا ماويل أن مصر صارت بحكم الانحسار الحاصل الآن نموذجا ومثالا يمكن أن يحتذى من وجهة نظركم كأمين اللجنة الاقتصادية لبلدان غرب آسيا ما هو تقييمكم للإصلاح الاقتصادي في مصر خاصة أنها عضو في الأسكوا.

■ لاشك أن مصر عام ١٩٩٦ حققت إنجازا ملموسا في أهدافها الاقتصادية. فإليها تنقل أن مصر حققت معدل نمو يتقرب من ٧٪ وتعديدا ٩.٤٪ ويتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ١٠.٥٪ العام الحالي في نفس الوقت نجد المؤشرات الاقتصادية الأساسية معقولة فالنحجم وصل إلى ٧٠٪ وهو أنجار كبير خاصة لوأرتناه بمصر منذ خمسة عشر عاما صحيح أن البطالة ما زالت تشكل مشكلة إلا أن معدلاتها معقولة أيضا سعر المصرف تراء مستقرا. ميزان المدفوعات وإن كان مازال موجبا إلا أنه حدث به بعض التراجع. الاحتياطي النقدي تراء يزيد باستمرار وبمقدار آخر للمعلومات والإيضاحات لعام ١٩٩٦ وصل هذا الاحتياطي إلى أكثر من ١٦ مليار دولار

ويمكن القول أن الشئ الأساسي الذي اجتزته مصر بنجاح في أنها نجحت في تحقيق المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي المتعلق بالمشيئة النقدي والمالي، بمعنى أنها تمكنت من تصحيح الإصلاحات الهيكلية الأساسية وذلك بتعديل الملمع القانوني والتشريعي والإصراحي في عمليات الخصخصة ووزع سوق المال يتم بالحرية. كل هذا كان من شأنه أن يعطي صورة جيدة للإقتصاد المصري لدى المستثمرين في الداخل والخارج على حد سواء، كما أحصلت صورة الإقتصاد المصري مكانة متميزة لدى المؤسسات الدوائية وفي الأسواق المالية أيضا ويظهر ذلك بشكل واضح في ازدياد سوق الأوراق المالية المصرية الذي يعكس بدوره ثقة البشر والمستثمر ببد أننا نجد الآن العديد من الصناديق المالية خارج مصر تاتي للاستثمار في الأوراق المالية وعلى أصل إلى القول بأن هناك ثقة متنامية في الإقتصاد المصري ومستقبله وانطس إلى أن نجاح الإقتصادي بولة مونتو بمواكبة كبرى منها بالدرجة الأولى الإقتصاد المعيني ويعني وجود بنية أساسية ونشاط اقتصادي وتوافر الموارد الأساسية سواء البشرية أو المالية كذلك وجود أنظمة ومؤسسات فعالة وقادرة على إدارة النشاط الاقتصادي ولكن هذا لا يقلل من أهمية العناصر التي سبق الإشارة إليها كصعوبة الإقتصاد وسهولة لدى الآخرين وتلك مسألة مهمة حيوية بيد أن العديد من البلدان تتفق الكثير من أجل تصحيح صورتها أمام المستثمرين والمؤسسات المالية الكبرى في العالم. وفي اعتقادنا أن النجاح الأكبر للسياسة الاقتصادية المصرية هو أنها خلقت انطبعا إيجابيا الأمر الذي أعطي الإقتصاد المصري للفة والتفائل

■ أما إذا قلنا أن مصر صارت نموذجا فهذا يعود إلى أنها انتهت سياسة التدرج مع الأصوار على توني الإصلاح الاقتصادي كذلك من التوقع أن تسير الخصخصة في مصر بمدات سريعة في عام ١٩٩٧ وأن يتعاطف الدور التي يلعبها القطاع الخاص في الإقتصاد

النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

أولا: أنه في ظل عولة الإقتصاد فإنه لا يمكن للإقتصاد غير تنافسي، فالقول وخاصة لادول الصغيرة ليس أمامها خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانيات الكفاءة والرشادة. ومن هنا فإن دول المنطقة معصية للأخذ بنظام صرامة للإلتزامات المالي والنقدي وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة. وللتغلب الأمر مسجود الإصـ بالخصخصة وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص بل يتطلب ذلك حزمة من السياسات التنافسية في وجود نظام قانوني واضح وسليم ومكاشفة كاملة وتوفير له البيانات والطلبات السليمة والرعاية على الأسواق وسلامة المواصلات ومنع الاحتكار. مع سلامة إن اختيار النظام الاقتصادي السليم لن يغير له النجاح مالم يتوافر قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد

ثانياً: أن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقيات تعتمد فإذا لم تتولى القيادات الحقيقية ذلك التعاون تقل هذه الاتفاقيات حيرا على ورق. وقد فادت تجويتنا في هذا المجال أن اسداد الأزمة السياسية كان دائما الصخرة التي تحطمت عليها محاولات التقرب والتعاون الاقتصادي العربي

الثالث: أن نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو رهن إلى حد بعيد بتوافر نظم ديمقراطية سياسية في الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف قرن فأنما يرجع ذلك إلى أن الوحدة الأوروبية إنما فطحت فبق ذلك الدول التي تشترك في قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالتعاون الاقتصادي وبقي لاحقا للإصلاح السياسي في الدول العربية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية هو الخطوة الأولى لتعاون الاقتصادي العربي. ربما. أن العديد من الإلتزامات والاتفاقات الدولية التي تعقدها دول المنطقة أسما في إطار

اتفاقيات الجهات ومنظمة التجارة العالمية. وأما في إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية هذه الإلتزامات سوف توجه إلى حد بعيد لوضوح النشاط الاقتصادي في الدول العربية وبمقا المعايير التي تفرضها المنظمات الدوائية الإلتزامية وبحيث يتنهر الأمر وتناظر شروط مباشرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كتنجبة الإلتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وذلك كله يتحقق من التعاون الاقتصادي العربي- عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي- ما فشت فيه جهد التعاون بين هذه الدول

مصر الاقتصادية: التجربة والنموذج

■ هناك أشاء تدور من وراء هذا المشهد العربية أن من المنظمات الاقتصادية الدولية تلجأ أن مصر حققت تقدما ملموسا في أهدافها الاقتصادية



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/ ١/ ٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجرى الحوار :

سيد عبد المجيد

البلقاء وإن تستمر السوق المالية المصرية في اعتدائها المزيد من المستثمرين الأجانب وقد كانت هذه السوق ناجحة للغاية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية خلال عام ١٩٩٦ ف سجلت ارتفاعا في متوسط سعة القيمة السوقية إلى ١٧٠٠ مليار جنيه في ١٧/٢٠٠٠ قارب نهاية ١٩٩٦ وحيد بالذكر أن هذا المتوسط في سوق المال المصرية يعد من أكثرها انخفاضا بين الأسواق الجديدة . حيث يصل هذا المتوسط في تركيا إلى ٢٠٠٪ وفي جنوب أفريقيا إلى ٢٢٠٪ وفي اليابان إلى حوالي ٢٤٠٪

مواطن الضيف في مصرية الإصلاح
■ أما لشرتم إليه ربما يمثل الإطار العام للاقتصاد المصري.. وتساءلنا الآن سيصبح على بعض مواطن الضيف في الصورة الكلية للاقتصاد المصري.. فما هي من وجهة نظركم ؟؟

■ بداية نقول أن ما تعلق ليس هو كل ما تشتمل للاقتصاد المصري.. ولكن هناك أننا نسير في الاتجاه الصحيح وإن مؤثر السعور قد بدأ وهو يتجه إلى أعلى ويتجه هذا إلا ننسى عددا من المشاكل التي تحتاج إلى علاج .. بعضها هيكلية يحتاج علاجها على مدة طويلة كالمشكلة السكنية التي ترتبط بدورها بعدد من المشاكل الفرعية كالطعم والصحة وهنا نشير إلى أنه لا يمكن حيد النمو الكسبي ولكن لابد من العمل على تحسين القدرة وترسيخ الكفاءة وهذا إن يقى إلا خلال برامج تطويرية مطروحة أما عن مواطن الضيف في الاقتصاد المصري.. فنقول أن أبرزها يتمثل في قطاع التصدير فهو مازال ضعيفا بالنسبة لحجم الاقتصاد المصري ولم يعد موقعا أن تتقل مصر التي صارت من دول الاقتصادات الأكثر تنوعا في الخصائص والمشتريات من دولة يظل على صدارتها القطر التي هذه الخصائص حيث يظل على صدارتها البترول.. ففي خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥ انخفضت الصادرات المصرية من ٤٩٥٧ مليون دولار إلى ٤٥٩٢ مليون دولار أي بنسبة ٧.٢٪.. وكان من بين العوامل الرئيسية التي ساعدت في ذلك : تناقص الصادرات غير النفطية التي انخفضت من ٢.٨ مليار دولار إلى ٢.٤ مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض بدوره إلى الصعوبات التي واجهتها صناعة التسيج وهي من الصناعات الهامة في القليل زادت الواردات لتصل إلى ١٢.٨٨ مليار دولار بنسبة ٢٨٪ وكانت النتيجة انصدام المعجز في الميزان

التجاري بنسبة ١٧/٠٪ إلى ٩٢ مليار دولار.. فكل هذا ينبغي النهوض بقطاع الصناعات التحويلية وقبل هذا الغول في صناعات مكونات الإنتاج Composites لأن في الصناعة الحديثة يصعب على الدول الصغيرة أن تتخصص في صناعات السلع نهائية المنتج.. وإنما دورها الأساسي يتمحور في صناعات مكونات الإنتاج

تنمية الصادرات والإسكوا

قبل منصب الأمين التنفيذي للإسكوا كنتم تشغلون منصب رئيس بنك تنمية الصادرات في مصر . فهل تار عملك الحالي بشهرك في تنمية الصادرات

■ أتذكر أهداف محددة وهو تحقيق عدد من النتائج المالية والوصول إلى هذه النتائج لابد من وجود تسويق جيد .. معني أن تحتاج إلى مؤسسة لا يعود فقط إنتاج وتجهيز وإنما في كيفية أن يصل هذا المنتج إلى المستهدف المناسب .. وهذا في تزايد الاهتمام التكنولوجية بالأسواق .. وهذا في التعرف أولا على الأشياء الحقيقية لمطلبتنا ومن هو الذي يستفيد من إنتاجها وهكذا نظرت إلى اللجنة كمنهج وبنيتها التي يجب تكمين في وصول إنتاجها من أبحاث وعلميات ومؤثرات المستهدف.. والمتكاتف هنا يمكن أن تكون دولة أو منظمة أو مؤسسات أو أفراد .. الشيء الذي استندت من خلال عملي كرئيس لبنك تنمية الصادرات وحاولت تحقيقه هنا في الإسكوا تمثل في لفتاقي بأن رأس مال أي مؤسسة ليس فيما ولع فيها فقط وإنما في العاملين بها .. ولهذا سعت أن أحقق قورا من التماسك والتكاتف مع جميع العاملين على اعتبار أنهم للثروة الحقيقية للمنظمة .. الشيء الثالث الذي أود أن أثير فيه هنا أن هناك دائما فرصة لتحسين فلا وصول إلى التكاليف ولكن إلى الامتنان والفضل .. وليس هناك ضرر في أن يتزايد الامتنان شيئا تقاسم لسمعت أن ينبغي في هذا الشيء ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

مساعد وزير الخارجية في حوار صريح مع الاهرام

اجتماع في مارس القادم لبحث الخطوات التنفيذية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

السوق العربية المشتركة تأتي كمرحلة ثالثة بعد إنشاء منطقة تجارة خرة وأولائم الاتحاد الجمركي بين البلدان العربية



٩٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولذلك على مؤسسات التمويل الحالية

تسجل بين التغيرات العربية
تلك الموجودة على الساحة الدولية
أهم: ولكن ما هو التطور العربي
دورات الدولية في إطار استراتيجية
التي هي الاستراتيجية

[illegible]

أقول مما أحبه

المؤهلات الاقتصادية

الحالة للدول العربية

لَا تَنْهَضْ نَبِيًّا كَافِيًّا

لعموم تكثير الشرق

أوسط مع إسرائيل

[illegible]

وأعلن أن تلك الشرق الأوسط هو شجرة السلام ويرتبط به وأن يؤثر على مؤسسات التمويل العالمية وقال أننا نستهدف الوصول لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية تمثل عمل اتفاقية تجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية مجتمعة وهذا هو نص القرار

الأهواز: سيادة السفير ماهر موقّع إنشاء منطقة تجارة حرة على امتداد ١٢٠٠ الميلى من المسجديات التجارية حاليا) مساعد وزير الخارجية قال لمرور ذكرنا في أمور كثيرة. إن التوجه نحو إنشاء منطقة تجارة حرة عربية ممكنة يمكن تحقيقه لموسم الشتاء بل إن التفاوض إلى التنفيذ العملي. إن هناك مجموعة من العوامل التي ترجح هذا أو مجموعة مراجع الانسداد فعلى المستوى الوطني النظام التجاري. كما هو موضح من يناير ١٩٩٥



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٥

الصحة باسمه وتسمى بالفتح وليس التلقين من ناحية أخرى هناك اتفاق خاص هذا القطاع وإن كان دوره مازال في مرحلة التكوين إلا أنه هو الواقع الأساسي الذي يصاحبه في عملية التنمية وإلى القمة تعانق الاقتصادى عربى تحكمه للصالح والجيدى والنخاسة وليس قط للثروات.

أمر آخر مهم جدا هو أن هناك طويلا سياسيا في المنطقة تجعل من التعاون العربى أمرا معقدا من الناحية العملية وهو تشييد أن الدول العربية كانت لظرفا مباشرة أو غير مباشرة في الصراع العربى الاسرائيلى هذا الصراع الذى إلى تعجيل حل الكثير من المشاكل في الدول العربية ومن بينها مشروعات التعاون العربى، ويوصف الصراع من ثمرات عملية السلام أن كل الخيارات الاستراتيجية التى إلتزمت به الدول العربية هو السلام وهو ليس خيار سياسيا مطروحا وإنما هو يعمل في داخله جارا للتنميا أساسيا لكه ينشئ البدء في إعادة توزيع الثروة من الاتفاق على التسليم إلى التنمية.

الجميع بين السلام والتعاون العربى هنا تلى أهميتها التطورات الشقية إلا أن قمة العربية لمصلحة هذا التوازن أن توجه سياسيا من أتبع ما يهدونه الدول العربية في تقرير لمصلحة هذا التوازن أن قراره جودت بين خيارين الأول هو خيار السلام والثاني إنشاء منطقة تجارة حرة عربية محصلة للمعروف هو رؤية سياسيا والاقتصادية بالنسبة لأكثاريات وأغلبية المجتمع بين السلام والتعاون العربى دون أن يتغير إلى ذلك أنه من دمل أو موجه لأطرافه. أما يرمسه واقع التطورات الدولية والتغيرات العربية وتوجهات المنطقة العربية ككل بما فيها الشرق الأوسط.

الطور الثاني هو مستمر للسلامة الاقتصادية وما خط فكرى يجمع بين عناصر من قمة العربية وبين للمعروف الذى طرح في المؤتمر التعاون الإقليمى، ولأن

مرة في ترويج للتغيرات الاقتصادية الشرق الأوسط طرح مفهوم واتسع التعاون الإقليمى هو له تدلى. يجمع بين الأطراف في المنطقة دون الالتزام مسبقا بأطراف ذاتها. وأن التعاون العربى هو تعاون إقليمى ويتعلق مع مفهوم السلام.

دراسات لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأهم وأن موقع إنشاء منطقة التجارة الحرة والصوق العربى من التطورات الحديثة مساعد وزير الخارجية مجلس للجنة العربية يقوم الآن بإعداد دراسات مكانة في إطار التوحيد البدء خطوات عملية لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية خلال الفترة القريبة القادمة وهناك اجتماع فى المجلس الاقتصادي والتضامى تنميا القمة العربية سيتم فيه طرح الدراسات الخاصة بمنطقة التجارة الأهم والشرق للشرق أن موقعها من خط العمل للشرق !!

مساعدة وزير الخارجية الشرق العربية ستلقى من خلال مراحل مشروجا ولا يمكن للفرط عليها فديلة سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة على الاتصا الجمرى وتقبلها الشرق للشرق كدعم من تتركز الآن في هذا الإطار الجايد أن نأخذ من التالى عربى فالأصله الأروى لظ. أ. س. ح. ط. ع. ١٩٩٦.

الأهم ولكننا كما أنه !! مساعدا وزير الخارجية نعم ولكننا لم نعمل شيئا من الدول العربية تلكت مقما طومين لاسميين مقوما سياسيا يجمع بين الدول العربية وقتى تمثل مصلحة كل العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية التى تجعل من التقدم السياسى أمرا يكاد جازما والمقومات الاقتصادية

لا نملك للتقومات الاقتصادية والاقتصادية الشرق الأوسطية

الأهم ولكن ماذا عن الشرق الأوسطية في إطار مقومات السلام للسلبية !!

مساعدة وزير الخارجية اليوم قداس تتحدث عن الشرق الأوسطية وكه شىء واقع . لتنى لا أنسى هل في تكال الألبسى أو سوق أو علاقات تجارية بين أطراف هذا الأمر غير محد . ولكن ما يتبينه هذا التفكير أنها علاقات جديده جتهدا تتبع من يتدخلها طرف جديد هو إسرائيل . ولكن هل تلك اليوم المقومات الاقتصادية والاقتصادية للشرق الشرق الأوسطية (١) سياسيا العربى بالتلقى لأن قيام أى نظام قانونى للمصالحة بين الدول العربية . واسرائيل مرتبط بالشرط الرئيسى الذى حددته ومنه المجتمع الدولى بـ تحقيق السلام الشامل (٢) اقتصاديا لا لتقدم أن هناك اقتصاديا عربيا أو اسرائيلى يزعم أن تركيزه القائمة للحوار فى المنطقة تسمح بأن تتخذ اليوم قرارا بانشاء أى تكال اقتصادى لذا

(١) أن هناك اختلالا للمصالح فى الشكل الاقتصادية

(٢) فحوات كبيرة بين المؤتمرات بين اسرائيل والدول العربى (٣) تركيز مصالح تنص بين اسرائيل من ناحية وأهل العربى من ناحية أخرى بالأطراف الثلاثة أو العلام الخارجى أننا نعتبر قائمة لاسميين فى القائمة التى لابد أن تتولد من الاستقلال الذى لا

يمكن أن يخلق إلا السلام الأهم. ولكن بك للشرق الأوسطية فيه لجوانب فعلية لقيامه

مساعدة وزير الخارجية . من الخطا القول بأن الشرق الشرق الأوسطية يعنى لتنى سقط فى سوق الشرق الأوسطية في شكل اقتصادى لأن تاريخ الشرق الأوسطية فى العلام كه يقول عكس ذلك فهناك بك تنمية اسرى وأحرل يسرى وأمريكى هذه الدولة دلت بأن يمكن هناك حديث عن تكال التنمية الاقتصادية إنما الله الأوسطية تتشأ فى ظروف معينة ويخدم احتياجات محددة الهدف من ذلك أنه عند طرحه أنه فى ظل السلام الحقيقى لابد أن يكون لابد إطار مؤسسى يجمع بين أطراف الأس بالعمل كشركة من إنشاء بنك اقتصادى جديد فى المنطقة وسيلة التالى فى تحقيق تلك أساسا فى اجتذاب موارد اقتصادية فى تمويل للتغيرات الاقتصادية التى لابد أن تكون جزءا من بناء مرحلة ما بعد التنمية السياسية أمر آخر هو أن البيت بما سيظهر من نقوة أنه لا للتشاور سوف يمثل مصدر جدي رئيسيا لاجتذاب موارد اقتصادية من داخل وخارج المنطقة وهذا يجب أن تتكرر أن سوق الشرق الأوسط لا تحصل إلا على ٢٠ فقط من الإصصى الاستثمارات المالية. وبالتالى فإن الحديث عن أن البنك سوف يكون فيه إندماج مع المؤسسات المالية القائمة أمر غير وارد أن المنطقة فى حاجة لتحتاج خاصة فى ظل أقرار السياسة فى استثمارات تزيد كثيرا عن نسبة ٢٠ التى تحصل عليها.

البنك ليس موضوعا على أفكار قانونى الشكل الإقليمى

إن البنك بأكمله مؤسسة استراتيجية وإقليمى ذات لا تنشئ البنك العربى لكى يتحول إلى مصمم للتشاور والمساهة فى قرارات مثل هذه المؤسسات شتى ٢ سنوات بعد إنشائها لكى تدخل مرحلة التعهد المبدئية للمشاركة فى تمويل المشروعات الخالصة أن البنك ليس مرتبطا بأى إطار قانونى الشكل الإقليمى

ومن مستحيل البنك فى ظل ظروف السلام الحالية يقول مساعدا وزير التجارة أن البنك مثل أى نشاط من للتنمية القدامى الإقليمى أو تحتاج للتنمية السلام وليس أفلا لصنع السلام وبالتالى فإن أى عملية السلام يمكن إيجابها على هذه القضية كحل وهنا لابد أن تتحرك وتوقع واقع وهو أن السلام حكم لا مصلحة وإنما لابد أن يركز على



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق السلام لكل الأطراف الصالح
بجانبه العربي والاسرائيلي وكل ما عدا
لكه هي أمور سوف تكون مستغنية لتتألف
هذا الجهد
الأولم : لكون منطقة التجارة الحرة العربية
على مستوى كل الدول العربية منذ البداية :
مساعدة وزير الخارجية
أن يكون من الضروري أن تنشأ منطقة
التجارة الحرة بكل الأطراف العربية
مرة واحدة وهناك على الأقل مداخلان
لهذا جن منها إنشاء مناطق تجارية حرة
على المستوى الثنائي والثلاثي بين عدد
محدود من الدول العربية، ثم يتسع ليشمل
كل الدول العربية لينشأ فهناك أمر ثان هو
أن تكاد كل الدول العربية تشترك في إنشاء
علاقات جديدة بطرف ثالث وفي الاقتصاد
الأوروبي ويظهر هذه العلاقات الجديدة هو
الوصول لاتفاقيات تجارية حرة بين الدول
العربية كما نشأت أو جماعيا مثل مجلس
التعاون الخليجي إن إنشاء منطقة التجارة
الحرة يستلزم إجراءات الوصول لها مع
أوروبا . ويختم مساعد وزير الخارجية
السفير رؤوف سمع حديثه للأهرام قائلا :
إن السبيل الذي يحتاج للتكرار جاد هو
أننا في مغاريفنا لتجارة الحرة مع
الاتحاد الأوروبي لاند أن يكون هناك تحرك
استراتيجي متزامن بين الدول العربية
يضمن أن الدول العربية قبل أن تصل
للخطوة النهائية والخاصة بإنشاء منطقة
تجارة حرة مع أوروبا تنظم منطقة تجارة
عربية حرة وتدخل حوزتها مع الاتحاد
الأوروبي كمجموعة تجارية حرة عربية في
مواجهة كتلة اقتصادية أخرى



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

في ندوة نظمها الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق:

المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لوضع خطة تنفيذية محددة لإنشاء السوق العربية المشتركة

طالب الخبراء والمسؤولون الذين شاركوا في ندوة السوق العربية المشتركة التي نظمتها مساء أمس الأول الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق بضرورة عقد قمة عربية على مستوى الرؤساء والملوك لتخصص لبحث قضية التكامل الاقتصادي العربي، على أن يتم وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات وسراجل محددة للوصول إلى التكامل الاقتصادي تبدا بإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي لإنشاء سوق عربية مشتركة، على أن تستفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى كالنافتا والاسيان والاتحاد الأوروبي.

● إنشاء قاعدة معلومات تجارية ضرورية

● لزياة التجارة البينية العربية

● ضرورة وضع مواصفات تجارية موحدة

● ومعايير لتحديد مساهمة المنشأ للمع العربية

تابع الندوة:

عبد الناصر عارف

وفاء البرادعي

وحشد الوعي الشعبي للوقوف والضغط على صانعي القرار السياسيين في العالم العربي للتحجيل بالبدء في تنفيذ خطوات السوق العربية المشتركة. وطالبوا بأن يقوم النظام الخاص العربي بدوره في هذا المجال على أن يكون هناك اقتناع عربي بتخليص المصلحة العربية المستقبلية على المصالح القومية الضيقة.

وأكدوا أن التنازل عن المباداة القطرية في سبيل الصلحة العربية العليا لا يضر أو ينتقص من أي سيادة دولة عربية، وأوضحوا أن مسيرة السلام مع إسرائيل تفرض على العالم العربي الإسراع في وضع إطار اقتصادي عربي واحد يمتدح لثائق العربي السياسيين في ملاقات السلام القوية.

وأشاروا إلى ضرورة إنشاء قاعدة معلومات تجارية عربية توضح معلومات عربية ومواقع إنتاجها وتبائتها ومواصفاتها، وذلك للاستفادة بها في توسيع التجارة البينية العربية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعاون العربي الاقتصادي ولتنتشر إلى التمويل اللازم، موضحاً أنه حتى لم تصدر مواصلة قياسية عربية إلى منتج رغم وجود المنظمة العربية للتقنية الصناعية منذ عشرين سنة كما لا توجد قاعدة تكنولوجية أساسية في الدول العربية يمكن البناء عليها لتحقيق التعاون والتكامل التكنولوجي، وهذا أدى إلى قيام صناعات عربية متوازنة وليست متكاملة، وطالب بإقامة جامعة الدول العربية بدورها الاقتصادي في التمويل وتنشيط العمل العربي المشترك، مؤكداً أنه ما لم تكن هناك أرادة سياسية واضحة في هذا المجال لأن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي.

وقال الدكتور مضمود محيي الدين بالمرکز المصري للدراسات الاقتصادية أن الالتزام بالتكامل الجات لأمناء إنشاء منطقة تجارة حرة عربية حيث تسمح المادة ٢٤ من الاتفاقية بإقامة تعاون إقليمي بين دول المنطقة، مطالباً بالاستفادة من السياسات الاقتصادية القطرية الناجحة في الدول العربية لدعم التعاون الاقتصادي العربي خاصة أن معظم الدول العربية تنتهج الآن سياسات الإصلاح الهيكلي والسوق الحرة، وكل هذا يدعم ويبرز من فرص إنشاء التكامل الاقتصادي العربي، مضيقاً إلى أن تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي يمكن أن يشكل قوة ضغط على الحكومات العربية للإسراع بإنشاء السوق العربية ومنطقة التجارة الحرة، وأشار إلى غياب المعلومات

الضخمة. وأشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا في مصر إلى أن الرئيس حسني مبارك يعطي أهمية كبيرة لإنشاء السوق العربية المشتركة التي تؤدي إلى تكوين كتلة اقتصادي عربي يستطيع مواجهة التحديات من التكتلات الأخرى.

وطالب بتطوير وتنشيط للمنظمات والاتفاقيات العربية في هذا المجال لتدخل إلى حيز التنفيذ، مؤكداً أن الأرادة السياسية في العالم العربي يجب أن تتجه نحو إنشاء السوق العربية ليجاد كتلة اقتصادي عربي قوي حيث أنه لن تكون هناك أرادة سياسية إلى كتلة بدون الأرادة الاقتصادية.

وطالب السفير المصري بالقاهرة بضرورة قيام المؤسسات الثقافية والعلمية والشعبية بالضغط على الحكومات العربية لتسرع في إنشاء وتنفيذ الاتفاقيات العربية الهادفة إلى تكوين السوق العربية المشتركة، مضيقاً إلى ضرورة إيجاد الوعي الجماهيري العربي الداعم للسوق العربية والتكامل الاقتصادي، وانتقد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الإسبق المنظمات العربية مضيقاً إلى أنها لا تقوم بدور فعال في تنشيط

أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيعقد مؤتمر لرجال الأعمال العرب والمستثمرين في لبنان خلال العام الحالي لبحث ووضع الأسس التأسيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية وتنشيط عمليات التبادل التجاري العربي والتجارة البينية وتحديد دور رجال الأعمال العرب في هذا المجال في الفترة القادمة.

وأكد الدكتور حسن إبراهيم أن الظروف العالمية الاقتصادية وسياسياً تعرض على العالم العربي ضرورة إنشاء كتلة اقتصادي شامل خاصة في ظل التطورات الاقتصادية داخل العالم العربي والاتجاه نحو سياسة الإصلاح الاقتصادي والسوق الحرة أو التحفيزات الاقتصادية الدولية والتي تفرضها اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأوضح السيد علي نجم رئيس لائتماريات السوق أن الدول العربية أكثر احتياجاً من أي وقت مضى لإنشاء السوق العربية المشتركة ولابد أن تلعب الجماعات الإقليمية والمنظمات والهيئات العربية دوراً فعالاً لتنشيط وإنشاء هذه السوق من خلال وضع ضمني وجماهيري شفع المواطن العربي بأن له مصلحة في إنشاء هذه السوق ويجب تفعيل المصالح العامة المستقبلية على المصالح القطرية



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٧

الكافية عن مردود الاستثمار العربي الذي يؤدي إلى المخالفة في حساب المخاطرة بالنسبة لأي مشروع عربي استثماري. وذلك فلابد أن ندوس دراسة ثامة بأسلوب التكلفة والعائد لكل مشروعات التعاون الاقتصادي العربي على ألا يكون هذا الحساب مقصوداً على النواحي الاقتصادية البحتة، بل لابد أن يضاف إليه العائد السياسي والاجتماعي والجغرافي. التضافر بالجمعية المصرية للاقتصاديات لا ضرورة قيام الإعلام العربي بدوره في تعميق التفهم والوعي لدى المواطن العربي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي على أساس واقعي وليس عاطفياً أو شعورياً. وقال الدكتور مختص سلمان ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية إنه لابد من التفرقة بين التعاون العربي الاقتصادي والتكامل الاقتصادي للتعاوني. فالتكامل يحتاج إلى حد ما، وهو يعتمد على القرار السياسي ويخدم المصلحة السياسية، بينما التكامل لم يتم حتى الآن لأنه يحتاج إلى عوامل اقتصادية بحتة، وتسعى جامعة الدول العربية إلى تطوير التعاون القائم للوصول إلى مرحلة التكامل ولكن هناك معوقات فنية اقتصادية. فمثلاً حتى الآن لا توجد قواعد مشتركة عربية للسلع العربية، وهذا امر ضروري ومنهم في مرحلة تحديد التجارة العربية، إذ كيف أو ما هي المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على أن السلع المتبادلة ذات منشأ عربي. وأكد أنه يمكن للوصول إلى مرحلة التكامل العربي تدريجياً وباتفاق عدد من الدول العربية المؤهلة لذلك مطلقاً يوجد في الاتحاد الأوروبي. وقال: إن هناك خمس دول عربية هي مصر تونس والمغرب والكويت والأردن مسؤولة لأن تكون نواة للتكامل الاقتصادي العربي.



الآمل العظيم

بقلم : جمال بدوي

رغم أهمية الموضوعات التي يحلها وزراء خارجية دول إعلان دمشق، فإن أهم وأخطر ما صدر عن الاجتماع هو: دراسة ورأى العمل للقيمتين من مصر وسوريا بخصوص إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق الشمانى كنواة لإقامة السوق العربية المشتركة، وتم الاتفاق على أن يجتمع خبراء من مصر وسوريا مع خبراء من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لبحث تنفيذ قرارات وأنظمة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال مدة أعينها سبتمبر القادم، ثم يجتمع فريق عمل في أقرب فرصة ممكنة في القاهرة لإعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة.

● بهذا تكون الدول العربية قد وضعت قدمها على الطريق الصحيح للتحقق بقطار القوة الاقتصادية الذي سيقفنا إليه دول أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، وبهذا يحافظ العالم العربي على موقعه الأثير على خريطة عالم جديد يعاد تشكيله على أساس الكيانات الاقتصادية الكبيرة.. ولا مكان فيه للكيانات الهزيلة (١)

● ولا نظن أن الطريق إلى هذا الآمل العظيم مغرور وبورود، ولابد أن نضع في حصيلتنا قناعات القائمة بعين الدول العربية، والخلافات الجانبية التي تصوق وتحبط أية محاولة للتقارب، أضف إلى ذلك نزعة الأنانية وتضخم الذات، وهي علة قاتلة لتحكم في بعض الدول فتصور أنها قادرة على أن تقف وحدها، وتثبت وجوها في عالم متوحش لا يرحم السمة الضعيف (٢)

● منذ ثلاثين عاماً أو يزيد، ومشروع السوق العربية المشتركة مجرد أوراق تتقلب بين تكلم الجامعة العربية، ولم يسمح لها بأن ترى النور، في الوقت الذي أثمرت فيه فترة السوق الأوروبية حتى صارت شجرة وراثة للظلال، والندى، بل للأسف، أن بعض الدول العربية تحاول أن تبحث لها عن مكان تحت الشجرة الأوروبية، ولا تسعى إلى المشاركة في الشجرة العربية الأصيلة (٣)

● لماذا؟

لأبد أن تكون صرحاً مع انفسنا، فنعترف بأن مشروع السوق العربية لأستلظ بفكرة القومية العربية، وما صاحبها من أحلام رومانسية في قيام وحدة عربية شاملة، ويدها هزيناتورية - على الحبط الأسوأ والعباسي - ضد من أخرج إلى الحبط، بنائه، ويسمح لمثلها حاكم فرد يدبرها بإشارة من ويجلس على قلمها المسحب بأن تعبر سماء الدولة، فحينما صغر أسف وأتية خراجها، هذه الفكرة الخيالية التي استندت إلى أسس تاريخية غير ثقيلة، كان من شأنها أن تشير لشكوك والخشوف لنخل

الأوطان العربية، في وقت انشلت فيه نزعة الاستقلال الوطني بعد غروب شمس الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، وساعد على نمو هذه الخشوف، وغبة بعض الطغاة في فهب ذروات الدول النفطية، وتحقت هذه الرغبات في استيلاء العراقي على الكويت، وبقاء صدام حسين شبحاً يورق بغية الدول الخليجية (٤)

● كل هذه الشكوك يجب أن تكون موضع اعتبار، ونحن نسعى إلى قيام السوق العربية المشتركة، ولذا يجب - من البداية - الاتفاق على أن مشروع السوق العربية هو عنصر قوة وإضافة وتكامل، وليس عنصر نهب أو خطف أو تهديد.. فالتكامل الاقتصادي هو حاصل جمع الإمكانيات العربية، وليس حاصل طرح.. أو ضرب أو قسمة ذروات الدول العربية الغنية على الدول غير الغنية، أضف إلى ذلك أن عناصر الجراء لا تقتصر على المال وحده.. فهناك العنصر البشري، وهناك الخبرات الفنية المتخصصة والشرايين التجارية القادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

● السوق العربية المشتركة هي: الرد العملي والوطني والأخلاقي على مشروع «الشرق أوسطية» الذي تقنيه أمريكا لنجم الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الإسرائيلي في تصحيح إسرائيل الدولة العظمى في الشرق الأوسط (٥) ولا أنصو عربياً مخلصاً لذاته ووطنه وضميره يعني حلول ذلك اليوم الأسود الذي لتهيم فيه إسرائيل على ذروات الحكم العربي، ويتحول فيه العرب إلى تدع ومبيد لعني إسرائيل (٦)

● طبعاً.. لن تسكت إسرائيل، ومن هم وراء إسرائيل، على قيام السوق العربية، وستبدع عمليات دس والوقية لإشغال نار الفتنة بين الدول العربية لقناني التي ستكون نواة لهذا المشروع العظيم، وسوف نسمع خلال الأيام القادمة عن إحياء خلافت الحو، وزرع الأفاعيل للحيولة نون حووث تقارب والاتفاق، وليهود للشروع مرة أخرى في مقبرة القدم، ولينظر العرب يتحاربون ويتشاجرون على أمور ثانوية، إلى أن يذهبوا لعمود، وبق عظيم الأوب (٧)

● الآمل كبير في أن ينظر حكام الدول الششاني إلى مشروع السوق العربية نظرة مصير، وسوف ينظر التاريخ لهؤلاء اللوك والرماء والأمراء وهم وضوا الأساس للذين لبناء اقتصاد عربي حر يحقق للشعوب الأمن والسعادة والرفاهية والتقدم.. وإن احتفظون.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية بالأهرام:

الإرادة السياسية وهدا غير كافية لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة التفاوت الشاسع في مستويات دخل المواطن العربي يعوق توحيد الرسوم الجمركية

وأضاف: والتعبئة لإنجاح وحدة
تقنية عربية موحدة فهذا لا يحدث إلا
بين بلدان متقاربة من حيث المستوى
للتدوير مشيراً إلى أن من أهم شروط
الاتحاد للوحدة النقدية الأوروبية من
اللا يتجاوز العجز في الموازنة العامة
٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي
وإجمالي إيرادات الدولة العربية من هذه
الشروط

وأستطرد قائلاً: وعلى الرغم من ذلك
فهناك (١٩٩٧) اتفاقية اقتصادية ثنائية
وقعت بين الدول العربية حتى الآن
وأدرجت منها كل دولة ما يهمها من
السلع التي تصدرها للطرف الآخر
وبالعكس مما أدى في المصلحة
النهائية إلى عدم منطقة التجارة
التفضيلية العربية لكن التساؤلات تثار
حول الاتفاقيات الثنائية ومدى
ملائمتها مع متطلبات منظمة التجارة
العالمية للوكالة أياً اتفاقية كانت
ورداً على سؤال عن الجهود التي
تبذل حالياً لقيام منطقة التجارة الحرة
العربية قال عبدالرحمن السحبياني:
اتخذ المجلس الاقتصادي والأجاعي
العمري قراراً في سبتمبر ١٩٩٥
بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

أكد عبدالرحمن السحبياني الأمين العام للمساعد للشئون الاقتصادية
بجامعة الدول العرب الاتحاض وإجماع كافة حكومات وقادة الدول العربية
على ضرورة إقامة المنطقة العربية الحرة الكبرى وذلك منذ ١٥ عاماً
وبالتحديد منذ توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين
الدول العربية التي وقعت عام ١٩٨١ والتي تتجاوز في نصوصها
تحقيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

حوار: نصر زعلوك

وأشار السحبياني إلى أن هناك نصاً
في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجاري العربية يجب توحيد الرسوم
الجمركية وقال: علينا أن نتميز الوقت
الآن لك حيث أن مستوى التنمية
الذي بلغه كل بلد عربي بما يعكس
الخط العربي للحد من التباين
الكبير بين الدول العربية..
وأضاف أن من بين الدول العربية
الانضمام في الجامعة العربية الـ ٢٧ من
نظرة للقوى للحد من مائتي دولار
ومنها من دخل الفرد فيها ومماثل
عشرين ألف دولار سنوياً وهذا
التباين يفسر مدى الحاجة إلى
الإيرادات الجمركية لتمويل الدول
بغنى النظر عن الاستثمارات
الاقتصادية التي ينادي بها التكامل
اقتصادي العربي

وأشار السحبياني إلى عدة نقاط
أخرى تمرر للتفويض تتعلق بحرية
انتقال الأموال وحريز الإنتاج ويقتض
الحدود للقوى العاملة وقال: لنا أن
مستوى كفاية التجارة عربي يؤول
بدوره إلى إضعاف مفعول أي اتفاق
حول تحرير التجارة من الرسوم
والجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر
المال.

وأضاف في تصريحات للأهرام: أن
الإرادة السياسية العربية متوافرة
بالقدر الكافي ولا أدل على ذلك من
انضمام الدول العربية على توقيع
الاتفاقيات الاقتصادية واتحاد القرارات
بشأنها وإنشاء المنظمات المالية وغير
المالية والشركات المتخصصة الأطراف
والشركات الثنائية وهذه جميعها قامت
بدور مؤثر في دعم التنمية في الوطن
العربي وأستطرد السحبياني قائلاً: أن
قارة المنطقة العربية الحرة لا يحتاج
حالياً للإرادة السياسية وحدها وإنما
إلى فرق عمل وإحسان فنية متخصصة
قادرة على بحث الأمور الاقتصادية
بالتفصيل واقتراح الحلول المناسبة
التي تراعى أوضاع كل الدول العربية
وتتواءم مع الاتفاقيات تجاه العالم.
وأضاف أن تآخر الدول العربية في
وضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجاري العربي للوقعة منذ عام
١٩٨١ موضحاً للتفويض يرجع لأن
الاتفاقيات لم يصاحبها برنامج زمني
محدد لتفويض التطبيق، ولم يخلق بعد
على فواع منشأ السلع التي اشترطت
الاتفاقية توافرها.

وقال أن الضعف الشديد في
مستوى كفاية التجارة عربي يؤول
بدوره إلى إضعاف مفعول أي اتفاق
حول تحرير التجارة من الرسوم
والجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر
المال.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٣

وقال ان المنتجات الصناعية الأخرى استحوذت على أكثر من ٢٠٪ كما ان الأغذية والحيوانات الميعة استقطبت ١٤٪ عام ١٩٩٦، لذلك فزيادة التجارة العربية البينية ممكنة بتحرير التجارة ورفع كفاءتها وسيؤدي الأجزاء في هذين المجالين إلى زيادة نسبة التجارة البينية بنسبة أصافية.

وبما الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية إلى ضرورة تخفيف حدة التخاريف بين الدول العربية في مجالات كثيرة لكي تتمكن من تطبيق النتائج المرجوة في مجال تحرير التجارة وبذلك مثل الأنظمة الجمركية ورسوم وأجور اللوائى والرسوم والأجور الأخرى المتعلقة بالنقل والتأشيرات.

وردا على سؤالى حول رايه - في حالة اقرار البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة - هل سيكون التنفيذ على ارض الواقع سهلا وبسيروا قال بالطبع لا.. فستكون هناك مشكلات وعراقيل.. فمن نعماد لجماعات ضغط تناصر التكامل الاقتصادي وتحقق التوازن مع جماعات الضغط الأخرى التي تمارس بحكم مسئولياتها وبهاشأ أو بحكم مصالحها ضلطا في غير صالح التكامل

وصول بحده أسئلة لذلك نال الصحفيان: مثلاً ورايات الصناعة العربية فيحكم مسئولياتها عن التنمية الصناعية في بلداتها ستحاول حماية الصناعات المحلية بعض النظر عن عائد التكامل الاقتصادي وسيضعها في تلك أصعب المصالح من منجى السلع الصناعية. وأيضا ورايات الزراعة يحكم مسئولياتها عن التنمية الزراعية ستحاول الحد من المنافسة وبالتالي زيادة انتاج الزراعى القطنى بعض النظر عن التكاليف ومصنعة المستحلب والمساند من التكامل الاقتصادى بالنظر الشامل. وكذلك وزارات المالية والضرائب والذين يريدون المحافظة على زمامة الإيرادات المالية.

وخلص الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية إلى القول بأن أهم المبررات بين الدول العربية المتمصر الجغرافى وعصر الجوار. ونحن نضع مشغول هذه المبررات والتعقيدات والقصور والامور التي غيد الضرورية مؤكداً أن زيادة كفاءة التجارة العربية ستؤدي بالقدادة على جميع الأطراف خدمة للوطن العربى وتحقيق رفاهيته..

التجارى بهدف الوصول إلى منطقة تجارة عربية كبرى تراسى أوقسام الدول العربية ومنذ ذلك الحين والعمل جار على قدم وساق للخروج ببرنامج تنفيذي للإتلافية وجدول زمنى ينتهى بتحرير التجارة العربية / العربية ترويعها وصولاً إلى التحرير الكامل للسلع بعد عشر سنوات.

وأضاف لقد برزت بعض الاختلافات حول نقاط محددة في مشروع البرنامج التنفيذي للإتلافية وتشكلت لجنة من ٦ وزراء الاقتصاد عرب وانضمت في ٨ ديسمبر الماضي على الصياغة النهائية لمشروع البرنامج وتم تجايز الاختلافات وفي نفس الوقت يجري العمل على تهيئة الأرضية للناسية لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

ومن أسئلة تلك الاختلافات قال: أنها متعلقة بقواعد منشأ السلع العربية وتطبيق النظام الجمركى المنسق واتخاذ هائل ورسوم وأجور اللوائى العربية وتقليل العقبات التي تعمد من كفاءة التجارة العربية مثل تكلفة النقل والعمل اللوائى والبيروقراطية السببية.

وردا على سؤال عما يتردد من أن ضعف قواعد الإنتاج ونشأه للتجات العربية وراء عدم تحقيق القدر الكافى من التكامل الاقتصادى العربى. قال الصحفيان: ان التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز ١٠٪ من اجمالى التجارة العربية مردها أساسا لعدم وجود منتجات عربية كافية مطلوبة في دول عربية أخرى.

وأضاف ان ثلثي قيمة المستوريات العربية تنبع على اللججات المستعدة ومن بين هذه اللججات الآلات ومعدات النقل التي يقدروا أنها استحوذت على ٢٦٪ من فاتورة الواردات العربية عام ١٩٩٦.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢

السوق العربية المشتركة.. رؤية مقترحة

د. أحمد سعيد مصطفى

استاذ الإدارة - جامعة الأزهر (بنها)

وفي العالم من حولنا تتوالى موجة التحالف والاشراك والشركات الاقتصادية الإقليمية بكافة صورها، والهدف واحد تقريباً هو تعزيز حركة السلع وريوس الأموال والمالعة. بين الدول الأعضاء - من الشرق الهركية والشميط التبادل التجاري وتعزيز التمر الاقتصادي.

لدى أوروبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٩) بعد أن كانت مجرد منطقة للتجارة الحرة بمضوية ١٢ دولة ثم تحولت إلى الاتحاد الأوروبي في أول ١٩٩٢ ككبريات اكشر تأسساً يضم ١٥ من دول أوروبا الغربية في البربرال واسبانيا وأيرلندا وبريطانيا وبيلجيكيا والفرنسا وهولندا وأوكسمبورج والنداركة والماليا وإيطاليا واليونان والسويد وهولندا والنمسا.

وسرعان ما ظهر توجه لاتساع دول من أوروبا الشرقية فقدمت رومانياها والميا للاتساع في ١٩٩٦ وأقدمت للصوفية أيضاً بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وألمانيا وبولونيا ولغاريا وكذلك جمهوريات كانت ضمن الاتحاد السوفيتي القديم هي استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلووفينيا. أي أن

لماذا يسعى الآخرون لتوسيع واتساع صناعاتهم وتجميع نعيم؟ ولماذا تتزايد الشركات الإقليمية وتضمير عضواها من أوروبا إلى الأمريكتين إلى آسيا وأفريقيا، ولا تنقل هذه

المعدي الجميلة البيا كعرب؟ ولماذا يتعذر انتقال السلع بين الدول العربية بمواجز حمركية، ويتعذر انتقال رجال الأعمال والمال بملواجز الجوازات والتميز، وانتقال ريس الأموال بمواجز نقدية وشرطية بينما تنقل كل هذه المارد بيسر ورفاهية بين من كبريا أسواقاً مشتركة وشركات اقتصادية؟ ولماذا كنا صاهلين منذ الشمسيهيات والسيتيات في إطار الجامعة العربية عندما أبرمنا اتفاقيات مثل "شديد المعلومات وانتقال ريس الأموال وبالاتفاقية الموحدة لاستثمار ريس الأموال العربية" وباتفاقية الوحدة الاقتصادية، فإذا بالشركات الأحد لدى غربا تنمو وترزح وتنتي شارها بسرعة وإذا بالفاقياتنا تنشر وتضمط لماذا لا تكون فاعلين بسوقا المشتركة بدلاً من أن تكون مغفولاً بنا ليا يرد لشركا في منطقنا من خريطة الاقتصادية لا تعلق أهدافنا بلدى ما تحقق أهداف راسمينا؟

إنها آسارات بالتحصينة وقد تغيرت خريطة العالم سياسيا واقتصاديا لاسيما في السنوات الأخيرة.

كنا نعلم أن الدول العربية تستعبد على موار ظالمة تلغ صاحتها الكلية حوالي ١٤ مليون كم ٢، ويزيد عدد سكانها على ٢٤٠ مليون نسمة ملهم حوالي ٨٠ مليون عامل، ويضم العالم الغربي حوالي ٦٠٪ من احتياطي النفط المتركز عالميا، مع عديد من المارد للمعدنية الأخرى. كما يضم موارد طبيعية من المياه والأراضي الخصبة لأسما في مصر والسودان. وهناك قاعدة تكنولوجية لا بأس بها في بعض الدول العربية. شامكة مما تتعلم به دول عربية غير قليلة من بنية أساسية الاقتصادية تتمثل في الطرق والكباري والأنفاق والموانئ والطائرات وشركات البناء والصرف والكهرباء، والغاز والمياه، وبنية أساسية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التوزيع وغيرها ويشمل الدول العربية سوتا مريضة تضم حوالي ٢٤ مليون مستهلك للسلع ومستفيد أو عميل للخدمات كذلك تتوافر بالمنطقة العربية لا سيما دول الخليج العربية ريس أموال ككبيرة، لكن منها أموالا كثيرة مهاجرة للخارج تزيد على ٧٥٠ مليار دولار. واعتقد أنه لو توافر مناخ استثماري عربي منسجم وموارد ضمن سوق عربية مشتركة لا هربت هذه الأموال، ورغم هذا المزم كذا فإن

الاقتصاديات العربية - بشكل عام - ليست بقرة هذه المارد الكبيرة.

(٢) كل الدول العربية مديونة بدهونهم أن يبدون قد يكون خارجيا أي من حكومات وديوك ومصاديق ومنظمات تمويل أجنبية، أي يكون داخليا أي بديارات أو ديون خزانة تصدروا الحكومة مع ما يترتب عنه من بيطارات تمويل داخلية كالبنوك ومصاريف التأمين والمالحة.

(٣) لا توجد استجابة اقتصادية عربية متكاملة يمكن أن تغطي منطقة اقتصادية للتنمية الشاملة.

(٤) بالمعصر حجم التجارة العربية البينية أو المتبادلة في ٨٪ من حجم التجارة العربية للعالمية، وهذه هي أهم نقطة ضعف في البنيان الاقتصادي العربي.

الاتحاد الأوروبي يملك أن يضم حوالي ٢٠ دولة تشكل معظم قارة أوروبا في عام ٢٠٠٠ وأصبح لها الاتحاد (١) برلمان (٢) تشريعات موحدة (٣) اتجاه لعملية نقدية موحدة (٤) صنوعات متكاملة من النشاعات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والأمنية والعسكرية ... الخ، ويتخذ ملاحقاتها ومستوياتها أحيانا على حساب بعض السيادة الوطنية للدول الأعضاء. وفي الاتحاد الأوروبي الحجم نهد سبق الدول: الأعضاء سوتا واحدة بمعنى أن هذه الأسراق كلها سبق مشتركة ومناطة لأي شركة في أي دولة عضو دون حاجة لترخيص أو إجراء مسبق.

وفي أمريكا الشمالية تكون شكل الثالث في ١٩٩٤ انضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كسوق واحدة كبيرة بمساحة ٥٠٠٠٠ ميل مربع تضم ٣٠٠ مليون نسمة.

وفي آسيا ظهر شكل، جنوب شرق آسيا.

في ١٩٩٧ انضم سبع دول تضم لدور أسويك (ASEAN) هي سنغافورة وماليزيا والفلبين واندونيسيا وتايلاند مع كل من الفلبين وبنغلاديش.

وفي أفريقيا تكونت المنطقة التفضيلية لدول جنوب وغرق أفريقيا (PTA) بمضوية ٨٨ دولة والتي تحولت إلى سوق مشتركة في ١٩٩٢. وتكون الجمع الاقتصادي لغرب إفريقيا ليضم غانا ومالي ونيجيريا. وجميع التفضية للجنوب الأفريقي

ويضم عشرة من دول جنوب أفريقيا باستثناء بنسوانا. ثم أبرمت معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ١٩٩١ للتشجيع بين عدة تجمعات اقتصادية أفريقية في مختلف أدوار حرة تتحول لاتحاد جمركي ثم سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨.

وفي أمريكا الجنوبية تكونت تسوق مشتركة (MIR) في أوائل ١٩٩٥ بمضوية لباراغواي والأرجنتين وباراغواي وتشند دول أخرى معادية للاتساع.



ولا أن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتحادها الرأى هو مفتاحي الثامن الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادى الذى انضم عام ١٩٨٩ ليملأ أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم بمجموعه ١٨ دولة محلة على حوض المحيط الهادى وموزعة على أربع قارات هى أمريكا الجنوبية والشمالية وآسيا وإستراليا. ويتكهنف دول هذه التكتل إزالة جميع المعاجز الجمركية بينها بحلول عام ٢٠٢٠ مع حرية انتقال العمالة وحرى الأموال والسلف وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.

هذا هو بعض مما تطمح إليه عندما نادى بسوق عربية مشتركة فاعاة حاضرة وأبست غاتية، سوق مشتركة لا تقم بمرافق أو اتصالات شخصية سياسية بل بهياكل ونظم سياسية/ اقتصادية. وهذه هى المقدمات التى تقتربها فى هذا الصدد:

١- إرادة سياسية عربية حاضرة ومنسجمة ترصد وتحلل التغيرات العالمية والإقليمية وتترى للتطلبات والقرارات التالية

٢- مناخ استثمارى عربى جاذب يتضمن نظاما ضريبية ميسرة وتسهيلات واضحة محددة وتظام نقاش سريع وإجراءات وخدمات حكومية رشيدة وبمستوى وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين فى كل بلد عربى.

٣- تشريعات ضريبية ومركبة ترمز إلى الإعفاءات والمزايا الممنوعة للمستثمرين فى كافة مجالات الاستثمار بما يوفر أجواء ملائمة إيجابية متكافئة وماملة فضلاً عن خفض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير.

٤- إنشاء أو تطوير مناديق وضرائب لتأمين المصادر العربية غير مخاطر عدم الدفع وغيرها من المخاطر التجارية.

٥- تضمين وزيادة نشاط دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وزيادة مواردها التى تقارب ٢٢٠ مليون دولار

حاليا، لزيادة فاعليتها فى تأمين المستثمر والصدر العربى إزاء المخاطر التجارية وغير التجارية، وما يساهم على تدفق الاستثمارات والتجارة بين الدول العربية.

٦- تكون بتعميق خريطة استثمارية عربية متكاملة ترمز الفرض الاستثمارية فى كل من قطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة/ زراعه/ خدمات)، خريطة لكل دولة عربية ولكن مجموعة إقليمية عربية والأدول العربية ككل. ويمكن أن يتحاشن فى ذلك وزارات التجارة والصناعة والصادرات والفرع التجارية والصناعية العربية التى تمثل رجال الأعمال العرب. كذلك يساهم على إدهامها بشكل خاص الأمانة العامة لحداد عرب التجارة والصناعة والزراعه والدول العربية، بحيث تستعين هذه الأطراف بالخبراء ورجال الأعمال العرب فى كل من مجاله.

٧- دور متعاقل ومؤثر لرجال الأعمال العرب وذلك بتكوين وتقل زراعتهم ومختبراتهم عند صياغة أو تكوين التسهيلات والنظم والضمان والاستثمار والتجارة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى الجامعة العربية وبمقتضاها للتخصصية ذات العلاقة.

٨- يمكن بلورة هذا الدور من خلال منتدى أو مجلس رجال الأعمال العرب الذى ينفذ عليه الأمل فى تبادل زعامه والرؤى بينهم وبين كبرياتهم بما يبرز التفاعل بينهم وبين التوجهات الحكومية بالدول العربية، لاسميا وأن هذه التوجهات تتمثل فى: ١- إزالة مخاطر التجارة والصناعة الخاص فى خطط التنمية العربية.

٩- إنشاء نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة، مثل الجامعة العربية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة والدول العربية، ورجال الأعمال العرب، واتحاد عرب التجارة والصناعة، واتحاد أكفاء لفرع التجارة والمناقب والزراعه بالدول العربية، سيساعد بهذا على التعرف المتجدد بامتيازات وموانئهم إلى تبسيطة

وتنافسية لدى كل دولة عربية. وهذا يسهم فى تعزيز اتجاهات التكامل بدلا من الانزواج والتكوار فى الأنظمة الاقتصادية العربية، ولتعزيز الدور التنافسي فى الشراء الخارجى سواء مارسته جهات حكومية عربية أو نظاما إيراد عربية. كما تربط هذه الشبكة بين منظمات المبرك العربية فتتبادل معلوماتها بشأن ممارسات غير مشروعة لتجار اجانب فى مجال اللص أو القهوب الجمركى والتفصيل بتدوير فوائير ومستندات الشحن.

١٠- توحيد الممارسات القياسية بين مجال الصناعة بشكل خاص، بما يساعد على تيسير التبادل التجارى وإجراء المعايير والتقنين.

ومن الخصائص أن يدرك الدورين العربى الصلة استراتيجية التحالف أو التحالف الاستراتيجى بين الشركات العربية العاملة فى ذات النشاط أو الصناعة؛ وذلك بما يسهم فى تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية، ومسا قدرات التنافسية فى الأسواق العالمية.

كذلك هناك أهمية كبيرة لتدوير الضمى وشبه الرسمى لتكوين ودعم إرادة عربية داعمة للسوق العربية المشتركة. وهنا يبرز دور الصناعة فيما تدره من قالات وتعليلات زيا. يسطره كتاب الأصدمة الصناعية، وكذا دور برامج الفرعية والتشويق فى الإزالة والتفريغين ودور الاتحاد الإسيديتية التسجيلى والدرامية، ودور التقاتل المهنية والمعمارية وفرع التجارة والصناعة العربية.

ومع أخرى، أن الإرادة السياسية المعاصرة هى أهم للقطات اللازمة للدور فى التخطيط والتنفيذ المعلنين لمسبق للقرية المشتركة. وكل ما نطمح إليه الآن هو إنشاء منطقة حرة للتجارة العربية كخطوة أولى، وبخس النظر عن الإيجابات فى الرضى السياسية، وللذكر أن العلاقات السياسية بين الأوروبيين أو الأسبوسيون لم تمنع من تشكيلهم كتكتلات اقتصادية فاعلة. وأنا كنا أسبق فى إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٨ أيضا وإن الاتحاد الأوروبي جنتا باسم السوق الأوروبية المشتركة بالاقبال يوما فى عام ١٩٨٧، بل أن هذه العربية تشبه على غيرها لا تضعها حدة على العالم العربى أو الأمة والأفقاء والدين الصغار والفقراء العربى، بل أن هذه التكتلة، إذا لم تهيمن استخلا كل هذه القدرات الإجماع، يمكن هذا منطوق الإيجالنا من بعدنا، ولغيرنا أيضا.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١/٣٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البعد الغائب في مضاعفات الأزمة العراقية

لا سوق عربية مشترك بدون العراق!

لن أتردد في إعادة ما قيل سابقاً مرات ومرات بشأن المنصر التأسري الدول (الغربي) في تخطيط النظام العراقي عام ألف وتسعمائة وتسعين واستدراجه إلى عملية الكوييت الحفشاء، واستثمار هذه الحادث الجلل في أكبر خطة لإرباك منظومة العلاقات العربية - العربية منذ كاتم ديفيد، واعتبار الفوز العراقي الكوييت مجرد حلقة أولى من سلسلة تم تصميمها سلفاً لإحداث أسوأ وأعمد المضاعفات الناجمة عن هذه اللجنة على صعيد العلاقات العربية والقوة الذاتية العربية، وقطف أكبر عدد من ثمارها الخطوة على صعيد المصالح الدولية الغربية.

نصر
نصار



تجسد ذلك كله في التردى الذي وصلت إليه العلاقات العربية الداخلية وانقسام العالم العربي بين مؤلفين وكيسين بكل ما تفرع عن ذلك من توترات وأزمات جانبية لاعلاقة لها بالآزمة العراقية - الكويتية، وتجسد على بنوك عربية وخزائن دول عربية منذ ظهور البترول العربي حتى اليوم، تفشياً فاسداً واستغلالاً بعمليات التجهيز

لتصدير الكويت وحملة التصدير ذاتها وصفقات السلاح التي سبقت ورافقت وأعقبت هذه الفترة.

هذا كلام ربما يبدو قديماً من وجهة نظر البعض، ولكن ما يثيره مرة أخرى وأخرى، بل ويجهله جديداً، هو أن الأمة العربية لم تشأ حتى الآن أن ترى الوضع المراهق على الوجه الصحيح، ولم تشأ أن تستخلص منه الدروس والعبر بعد أن هبت فورة البركان وبرزت الحمم والبر التي دفع بها إلى الصاحبة العربية منذ انجازه وبغزو الكويت وحتى انتهاء عمليات التصدير التي تمت في إطار ما كان أشبه بملحمة مسرحية إفريقية فيها من استعراض القوى أكبر مما كان فيها من الخطبات الفعلية للتصدير!

ولكن سرعان في القول بأن أطرافاً عربية مباشرة في الآزمة لاتزال حتى هذه اللحظة - وسنظل لفترة غير قصيرة قادمة - خاضعة لوعامل ضغط صريحة أحياناً ومبشرة أحياناً أخرى لواصله التصدي لكل محاولات المصالحة العربية، وتقديم ذرائع وحجج فاسدة مصداقتهما من فوط تكرارها إلى درجة الإملال، وكل هيله السذائغ تقع في دائرة «الأمري للكويتيين» والتصويصات وتوثيق التزامات الصود والاعتراف بالهوية القطرية للكويت وربما أيضاً بتقديم فروض الطاعة والولاء.

والتماسات الغفران لكل من هب ودباً ويصرف النظر عن الأبعاد السياسية للآزمة العراقية المستمرة إلا أن بيت التصيد في هذا المقام هو كيف نعلم شرارة كشف حساب الأرباح والخسائر في أي وضع عربي أو شرق أو وسطى، وبطريقة أكثر بساطة.. كيف نستوعب سلبيات البقاء في دائرة الآزمة وإيجابيات الخروج منها، وقبل ذلك كله كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة توافق عربي على إدارة الآزمات، صيغة تضع المصالح العربية العليا أمام أو فوق المصالح العربية الفردية.

ربما يعترض الكثيرون على أن تكون الصلحة القروية على حساب الصلحة القطرية، لكن الأمر لا يجب أن ينظر إليه من حيث الزاوية الباشرة، فليس في الأمر تضحية

بمصالح دولة أو تقديمها فدية لصلحة الجماعة. إن المسألة ببساطة هي أنه لا يوجد للتناقض جهرى بين تطبيق المصلحتين وإنما حدث تضارب حثي في أي من جزئيات هذه المعادلة فإنه لا بد من أن يرضخ الفرد لإرادة المجموع، إن هذه القاعدة ليست قاعدة تسلط أو تصفية بل هي مبدأ ديمقراطي أخذت به جميع النظم السياسية الغربية المتقدمة بدءاً من لوائح الانتخابات المحلية وانتهاء باقتراعات النظم الدولية، وذلك أن البديل الوحيد لفرض هذا المبدأ من شأن أن يعطل حركة الحياة السياسية والنيابية بل ويعطل الديناميكية العلاقات الإقليمية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

والدولية.

ثار في ذهني كل ذلك وأنا أتابع
ما نشر من أخبار من تصريحات
ومقالات حول السوق العربية
المشتركة. وقد تملكنتي الدهشة
من جسارة الفصل بين الموضوع
السياسي والعربي وأزمة العلاقات
العربية - العربية التي لا تزال
تعمل انتقاد مؤثر قمة دوري،
وطموح الأمة العربية إلى ريادة
كيان اقتصادي وتجاري مشترك

أو موجد يبدأ من سوق عربية مشتركة.

إن القضية ليست هي مجرد أن يكون العراق جزءاً
أصيلاً من هذه المنظومة على الصعيد الفعلي لا النظري،
ولا هي مجرد أن يدخل العراقي فيها اسماً على ورق،
ولكن أبعد من ذلك بكثير. الجوهر في القضية هو أنه
لا يمكن للعراق أن يكون طرفاً أصيلاً في أي كيان
اقتصادي عربي موحد بحالته الاقتصادية المتردية في
الوقت الراهن. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يكون هناك
مثل هذا الكيان في أي صيغة من صيغه بدون العراق،
سواء أكان ضعيفاً أو قوياً. هذه هي الحقيقة التي يجب
أن نضعها أمامنا بكل شجاعة وبكل واقعية.

ماذا يعني هذا القول؟.. ما يعني هو أن نترك الآن -
بعد أن عجزنا - أو رفضنا - عن رؤية البعد الغالب في
الأزمة العراقية، وهو البعد الاقتصادي، أننا هنا
لانتحدث فقط عن أزمة الاقتصاد العراقي فقط، ولكننا
نتحدث عن الآثار الخطيرة التي تلحق بها هذه الأزمة على
الاقتصاد العربي ككل. إن العراق - قبل محطة للفرد

الكويتي -

كان قوة اقتصادية كبيرة جداً، وكانت قوته تلك تمثل
رسيداً عظيماً للاقتصاد العربي ككل، وهنا مفتاح حل أو
فهم القضية برمتها. إن تحقيق المصالحة العربية وإنهاء
جميع مضاعفات الأزمة العراقية أولاً على صعيد
العلاقات العراقية - الكويتية، وثانياً على صعيد العلاقات
العربية - العربية، شرط لا بد منه ومطل حتى إعادة
التوازن المفقود لمشاركة الاقتصاد العربي كله.

وإذا لم تتحرك الجامعة العربية في هذا الاتجاه بكل
قواها وجوهرها المكثف الدبلوماسي وبكل ما تملكه من
علاقات مع الأطراف العربية، فإن الحديث عن أي شكل
من أشكال العمل الاقتصادي العربي المشترك سيظل
لفوا لا معنى له، وجهداً ينتهي إلى الشعارات الجوفاء التي
تقدر الفعل العربي وتعمل حركته.

للمؤامرة الدولية مستمرة، ولم يعد هناك ما يجبرنا أو
يفرغنا لكي نطيع الطمع المطلق في سذارات الصعيد.



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١/٣١

قضية قديمة تنطلق من القاهرة :

السوق العربية المشتركة على مائدة البرلمانيين العرب

العربية إلى جميع السفراء وللمتدربين الدائمين بجاسة الدول العربية لمناقشة كل القضايا التي تهم الأمة العربية وفي عهدها السوق العربية المشتركة. وأشار الدكتور محمد عبد الله رئيس لجنة العلاقات العربية بمجلس الشعب إلى أن التعاون العربي - العربي في المجال الاقتصادي والتنسيق السياسي أصبح أمراً ضرورياً وحيوياً لأنه الوسيلة الوحيدة ليكون للدول العربية دورها الفعال على الساحة العالمية ولواجهة التحديات الإقليمية والدولية للتلاحق.

وقال : إن إنشاء السوق العربية المشتركة قد تلغى كثيرا بسبب العوامل السياسية مؤكداً أن البرلمانيين العرب كملتزمين لشعبهم سوف يكون لهم دورهم الفعال نحو هذه القضية.

وقال د. عبد الله : إن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب سوف تهتم خلال المرحلة القادمة بتواصلات مكثفة مع جميع لجان العلاقات الخارجية في البرلمانات العربية لوضع رؤية شاملة حول هذه القضية. ومن جانبه أكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب أن التحدي القائم الآن والعلاقات العربية - الإسرائيلية يعتمان ضرورة تكاتف الجهود العربية لميلحسا أن إنشاء السوق العربية المشتركة يمكن أن يكون صيغة فعالة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية لمواجهة التحديات الإسرائيلية.

وأكد أن أي تعاون في المنطقة لا يفتي أبداً عن التعاون العربي - العربي مؤشرا أن مصر ببنائها الرئيس حسني مبارك تعطي أهمية كبيرة للتعاون العربي.

وأوضح أن البرلمانات العربية في لواجهه الشعبية التي تستطيع أن تقوم بدور فعال في سن التشريعات، بحث المشكلات على الإسراع في إنشاء السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور السعيد : إن مناقشة هذه القضية في المؤتمر البرلماني العربي القادم خطوة إيجابية فعالة لوضع رؤية لإنشاء هذه السوق.

وفي النهاية يمكن القول بأن الواقع والتاريخ يؤكدان لنا أن البداية الحقيقية لأي قضية عربية تبدأ أولاً بخطواتها من القاهرة وبمجلس قضية إنشاء السوق العربية المشتركة. وقد لعبت قضية إنشاء السوق العربية دوراً هاماً في تحقيق مرة أخرى تبادلاً من القاهرة.

حامد محمد حامد

علم المحرر البرلماني والأهرام المسائي، أن الرسالة التي بحث بها الدكتور أحمد لطفى سمير رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي والسيد نبيه بى رئيس مجلس النواب اللبناني إلى الدكتور محمد جلال السعيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي والخاصة بطرح عقد الدورة العامة لجلس الاتحاد البرلماني العربي رئيساً للاتحاد البرلماني العربي القادم المقرر عقده بالقاهرة في منتصف شهر مايو القادم تلم حاليه دراستها.

وقد الرسالة تخلص من محور رئيسي هو أن يكون الموضوع الرئيسي الذي تنور حوله هذه الاجتماعات بحث الرؤية البرلمانية لاتحاد السوق العربية المشتركة وقد جاءت هذه الرسالة بعد تصريحات الدكتور إسامة الباز مستشار الرئيس للشؤون السياسية والخاصة بدراسة إنشاء سوق عربية مشتركة بأن الرئيس حسني مبارك سوف يطرح بإرسال مشروع هذه السوق إلى رؤساء ومكلمة وقادة الدول في العالم العربي ولعل إقناع الدكتور لطفى سمير والسيد نبيه بى على أن يسبق عقد المؤتمر البرلماني العربي إجماعاً لرؤساء لجان العلاقات الخارجية والشؤون العربية والاقتصادية بالبرلمانات البرلمانية بمقر الاتحاد البرلماني العربي في دمشق خطى الأولى مع رؤساء هذه اللجان بمجلس الشعب للتعرف على الرؤية البرلمانية حول هذه السوق.

وأكد رؤساء للجان أن الاتفاق الذي تم بين د. سمير وبرى بشأن السوق العربية المشتركة في ضوء توجهات الرئيس حسني مبارك للبحث في مسألة إيجابية شاملة على طريق التعاون العربي وأبديوا أن هذه القضية قد تأخرت كثيراً.

وأشاروا إلى أن البرلمانات العربية سوف تعطي اهتماماً كبيراً لهذه القضية لواجهة الاتحادات التي تعرض لها الأمة العربية في ظل الكيانات العالمة. وقال رؤساء اللجان البرلمانية الثلاث بمجلس الشعب إن إنشاء السوق العربية المشتركة ليس واية اليوم، ولكن المطلوب في هذه المرحلة هو الإسراع واتخاذ الخطوات التنفيذية الجادة لإنشاء هذه السوق.

وأكد الدكتور طلبة عويضة رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب أن لرحلتين الحالية والقادمة تتطابقان تصريحا برلمانيا عربيا على أعلى مستوي الإسراع في إنشاء هذه السوق العربية المشتركة خاصة في ظل التغيرات الجارية في المنطقة. وقال د. عويضة إن لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب سوف توجه الدعوة وذلك بعد أن تم الاتفاق مع الدكتور عصمت عبد الجليل الأمين العام لجامعة الدول



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢١
نائب رئيس الوزراء المصري السابق للشؤون الاقتصادية - الحياة

السوق العربية المشتركة تشكل المدخل الأساسي للتعاون العربي لمواجهة التكتلات العالمية

□ أبو ظبي -
من شفيق السيد

أخرى في المجالات الصناعية والسياسية. ولفت إلى أن مؤسسات بولندية أجبرت توكيو للوضع الاقتصادي والمالي في مصر، وأكدت قدرتها على سداد ديونها واستحسانها الأموال وتحويلها إلى مشاريع بإدارة ناجحة وكفاءة عالية. إضافة إلى انخفاض الميزن في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل النمو بما يزيد على معدل نمو السكان.

وأشار في هذا الصدد إلى أن معدل التضخم في مصر انخفض من ٢٠ إلى سبعة في المئة وحجز الكاؤنة من ٢٥ إلى ١٥ في المئة مع مؤشرات أن حدوث لوزان في لوزانة هذه السنة ليس بالكل عجز ميزان المدفوعات إلى فائض للمرة الأولى.

ولفت زكي وهو عضو في مجمع البحوث الإسلامي في الأزهر ورئيس المركز العالمي للتوحيد والتربية الإسلامية إلى وجود مؤشرات على قيام تعاون اقتصادي إسلامي وإنشاء سوق إسلامية.

وقال: إن المشكلة في التعاون الإسلامي هي أننا ورثنا أنظمة اقتصادية غربية والخروج منها يحتاج إلى وقت والفرقوات كبيع الطغرات ولكن ليس معنى ذلك أن نعتمد على المحفورات ويتعين علينا التخلص من الأنظمة الغربية.

بالقدر. وأضاف أننا بدأنا بالمصارف الإسلامية التي يزيد رأس مالها العامل حالياً على ١٥ مليون دولار تشكل نحو الثلث في ثلاثة من راسم مال النظام المصرفي العالمي.

ولفت إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي واسع وغني ويستطيع التعامل مع المعطيات الاقتصادية العالمية من خلال عمليات الترابيع والمشاركة والمصارف التي تصب كلها في حماية التنمية.

الإنتاج في الدول العربية مع إنشاء صناعات جديدة والتوسع الزراعي والسياحي فإن السوق متشكل مصورة في دائرة ضيقة.

وأكد أن الفرص الآن مواتية لتنشيط السوق العربية المشتركة خصوصاً بعد معظم الدول العربية في عملية التخصص وزيادة دور القطاع الخاص في عملية الإنتاج. وسمى تغير من الدول العربية إلى زيادة الحواجز التجارية فيما بينها. ولقد زكي الذي يرأس الشركة العربية لقانونية للفرانك والسياسة، وبيت الشركة العربية الدولية على أن الحديث عن قيام سوق شرق أوسطية يجب أن يسبقه سياسياً.

تحقيق السلام العائلي والدائم في الشرق الأوسط خصوصاً على المحركات المصرية والبنائية والفلسطينية.

كما شدد على قيام السوق العربية المشتركة قبل الحديث عن السوق الشرق أوسطية لأنها سوق بين أمة واحدة لها مصالح مشتركة ويجب أن تكون لها الأولوية.

ولعل أن مؤثرات القسمة الاقتصادية العالم الماضي في القاهرة كان من أنجح المؤثرات. مشيراً إلى أن هذا المؤثر لمكن من جذب الاهتمام العالمي نحو إقامة المشاريع والاستثمارات في مصر والدول العربية الأخرى.

وأضاف أن من نتائج هذا المؤثر طرح مشاريع في مصر تجاراً قيمتها ٤٠ بليون دولار وجرت حولها دراسات جدوى ومناقشات تركيزت حول دعم الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة في مصر مثل صناعة الأوتوموتيف والاسمنت والفان والزجاج والبتروكيماويات مؤكداً أنه تم فعلاً التعاقد على بعض المشاريع بقيمة ثلاثة بلايين دولار خلال للؤتمن فيما بدأت المصالحات مع مصر لإنشاء مشاريع

دعا الدكتور حسن عباس زكي نائب رئيس الوزراء المصري السابق للشؤون الاقتصادية وأحد مؤسسي السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ إلى إحياء هذه السوق. وقال أنها تشكل المدخل الأساسي لقائمة تعاون وتكتل اقتصادي عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال أن الحركة العربية نحو تنشيط هذه السوق وتفعيلها واجب وضرورة لتوسيع السوق أمام خطط التنمية في أي دولة عربية ولتنشيط الاستثمارات وعوامل الإنتاج الأخرى. ومضاً نحو عودة جزء من الأموال العربية المهاجرة إلى الدول العربية بل تعرضها للتأكل نتيجة التضخم والمصاردة والتجميد.

وأضاف زكي في لقاء أجرته معه «الحياة» أن السوق المصرية المشتركة بدأت عام ١٩٦٥ وكان عدد الدول المشاركة فيها أربع دول هي مصر وسورية والعراق والأردن ثم انضمت إليها بعد ذلك ليبيا واليمن وموريتانيا. وحلفت نجاحاً كبيراً إذ ارتفع حجم التجارة بين هذه الدول من ٩٤ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥.

وأشار إلى أن السوق العربية المشتركة هي هدف الفرش منه الوصول إلى التكامل الاقتصادي، ويبدأ بزيادة حجم التجارة بين الدول العربية عن طريق التوسع في التعاون التجاري وإقامة المعارض وتخصيص الجمارك على السلع وإنشاء مناطق حرة وإقامة لجاناً جمركية.

وأضاف أن قيام السوق يساعد الدول على زيادة التصنيع الذي يحتاج إلى سوق كبيرة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة التنمية والاستثمارات بين الدول العربية. ولفت إلى أنه ما لم يتخضع



المصادر : المصباح

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٣١

وتسند على أن المصارف الإسلامية لا يمكن أن تتعرض للاهتلاك لأنها تقوم في استخدام أموالها على الاستثمار في مشاريع متنوعة وقال أن هذه المصارف استطاعت أن تحقق نجاحاً لافتاً بديل أن المصارف الغربية أخذت بهذه التجربة وأنشأت المصارف أموالاً إسلامية فيها.

وأشار إلى أن إنشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن يشكل نواة لقيام سوق إسلامية بانضمام الدول الإسلامية بشكل تدريجي إليها. لافتاً إلى وجود محاولات لإنشاء سوق إسلامية من خلال تشجيع قيام مناطق حرة بين الدول الإسلامية ومناطق ترازيت فيما بينها.

وأكد أن البنوك الإسلامية بدأت خطوات مهمة في توسيع حجم التجارة بين الدول الإسلامية من خلال عمليات تمويل للتجارة بين هذه الدول بتكاليف معقولة وإنشاء قاعدة معلومات اقتصادية وتجارية بين الدول الإسلامية.

ونوه زكي الذي عمل في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات مستشاراً اقتصادياً لرئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومديراً عاماً لصندوق أبو ظبي للتنمية بالتطور الاقتصادي والتجاري الذي حققته دولة الإمارات خلال الفترة الماضية.

وقال أن الإمارات اليوم تمتلك قوانين وتشريعات اقتصادية وتجارية واستثمارية متقدمة تمثل خلاصة تجارب الدول المتقدمة في المجالات الاقتصادية المؤهلة لأن تكون أحد المراكز الاقتصادية والتجارية العالمية على شرف هونغ كونغ وسنغافورة.

وأشار زكي الذي يشغل حالياً عدة مناصب في المصارف ومؤسسات مصرفية وعربية وإسلامية أن الإمارات تمكنت من تنويع اقتصادها بعد أن كانت تعتمد على النفط الخام وحقت زيادة في تنوع عوالم الإنتاج وأنظمة الخدمات المتطورة التي توفرها للمواطنين.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٧

الاقتصاديون العرب :

السوق العربية المشتركة ضرورة لإحياء المشروع القومي

والإنتاج في أن واحد وهو إنشاء المجلس السبعية التي تكون موازية للاتحادات القومية والتي يمكن أن تركز على تنسيق التجارة وإنتاج السلع الزراعية والمواد الخام وتنمية أسواقها وتصدير وتطوير تسويقها عربيا وبنويا وتطوير أسواقها وبنويا وبيع لوبيق الخبراء بالاتحادات للمفحة من الإلمام العامة مجلس الوحدة الاقتصادية حول إنشاء شركات عربية مشتركة لمصلحة كبرى في مجالات التسويق والتنمية والتخفيف لا سوف يشرب عليها من توليد قوة دفع كبيرة للتجارة العربية البينية والخارجية.

وعرب تقرير فريق الخبراء العرب عن ابراهيم أن المال بدأ تشكل القصادى عربى ونوع أهدافه فترين إلى حد بعيد بتحقيق سلسلة من الخطوات

والخطوات والإجراءات اولها ذوالر حجة كالبية من تعزيز السياسي لدى الحكومات بالبنر الذي يفتح الطريق أمام انطلاق المشروع العربى القومى للتحلل الاقتصادى ويؤمل روح الالتزام والجدية للقرار العربى المتنازلة.

والى هذه الخطوات والإجراءات استخدام الآليات الاقتصادية المتعارف عليها عالميا وموضوعا لهذا هذا التكتل عن طريق خطوات متخاضة ومترابطة تبدأ بإقامة المنطقة الحرة سوريا بالاحداث الجمركى والسوق المشتركة وصولا إلى

الاصين العام للمجلس الدكتور حسن ابراهيم أن قيام مشروع المنطقة الحرة يمكن أن يستوهد الاتفاقيات الثلاثية واسية الاقتصادية بالسلوب التنسيق ثم التمازج بما يجعلها سندا للمشروع وعاملين محجلين لتقليدها ونيسا معوقين له ولأن بيان تدخل الدولة المعنية بأى من هذه الاتفاقيات فى المشروع لتبدأ خطوات التحرير التجارة فى إطاره من حيث انتهت فى اتفاقياتها الأخرى.

كما يرى فريق الخبراء الاقتصاديين العرب أن تحرير وتنمية التجارة العربية البينية يمكن أن يكون سبغلا هاما بل وحجر الزاوية فى احياءمشركة التمازج والتكامل الاقتصادى العربى بمرحه وذلك استنادا إلى أن التجارة فى النسق الاقتصادى وإقامة الاستقرار.

وسوف يفتح عن تحرير ونوع معدلات التجارة العربية نشاطات اقتصادية بنوية وإنتاجية متنامية وجذب للاستثمار العربى والأجنبى حيث أن قرارات إقامة المشروعات الإنتاجية تمازجت عن حجم السوق المحتملة لتسويق منتجاتها.

ويؤكد الخبراء أنه إن تلتل آثار ذلك التطور أن تنتشر فى جميع المناطق الاقتصادية وتنكس إيجابيا على الاقتصاديات القطرية والقومية كما أن بعض الخبراء من المشاركين فى وضع التقرير على جانب هام من جوانب التجارة

وهى فريق من الخبراء الاقتصاديين العرب استمخمان بهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع تقرير حول العمل الاقتصادى العربى حتى عام ٢٠٠٥ بإيجاد إطار تنظيى المنطقة التجارية العربية الحرة التي يجرى الدعوة لإقامتها كنواة للسوق العربية المشتركة وذلك فى صورة بروتوكول تقليدى لضمان الالتزام به.

ويستعمل هذا البروتوكول على خطة عمل وجدول زمنى وأحكام فنية مساندة للتأكيد واليات تقنية ولعامة للمتابعة.

وأعتبر فريق الخبراء الاقتصاديين العرب أن اصداق هذا البروتوكول هو من صلاحيات مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية يون السجاسة إلى اصداق تمديدات فى ثلاثين القائونية التى سبق اصداقها بيمان المنطقة الحرة وهى القرار رقم ١٧ المنشى للسوق العربية المشتركة

وإضافة لتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والاستمخمان أن منطقة التجارة العالمية قد أجازت أحكام المادة ٣٤ من اتفاقية أجات التى تقضى بإقامة تكتلات اقتصادية تشارك فيها دول اضاء إلى الأجسات ويزرى الشرق الذى يضم مجموعة من كبار الخبراء الاقتصاديين العرب الإحصائيين والممارسين ذوى الخبرة العربية من عدة دول عربية يستلهم الشخصية والعلمية بالإضافة إلى

الاتحاد الاقتصادى فى نهاية المطاف الذى يمثل شروة التكامل الاقتصادى.

وتلخصها أن تصديق هذه الاتيات والالتزام الاقتصادية إنما يتطلب بالضرورة أن

ينعم بالحدود القصوى لتسهيله للمعاصر الذى يؤكد على التنمية المتواصلة وأهمية واستمرار دور



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٧/٢/١٩٩٧

وحظ الاستمرار.

ونكر التقرير أن رابع هذه المطالبات والخطوات نحو بناء الاقتصاد العربي هي توفير إجراءات وخدمات ميسرة مستخدمة تتواءم مع التطورات المعاصرة.

ويؤكد ذلك في إبعاد أنظمة وقواعد معلومات شتى وأحصائية والكشف عن فرص الاستثمار وتيسير الإجراءات التي يطلبها على الصعيد القطري وتوافير آليات التشجيعية المختلفة لاستقطاب رأس المال العربي إلى هذه الفرص وتطوير وسائل إعلام قادرة على مخاطبة الجمهور العربي والقناعة بأهمية وتوعية التكتل الاقتصادي وبنو المؤسسات العربية القومية واختصاصاتها ووظائفها وميزاتها.

كما يؤكد في التأكيد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية والمنظمات العربية المشتركة في الحكومية والزيادة من الاتحادات المهنية والعلمية والثقافية وغيرها من المنظمات للصنع لدى العربي المعنية وإنعاج الاتحادات النوعية العربية المتخصصة والغرف التجارية والصناعية والزراعية وبنوك المستثمرين ورجال الأعمال في العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال آليات تنظيمية ملائمة تضمن التفاعل بين مصالح هذه الفئات في إطار تنظيم المصالح العربية المشتركة

الدولة في عمليات التنمية وعدم التوجه نحو التكتل الاقتصادي العربي وبالأخص لهيئة الخاف الملازم لتفسير في الداخل التنموية للتعاملية وهي منحل المشروعات المشتركة في مجالات الإنتاج والتصنيع والخدمات ومنحل الاتحادات النوعية العربية المتخصصة ومنحل الاتفاقيات الجماعية للتنمية التجارية وانتقال العمالة

لماذا تمثر التعاون الاقتصادي العربي؟

سالم وهبي

اشعار د. حسن إبراهيم
أمين عام مجلس الوحدة
العربية إلى أن مجلس
جامعة الدول العربية أقر في
عام ١٩٥٧ إتفاقية الوحدة
الاقتصادية العربية وفي عام
١٩٦٤ أنشئ مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
وأقر إتفاقية للسوق العربية
المشتركة وسارت التجربة
تبعاً للاصول العلمية حتى
منتصف السبعينات وركزت
في بداية الأمر على تحرير
التجارة بهدف قيام منطقة
تجارة حرة على مراحل...
وكان يجب في البداية تعزيز
البنية التحتية في
الخمسينات والستينات
لزيادة الإنتاج السلع
وتمت بعض الإجراءات



د. حسن إبراهيم :

**لا بد أن
نتألف
القطوات من
حيث انتهينا**

لإقامة مشروعات مشتركة بين
الدول العربية وإنشاء شركات قابضة واتحادات نوعية

غياب الإرادة
السياسية أم تعارض
المصالح القطرية.. أم
أسباب أخرى هي التي
أدت إلى تمثر قيام
السوق العربية المشتركة
على مدى الأربعين عاماً
الماضية منذ قرار
الجامعة العربية بإنشاء
السوق... وهل المطلوب
تعاون أم تكامل
اقتصادي.. تعددت الآراء
في ندوة السوق العربية
المشتركة التي نظمتها
الجمعية المصرية
لاقتصاديات السوق
برئاسة علي نجم رئيس
الجمعية ورئيس بنك
الدلتا.. وشارك في طرح
الأفكار والآراء سفراء
عرب وخبراء
اقتصاديون ورجال
أعمال من القطاعين
العام والخاص و
الأكاديميين.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/٣

متخصصة في مختلف المجالات لتعزيز المداخل التبادلي والانتاجي.. وتعدت أيضا التجربة لظروف أخرى منها أننا كنا دولاً تابعة في اقتصادها وهناك مشكلات محلية في طبيعة الأنظمة والاقتصاد الموجه.. فكانت هناك أسباب موضوعية وطائرة أدت إلى وضع عقبات أمام تطبيق أحكام السوق.. ونحاول منذ سنوات أن ننطلق مجدداً من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتوجه نحو نظام السوق وتعزيز القطاع الخاص وهناك أصوات تسعى إلى تفعيل الآليات على ضوء المعطيات الجديدة وكلنا ننتقل إلى الإرادة السياسية لإدء

دورها
بفاعلية
أكبر..
ولدينا
حالياً
مجموعة
السوق
العربية
التي تضم
٧ دول هي
مصر
وسوريا
والعراق
والإردن
واليمن
وليبيا
وموريتانيا

وهناك محاولات لنضم فلسطين والسودان وأملنا أن نتجه إلى الإمارات والصومال ووصلت الدول السبع إلى منطقة تجارة حرة وهدفنا تفعيل السوق لتنتقل إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق العربية.. والقمة العربية دعت إلى منطقة تجارة حرة كبرى ودعوة الرئيس مبارك أشارت إلى سوق عربية مشتركة بمفهوم أوسع من منطقة التجارة الحرة.. والسوق لا يمكن تحقيقه إلا على مراحل متدرجة هي أن نستأنف الخطوات من حيث انتهينا وعليها أن نحاول اختصار الوقت والتوجه إلى كتل اقتصادية.

التفّز على المراحل

تسارع على نجم هل لابد أن نسير على نفس النمط الذي سارت عليه التجارب السابقة وهي منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي أم يمكن أن نتسفيد من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والناقتنا وأن نقفز إلى آخر مرحلة بدلاً من الانتظار ٣٠ عاماً للوصول إلى السوق المشتركة.. أيضاً نحن مرغمون على تخفيض الجمارك وتحرير التجارة بعد انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فهل يسهل ذلك



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٩/١٩٩٧

قيام تكتل عربي.. وأخيرا أرى من تجاربنا السابقة انه كانت هناك اتفاقات مع العراق والوحدة مع ليبيا وغيرها وبنلنا جهودا كبييرة ولكننا لم نجد نتيجة بسبب غياب الإرادة السياسية فهل لا تزال الإرادة السياسية غير مؤهلة لقيام سوق عربية مشتركة أم انها جاهزة لتقبل هذه السوق.. فنحن أكثر احتياجا لإنشاء

السوق أكثر من أى وقت مضى.

تصور عربي

قال د. حسين
ابراهيم .
اشكال مختلفة
للتعاون من
الناحية العلمية
وعندما يبدأ العمل
لا بد أن نضع
أساسا وقاعدة وأن
يحدد الخبراء
الطريق وتحصين
الواقع العربي
بشيء ما وأن نضع
التصور الذي
يلامنا.. والإرادة
السياسية هي
التي قادت العمل
العربي المشترك
وكان المد العربي



على نجم :
**علينا أن نستفيد من
تجارب الآخرين
ونحتاج للتعاون الآن**

واضح وهناك سياسة

تقود العمل والجهاد.

المعرفة والتكنولوجيا

التكتلات بدأت بزيادة القدرات التكنولوجية. كما قال د.

مختار هلوكة -ودايسان- مثلا بزعامة اليابان بدأت في زيادة المعرفة والتكنولوجيا وكذلك أوروبا بدأت التكتلات بمشروعات علمية وفنية ولم تبدأ بالتجارة فلماذا تبدأ نحن من النهاية ونركز على للتبادل التجاري. فالمفاهيم شيء وأن نجعلها تعمل هذا شيء آخر وعلينا أن نوضح ركائز الوحدة الاقتصادية العربية.

الإرادة السياسية

غياب الإرادة السياسية العربية هو سبب تعثر السوق العربية المشتركة. كما يقول السفير السوري في مصر عيسى درويش وقال ان هناك ١٦ دولة تنسب إلى مجلس الوحدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٢/١٩٩٧

الاقتصادية فلماذا لانحييه ونفعله بعد ان اضطر في وقت من الاوقات لبيع مركزه في عمان لتسوية مرتبات العاملين به.. وفي عام ١٩٨١ اقترت جامعة الدول العربية اتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية وظلت الاتفاقية ١٥ سنة حتى تم تصديق المجالس التشريعية بالدول العربية على تلك الاتفاقية في عام ١٩٩٦ ولم يوقع على الاتفاقية سوى ١٥ دولة من بين ٢٢ دولة اعضاء بالجامعة.. وفي حالة غياب الإرادة السياسية ربما تحتاج المجالس التشريعية إلى ١٠ سنوات أخرى للوصول إلى منطقة تجارة حرة.. ولكن بمساعي بعض المثقفين العرب هناك تفعيل لتسريع بهذه الخطوات وبالفعل اتفق د. احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري مع رئيس مجلس النواب اللبناني اثناء زيارته لمصر على طرح الموضوع على المجالس التشريعية لتسويق الحكومات واعتقد ان الرئيس حسني مبارك هو الذي وجه إلى هذا الاجراء.

النقطة الثانية هي انه لايمكن قيام سوق تجارية حرة إلا إذا كان لدى الدول استعداد للتنازل عن جزء من السيادة لان تضخيم

الذات العربية يؤثر علينا ، وعلمينا أن نترك ان الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد على المبتور سينتهي لأن النفط عمره محدود وأرادته في يد الآخرين وتحول سوق النفط أمن سوق منتجين إلى سوق مشتريين.. وعلمينا أن نفتنح بالتنازل عن جزء من السيادة لإقامة منطقة تجارة حرة حتى وإن حقيقت خسارة في مرحلة من المراحل للدولة إلا أنها في المدى الطويل ستستقيم الأمور وتكون الأرباح أكبر.. وللخروج من هذه الدائرة الضيقة وحتى لا يصبح العرب على هامش التاريخ علمينا أولا: خلق الوعي المؤسسي المبني على قيام مؤسسات علمية..

السفير عيسى لرويش
فيساب الآراة
السياسية سبب
تمشير السون
العربية

م. محمد عبد الوهاب :
الامكانات
الانتاجية
للدول العربية
مستوازية
وليت متكاملة

وثانيا: علمينا أن نترك ان هناك اختلافات في الاقتصادات وأنه لايمكن ان نحقق المساواة بين عشية وضحاها ولا بد ان تكون الظروف مهيأة لقيام تعاون بين مجموعة من الدول لتأويها لم



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٣



تحقيق
الوحدة
دفعة واحدة
بيل بدأت
بمسؤول

البيزنطولوكس ثم مراحل
متعددة.. وعليها أن نضع
رؤية مستقبلية ونخلق
الوعي الجماهيري
والسياسي والتشريعي
باهمية التعاون العربي والا
تقف الحصيلة المالية
للجمارك كعقبة أمام تحقيق
ذلك.

د. مختار هلووة :

التكتلات بدأت بالمشروعات العلمية ونحن نبدأ بالتجارة

قطاعات محددة للتعاون
شرح د. أسامة عبدالوهاب
رئيس شركة النصر
للمسبوكات تجربة شركته
فقال أننا نتعامل مع دول
عربية واجنبية عديدة في
التصدير ومن الممارسة أجد

أن الدول العربية لإتراح بنا بينما في الدول الأوروبية نجد
ترحيبا ولا أجد حربا إلا من المنافس الأوروبي بينما في الدول
العربية لا توجد منافسة ولكن عدم الترحيب سببه عدم الشعور

بوجود مصلحة مشتركة وعليها أن نخلق هذا الإحساس.
واقترح د. أسامة عبدالوهاب أن نحدد قطاعا للتعاون مثل التشييد
مثلا وعلى القيادة السياسية العربية أن توجه إلى عدم استخدام إلا
ما هو عربي في قطاع التشييد.. أيضا يمكن اختيار قطاع تتوفر له
الصناعات المغذية مثل صناعة السيارات أو الإلكترونيات يمكن أن
تكون قاعدة للمصالح المشتركة.

اشراك رجال الأعمال

د. صبرى عجلان اقترح مشاركة رجال الأعمال في وضع سياسة
التعاون الاقتصادي وقال أن رجال الأعمال أصبح لهم فكر خاص ولم
تعد الحكومات هي التي تقود وحدها القاطرة وتضع السياسات بل



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣٠ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال يدفعون تلك القاطرة ويشاركون في وضعها، أقترح أيضا وضع البنيات للتعاون المشترك مع الدول العربية فمثلا أعلنت سوريا عن مناقصة لتوريد ١٤ صومعة ولا نعرف كيف نتقدم للمناقصة لغياب البنيات التعاون.

الإمكانات متوازنة وليست متكاملة

أكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الأسبق أن البلاد العربية بها منظمات عديدة ولكنها غير فاعلة بسبب غياب الإرادة السياسية.. فالمنظمة العربية للمواصفات لم تصدر حتى الآن مواصفات عربية تتعامل بها فيما بيننا وأوجه اللوم لجامعة الدول العربية في هذا الشأن رغم أنني أعرف



د. أسامة عبد الوهاب :
الدول العربية لا ترحب
بنا لعدم التمسك
بوجود منظمة مشتركة
.. وعلينا أن نختار
قطاع لنبدأ
به التعاون

عزرها.. المشكلة الثانية أن الإمكانات الإنتاجية للدول العربية متوازنة وليست متكاملة لعدم وجود قاعدة تكنولوجية فنحن نذهب إلى خواجه نطلب منه التكنولوجيا والدول العربية الأخرى تذهب إلى نفس الخواجة فاصبح مالمبينا هو نفسه مالمدي باقي الدول العربية.. وجامعة الدول العربية منظمة سياسية مستثولة عن التعاون الاقتصادي وما يحيرني أن التكتلات الاقتصادية في العالم تقوم على مبادئ اقتصادية وليست على مبادئ اللغة والدين والجوار فقط .. وعلى جامعة الدول العربية أن يكون شغلها الأول هو وضع البنية الأساسية للتكامل العربي.

التعاون لأسباب غير اقتصادية

أشار د. محمود مجيب الدين المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى أن المادة ٢٤ من اتفاقية الجات تسمح بالتعاون الإقليمي.. وقال أن التعاون الإقليمي الآن يخضع لمفهوم الإقليمية الجديدة التي تقوم على تبادل المنافع بين الأطراف وتحرير التجارة والشفافية وهي التي ستشكل نظام التجارة العالمية في المستقبل وأن الدافع وراء التعاون الإقليمي قد يكون غير اقتصادي ولكنها تحقق مكاسب اقتصادية منها رفع الكفاءة الاقتصادية نتيجة لأعمال قانون المزايا النسبية وزيادة حجم الإنتاج للاستفادة من اتساع السوق واقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية على الصعيد الدول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٩/ ٣

بفضل زيادة الحجم وزيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة وتخفيف موانع دخول السلع والخدمات للسوق.. وتحسين العملية الإنتاجية للارتفاع بعناصر الإنتاج وكفاءتها وطرق تنظيم العمل.. كما يؤدي التعاون الإقليمي الى نمو مستمر في مستوى الدخل وكل هذه الأسباب تدفعنا الى التعاون العربى.

التعاون والتكامل

أوضح د. معتصم سليمان ممثل امين عام جامعة الدول

د. محمود محيى الدين :
**التعاون الإقليمي قد
يكون لدوافع غير
اقتصادية**

د. معتصم سليمان :
**دور جامعة الدول
العربية هو التعاون
الاقتصادي وليس
التكامل الاقتصادي**

العربية في الندوة ان
هناك اختلاف بين
مفهوم التعاون
الاقتصادى والتكامل
الاقتصادى وان الاول
يخدم المصلحة
السياسية والثانى
يحتاج الى قاعدة
اقتصادية وأن دور
الجامعة العربية هو
التعاون الاقتصادى
ونستطيع ان نقول ان
مؤسسات التعاون
العربى استطاعت ان

تحقق ذلك وهناك محاولات لم تر النجاح للقفز على مفاهيم التعاون الى التكامل الاقتصادى.. وفي هذا الاطار عقدنا في فبراير ١٩٨٧ المؤتمر الاول للتجارة العربية بالسعودية لمعالجة معوقات التجارة البينية ووقعت ١٦ دولة ليس من بينها مصر على اتفاقية لتيسير التبادل التجارى وتوصلنا الى ١٣ مجموعة من المعوقات بدأنا نعالجها فى الجامعة العربية واحدة تلو الأخرى منها مثلا نقص المعلومات وهى مشكلة كبرى تعاني منها وانشأنا شبكة معلومات تشمل أسعار السلع والإنتاج واسماء المصدرين والمستوردين لتكون متاحة لكافة الدول العربية.. وكان التنفيذ للاتفاقية ضعيفا جدا من قبل الدول العربية وهناك اسباب عديدة ليست الإرادة السياسية وحدها المسبولة عنها فمثلا ليس لدينا قاعدة منشأ على مستوى الدول العربية وهو معوق لاننا لانستطيع تحديد منشأ السلعة التى تعتبر جواز السفر لدخول أى دولة عربية.. والمواصفات والمقاييس أيضا مشكلة فالمنظمة العربية وضعت ٤٠ مواصفة قياسية فقط ولدينا أكثر من ٦ آلاف سلعة تحتاج لمواصفات.. ويعد دعوة القمة العربية لإنشاء منطقة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٣/٤/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارة حرة كبرى دعونا فرق عمل من خبراء القطاعين العام والخاص لوضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ووجدنا ان هناك دولا جاهزة يمكن ان تدخل المنطقة مثل المغرب وتونس ومصر والكويت والاردن وهى مرشحة للدخول مباشرة فى منطقة التجارة الحرة اما الدول الاخرى فانها تواجه صعوبات بسبب اختلاف النظم او مستوى الدخول او غيرها من العوامل.

والان يجب ان تكون هناك مكاشفة ومصارحة حتى لانظل بعيدا عن الاحداث واتفقنا على تحرير كافة السلع الزراعية والصناعية على مدى ١٠ سنوات لاقامة منطقة تجارة حرة لانه من الصعب ان نطلب من الدول العربية ان تحررها مرة واحدة بشكل مباشر وتوصلنا الى برنامج تنفيذي لتفعيل الاتفاقية.. وقررنا لاقامة مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى بيروت فى نوفمبر القادم لدفع عجلة التعاون بين المستثمرين العرب على طريق التعاون الاقتصادى.



المصدر : **المجلة الاقتصادية**

التاريخ : **٧ • فبراير ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرة

مؤتمر التماون الاقتصادي العربي

من المتوقع أن يعقد مؤتمر التماون الاقتصادي العربي يوم الثلاثاء ٢٤ يونيو القادم ويستمر ثلاثة أيام وعلى أساس أن يشارك فيه وزراء الخارجية والاقتصاد والتجارة والتنمية العربية والأكاديميون والخبراء ورجال البنوك والاقتصاد والمال والأعمال العرب. وقد دفع وإحياء المشروع الاقتصادي العربي ويبحث مائة من تنفيذ لورا من خطوات عملية سواء من حيث إنشاء منظمة تجارية عربية حرة أو من حيث إقامة مشروعات مشتركة وكيفية جذب الاستثمارات للبلاد العربية المختلفة.

ويجري من الآن الإعداد الجيد لهذا المؤتمر الذي سيتولى تنظيمه الدعوة إليه المنتدى الاقتصادي العربي الذي يضم مجموعة مختارة من مختلف البلاد العربية كما تشارك في التنظيم جهات حكومية عربية وتلقب دوات الأرقام في هذا دورا أساسيا.

وعلا قد نشرنا في العدد الماضي عن التكتل لعقد هذا المؤتمر حيث سيكون بآذن الله في يونيو. بدلا من سبتمبر. وقد إهتم رجال الأعمال العرب ومنظماتهم الوطنية بهذا وانضموا بنا. كما أجرى محمد القلي عضو الهيئة الاستشارية للمنتدى اتصالا ليبحث هذا مع رجال الأعمال العرب خلال حضورهم اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الأسبوع الماضي.

وسيمد المنتدى الاقتصادي العربي بعد إجازة عيد الفطر في عقد سلسلة من الاجتماعات التمهيدية استعدادا للمؤتمر الاقتصادي العربي.



المصدر: آخر ساعة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٧

في إطار البورصات العربية

الفرصة مهيأة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة

● علاء الدين مصطفى

جاء اعتماد المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بالقاهرة في وقت مناسب.. حيث تتزايد مطالب الشعوب العربية بضرورة الكمال الاقتصادي العربي في المرحلة القادمة.. ولعل القضية الرئيسية التي طرحها المؤتمر حول ربط البورصات العربية، ومناقشة تجربة ربط الأسواق المالية بين مصر وليثان والكويت.. تضع أمام المسؤولين وصانعي القرار الاقتصادي في البلدان العربية نتائج تلك التجربة للاستفادة بها في توسيع نطاق ربط البورصات العربية مستقبلاً.. وهذا لما تعنيه الأسواق المالية العربية من دور هام في دفع سبيل التنمية، وتدعيم انتعاش رؤوس الأموال بينها، بما يسهم في تحقيق الكمال الاقتصادي العربي!!

● بلغت قيمة الأوراق المالية التي تم إصدارها منذ التسعون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٤٧,٢ مليار جنيه لعدد ١٣٠,٩ مليون ورقة..
● بلغت قيمة التداول منذ يناير ١٩٩٧ حتى ١٢ يونيو الحالي حوالي ١١,١ مليار جنيه أي أن قيمة التعامل في هذه الفترة تزيد على مجموع قيمة التعامل السنوية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ والتي تبلغ في مجموعها ٩ مليارات جنيه ويكرب حجم التعامل خلال عام ١٩٩٦ والذي يبلغ ١٠,٩ مليار جنيه..
● كما زادت كمية الأوراق المتداولة خلال نفس الفترة لتصل إلى ١٥٢,٩ مليون ورقة مقابل ٩٩,٥ مليون ورقة خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٦..

● بلغت القيمة الاسمية للأسهم المقيدة خلال نفس الفترة حوالي ١٥ مليار جنيه مقابل ٨,٩ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢..
● بلغ رأس المال الكلي للأسهم المقيدة في البورصة خلال ذات الفترة حوالي ١٤ مليار جنيه مقابل ١٢,٨ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢..

● بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من مارس ١٩٩٦ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٧ حوالي ٥,٣ مليار جنيه، تمثل ٢٠,٤٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة داخل المقصورة..

ولد شهدت جلسات المؤتمر الذي عقد لمدة ثلاثة أيام تحت رعاية الدكتور كمال الجبوري رئيس الوزراء، ومناقشة قضية: «ربط البورصات العربية».. الألية والامداد.. خاصة أن هناك اهتمام كبيراً في معظم البلدان العربية بأسواق الأوراق المالية بدءاً من أن أدركت ما يمكن أن تسهم به هذه الأسواق في تحقيق السياسة الاقتصادية لها.. إلى جانب الحصول الكبير في النظرة إلى ما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الدول العربية من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية..

وجاءت الكلمة التي وجهها الدكتور كمال الجبوري رئيس الوزراء لتعكس هذا التوجه، حيث أكد على أن بعض هذه الأسواق أصبحت محل اهتمام المؤسسات الدولية باعتبارها من الأسواق الناهضة التي قطعت شوطاً كبيراً في التطور والنمو حتى اكتسبت السمات التي تجعلها للتحاق بأسواق المال في الدول المتقدمة..

وقال الدكتور كمال الجبوري في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور نوال التلاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي.. أن موانع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على دخول مصر ضمن مؤخر الاستثمار يحد استثماراً لاعتراق العالم بنجاح الإصلاح الاقتصادي في مصر.. والمتوقع في هذا الإطار زيادة تيارات رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في مصر.. سواء في مجال الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية..



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٧

الأول من عام ٩٧ الحالي إلى ضخامة الاسكانات المتاحة لتلك الأسواق الثلاث حيث بلغت القيمة الرأسمالية لبورصات مصر وليدات والكويت نحو ٤٣ مليار دولار تقريباً أو ما نسبته ٧٧,٢٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للبورصات أعضاء اتحاد البورصات العربية.. كما شككت البورصات الثلاث خلال نفس الفترة ما مقداره نحو ١٧,٧ مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصات الثلاث معاً حتى نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٧ نحو ٨٢٢ شركة تمثل ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية الأعضاء في الاتحاد والبالغ نحو ١٠٣٥ شركة..

وأضاف الدكتور صعلوك الركبيني في بحثه أن الأسواق العربية الثلاث لكل من مصر والكويت وليدات تكاد تستأثر بالتداول مقارنة ببقية الأسواق المالية الأخرى، حيث بلغت قيمة التداول في البورصات الثلاث نحو ٩,٩ مليار دولار تمثل ٩٥٪ من إجمالي قيمة

وتحدث عبد الحميد إبراهيم رئيس الهيئة العامة لسوق المال وأشار إلى أن عدد الشركات التي حصلت على ترخيص بمزاولة الأنشطة المختلفة بسوق المال بلغت نحو ١٩٩ شركة بزيوس أموال بلغت نحو ٥٦٣,٦ مليون جنيه منذ تنفيذ أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وحتى الآن منها ١١٦ شركة برأس مال ٦٨,٦٢ مليون جنيه تعمل في مجال المسيرة في الأوراق المالية. ونحو ٢٨ شركة بزيوس أموال بلغت ٢٥٧,٧ مليون جنيه تعمل

في مجال ترويج وتغطية الاكتتاب وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.. وعقد ١٢ صندوق استثمار أسستها البنوك وشركات التأمين..

هذا بالإضافة إلى شركتين مساهمتين لشباط متناهي الاستثمار.. وبلغت شركات إدارة حثائيق الاستثمار نحو ٨ شركات وهناك شركة لاساكا السجلات وشركة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي..

وأضاف عبد الحميد إبراهيم إن اتفاقية التصفين الثلاثي التي وقعت في سبتمبر ١٩٩٦ وتم العمل بها اعتباراً من يناير ١٩٩٧ بين كل من سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة بيروت وهيئة سوق المال في مصر، تعتبر انطلاقة أولى لربط أسواق المال في الدول العربية.. كما أن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع هيئات أسواق المال والبورصات العربية في الأردن واليمن وتونس يعد خطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتكوين كتلة اقتصادية عربي قوية لسراجه التكامل المالي..

إمكانات ربط البورصات العربية

وقد شهدت جلسات عمل المؤتمر مناقشات ساخنة حول أهمية ربط أسواق المال والبورصات العربية بما يسهم في سهوله انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية ولحل الورقة التي قمها الدكتور صعلوك الركبيني الأمين العام لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية حول تجريب ربط البورصات العربية من خلال الاتفاقية الثلاثية بين أسواق الكويت ومصر وليدات مشيراً إلى أن الهدف النهائي لربط البورصات العربية يتمثل في تحقيق آلية لتداول الأوراق المالية العربية تمكن للمستثمر العربي من خلالها أن يتملك ويتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة في أي بورصة عربية أخرى ويقال جيداً وتفسير الأرقام المتفرقة حتى نهاية الربع

التداول في البورصات العربية.. والتي بلغت خلال نفس الفترة ١٠,٤ مليار دولار.. وفي البحث الذي قدمه الدكتور سليمان المنقري والذي ناقش محولات إنكاس سوق مالية عربية مشتركة، دارت مناقشات حول التصور الذي طرحه حول بيانات التداول بالأسواق المالية العربية عام ١٩٩٦ حيث تبين أن:

- نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية يمثل ما نسبته ٨٢,٩٪ من قيمة التداول في الأسواق المالية العربية، ثم يأتي التداول في البورصة المصرية بنسبة ٩,٧٪ أي أن التداول في بورصتي الكويت ومصر والتي بينهما اتفاقية للربط تم تنفيذه اعتباراً من يناير ١٩٩٧ يمثل ما نسبته ٩٢,٦٪ من قيمة التداول في البورصات العربية الأخرى..
- القيمة الرأسمالية للأسم المستدولة في سوق الكويت للأوراق المالية تأتي في صدارة الأسواق المالية العربية بنسبة ٧٢,٤ ثلثها القيمة الرأسمالية للبورصة المصرية بنسبة ٢٢,٨٪، أي أن القيمة الرأسمالية للبورصتين تمثل ما نسبته ٥٦,٨٪ من القيمة الرأسمالية للأسواق المالية العربية

سوق مالية عربية مشتركة؟؟

وحول الجهود المبذولة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة أضاف الدكتور سليمان المنقري أن إقامة هذه السوق تتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية:

- أولاً: تهيئة المناخ اللائق للاستثمار العربي وخاصة بالتيسر لتوفير الضمانات



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٠

الدكتور : كمال الجنزوري :

دعم سوق المال العربية وسيلة للمروية الاستثمار الأموال بينها

• أما المخاطر الأبرز فهي تقع أثناء عملية التصفية، حيث في بعض الأسواق لا يوجد وسائل ضيق تضمن تسليم الصكوك فقط عند تسليم المبالغ. وبالتالي فإن الأخطار معرضة لمخاطر أساسية. حيث تتعرض القيم الأساسية للمخاطر.

وحول أهمية دور المعلومات في عملية ربط البورصات العربية بدارت مناقشات خلال الجلسة التي عقدت لمناقشة المجال الذي يلمح بعض الخبراء في هذا المجال. حيث أن المستثمر وهو صاحب رأس المال الذي يسعى لت تنمية أصوله عبر بيع أو شراء أي من الأدوات المالية يحتاج إلى ما يوسع قناعته بتوليف مائه في أي عملية، أو إلى ما يفتح عن الاستثمار لتجنباً للخسائر، وهذا من أهم الصعوبات التي قد توفر المعلومات الصحيحة. وهذا لأن قرار الاستثمار يمر بثلاث مراحل: مرحلة ما قبل اتخاذ قرار الاستثمار، ومرحلة اتخاذ قرار الاستثمار والبيع أو الشراء، ومخيلة ما بعد البيع أو الشراء، أي متابعة حركة الأسعار وتقييم ربحية وركلة المالية.

فالمعلومات في أسواق المال المتقدمة أو النامية لها أهمية في صياغة أي قرار استثماري حيث تعتبر أهم ركائز هذا القرار. ويرى البعض أن أهمية المطومة الدقيقة للمعرفة تعادل أهمية رأس المال. حيث تشكل ما يكاد يكون درهماً يقي أو نصفاً يذله إذا ما أحسن استخدامها وتوظيفها.

المختلفة للأموال العربية داخل المنطقة العربية. وقد جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام ١٩٨٠، وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ تطبيقاً لمبدأ لتوفير هذا المناخ.

• ثانياً : تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات العربية المتكفمة في الوطن العربي عن طريق إيجاد الترتيبات والنظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد والمستثمرين في الأوراق المالية (الأسهم والاستندات) في نطاق العالم العربي.

• ثالثاً : دعم الهياكل والأنظمة التي تكفل زيادة التعاون المالي والتدني العربي، بما يكفل جذب وتشجيع المدخرات والودائع والأموال إلى الأجهزة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية التي تقوم بمهمة التوظيف والتنموي.

وفي الوقت الذي طرحتها الخبير رجا أبوغسلي حول دور مؤسسات المقامة في ربط البورصات العربية أشار إلى أن هذا الدور يعتبر أهم وأخطر الأدوات..

ولهذا قامت لجنة أنظمة الدفع والمقامة للمصارف المركزية لمجموعة الدول العشر بإعداد تقرير صادر عن بنك التسيير الدولية في سبتمبر عام ١٩٩٢ حددت فيها عددا من المخاطر التي يجب على أنظمة المقامة الناجمة معالجتها وهي:

• مخاطر تكلفة الاستبدال، وهي ناجمة عن تخلف طرف عن الالتزام بموجباته، مما يحد الطرف الآخر من أرباح غير محققة على العملية غير المنفذة. بذلك يكون الطرف مخروفاً لتحمل كلفة الاستبدال للصكوك بالأسعار الحالية. أن أهمية هذا النوع من المخاطر تعتمد على التدقيق في أسعار الصكوك والشفرة الزمنية ما بين تأريخ تشييد العملية وتأريخ التصفية النهائية.

• مخاطر السيولة وهي تقع عندما لا يستلم بائع الصكوك قيمة الصكوك المباعة بالتاريخ المتفق عليه مما قد يدفعه إلى الاقتراض أو تصفية موجودات أخرى للالتزام بالمدفوعات واجبة السداد أو عندما لا يستلم المشتري الصكوك بتاريخ العملية، مما قد يدفعه إلى اقتراض هذه الصكوك للالتزام بتسليمها إلى الزبائن.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبعاد التكامل الاقتصادي العربي المنشود

محمود حمدي

مستشار بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يكون مفهومنا أن هذه الوسائل وبخاصة الصعالة العربية عليها وأجيب ضخم هو تبصير الشعوب قبل الحكومات، بما سوف يسفر عنه نجاح التجربة من تعاقب ثوب الأمة العربية مكانتها التي تؤهلها لها جميع الظروف التي مرت بها. والصعالة العربية أسرة جيدة فيما قامت به الصحافة الأوروبية إبان كل فكر جديد يحصل بالوحدة الأوروبية وكل تسهيل يراود إصلاح على الإجماع القامق. وفي هذا المقام يذكر ما قامت به هذه الصحافة إبان الاستفتاءات التي رأت المكورات أجراها في كل المناسبات، ولكن في هذا المقام أن الصحافة الأوروبية ترحب

في ضوء المفاهيم والبادئ والامس الخاصة والتكامل الاقتصادي، أصبح واضحا أن الوحدة الاقتصادية إنما هي في جوهرها مرحلة متقدمة للغاية من مراحل التكامل. ومن ناحية أخرى فإن من شأن التكامل الاقتصادي أن كل مرحلة منه سابقة، تمهد الطريق لما يليها من مراحل، وليس هناك ما يمنع من تخطي مرحلة بذلتها إلى ما يليها متى توافرت الظروف واللازمات التي تكفل النجاح إلى هذا التخطي. وأظهرت الدروس المستفادة من تجربة المجموعة الأوروبية الاقتصادية، أن هذه الخطوات تستغرق مالا يقل عن نصف قرن على نحو ما أوجسته أقطا.

على أن تخصص صفحات بذلتها لأصحاب الاتجاهات القياسية لكي يستطيعوا عليها أراهم ومبادئهم. وأما: أن اتجاه معظم الاقطار العربية أن لم يكن كلها إلى اقتصاديات السوق والتخلص من القطاع العام، من شأنه أن ييسر بدرجة كبيرة للغاية اتخاذ الخطوات القمعية التي تؤدى إلى النهاية إلى الوصول إلى الهدف المنشود. ولأن أن تذكر بأن الاضطراب الذي اعتري الحركة التكاملية ومآلاتها إليه من وحدة اقتصادية، إنما يرد في جانب كبير منه إلى الاتجاهات الاشتراكية ومآلاتها فيه من السيطرة الحكومية عن طريق القطاع العام على الاقتصاد، وبخاصة في مصر التي كانت قدوة في هذا المسار.

واستنادا إلى ذلك تكون الأمة العربية قد قدعت خمسة عقود دون أن تستكمل ماتقصي به المرحلة الأولى، وجاء كل ذلك برغم أن العمل التكاملي الاقتصادي قد بدأ في وقت مبكر للغاية. وتأسيسا على ذلك أفرح أن يأتي الإصلاح على نحو مايلي على أن يتخذ في الاعتبار حقيقة ثابتة واضحة هي أن الزمن والثروة الصادقة للشعوب المنتجة من الإعمال الراسخ من الحكاميين والمحكمين بأن الوحدة الاقتصادية في مراحلها المختلفة تتعلق لشعوب الأمة العربية ارتفاعا في مستويات المعيشة، وتغيير الدول العربية جميعها الوصول إلى مكانتها التي تهيئ لها إمكاناتها وثرواتها الطبيعية وبماضيها التاريخي وحضارتها.

خامسا: أن السلام لابد من أنه سوف يسود المنطقة بعد انتماء الإجراءات التي اتفق عليها الفلسطينيين والحكومة المصرية في اتفاقية أوسلو واتفاقية مدريد. وهذه المكورة مكانتها لتوقع هاتين الاتفاقيتين ومآلاتهما من مفارقات بين الجانبين، إلا وعينها على الشرق الأوسط التي تنزل أطار الوطن العربي، مؤنة القاب.

أولا: أن يجري ما يمكن أن نطلق عليه في لغة الحاسبية جهدا لاداءات التشريعية على مستوى المؤسسات التشريعية والهيئات الاقتصادية العربية وعلى المستوى الفرعي أيضا وتقوم بذات الجهد لدية القومية تصاعدا لجان أعضاء قومية. وهذا في حاجة إلى الإشارة بأن اختيار أعضاء هذه اللجان يجب الإهتمام على أساس الكفاءة الفنية عصب، بل يشتمل أن يراعى في الاختيار من الظهورات تجربة الشخص، سنة الماضية تعمسهم للذكر الوحدة الاقتصادية وليأيدهم العميق بحاجة شعوب المنطقة فاعلية وسامية الأمل.

سادسا: تؤكد الظروف السائدة في بلاد العالم العربي ضرورة تعديل قرار السوق العربية المشتركة بحيث يصبح الانضمام إليها الراميا لأعضاء جامعة الدول العربية من إجازة أشد التقصلات التي تراها إلى دولة لا تلة لاستبعاد ظروفها حتى يجرى الانضمام متواكبا مع مآلات التنمية مصلحة الدولة. وعلى أن يحدد لكل حالة بذلتها ملة ونوعية حتى لا يتركز البصير على الغرب على نحو ما هو عليه الآن فستتبدل الظروف التي تكتنف العالم العربي إلى الألفية الجائفة ضرورة التكتل وأخيرا فإن كل الظروف تعجز بدرجة متزايدة إلى أن الوحدة الاقتصادية العربية أصبحت ضرورة ملحة للغير في هذا العالم.

ثانيا: أن تقوى هذه اللجان إجراء مراحلة شاملة لهذه التشريعات ومدى الحاجة إليها في القرن القادم، وإقتراح مآثرها العامة وتعديل من هذه التشريعات. وذلك في مدى النتائج التي أسفر عنها التطبيق العلمي غير المؤثر الخمسة الماضية وكذلك ياترى العامة وتعديل من هذه المؤسسات ثالثا: أن تعمل وسائل الإعلام والتفاهة على المستويين الخاص والعام، وبصورة أقص الوسائل للتوعية في سلوكها التي بدأ ضعف فيما ضاع من وقت شين على أن



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٣

الانتهاء من قوائم السلع المعفاة من الجمارك اتفاقيات مصرية - عربية لإنشاء مناطق تجارة حرة

السلع ستحرر طبقا لاتفاقية الجات مستقبلا.
ومن جانبه أكد السيد محمد خميس رئيس اتحاد
الصناعات المصرية أن الغرف الصناعية الثلاث عشرة
قامت بوضع تصورهما بالنسبة للسلع المطلوب إعفاؤها من
الرسم الجمركي إعفاء عموما أو إعفاء تدريجييا بنسبة
10٪ كل عام حتى يمكن وضع تصور كامل للإقامة منطقة
التجارة الحرة مع هذه الدول.

ومن ناحية أخرى قال سيد أبو القمصان رئيس قطاع
التجارة الخارجية بوزارة التجارة والتسويق أن الأجهزة
المعنية في مصر أعدت نماذج موحدة وأطارا عاما لاتفاقيات
الإقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية خاصة أن
الاتفاقيات الثلاثية أصبحت الآن غير واردة في ظل
التحولات والتغيرات الاقتصادية الرافعة وفي مقدمتها
الجات.

وحول قواعد المنشأ قال إن هذا الأمر يجب دراسته
باعتبار ودراسة ثمة حتى لا تؤثر هذه الأحكام مستقبلا على
الصناعة المصرية وذلك بالتعاون مع اتحاد الصناعات
المصرية ووزارة الصناعة والغرف التجارية.

أعلن محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات
المصرية أن الغرف الصناعية انتهت من إعداد قوائم السلع
المطلوب إعفاؤها من الرسوم الجمركية تصهيدا لتوقيع عدد
من الاتفاقيات بين مصر وعدد من الدول العربية لإنشاء
مناطق تجارة حرة.

ول مقدمة الدول التي سيتم توقيع الاتفاقيات معها
لبنان والسعودية والأردن. وصرحت مصادر تجارية بأن
وزاري التجارة والتسويق والصناعة قامتا بوضع إطار
شامل لكل هذه الاتفاقيات وخاصة ما يتعلق بقواعد
وأحكام المنشأ مع هذه الدول والقوائم السلعية المقترح
إعفاؤها من الرسوم الجمركية سواء كان إعفاء كاملا أو
تدريجيا إضاهة إلى القوائم السلعية المطلوب عدم اللجوء
بها حفاظا على الصناعة المصرية.

وأكدت هذه المصادر أنه تم الانتهاء من دراسة القوائم
السلعية المقترح إعفاؤها من الرسوم الجمركية من
الجانبين في إطار مشروع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة
وخاصة القوائم السلعية المطلوب عدم اللجوء بها حتى لا
تؤثر على الصناعة المصرية مع الوضع في الاعتبار أن جميع



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٦/١٩٩٧

حسن ابراهيم لـ «العالم اليوم»:

مجلس الوحدة الاقتصادية غير مؤهل لقيادة السوق العربية

□ كتب - صبري الجندى:

أكد الدكتور حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات لـ «العالم اليوم» ان المراسمات التي اجراها المجلس تؤكد امكانية قيام منطقة تجارية حرة بين 5 دول عربية (سوريا ومصر والسعودية والكويت والأردن). وقال إنه في سبيل انشاء السوق العربية المشتركة تم الاتفاق بين الدول

العربية على ضرورة تحرير جميع السلع الزراعية والصناعية للتجارة في هذه الدول في عمليات التعامل التجاري كخطوة أولى على طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال السنوات العشر القادمة.

وأوضح أنه يتم حالياً الاضداد للخطوة القادمة المتمثلة في تحرير السلع الخفيفة للتبادلة بين الدول العربية إلا أنه قال إنه لا بد من التفرقة بين التعاون الاقتصادي ومفهوم

التكامل الاقتصادي لأن التعاون يقوم على قرار سياسي ينفذ خلفه لانداجه أما التكامل الاقتصادي فيحتاج إلى البيئة الأساسية الاقتصادية وهذا هو ما لم يتم تحقيقه حتى الآن بين الدول العربية.

ويعترف الدكتور حسن ابراهيم ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم يستطع الوصول حتى الآن ليكون مؤهلاً لقيادة العمل العربي نحو قيام السوق العربية المشتركة.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/١٥

اتحاد الصناعات يناقش ضوابط المنطقة الحرة

النوع الأول يجري عليه إعطاء فوري بسجود الإعلان عن قيام المنطقة الحرة للشراكة، والشروع الثاني لسلع يتم تخفيض جماركها تدريجياً يواقع 10٪ خلال 10 سنوات أما النوع الثالث يضم السلع التي لا تدخل في أي من الفئتين، وقال إنه يمكن العمل بهذه الفئات لمدة مابين 6 و 8 اشهر بعدا النظر فيها مؤكداً أن هذا يهدف إلى حماية المنتجات المحلية. ومن المؤشرات المطلوبة حل الاجتماع وضع مواصفات قياسية لكل السلع والمنتجات العربية ووضع التكاليف النمطية الصناعية لها أو وضع سعر استرشادي لها إضافة إلى وضع آلية للإفراق حماية للإنتاج المحلي.

□ كتب - إبراهيم حسن:

يمتد مجلس إدارة اتحاد الصناعات اجتماعاً مهما اليوم لمناقشة ضوابط قيام منطقة التجارة الحرة العربية بحضره رئيس جهاز التمثيل التجاري ورئيسة مصلحة الجمارك ومهمة الرقابة على الصادرات والواردات ومساعد وزير الخارجية لمنطقة شرق آسيا ورئيساء الغرف الصناعية المختلفة، صرح بذلك محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة الاتحاد وقال إنه سيجري في الاجتماع وضع الضوابط التي ستقوم عليها المنطقة الحرة التي سيتم الإعلان عن قيامها خلال الشهرين القادمين. وأشار إلى أنه تم تقسيم السلع المتبادلة بين دول المنطقة الحرة على أساس ثلاثة أنواع.



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحاد الصناعات المصرية يبحث ضوابط إقامة منطقة حرة تجارية مشتركة

المنازعات في مختلف القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. كما يشهد البرنامج على تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة بالدول العربية الأقل نمواً البراء. في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بحيث يتم منع معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على أن تقدم هذه الدول بطلب بضمها طيبة للعامة التفضيلية المطورة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها كما أن الدول العربية الأقل نمواً في الدول للحدود وفق تصنيف الأمم المتحدة ودولة فلسطين. وبالنسبة للتنفيذ تعدد لجنة المفاوضات التجارية الفترة الزمنية وجدولها الزمني لاتخاذ مهامها من أجل تطبيق هذا البرنامج في أجل لإتخاذ القرار بعد العدد لإقامة منطقة التجارة الحرة كما تقديم الأساسة العامة ورفع تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تنفيذ هذا البرنامج. ونظراً لارتباطات تدوير التجارة وتأثيره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات والذات المرتبطة بالتجارة التعاين التكنولوجي والبحث العلمي. تتسبب النظم والتشريعات والسياسات التجارية .. حماية حقوق الملكية الفكرية

وافق مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية في اجتماعه للشرك الذي ضم ممثلين لوزارات الصناعة والتجارة والتموين والمالية ووزراء الغرف الصناعية . من حيث المبدأ على مشروع البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى داخل الاتحاد خلال الاجتماع المستدرك أمس الأول تشكيل لجنة فورية من الاتحاد والأجهزة المعنية لوضع الضوابط التي ستطبق عليها المنطقة الحرة التي سيتم الاتصال عن نجاحها خلال الشهرين القادمين وكذلك وضع التصورات النهائية للوائح السليمة الصناعية التي ستطبق باتفاقية إنشاء منطقة تجارة عربية كبرى يشكلها التنوع وهو الأعضاء الفوري والأعضاء المدرج حماية للصناعة الوطنية على أن تنشئ اللجنة من عملها خلال أسبوعين. وأكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن هناك اتفاقاً مبدئياً على أن إنشاء المنطقة التجارية العربية الكبرى أصبح مطلباً ضرورياً للوصول إلى رافد السوق العربية المشتركة مشيراً في هذا الصدد إلى رافد الرئيس مبارك الطامح لأن تصبح مصر سوقاً استهلاكية لتتجاهلهم ويشتمل البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة عربية كبرى حرة على تشكيل لجنة لتسوية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني:

السوق العربية المشتركة أولا وبعدها تفكر في الشرق أوسطية

بيروت - من خيرى رمضان:

أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر أن بلاده ترفض الآن طرح مشروع السوق للشرق الأوسطية، وترى أن البداية يجب أن تكون من السوق العربية المشتركة وبعدها يمكن أن ينضم إليها من يريد مادام وافقت كل الدول العربية.

كما أكد الوزير اللبناني أن السلام هو الأساس الاستراتيجي لمتوريا وأبشان، وأن يبقى هذا السلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة، وبعد

السلام يمكن طرح التمازج الاقتصادي والتبادل التجاري مع إسرائيل، فنحن ليس لدينا أي سابع من التمازج في سلام ولكن الأمر يرجع في النهاية إلى كيف تعرض إسرائيل نفسها، ومن ذو المقاومة واستبقاها في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية قال الوزير ياسين جابر إن المقاومة ليسوا من المرتزقة أو من الخارج ولكنهم أبناء لبنان، وأن تتوقف المقاومة إلا بعد الانسحاب، وبعدها سيمود كل مقام إلى صله وستتمكن الأحزاب السياسية من استيعاب كل الزوايا للقارة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ / ٤ / ١٩٩٧ - للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ألية تنفيذ منظمة تجارة حرة عربية يعضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا

كتبت - وثما ابو الجحود:
تبدأ غدا بمقر جامعة الدول العربية أعمال الدورة التاسعة والشمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لبحث آليات وضع البرنامج للتنفيذ لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تمهيدا للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية.
كما يناقش المجلس تقرير واتصيات اللجنة الخاصة باجتماعات الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار التي تشرف على تنفيذ الاتفاقية للوحدة لاستثمار رعين الأموال العربية وكذلك اجتماعات لجنة المفارصات التجارية التي تشرف على تنفيذ اتفاقية تيسير

وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك يبحث المجلس دراسة اوضاع المرفق التجارية العربية الاجتماعية وتنظيم اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومشاركة بعض الاتصيات العربية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تقرير المجلس الوزاري التخصصية.
وكان المشاركون الدائمون لدى الجامعة العربية قد اجتمعوا أمس لناقشة بنود جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجمع توصياتهم للمجلس.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٧

اعرب السيد عبدالوهاب الاتسي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، اليمني عن اعتقاده بأن تحقيق مشروع السوق العربية المشتركة يستلزم وجود رؤية لولاية للمخاطر التي يؤدي إليها عدم تحقيق المشروع العربي. وأكد الاتسي في حديث لرواديو بصوت العربيه بأنه أمس أن الامة العربية تمتلك امكانيات هائلة تجعلها قادرة على اختصار مراحل الوحدة الاقتصادية مشيراً إلى ما يربط الامة العربية من وحدة المصالح والمبادئ والالتزامات. ووصفها بأنها تعد نقطة تحول مهمة للغاية لمصالح عقدت بالقاهرة في شهر يونيو الماضي ووصفها بأنها تعد نقطة تحول مهمة للغاية لمصالح التضامن العربي مشيراً إلى هذا الصدد إلى تأكيدها على أهمية إقامة السوق العربية المشتركة. وأشار الاتسي إلى أهمية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسع لعاصمة الدول العربية والتي بدأت أمس في القاهرة على مستوى المتدربين الدوليين وبدأت على المستوى الوزاري من حيث صلتها بتسريع الخطى لإقامة السوق العربية المشتركة بتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. وقال أن هذه الدورة بداية تنفيذها خطوات تعمل من مشروع الوحدة الاقتصادية وأنها حيا في الرب فرصة تحول نوعية للجان العربية المشتركة إضافة أن اللجنة المصرية اليمنية المشتركة لتجهزت الكتيرولى المجالات المختلفة وستفرد لهذه اللجان أن تكون نموذجا للجان المشتركة بين الدول العربية.

**نائب رئيس
وزراء اليمن
يعدر من مخاطر
عدم تنفيذ
مشروع السوق
العربية
المشركة**



المصدر : الأربعاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٨

وزراء الاقتصاد العرب يبحثون البرنامج التنفيذي لخطة التجارة الحرة

كتب عماد السويدي :

يقع وزراء الاقتصاد والمال العرب اجتماعاً يومهم الـ (٥٩) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية غد (الأربعاء) ليبحث سبل الأسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتسمة التبادل التجاري بين الدول العربية للوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأكد السفير عبد الرحمن السحيماني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية أن كافة الحكومات العربية لديها الشئام وضرورة إقامة منطقة التجارة الحرة وأصبحت تتوافر الإرادة السياسية الكافية لإقامة مثل هذه المنطقة وقال أنه سيتم عقد اجتماع للجنة السداسية



نوال الطحاوي

المتجة في المناطق الحرة، كما يمكن للدول العربية أن تقدم إلى المجلس مطلب الحصول على امتيازات لبعض أسلحة المتجة في المناطق الحرة، يتم تحديث التاريخ المرجعي من قبل المجلس في وثيقة للقطعة لتقرر الجامعة العربية آلية المتابعة والتتبع وفقر المتغيرات.

وتضمن التقرير أهم نقاط الخلاف بين الدول في البرنامج الذي يتمثل في تحفظ الاسرار وإيدان بشأن السلع المتجة في المناطق الحرة، وكذلك تحفظ سوريا ولبنان بشأن السلع الزراعية حيث تريان أن التحديد يجب ألا يكون كاملاً فيها ويكون تدريجياً، وطلب من

الأمين العام أن يصر غير عضو في اتفاقية السلع المتجهة للتبادل التجاري كما طالبت مصر بتيسير إجراءات البضائع العربية المتجهة لتنفيذ اتفاقية خاصة بقرار هذا البرنامج التنفيذي واتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري قد تم توليها خلال غياب مصر عن الجامعة العربية. وحول البنود الأخرى المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال السحيماني أنها تتضمن دراسة للتأثيرات على الدول العربية في موازات المتغيرات العربية المتضمنة على ضوء التقرير الذي أعدهت اللجنة المعنية بذلك.

وأوضح أن وزراء الاقتصاد العرب سوف يتناولون أوضاع لفرع التجارة العربية الأجنبية المشتركة في ضوء نتائج اجتماع الخبراء الذي سبق الاجتماع الوزاري حيث أعدت الأمانة العامة دراسة من أوضاع هذه الفرع تتناول أهداف وخدمات ونقطة هذه الفرع وما حققته على مدى السنوات السابقة وأسباب تأخر مسيرة العمل في عدد منها وذلك من أجل التعرف على التغيرات التي قد تكون موجودة للعمل على تعاقبها ورفع كفاءة هذه الفرع.

وأشار السحيماني إلى أن الاجتماع الوزاري يبحث عدداً من تقارير لجائس الوزارة المتخصصة التابعة للمجلس وتقارير الأمين العام بين الموردين بالإضافة إلى طلب لتحديد المستثمرين العرب والحداد صادرات العربية للاضطلاع بعضوية المجلس بصفة مراقب.

الوزارية المعنية بوضع البرنامج الزمتم لتفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري اليوم (الثلاثاء) لمناقشة الصعوبات المتبادلة للمشروع بعد الاتفاق على كافة جوانبه من خلال ضمان لجان متخصصة تم تشكيلها خلال فترة السابقة للاجتماع الوزاري. وأشار إلى أن هذه اللجنة التي شغلت من وزراء (الامارات والسعودية ومصر والأردن وسوريا والمغرب) تبحث في تطبيق آليات بين الاختلافات كانت تعوق تنفيذ الاتفاقية موضحة أن هذه الاختلافات كانت تعوق في قواعد لتسما للسلع العربية وتطبيق النظام الجمركي المشترك وتوحيد هيكل رسوم وأجور اللوائح العربية وتكثيف المصائب التي تحد من كفاءة التجارة العربية.

وأوضح تقرير للأمانة العامة للجامعة أن الاجتماع الأخير للجنة السداسية في أكتوبر الماضي تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط في البرنامج التنفيذي من أهمها : تحويل قائمة السلع الصناعية (المعقرون مجموعة السلع الواردة في البرنامج) من التحرير الكامل إلى إقامة منطقة التجارة الحرة ونصميه ١٠٠٪، والعمل على تدني مداً تجريباً للتجارة الحرة للسلم العربية ووجود إمكانية لاستفادة عدد محدود من السلع الزراعية وتحديد السلع الزراعية التي ترغب الدول العربية في إدراجها ضمن البرنامج الزراعية تحديده السلع الزراعية للصنوع استيرادها، عدم سريان الإعفاءات والامتيازات على السلع



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٩

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

وزراء الاقتصاد العرب

والهمة المصيبة

يجتمع اليوم وزراء الاقتصاد العرب ويتكلم هذا الاجتماع بعداً جديداً حيث يضم رجال الأعمال إلى اجتماعاتهم، وهو نظام تعلمناه، حديثاً، حيث تم تحرير معظم الاقتصادات بالدول العربية، وأصبح القطاع الخاص نوراً أساسياً في عملية التنمية، وهو ما يعني أننا تلقى على رجال الأعمال عبء تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولكن هذا مرهون بإرادة سياسية تقدر مصالح الشعوب العربية، وتقدر أيضاً أن الخلافات السياسية أو حتى اختلافات درجات النظم الاقتصادية في البلاد العربية يجب ألا يكون لها تأثير على أن تخطو خطوات جديفة في سبيل التكامل الاقتصادي، ولابد أن نضع أمام وزراء الاقتصاد العرب الخمسة عشر اليوم بالقاهرة عدداً من التساؤلات نشوق أن نخبر أجاباتها والية ومفصلة، ونقسم بالعملية والواقعية، وأول هذه التساؤلات، هل يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ومن الذي يملك ذلك؟

ثانياً: لماذا لم تحقق حتى الآن أي خطوة إيجابية تذكر في سبيل تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية لقيام السوق العربية؟ وثالثاً: لماذا بدأنا بالصين عن سوق عربية مشتركة منذ ٤٠ سنة مضت، وهو نفس السوق الذي بدأت فيه قرارات انضمام السوق الأوروبية المشتركة، وانتقلت الآن بفعل الزمن والتطور والدراسات المستمرة والاقتصاد بين البلدان الأوروبية إلى وحدة اقتصادية متصلة قريبا إلى وحدة تقنية بينما لم تحقق الدول العربية أي شيء حتى إن التجارة البينية العربية

تكال لتذكر، أيضاً نريد أن نخبر وزراء الاقتصاد العرب بقرارات قابلة للتنفيذ الفوري، وليس بتوصيات، والقرار البتة يمكن تنفيذه فوراً لبدء اتخاذ إجراءات سوق عربية مشتركة.

وفي اعتقادي أن رجال الأعمال هم الآلية الأكثر قدرة لبداية هذه السوق من خلال الاستثمارات والقاهرة على أن تتوافر لهم التشريعات اللازمة لحماية الاستثمار وإعطاء مزايا وتفضيلية للتجارة البينية العربية. لا نريد أن يفسر عن المؤثر مجرد كلمات وقرارات تضال إلى إبيسات الوحدة الاقتصادية العربية، نريد إنجازاً فعلياً وواقعياً. واعتقد أن هذه هي المهمة التي يجب أن يتجهزها وزراء الاقتصاد العرب اليوم.

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٠

وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في ختام اجتماعهم أمس:

الموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التبادل التجاري بين الدول العربية تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنوياً من يناير القادم

الوفد برئاسة وزير الاقتصاد العرب في
الخامس عشر اجتماعاً لوزراء التجارة
والصناعة العرب في القاهرة، حيث تم
الاتفاق على تنفيذ برنامج التبادل
التجاري بين الدول العربية وإقامة
منطقة تجارية حرة عربية كبرى.
وكان السيد سمير أحمد غياث وزير
الاقتصاد والتجارة الدولية في العراق
يرأس الدورة الثانية من سبتمبر اليه في
هذا البرنامج، من أجل تبادل علم
وإدراك خبرات كل دولة في تحقيق
الفرص والتعاون الاقتصادي بنسبة ٨٠٪
من كل سنة.

محمّد صبور
رشا أبو الجند

الربيع الثاني وإيجاد الحلول
لإقامة جميع القضايا المطروحة
كما أكد السيد على إقبال في
الصناعة والتجارة الدولية ورئيس الدورة
التي أقيمت في القاهرة، حيث تم
الاتفاق على تنفيذ برنامج التبادل
التجاري بين الدول العربية وإقامة
منطقة تجارية حرة عربية كبرى.

الاتفاقية الجديدة، والتي من أجل
العربية بعد مرور نصف قرن من العمل
والقيام العربي للتجارة بين الدول
لإيجاد منطقة تجارية حرة عربية كبرى.
وكان سمير أحمد غياث وزير
الاقتصاد والتجارة الدولية في العراق
يرأس الدورة الثانية من سبتمبر اليه في
هذا البرنامج، من أجل تبادل علم
وإدراك خبرات كل دولة في تحقيق
الفرص والتعاون الاقتصادي بنسبة ٨٠٪
من كل سنة.

والصالح في المؤتمر الصحفي الذي
عقد في فندق القاهرة في ١١
ديسمبر، حيث تم الاتفاق على
تنفيذ برنامج التبادل التجاري بين
الدول العربية وإقامة منطقة
تجارية حرة عربية كبرى.
وكان السيد سمير أحمد غياث وزير
الاقتصاد والتجارة الدولية في العراق
يرأس الدورة الثانية من سبتمبر اليه في
هذا البرنامج، من أجل تبادل علم
وإدراك خبرات كل دولة في تحقيق
الفرص والتعاون الاقتصادي بنسبة ٨٠٪
من كل سنة.

الاتفاقية الجديدة، والتي من أجل
العربية بعد مرور نصف قرن من العمل
والقيام العربي للتجارة بين الدول
لإيجاد منطقة تجارية حرة عربية كبرى.
وكان سمير أحمد غياث وزير
الاقتصاد والتجارة الدولية في العراق
يرأس الدورة الثانية من سبتمبر اليه في
هذا البرنامج، من أجل تبادل علم
وإدراك خبرات كل دولة في تحقيق
الفرص والتعاون الاقتصادي بنسبة ٨٠٪
من كل سنة.

الاتفاقية الجديدة، والتي من أجل
العربية بعد مرور نصف قرن من العمل
والقيام العربي للتجارة بين الدول
لإيجاد منطقة تجارية حرة عربية كبرى.
وكان سمير أحمد غياث وزير
الاقتصاد والتجارة الدولية في العراق
يرأس الدورة الثانية من سبتمبر اليه في
هذا البرنامج، من أجل تبادل علم
وإدراك خبرات كل دولة في تحقيق
الفرص والتعاون الاقتصادي بنسبة ٨٠٪
من كل سنة.



المصدر: **الموقف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٤

غباش: قرار إقامة منطقة تجارة حرة يوصل الى السوق العربية المشتركة

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

أكد وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات رئيس الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي سميد غباش أن قرار المجلس في شأن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يعتبر خطوة كبيرة تساهم في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، ويؤدي في النهاية إلى الوحدة المشتركة والسوق العربية المشتركة.

وقال غباش في تصريحات في أبو ظبي أمس بعد عودته من القاهرة، إن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سيساهم في إيجاد حرة اقتصادي عربي متناغم مع الاتجاه العالمي للتجسيات التجارية والاقتصادية الدولية وعولمة التجارة.

وأضاف أن الاتفاق على البرنامج التنفيذي للوصول إلى منطقة التجارة العربية ترجمة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامجاً تنفيذياً للاتفاقية اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ لمدة ١٠ سنوات.

وأشار غباش إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شأن المنطقة التجارية العربية الحرة يأتي تنقيذاً لقرارات مؤتمن القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي.

وقال أن البرنامج الذي تم الاتفاق عليه ترجمة لتنفيذ الاتفاقية التي سبق أن وقعت عليها معظم الدول العربية بينها دولة الامارات، ولم تلتزم منذ عام ١٩٨١.

وأكد أن البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه يشكل بداية العملية لتفعيل العمل الاقتصادي والفعالية لتفعيل العمل الاقتصادي وخلق خطوات تدريجية تنهني بالوحدة الجمركية والسوق العربية المشتركة.

وأوضح أن تحرير التجارة من الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية سيؤدي إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ويساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة.

وقال غباش أن البرنامج التنفيذي الذي اقتره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يشكل هدفاً عبر ذاته، وإنما يعتبر وسيلة من وسائل عدة للوصول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

التجارة العالمية

وأشار إلى أن التغيرات الأخيرة في التجارة العالمية تقتضي من الدول العربية تسريع خطواتها لإيجاد تكتل اقتصادي عربي وسط التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وقال أن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية والوفاق انضمام بقية الدول الأخرى إليها يؤكد أدراك الدول العربية لمخاطر التغيرات من حولها واتجاه نحو التعاون الاقتصادي العربي وزيادة فرص الاستثمار وتنسيق رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وأضاف غباش أن الوزراء العرب اتفقوا في الاجتماع الأخير على آلية المتابعة والتنفيذ وفرض المتطلبات وأن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج، وأن تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الإشراف الفنية لإجهزة الترالف لجنة قواعد المنشأ ولجنة المتفاوضات التجارية ومهمتها تصفية القواعد غير الجمركية.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق أيضاً على أن تستمر اللجنة السياسية الوزارية بعد انضمام تونس إليها في عملها خلال

المرحلة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي، لإزالة أي عقبات تعترض تطبيقها، وأن تقدم تقارير نصف سنوية عن مآلاتها لتنفيذ البرنامج.

وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الإمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة والفنية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وتنقيتها للمجلس نهاية السنة المقبلة لاتخاذ قرار في شأن معاملة منجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.

كما تم الاتفاق أيضاً على اتباع الأسس الفنية المتبعة في إطار منظمة التجارة الدولية في حالات الاتراف.

ويجسّد البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع المجلس الاقتصادي



المصدر : الميسرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

والاجتماعي العربي الاربعة في
الفاخرة أن يكون التاريخ
المرجعي للبرنامج ١ كانون
الثاني (يناير) ١٩٩٨، وأن يكون
التنفيذ على مدى ١٠ سنوات
بحيث يشمل الخفض الجمركي
جميع القوائم السلعية ونسبة
مئوية مقدارها ١٠ في المئة
وتنتهي بنسبة صفر في المئة
بعد عشر سنوات سنوياً على
السلع العربية الخاضعة لشروط
المنتج العربي، بحيث تشمل
السلع العربية معاملة السلع
الوطنية.

وأكد غياش أن ما تم الاتفاق
عليه يمثل بداية تتناسب
وتطوّر للعديد من الدول العربية،
كما أن البرنامج وما يتبعه من
تدرج في الإعفاء الجمركي سيمكن
بقية الدول العربية من التصديق
على اتفاقية تيسير وتنمية
التجارة التجارية بين الدول
العربية (٦ دول بينها مصر) ليتم
في نهاية السنوات العشر التحرير
الكامل والفاشي للسلع العربية.
ولفت إلى أن دولة الإمارات التي
تطبق تنمية رسوم جمركية تصل
في بعضها إلى ١٠ في المئة
ستكون مستفيدة من هذا القرار
الذي يفتح أمامها الأسواق
العربية.



المصدر : الأهرام

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢٤

في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية

كيف يمكن تحقيق التكامل

الاقتصادى العربى؟

اختلاف الهياكل الإنتاجية.. وغياب الإرادة السياسية
وراء ضعف التجارة البينية العربية

فريد خميس:

إهداء: قوائم ملعبة من

الرسوم الجمركية غفوة

في اتجاه السوق المشتركة

- عام ١٩٩٩ سيشهد مولد العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» بعد أن اكتملت منظومة الاندماج الاقتصادى الكامل بين دول الاتحاد الأوروبى.. بينما لا تزال الدول العربية تفكر حتى الآن كيف تبدأ الخطوة الأولى نحو وضع السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ العملى.

- والغريب أن الفكر الوحدوى الاقتصادى العربى تزامن فى نشأته مع الفكر الأوروبى (منتصف الخمسينيات).. ولكنهم فى أوروبا أوشكوا على الوصول إلى قمة الوحدة والتكامل الاقتصادى، فلداهم الآن مجلس نيابى أوروبى منتخب من

الشعب، وأزالوا الحدود والقيود على تحرك جميع عناصر الإنتاج والاقتصاد، وأصبح لديهم أيضاً جواز مواطنة أوروبى، بينما لم يحقق العرب شيئاً من هذا.



المصدر : الأهرام

النشر والذخامات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

وقبل أن نتناول هذه القضية، لابد أن نشير إلى الإنجازات الضخمة التي حققها العرب في مجال القرارات والتوصيات والاجتماعات والدراسات استعدادا للدخول في التكامل الاقتصادي العربي!!
ولنا أن نتساءل.. هل يشهد عرب ٢١ (القرن القادم) تحويل جزء ولو يسير من الحلم الكبير إلى حقيقة؟! هذا ما سنحاول أن نصل إليه في نهاية التحقيق.

تحقيق:

عبد الناصر عارف وفاء الجرادعي

تعليق: المصالح القطرية على المصالح القومية، سبب جوهري في تأخير قيام تكامل اقتصادي عربي، ويجب أن يتغير هذا المفهوم الآن حتى يتمكن العرب من مواجهة التحديات الخارجية اقتصاديا وسياسيا.

ويطلق كثير من الاقتصاديين والخبير العرب على أن الظروف السياسية في الدول العربية، هي السبب الرئيسي الذي يعوق دوين تحويل التكامل الاقتصادي العربي إلى خطوات تنفيذية.

فكما يقول السيد علي نجم محافظ البنك المركزي الأسبق ورئيس جمعية المصرفيين العرب، فإن عدم وجود الخصائص الكفافي من مبادئ الأنظمة السياسية العربية لأفكار الوحدة الاقتصادية هو السبب الوحيد، ربما يرى البعض الآخر، أن الإزادة السياسية موجودة فعلا، ولكن العقبات الفنية والإجرائية هي التي تحول دون تحقيق مشروعات التكامل الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالهيكل القطاعي الإنتاجية والرواصات القياسية وشهادات المنشأ والتشريعات والقوانين السليمة التي يمكن إدخالها في إطار منطقة تجارة العربية الحرة.

ويؤكد عبد الستار عشرة أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية أن هذه المشكلات الفنية يمكن حلها مستغني

عن الحاجة إلى إجراءات اقتصادية وسياسية. ويؤكد الدكتور محمد عيسى ترويض مدير مسيريا بالقاهرة يرى أن السبب الرئيسي لعدم دخول السوق العربية إلى حيز التنفيذ حتى الآن هو غياب الإزادة السياسية العربية، ويتفق معه في الرأي الدكتور محمد حسن استاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية الذي يقول: إن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة كان قرارا حكوميا ولم يكن قرارا يمثل المصالح الاقتصادية، ولأنه فرض من أعلى، ولهذا لم يتسجل سرخلة القرارات، لأنه كما يقول إن أي سوق لابد أن يحدث فيها تبادل لشلاله عناصره وهي رأس المال والخدمات والمعلم، ويمكن أن يغلب إليها الأيدي العاملة، ويقول العربية لم تكن مهتمة لتبادل هذه العناصر، ولذلك ظلت السوق حبرا على ورق، وفاجرت رئيس الأموال العربية تيهت من مصالحها في البلاد الإقليميه.

ويؤكد الدكتور عادل جزار رئيس نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية وخبير صناعة السيارات، أن الخطأ بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية في المنطقة العربية، أدى إلى خوف رجال الأعمال والمستثمرين العرب من اللامعروف في الدخول في أي مشروعات استثمارية مشتركة. ولهذا تأخر كثيرا تفعيل السوق العربية.

بينما يرى السيد احمد عرلة نائب رئيس اتحاد المسكرين العرب، أن

تقول ملفات مجلس الوحدة الاقتصادية أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة القرار ١٧ صدر في عام ١٩٦٥ وأتبعه قرار لاختصار مراحل السوق، حتى تكتمل في سنة ١٩٧٠. وهذا يمكن التحويل الكامل للتجارة بين دول السوق من جميع الرسوم والقيود الجمركية (أي إنشاء منطقة تجارة حرة). أصبحت واقعا قانونيا وعلما منذ هذا التاريخ والسياسة لدول السوق.

ولمحت السوق إربابها أن يريد الانضمام فيما بعد إليها، لأنها بدأت العراق وبصرى، ثم اتسعت السوق لتشمل ثلاث دول أخرى (البحرين وموريتانيا واليمن).

ولكن الواقع ولغة الأرقام تقول إنه رغم قرار إنشاء السوق العربية التي صدر منذ أكثر من ثلاثين عاما، بما يعني تحرير التبادل التجاري بين هذه الدول، إلا أن حجم التجارة البينية بين هذه الدول لم يتجاوز في أية مرحلة من المراحل نسبة ١٠٪. ورغم صدور القرار رقم (١٩)، وإملاجه في القرار رقم (١٧) ليمسح القدرلة الجمركية للوحدة، التي من المفروض أن تنشأ اتساعا جمركيا، إلى اتحاد جمركي حتى الآن، مما جعل منطقة «الحيات» التي عرض عليها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥، تجردت البت في إقرار اتفاقية السوق العربية حتى الآن، لأن الدول العربية الأطراف لم تتخذ موقفا نهائيا من مشروع التكامل الاقتصادي!!

جدير بالذكر أن اتفاقية الجانب، تتبع لدول إنشاء تكتلات اقتصادية استثنائية، من مسجدا الدولة الأولى بالرعاية.

ويروج تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بعدم تطوير قرارات السوق العربية إلى نشاط واقعي إلى عدم من المشكلات والعقبات، أهمها، عدم تحقيق تنسيق بين الخطط



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٤

إلى تكتلات أخرى غير عربية
والاندماج في الاقتصاد العالمي من

خلال اتفاقيات الجات وغيرها.
- يورى محمد أحمد غانم رجل
أعمال ومدير مكتب استشاري، أن
الضغوط الخارجية من الأسباب
الرئيسية لعدم نجاح السوق حتى
الآن.

اختلاف الهياكل الإنتاجية

- ولكن محمد
فريد خميس رئيس
اتحاد الصناعات
المصرية، كان أكثر
تحديدا حينما
أرجع عدم وجود
تكاليف صناعية
عسكري إلى
اختلاف الهياكل
الإنتاجية بين
الدول العربية
والدول المتقدمة
والاختلاف في
المنتجات
في الصناعات
التي تسيطر
والأوضاع المزاجية
عبر السنين
فصنعت موزة
واسعة حالت دين
تكوين صناعات
عربية كبرى أو
الوصول إلى
كيانات اقتصادية
عربية، سواء في
مجال الإنتاج أو
التجارة.

- وأما ماكانت
الأسباب إلا أن
كثيرا من الظروف
قد تغيرت، سواء
على الصعيد
العربي أو العالمي
وبدا الانضمام
والاندماج العربي
يتزايد بأمعية
المستوى في
خطوات عملية
التحقيق للتكامل
الاقتصادي
العربي وتوج هذا
بقمة القاهرة
العربية الأخيرة
التي أملت
موضوع التعاون

الاقتصادي والسوق العربية المشتركة
أتماما خاصا، فتحدث كثير من
المنظمات والتنظيمات والآليات سميا
إلى البدء للبدء في خطوات تحقيق

أي تعاون عربي اقتصادي، سواء في
مجال التبادل التجاري أو التسيق
القطعي الإنتاجي، خاصة أن كل منه
الأمور درست ولم وضع الأثر اللازمة
أها، وماينقصها فقط هو إعادة بنائها
من جديد لتكثف فيها الحياة.

- وفي الأسبوع الماضي، شهدت
القاهرة اجتماعا تنظيميا لوزراء

الاقتصاد العرب في
إطار مجلس القمة
الاقتصادية، وفي
خطوة تنفيذية والفق
اتحاد الصناعات
المصرية من جانب،
على إعداد القوانين
السلطوية المطلوب
إعفاها من الرسوم
الجمركية، تمهيدا
لضخوع عدد من
الاتفاقيات بين مصر
وععدد من الدول

العربية لإنشاء مناطق تجارية حرة.
- هذه الخطوة اعتبرها السيد محمد
فريد خميس من الخطوة الفعلية
اللائمة الآن للبدء في إنشاء السوق
العربية المشتركة، ويضيف أن هذا
الخطوة أصبح مطلب حياة أو موت

- بالنسبة للمسلم
المصري، لأنه بعد
عولة الاقتصاد
والتجارة، والتطور
التكنولوجي
والنكبات
الاقتصادية العالمية
لا بد للدول العربية
أن تسرع الخطى
للموصول إلى
الكيانات الصناعية
الكبرى والمجموع
الاستراتيجي للسوق
المستهدفة لهذه
الصناعات، وذلك
مستعيا، إلى جميع
الشركات الصناعية
المملوكة في العالم
كل، فيما يسمى
بالاندماجات.

- وهي لتحقيق
هذا في العالم
العربي، كما يقول
فريد خميس، فلابد
من إزالة الحواجز
إزالة تامة، وهذا
يمثل بالنسبة لرجال
الصناعة العرب
أهمية استراتيجية
للاستمرار في

السوق، ويضيف
ملا ذلك قائلا، إن
إنتاج منتج ما في
بلد عربي تكون
تكاليفه منخفضة
نسبيا لأسباب
الصناعية أو نقل
إنتاجها فيها، مثل
ارتفاع أسعار
الطاقة والنفط
التي تستهلكها
المركبات، وارتفاع
الرسوم والعمرائب
في الدول التي
لا تحصل فيه
الصانع في دولة
أخرى مثل هذه

الأمية، لقيام الدولة بدعم وتنمية
الصناعات، وهذا يترجم بشكل مباشر
على تكلفة الإنتاج، ولابد لهذه
الأوضاع والفرق أن تشمل معها
تدريجا لآلاتها.

- ويقدم لقرائنا عمليا في هذا
المجال وهو الاتفاق على تحرير كامل
لجورة من السلع العربية، التي تكون
تكلفة إنتاجها متقاربة، بينما يتم
تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا
على مدة سنوات على قائمة أخرى،
تتميز فيها الفرق في تكلفة الإنتاج،
وهذا الاقتراح لفرط طموح للدراسة،
كما يقول محمد فريد خميس، وهو
فرض رسوم تعويضية تعادل فرق
الدعم أو التكلفة في الإنتاج عند انتقال
سلعة من بلد إلى آخر، بعد دراسات
تفصيلية لكل سلعة.

وهذا يمكن أن تبدأ منظمة التجارة
الحرة العربية لتكون العنصر الرئيسي
في تفعيل السوق العربية المشتركة.
ويمكن أن تتسع رقعة السوق أمام
جميع الدول العربية.

- ويؤكد أن التكامل الصناعي
المصري، يمكن أن يخلق من ذلك
البدائية، وهذا في رأيه، يدعم سبل
الدول العربية أمام التكتلات
الاقتصادية الأخرى.

إلغاء الرسوم الجمركية
أما فؤاد حنجر نائب رئيس
الجمعية المصرية للبيانات لرجال
الأعمال، يرى أن إحياء السوق
العربية لابد أن يبدأ بإلغاء الحظر على
أي سلعة ثم إلغاء الرسوم الجمركية بين
الدول العربية تدريجيا، كما يرى أن
إنشاء معرض عربي متخصص بطلب
الدول العربية، ويشكل دورا وتشاركا



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيه جمع الدول العربية، من شأنه أن يزيد من فرص التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أن للحاضر صارت سمة حديثة لتنشيط التجارة ويؤكد ذلك خروج أن المناطق الحرة المحدودة التي تتوسع الدول العربية في إنشائها أصبح لأجدى منها الآن، لأن رابع العواجز الجمركية سيقل من آثارها على التجارة، مشيراً إلى أن السوق العربية المشتركة كفيلة بتحقيق الانتماء الاقتصادي الكامل

بينما يفرح ممدوح المصري رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتصنيع، في دراسة قدمها لمجلس الوحدة الاقتصادية عدة مقترحات لدفع التجارة العربية البينية والاستثمار المشترك في إطار التكامل الاقتصادي، مؤكداً أن إقامة منطقة تجارة عربية كبيرة هي الفؤاد للمشروع التكاملي الاقتصادي العربي، ولكنه مع هذا يؤكد أهمية العلاقة التبادلية بين التجارة والاستثمار، فتعزيز التبادل التجاري وعدم إيكالي، لأنه لا بد أن تكون هناك قوة دفع مباشرة لجذب رؤوس الأموال في المشروعات المشتركة، ولكن هذا يتطلب تطوير البنية التحتية والقشروعات الاقتصادية في الدول العربية.

ويقترح أيضاً أن تكون المناطق الحرة الإقليمية في الدول العربية مشروعات عربية مشتركة متعددة الأغراض، تنزع على الخريطة العربية وفقاً للمزايا الاستثمارية للمنطقة بالمراد والملائمة للتطوير.

أما السيد أحمد عرفة نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب فله تصور آخر حول دور المناطق الحرة في الإسراع ببعث السوق العربية المشتركة، حيث يرى أنه يجب أن تكون المنطقة العربية كلها منطقة تجارة حرة، ويستعرض مبعداً محسوبية للمناطق التجارية الحرة، مؤكداً أن هذا سيؤدي إلى سهولة لتسياب وتدفق التجارة ورؤوس الأموال بين الدول العربية وهذا هو جوهر الأساس في تحقيق الانتماء الاقتصادي الكامل، لأنه يمكن أن يحقق حرية انتقال الأفراد والأيدى العاملة.

ولكن كيف يمكن أن يحدث هذا، ما هو دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب في هذا المجال، وهل يحتاج ذلك إلى تشريعات وقوانين في الدول العربية تكون ملزمة لكل الأطراف، وما هي التشريعات الانتاجية للشركة التي يمكن البدء بها... هل تبدأ بصناعات تقليدية أم صناعات غفمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ومن أين يكون التمويل، هل نعتد على مؤسسات وبنوك دولية لتحويل مثل هذه التشريعات.

أما أن الجهاز المصرفي العربي وفيه ضمان الاستثمار العربية يمكنه أن تقدم التمويل الائتماني اللازم لهذه التشريعات وما هو دور رؤوس الأموال العربية للمستثمر، وإذا تم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بهذا المفهوم، كيف يؤثر ويتأثر بالتكتلات الاقتصادية العالمية.



المصدر: _____

التاريخ: ٢٣ فبراير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ في افتتاح مؤتمر غرف التجارة العربية :
الجنزوري ، منطقة تجارة حرة عربية بداية للسوق العربية المشتركة
الوزراء ، دور قوى القطاع الخاص وفرص للمستثمرين
رجال الأعمال العرب يطالبون بإجراءات لمواجهة التكتلات والمنافسة العالمية



المصدر : **الجزيرة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ فبراير ١٩٩٧

جلبها الاستعمار

وقال ان مصر بحاجة الى مزيد من وسائل الإعلام الحديثة، وانه لا يمكن ان يكون هناك تقدم كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب وسائل الإعلام الحديثة. وانه لا يمكن ان يكون هناك تقدم كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب وسائل الإعلام الحديثة. وانه لا يمكن ان يكون هناك تقدم كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب وسائل الإعلام الحديثة.

الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور.

الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور.

الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور. الذكور جولياني يلقى كلمة الذكور.



التكتل الاقتصادي العربي حلم يتحول إلى واقع
الدكتور كمال الجزوري يؤكد في مؤتمر الغرف التجارية العربية:

الدكتور كمال الحنوزي مؤلف، مؤتم الغف، التجارة العامة...

من الأمد التي تدعو إلى التنازل في الوسط الاقتصادي المزدحم، ذلك الإجماع على ضرورة اتخاذ القرارات وفق مبدأ التنبيه لقيام الشكل الاقتصادي المزدحم، بعد الخطوة الهمة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوزراء المال والاقتصاد في دورتي الاجتماعين المنعقدتين في بيروت، فحاشا للدول العربية يوم الأزمات، للمضي تلك الخطوة التي تدعو إلى قيام منظمة التجارة الحرة العربية خلال العامين.

[illegible]

مساعدة القديس الانصاري ان اعلان

[illegible]

وقال الدكتور محمد المير:

«العمل داخل منظمة العربية والإسلام المذكورة، ذات الصلة بوضع الاقتصاد في الزاكنات الضخمة، التي تساهلها القوى العربية، في تحقيق التمسك بالقرار العربي، الذي يشكل القوة التي تطلق العنان لها، في ظل هذه سمعة في طريق الاستمرار، يتم مدلولات الاقتصاد، التجاري المير،

وقال الدكتور محمد المير:

«العمل داخل منظمة العربية والإسلام المذكورة، ذات الصلة بوضع الاقتصاد في الزاكنات الضخمة، التي تساهلها القوى العربية، في تحقيق التمسك بالقرار العربي، الذي يشكل القوة التي تطلق العنان لها، في ظل هذه سمعة في طريق الاستمرار، يتم مدلولات الاقتصاد، التجاري المير،

محمود الشندوبلي



د. کمال الجنزوري

تحت إشراف المجلس، أن تدعم الروابط والاصحاب الاقتصاديين بين الدول العربية، من أجل تحقيق طلب المواطنين على تحسين مستوى معيشة المواطن، والقيام بدورياتها الدائمة في ظل الروابط الجديدة التي تم توطيدها للشعوب العربية.



المصدر : السياسي المصري

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣

لماذا فشلت الدول العربية في إقامة

سوق اقتصادية مشتركة ؟

الأزمة ترجع إلى أن معظم القرارات حبيسة الأدراج

شهدت اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهامة الدول العربية مؤمراً شكلاً جديداً ذا صبغة ايجابية بالنظر إلى أنها ناقشت قضية حيوية وهي إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر عربياً كخطوة على الطريق نحو الوصول إلى حلم السوق العربية المشتركة إعمالاً لقرارات قمة القاهرة العربية الأخيرة وكان للحياة هذا الحوار مع الأستاذ / عبدالوهاب الأسدي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء اليمني .

في البداية سألنا :

● ما هي رؤية اليمن لهذه القضية ؟

● أولاً : اليمن تعتبر أن القمة العربية الأخيرة التي عقدت بالقاهرة بدعم من الرئيس مبارك نقطة تحول مهمة جداً لصالح التضامن العربي والقضية العربية بشكل عام .. ويؤمن شك أن مشروع الوحدة الاقتصادية والذي يعد بمثابة الحلم لكل شعوب المنطقة يجب أن يكون على أرض الواقع يضمن نشط من أجله خطوات فعالة ، وجادة ، رصانة وتضمن تعيش في عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة حتى تتطور عمليات التضامن والوحدة الاقتصادية العربية إذا يجب أن تسارع بالخطى المدروسة في هذا الشأن حتى تلحق بركب التقدم العالمي ، والفرصة سانحة الآن في يلقي لإخراج هذا المشروع إلى حيز النور .



المصدر : السياسي المصري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣

وقد اكتسبت دورة الجامعة العربية الأخيرة أهمية كبيرة من هذا المنطلق ويتمنى بأن تكون هذه الدورة بداية لتحققها خطوات تجعل من هذا المشروع واقعاً حياً للجميع ، حيث أن الوقت الآن ليس في صالحنا .
إقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة فكرة يمكن أن تتخذ بصورة عملية بالنظر إلى العوامل الكثيرة التي توحد العالم العربي في المسار الاقتصادي لكن هذه الفكرة حتى الآن لم تشهد
فما هي التحديات التي تلحق حائلاً أمام تنفيذها من وجهة نظركم ؟
إمكانات الأمة العربية هائلة وتجعلها قادرة على اختصار المراحل لأن المصالح غير متغايرة ، والفكر الذي تشيّد الأمة ليس متخافصاً كما أن أخلاقيات الأمة العربية مشبعة بالإسلام ، كل ذلك يجعلنا متفائلين بالمستقبل ، ولا يقضي أنه توجد العديد من العقبات لعل من أهمها عدم وجود رؤية آراية للمخاطر التي تترتب على عدم إنجاز هذا المشروع ، والفرائد التي يمكن أن ننهضها بعد إنجاز .
● هناك الاتفاقية لتسيير التعامل التجاري بين الدول العربية مبرمة بالفعل بعد تشكيلها من قبل جامعة الدول العربية بلجنة سياسية لكي تبحث في المراحل التنفيذية لهذه الاتفاقية فما رأيك ؟

● مشكلتنا تنفيذ القرارات فاعلم القرارات الاقتصادية تلك حبيسة الأراج ، فلماذا لكل هذه الرؤى أن تأخذ شكل برامج تنفيذية على أرض الواقع بقياتها سرء على مستوى اصحاب القرار السياسي أو مستوى الشعوب .
والحقيقة أنه نتقننا التثايرة وسياسة القس الطويل حتى يتم تنفيذ ما يتفق عليه .
فكرة اللجان العليا المشتركة أصبحت منتشرة بين الدول العربية ، بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية كسباس التعاون الخليجي . هذه التجمعات تعد بمثابة خطوة على سبيل التعاون الاقتصادي العربي الشامل . هل هذه الراي صحيح ؟
ما لم تكن ضمن منظومة متكاملة لهذا الأمر فإنها لن تؤدي إلى تحقيق الحلم .
فهناك بالفعل لجان عليا بين كثير من الدول العربية لكن يلاحظ على هذه اللجان المشتركة بأنها لا تفعل ولا تفعل لها الأليات والبرامج الزمنية القادرة على استنهاض الحافس بمستوياته .

● ماذا عن تلبيةك لعمل اللجنة للصورة البهيلة لطيا ؟

● نستطيع أن نقول أن اللجنة ناجحة إلى حد ما في تفعيل التعاون بين البلدين في شتى الجاهين ، وهناك زيارات متبادلة وخبرات يستفاد منها ، لكن يريد أن تكون هذه اللجنة نموذجاً للجان المشتركة بالنسبة للدول العربية كافة .



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣

د. عصمت عبد المجيد:

إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية قرار تاريخي

اللجنة السادسة قادرة على حل مشاكل التنفيذ

السياسي بشأن المنطقة الحرة انتقد في قمة القاهرة الأخيرة، وأن الترجمة العربية الذي ظهر في اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة مشجع جداً.

أكد الدكتور عصمت عبد المجيد بعدم التمثل في تنفيذ المنطقة الحرة، موضحاً أن هناك مشاكل فنية تحتاج إلى حسن إعداد وتدرج في ظل التوجه إلى تحرير الاقتصاد العربي. ووضع أسس للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.

وقال الأمين العام إن لمدة السنتين المحددة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة التي تستغرق 10 سنوات، ليست بالكبيرة في عصر الأمم. وذكر أن جميع الشروط والمقومات اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة متوافرة بالدول

□ كتب - يوسف هلال

وبهاء الدين علي:

أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن الدول العربية جادة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة التي تقر أن يبدأ العمل بها يناير القادم على 10 مراحل تنتهي عام 2007 كحد أقصى.

وأشار الأمين العام إلى أن كل المخاوف وأردة بشأن تعثر البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، ووصف الدكتور عبد المجيد الروح التي سادت اجتماعات وزراء المال والاقتصاد العرب في الأيام الأخيرة أنها تمثل ضماناً لتنفيذ المنطقة الحرة. مؤكداً أن هناك إصراراً عربياً قوياً ظهر خلال اجتماعات اللجنة الوزارية السادسة المعنية بالاتفاقية.. والتي تضم: الأردن، مصر، والسعودية والإمارات، وسوريا، والمغرب للإمبراع بإقامة المنطقة الحرة العربية.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. أن خروج منطقة التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ الفعلي، لن يحتاج إلى قمة اقتصادية عربية أخرى مشيراً إلى أن القرار

الخاصة لمتجانتها ضمن إطار البرنامج التنفيذي.
وقال الدكتور معتمد إن هناك العديد من المزايا التي ستعود بالنفع على جميع الدول العربية من خلال إمكانية فتح مجالات أوسع لقيام السوق العربية المشتركة - أو من حيث زيادة الفرص الاستثمارية التي ستأتي إلى المنطقة سواء كانت استثمارات أجنبية أو عربية أو مشتركة وتتوقع أن تتفصّل الاستثمارات بالمنطقة عقب التنفيذ الكامل للمنطقة عام 2007.

كما توقع أن يرتفع حجم التجارة البينية العربية المشتركة مع بدء التنفيذ الفعل للمنطقة الحرة العام القادم. لأن المنطقة العربية ستصبح مطع أنظار المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والعرب.

وتوقع أن يمدد تعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المحلل لقيام التكتل الاقتصادي العربي والعديد من التكتلات العالمية الأخرى من حيث الاتفاقيات المشتركة أو مناقشة سبل التعاون في ضوء التعاون ككتلتات متماثلة.. مشيراً إلى أن أهم ما في الأمر أننا نجحنا بالفعل في وضع الخطوة الأولى والصعبة نحو التحرير التام لتسوية التجارة بين الدول العربية وهو ما سيكون له أكبر أثر في التعاون لشرك الذي تستعمر به جميع الدول العربية بشكل مشرق سنويا حتى يتم الانتهاء من تحرير التجارة العربية بالكامل.

وأضاف الدكتور معتمد أن البرنامج التنفيذي به مواد مرنة يمكن أن تتعدل طبقاً لأي متغيرات تستجيب ويمكن للدول العربية إذا وجدت تجاوزاً من بعض الدول أن تطرح اختصار الفترة الزمنية المحددة



د. عصمت عبد الجيد

أولى بعينها تخفيض معازل سنويا أولى يناير من كل عام حتى التحضر الكامل لكل السلع العربية.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تعد أولى البوادر الحقيقية لإنهاء تكتل اقتصادي عربي - لأول مرة - بالمنطقة بعد سنوات طويلة من التخطيط والتنسيق والبحث وتم اتخاذ قرار قيام المنطقة الحرة بتأييد جميع الدول العربية الأعضاء في المجلس الاقتصادي ليبلغ عددهم 22 دولة.. وسبق للمجلس خلال الدورة السابقة التي عقدت بالإسكندرية في شهر سبتمبر الماضي إنشاء لجنة سدادسية لإجراء الاتصالات مع الدول العربية للتوصل إلى الصيغة النهائية للبرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة التجارية الحرة. وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة واقية حول المناطق الحرة القائمة بالدول العربية لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية العام الحالي لاتخاذ قرار بشأن المعاملة

العربية سواء كانت الخدمات أو السلع الصناعية أو الزراعية وغيرها.

ومن جانبه وصف الدكتور سليمان معتمد مدير إدارة التجارة والمال والاستثمار بجامعة الدول العربية القرار السوي اتفقه وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مؤخراً لقيام منطقة التجارة الحرة العربية. بأنه قرار تاريخي مشيراً إلى أن هذا القرار خطوة مهمة لقيام التكتل الاقتصادي العربي.

وأكد الدكتور معتمد في حوار مع «العالم اليوم» أنه يتوقع مضاعفة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية التي توجه إلى الدول العربية خلال الفترة القادمة بعد بدء إجراءات التنفيذ الفعلي لقرارات إنشاء المنطقة العربية الحرة.. مشيراً إلى أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدي لزيادة كبيرة بحجم التجارة العربية البينية بعضها نتيجة للمزايا الجمركية والضريبية التي ستتمتع بها السلع العربية بعد إنشاء منطقة التجارة.

وبالنسبة للمعلومات التي يمكن أن تواجه تنفيذ المنطقة الحرة العربية.. أشار مدير إدارة التجارة والاستثمار.. إلى أن اللجنة الوزارية السدادسية التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيلها ستواجه معوقات وستقوم بمعالجتها فور حدوثها.

وأضاف الدكتور معتمد: إن المنطقة الحرة العربية خطوة مهمة في تأريخ العمل الاقتصادي العربي وتعد المرة الأولى التي يتم فيها إرساء قواعد إقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم جميع الدول العربية دون استثناء.

وقال إن التنفيذ الفعلي للمنطقة الحرة يبدأ أول يناير القادم ولدة 10 سنوات من عام 2007 يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية والفراتب والرسوم المماثلة في جميع الدول العربية على جميع السلع العربية بنسبة موحدة قدرها 10٪ كخطوة



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٣

لإقامة المنطقة الحرة لفترة أقل للأسراع بالتنفيذ قبل مرور السنوات العشر. كما أنه من حق الدول العربية أن تقدم بطلبات إعفاء أكثر للجمارك من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية لأن مساهمة الاتفاقيات ستساعد على تحقيق الهدف الذي يسعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال إن هناك معوقات وأردت بالطبع لكن اللجنة الوزارية السداسية المكونة من مصر والأردن والإمارات وسوريا والسعودية والمغرب وتونس ستكون مهمتها مواجهة أي عقبات أمام تنفيذ البرنامج للمعد كما تساهم جامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية وبمشاركة اللجنة الوزارية السداسية في المتابعة والإعداد والتنسيق لهذه التنفيذ.

وأشار إلى أن جميع الدول العربية خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد مؤخراً أبدت موافقتها الإيجابية والمسئولة للقيام بالتكامل الاقتصادي العربي والإجراءات التي ستترتب على إقامة منطقة للتجارة العالمية. وقال إن تحفظ العراق على ما ورد في المادتين (5 و 6) من القواعد والأسس الواردة بالشق الخاص بالبرنامج دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التأكيد على أنه المرجعية الوحيدة التي تحدد الأحكام الخاصة بإجراءات الدعم والإعفاء وليس استناداً إلى القواعد الدورية المتخذة في هذا المجال. لكننا نتوقع أن تصب العراق تحفظها على هذه المواد في خطوات أخرى قائمة خاصة بعد اعتماد المجلس الاقتصادي لأحكام إجراءات الدعم والإعفاء وبالتالي لن يكون هناك مبرر للتحفظ في هذا المجال.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس اتحاد الغرف العربية:

مصر أول من دعا إلى التكامل العربي والإسلامي والإفريقي

والبشرية ويمكن التكامل بين هذه الموارد وذلك من خلال إقامة للطفة التجارية الحرة العربية وهذا في حد ذاته خطوة مهمة لأنه سيخلق الكثير من التنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات.

وأشارت إلى أن التشاوب في الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال اتجاهها إلى التحرير الكامل للتجارة والتحرير النقدي والمالي سيقدم من الاقتصاد العربي.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية إن القطاع الخاص في الدول العربية يتأذى الآن المزيج من المساواة التنموية وأصبح بالفعل يعمل عليه في عملية الإصلاح الاقتصادي والمؤسسات وأن مصر قطعت شوطا كبيرا في الإصلاح الاقتصادي والمؤسسات والتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها خصوصا توفير فرص العمل والحد من ارتفاع الأسعار والسيطرة على التضخم.

وأشار إلى أن القطاع الخاص في مصر استطاع أن يسهم بإيجابية في الجهود الإنمائية.

وأكد أن اتحاد الغرف التجارية المصرية يركز كل اهتمامه على دعم التعاون الاقتصادي العربي.

وأشار إلى أن الدول العربية قد وفقت أول ليلة في بناء مشروع الاقتصاد العربي الموحد لذلك يتعين عليها أن تزيد من قوة الدفع لتحقيق آمالنا وأصل شعبونا في التقدم والرفاهية.

وأكد أننا كأمة عربية نتطلع إلى قيام السوق العربية المشتركة التي حثنا نأدي بها اتحاد الغرف العربية منذ تأسيسها ولما في أن يكون قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خطوة متقدمة نحو هذه السوق

التي نعتبر الهدف الاسمي للعمل الاقتصادي العربي المشترك. وأكد الدكتور برفان الدجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية أن محضر كانت أول من طرح نظرية التكامل العربي الإسلامي والإفريقي والتوسطي للشرك.

وقال أن للجال لشرك الحقيقي للدول العربية هو الاقتصاد المشترك وهو الطريق إلى الوحدة العربية في جميع مجالاتها لأن الاقتصاد هو الصلة الرئيسية للصناعة الوطنية والتجارة الحرة وهو للشعب.

وأشار إلى أن الأمة العربية إذا لم تتقدم في جميع انشطاتها نحو الوحدة فإنها معرضة لتفجير التناقضات بكل أنواعها ونحن نتطلع إلى رفع الحصار عن العراق وأوروبا لتجاوز المعنة اللتين تمران بها فاستقبل الآن يرحبنا إلى الأمام.

وقال محمد بن جاسم آل ثاني رئيس الغرفة التجارية القطرية أننا نأمل في أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية نقطة انطلاق للتكامل الاقتصادي عربي يستفيد مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال عثمان القصار رئيس الغرف التجارية اللبنانية ونايب رئيس غرفة التجارة المالية أن البلاد العربية تترك مدى ضرورة التطلع إلى تنمية الاقتصاد العربي وجعله قويا خاصة بعد عهدة الاقتصاد ومرة للتجارة والغرف العربية باعتبارها بيت الخبرة للقطاع الخاص عليها مستجابات كبيرة في مواجهتها لتحديات الاقتصادية المالية من جانب التكتلات الاقتصادية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجزورى فى افتتاح مؤتمر الغرف التجارية العربية:

**التكتلات الاقتصادية العالمية تفرض على الدول العربية
الاندماج فى تجميع اقتصادى لمواجهة تحديات المسؤولية
منطقة التجارة الحرة هى البداية لإقامة سوق عربية مشتركة**



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع المؤتمر حسن عبد المنعم راقت أمين

لتحاد الغرف التجارية للصربية
وأكد الدكتور الجبوري، في كلمته
التي القاها نيابة عنه الدكتور أحمد
جبوري، وزير التجارة والتسويق، أن
الغرف التجارية العربية التي تضم
كبار رجال الأعمال في المجالات
التجارية والصناعية والزراعية لها
الدور الطبيعي في التنمية الاقتصادية
في البلدان العربية خاصة أن القطاع
الخاص يقوم بالدور الأكبر في هذه
التنمية.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء، أن
الهدف الكبير الذي نسمي إليه جميعا
هو ضرورة تحقيق انسياب رؤوس
الأسواق والاستثمارات والسلع
والخدمات وتنظيم التجارة العربية
وتحسين الأساليب الأسفل لتسهيله
للظروف المناسبة للاستثمار العربي

المشارك والعمل على تنفيذ منطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى التي
اتفقا لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
للدول العربية تهيئها إقامة السوق
العربية المشتركة فعلا وعمل. ورفع
جميع القيود عن حرية التنقل لجميع
السلع والخدمات
وأكد الدكتور عصمت عبد الجود
الأمين العام للجامعة العربية، أن
المراد البشريّة تكمن في مقبلة
الاروات فعمل الاقتصاد العربي

المشترك فالدول العربية غنية
بموادها البشرية مما يؤهل المنطقة
العربية في المستقبل أن تضم
الطبء من القنئين والمهندسين وقال
اننا نعمل في إطار الجهد العربي
المشترك على تخطي معالجة عقبات
التجارة عن طريق برامج تستهدف
تعلمى المقبات

وأشار في الكلمة التي القاها نيابة
عنه عبد الرحمن السعيداني
الأمين العام للمساعد للجامعة العربية
للشئون الاقتصادية أن نمو اسواق
للل العربية اليوم أصبح اسرا
ضروريا في ظل تنامي اتجاهات
الخصخصة في الدول العربية لأن
من شأنها أن ملكية المشروعات
للحكومة إلى القطاع الخاص من

أكد الدكتور كمال الجبوري
رئيس مجلس وزراء أن الانتشار
السريع للتكتلات الاقتصادية على
الساحة الاقتصادية العالمية له
تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد
العربي، مضيفا إلى أن التكتلات
الاقتصادية العالمية تستطيع الآن
ولها لخطوات صندوق النقد
الدولي - على أكثر من ٨٠ من
التجارة العالمية.

وقال رئيس الوزراء إن سوف كل
دولة عربية مدعوة بعبء صغير في
ظل نمو هذه الأوضاع الجديدة، وليس
أمامها مراجعة هذه التكتلات سوى
الاتصاف في تجمعات اقتصادية أكبر
حجما، خاصة أن الدول العربية لديها
من الموارد والفراسم المشتركة
للمصالح ونجم السوق والسكان
والتكثيف والتطور مايجتمع لها بأن
تنشأ أو تطور مافو قائم من علاقات
الاقتصادية.

وأوضح الدكتور الجبوري أن العالم
العربي يواجه العديد من التحديات،
وأحد من أخطرها التضاريد السكاني،
حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي
حوالي ٢٥٧ مليون نسمة وتوقع أن
يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة بحلول عام
٢٠٠٠ ومعنى ذلك أن معدلات النمو
السكاني في الوطن العربي في من بين
أعلى المعدلات في العالم، إذ تصل في
المتوسط إلى ٢,٥٪ مقارنة بمعدل
متوسط قدره ١,٨٪ للدول التنافسية
أن الدول الصناعية، مشيرا إلى
أن المواطن العربي حاليا أصبح يعتمد
من الخارج في المعصول على ٢٥٪
من احتياجاته من القمح و٧٤٪ من
السكر و٢٢٪ من الزيوت النباتية.

جاء ذلك في افتتاح مؤتمر الغرف
التجارية والصناعية والزراعية للبلاد
العربية في الدورة الرابعة والثلاثين
التي يشهدها للهنس سليمان رؤسا
وزير الصناعة، والدكتور نوال
التجاري وريثة الاقتصاد والتعاون
الدولي والدكتور محمد القمراوي
وزير التجاع العربي، ورئيس اتحاد
الغرف العربية، ومحمود العربي رئيس

خلال تناول الأوراق الثلاثة، وهذا
من معدلات نمو اسواق اللل العربية
ويؤدى إلى مزيد من الترابط بين
هذه الاسواق وزيادة الاستثمارات
العربية البينية

وقال الأمين العام للجامعة العربية
أن التحديات التي تواجه العمل
الاقتصادي العربي المشترك تحديات
كثيرة وقال اننا على ثقة من
تدركنا وإخراج رجال الأعمال من
الوقوف أمام هذه التحديات.

وأكد الدكتور محمد القمراوي وزير
الدولة للتجارة الخارجية أن مصر
حريصة على زيادة ورفع معدلات
النمو وزيادة التجارة البينية بين
الدول العربية وأن ذلك يحتاج إلى
الفتح بظرف فسمولية إلى
الأسواق خاصة الأسواق العربية
وغيرها حيث أن حجم الأعمال بين
مصر والدول العربية بلغ ٢٥١٧,٠
مليون جنيه عام ٩٢ بينما بلغ
٢٢٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهذا
رقم متواضع لا يناسب التجارة
العربية.

وأشار إلى أن شركات الانتاج
العربي قامت بتطوير منتجاتها
تتسببا مع الاتجاهات
العالمية تحقيقا لمطالب الاسواق مع
الحفاظ على المزايا التنافسية لها.
وأكد الدكتور نوال التجاري
وزير الاقتصاد والتعاون الدولي أن
التعاون الاقتصادي ويعتد ويتم على
الدول العربية بكل ائزء لمواجهة
هذه التحديات العالمية للاقتصاد
والتجارة الحرة والدول العربية لديها
الكثير من الامكانات التي تؤهلها
لأن تكون كتلة اقتصادية عربية
ولها أيضا الموارد الطبيعية والمالية



الصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٣ في ختام ندوة الأمن القومي العربي

تنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك بدعم من المنظمات الشعبية

كتب - فتحى محمود:

أكدت ندوة الأمن القومي العربي والشرق الأوسط التي ختام اجتماعاتها أمس بغسرة دعم التضامن العربي وتنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتعاون بالسلام للشامل والعمال القائم على استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وبلغ الحصار للفروض على بعض الدول العربية، وإدارة الأزمات والتضامن مع الشعب الجزائري في مواجهة أعمال العنف الإمبريالية التي تقوم بها بعض الحكومات.

وكانت الندوة، التي استمرت يومين على هامش مؤتمر اللجنة الدولية للاتحادات المهنية والفنية العربية، قد ناقشت ستة محاور للامن القومي العربي في مختلف المجالات، وأكد الدكتور مهابر لمطوط نقيب الصحفيين السوريين ضرورة تعزيز دور الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاع العربي المشترك والوحدة الاقتصادية العربية، مشيراً إلى أهمية

تعزيز التضامن العربي للعمال وبعض القوى والطبقات على تنوع مواردها ومصادرها، ودعا إلى تلبية المستثمر إلى مخططات التطبيع مع إسرائيل في ظل استمرار احتلالها للأراضي العربية وطلبها للورقة التي قدمها أحمد يوسف الفزعي مساهم رئيس تحرير الأهرام بصياغة استراتيجية الأمن القومي العربي لا تتأثر سوافرة مجلس الجامعة العربي أو القمة العربية لمص واما نال أيضاً تأييد المنظمات والاتحادات الشعبية العربية

وأشاد أن هناك اجتهادات عربية مساهمة لمصياغة مثل هذه الاستراتيجية أبرزها وثيقة الاستراتيجية العمل العربي المطروحة على مجلس الجامعة العربية منذ عام ١٩٩٣، وهناك أيضاً ميثاق الشرف للامن والتعاون

العربي منذ عام ١٩٩٥ وتنتظر الوثيقتان مولفة مجلس الجامعة العربية عليهما وفي سياق إعادة ترتيب البيت العربي طالت الورقة باستخدام وشائج تربط الجامعة والمنظمات الشعبية العربية خاصة الاتحاد المهنية والفنية حتى يستكمل العمل العربي المشترك شدة الشعبي الثالث.

وأوضح الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن نجاح العرب في التعامل مع تصدي الشرق الأوسطية وسوله من التحديات الأخرى إنما يتوقف على قدرتهم على إخراج المشروع الاقتصادي الاقليمي العربي إلى حيز الوجود، وهو المشروع الذي عليه أن يتحمل مسئوليات صلبة وتعليم لأصالح العربية القائمة أو القائمة وتنتظر من يركبها ويضجها وكذلك التعامل مع الكيانات الاقتصادية المختلفة والتنافي.

وقال الدكتور حسن إبراهيم أن أول محاولة عربية جماعية رامية في هذا السبيل هي اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي قررتها الجامعة عام ١٩٥٧ وخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ بقيام

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للشرقاء وقد حفلت هذه السوق نجاحاً واضحاً في السنوات العشر الأولى انعكس على ارتفاع التبادل التجاري، ثم بدأت تبرز في كل السبلات التي شابت العمل العربي المشترك في مجملها، ولكن هذه السوق سارت قائمة بين سبع دول عربية وتحتاج إلى التفصيل والتنشيط وإلى تقديم نموذج ناجح يتفق بالي الدول العربية بحدودها وبالتخاريف ليجها، حتى لا يتم إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

وأضاف أن السوق في جوهريها هي منطقة تجارة حرة عربية مصرية يكملها ويضعها العمل التجاري في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مختلف الأصعدة الأخرى للتكامل الاقتصادي، وأشار إلى أن مرحلة مطقة التجارة العربية الحرة التي سيتم تنفيذها عشر سنوات هي أرى درجات التكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يتشكل بعد ذلك أن مراحل الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي للاتحاد العربي.

وأعلن الدكتور غسان الأمين نائب رئيس الصبابة العربية العرب للقبان العربيين أن للقبان العربيين للامن القومي العربي يتحمل في أهمية التضامن العربي وتضمين دور مؤسسات العمل العربي المشترك الرسمية والشعبية وتنظيم الاتفاقات والمواقف المعقولة والعمدة لاستخدام سلاح القاطعة العربية لتحويلها واحترام الحريات العامة بحقوق الإنسان واحترام مبدأ المشاركة الديمقراطية في البلاد العربية ورفع خطط تكامل اقتصادي وتنموي عربي.

وقال الدكتور مدحت الجيار الأستاذ بجامعة الرزاز أن الدورة الثمانية والسياسية والاقتصادية والمصيرية في التي تحقق الأمن القومي وطالب العرب بالمشاركة في أدوية شئون العالم بدلاً من الاكتفاء بموقف اللفرح عالي الصوت أو الرافض بلا سد.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٣

تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجنة الاتحادات العربية

قرر المؤتمر العام الأول للجنة القومية للاتحادات
الوطنية والثقافية العربية في ختام اجتماعاته بـ القاهرة
أمس تشكيل أمانة عامة مؤقتة للجنة تتضمن منصب
الرئيس سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين العرب
والأمين العام الدكتور على إبراهيم أمين عام اتحاد
الصيادلة العرب وأربعة نواب للرئيس هم طارق أبو
عتسي الأمين العام لاتحاد المحامين العرب وحسن
جسام رئيس الاتحاد الدولي لتقنيات العمال العرب
والدكتور حسن خريس الأمين العام لاتحاد الأطباء
العرب وعلى علقه عرسان الأمين العام لاتحاد الأطباء
والكتاب العرب.

والتستمر هذه الأمانة في تسير أعمال اللجنة لمدة
خمس أشهر يقوم كل اتحاد من الاتحادات الأعضاء
خلالها بمناقشة مشروع لائحة النظام الأساسي مع
الأعضاء على أن يعقد مؤتمر عام للجنة في نهاية تلك
الفترة لاتخاذ اللائحة وانتخاب مجلس إدارة للجنة
والد اعتمد اتحاد الصحفيين العرب عن عدم
المشاركة في اجتماعات المؤتمر العام الأول للجنة
حتى تتاح الفرصة للأمانة العامة للاتحاد لدراسة
مشروع النظام الأساسي للجنة واتخاذ القرار
المناسب.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية

وطالب أعضاء اتحاد الغرف العربية باستبعاد الخلاصات السياسية عن المصالح الاقتصادية للإامة العربية. يركز محمد المصري رئيس الغرفة التجارية ببورسعيد على ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة وإقامة كتلة اقتصادية عربية لمواجهة التكتلات العالمية وذلك قبل أن يبدأ تنفيذ اتفاقية الجات والتي وقعت عليها ١٢٠ دولة.

وقال الدكتور برهان الدجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية أن القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة هو قرار جيد ويشكل الحد الأدنى لما تطالب به الدول العربية وإن قرار منطقة التجارة العربية الحرة يعطي الحق للدول العربية بأن تحتار الأحسن في الميزات التي تمنحها بعض الاتفاقيات العربية. وأشار إلى أن هناك مراجعة نصف سنوية لقرار إنشاء المنطقة الحرة العربية. وطالب بأن يصمم القطاع الخاص شريكا في تنفيذ هذا القرار وإنشاء

المنطقة

وقد شارك باقي الأعضاء في مناقشة لجنة متابعة انشاء المنطقة. كما طالب البعض بتقديم الدراسات والمعلومات لجميع التجار والمستثمرين العرب من نشاط المنطقة وكيفية استعادة التجارة العربية منها. وقد قدمت الأمانة العامة للمؤتمر تقريرا عن الوضع الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة والتجارة العربية البينية والجمارك والتنمية الزراعية والصناعية والإدارية وشؤون العمل. وكذلك من المعارض التجارية العربية ومراكز المعلومات التي أنشأها الاتحاد لتقديم خدماتها إلى التجار والمستثمرين العرب لتنمية تجارتهم واستثماراتهم.

وحدد طرح التقرير بعض التسهيلات الخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ونصت على التيسير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود، والتيسير الكامل لجميع السلع والمنتجات العربية المتداولة بين الدول العربية، والتخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على السلع، وتوحيد الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من خارج دول المجموعة العربية، والتنسيق في إنتاج السلع العربية وتيسيرها بين الشركات ومنح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة، وتيسير تحويل التبادل التجاري بين الدول العربية.

لجنة التجارة والجمارك

وأوصت لجنة التجارة والجمارك بضرورة أن تقدم هيئات الجمارك العربية بمراجعة تشريعاتها الحالية، ووضع برنامج لإصلاح الإجراءات التي يتعين أنها غير فعالة وسعوية للإتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية.

كما أوصت بأن تستخدم هيئات الجمارك أقصى حد من تكنولوجيا المعلومات لمساعدتها في أداء واجباتها.

كما طالبت بضرورة فصل عملية الاتجار من البضائع والسلع عن عمليات تصديق الإيرادات والمصاريف. وطالبت بتخفيض الكمونات العربية لدى الوكالات الحكومية إلى جانب الجمارك في حالة الاتجار من السلع وترشيد هذه العملية وإسنادها إلى هيئة واحدة.

كما طالبت توصيات اللجنة الحكومات بأن تسهّل أسلوب التقييم الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وضمان نزاهة ومعايير الأداء الهنيء داخل دوائر الجمارك.

قضية المياه

وناقشت لجنة الزراعة والمياه أزمة المياه في البلاد العربية وبمجرى الموارد المتاحة للزراعة والمشاكل الرئيسية للمياه، وانتفاض كفاءة استخدام المياه، ودور الري والتوجهات الحديثة وتبديد الري واستدامة الاستفادة وترجيح استخدام المياه وضمان استدامة الري والدور المصري للاستثمارات المائية. ويواصل المؤتمر أعماله اليوم ويصنع عددا من التوصيات الهامة.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٤

مؤتمر الغرف التجارية يواصل أعماله

الجان المتخصصة تبحث معوقات التجارة البيئية ومشكلات المياه والجمارك

واصل مؤتمر الغرف التجارية العربية أعماله أمس على مستوى اللجان القطاعية المتخصصة حيث ناقشت إعلان القاهرة الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقرير السنوي المقدم من الأمين العام للمؤتمر.

وعقدت لجنة التجارة والجمارك والمياه اجتماعيها صباح أمس، حيث بحثت لجنة التجارة لنشاء الاتحاد الجمركي العربي أسس والمشاكل الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين الدول العربية.

وبحثت لجنة الزراعة والمياه والتنمية الزراعية بقدرول العربية وسبل زيادة الانتاج الزراعي ومساو لتطبيق الاكتفاء الذاتي للدول العربية، وكذلك مشكلات المياه وكيفية الحفاظ عليها.

وشارك خالد أبو اسماعيل وكيل

تابع المؤتمر:

حسن عبد المنعم
رافقت أمين

المطالبة بتوحيد

الإجراءات الجمركية

العربية قبل انتهاء

الفترة الانتقالية

للجان

اتحاد الغرف للتجارة المصرية في اجتماع لجنة التجارة إن جميع قرارات اتحاد الغرف العربية والمؤتمرات التي ينظمها الاتحاد للمستثمرين كانت تطالب في جميع اجتماعاتها بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، وأن ذلك يعني أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإنشاء هذه المنطقة ليس قرارا سياسيا وإنما هو مطلب مصري لمصلحة المواطنين ورجال الأعمال.

وقال: إننا نطالب بتشكيل لجنة لتابعة تنفيذ هذا القرار مع الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن تشمل مصر في هذه اللجنة.

وقال رئيس الوفد السوري: إن سوريا كانت حريصة على أن تبدأ مناقشات هذه المنطقة والسوق العربية من حيث انتهت، وأن الاتحاد عليه مسئولية كبرى من حيث متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، على أن تكون هذه اللجنة مشاركة ومعالة في تنفيذ هذا القرار.

وقال محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية: إن قرار منطقة للتجارة العربية سيبدأ تطبيقه من عام ١٩٩٨ وأن الحد الأقصى للانتهاء من إنشاء هذه المنطقة هو عشر سنوات وأن هذه المنطقة ستشأ بين بعض الدول

محاولة جديدة لإحياء التعاون الاقتصادي العربي برنامج لإزالة جميع القيود الجمركية بين الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٧



جانب من اجتماعات وزراء الاقتصاد والمال العرب الأخيرة

في خطوة تعتبر الأكثر أهمية خلال السنوات الأخيرة في مجال العمل العربي المشترك وفق وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعهم بالقاهرة الأسبوع الماضي علي بدء العمل بالبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من أول يناير القادم حيث يتم إجراء تخفيض سنوي علي الجمارك بمقدار ١٠٪ لتتم إزالة جميع القيود الجمركية بحلول عام ٢٠٠٧

ودعا المسؤولون بمساعدة الدول العربية الي ضرورة اسراع الدول التي لم تنضم الي اتفاقية تميسر وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية الي التوقيع عليها وهي (مصر والجزائر وسوريناميا وجزر القمر وجيبوتي) ويترقب المسؤولون توقيع مصر خصوصا علي الاتفاقية التي تعتبر الاساس في منطقة التجارة الحرة. وحسبما أكد المسؤولون فإن مصر ابليت الامانة الخاصة للجامعة بانها في طريقها للتوقيع علي الاتفاقية منذ ما يقرب من عام وللتشجيع علي سرعة اتخاذ هذا القرار فقد تم ضم مصر الي اللجنة الخاصة بمناقشة وتنفيذ البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تميسر وتنمية للتبادل التجاري العربي.



المصدر : الأهرام -

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرحلة المقبلة على دراسة الاتفاقية لتسريع بالانضمام إليها والمشاركة في دعم التعاون الاقتصادي العربي خاصة وإن السوق الجزائرى يفوق حجمه تقريبا ١٤ مليار دولار وهو ما يشكل وزنا كبيرا للتجارة العربية.

والغبار الى أن ما تم اتخاذه هو خطوة أولى صغرى عن أملة بأن يتم ترجمته في الواقع وتنفذ برامج حقيقية من شأنها دعم الاقتصاد العربى .

وقال أن السوق العربية يجب ألا تظل مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية وبالدائى لابد من تنمية الإنتاج لمنتجات الأخرى وهذا يتطلب زيادة الاستثمار العربى فى المجالات الصناعية وتوجيه الطاقات المالية الى بلدانهم لتنميتها.

وأشار الى أن العرب لابد أن يعملوا على استغلال جميع الطاقات المتاحة لديهم لتحقيق مصالحهم والعمل على الحد من المشكلات التى تعوق العمل الجماعى واعطاء الأولوية للعمل الاقتصادى لمواجهة التحديات الدولية الراهنة .

وأعتبر عبد الرحمن السحبحانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بمثابة وضع حجر الأساس فى إقامة التجمع الاقتصادى العربى ويحلل الأسم للقرن القادم كأداة على التطور والتقدم اعتمادا على مواردها وإمكاناتها.

وقال أن لجنة المفاوضات التجارية التى أشتهاها المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ٨٧ ستقوم بمناقشة تطبيق الدول للبرامج التفضيلية خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التى من شأنها التحكم فى الواردات وعلى وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية .

وأوضح أن جميع السلم التى ستدخل التبادل الحر والتى يكون مشابهاً إحدى الدول العربية الأطراف بالاتفاقية سوف تخضع لقواعد المنشأ التى تصفها لجنة قواعد المنشأ التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقال السحبحانى أن الدول الأطراف تعهدت فى البرنامج التفضيلى بتطبيق مبدأ الشفافية فى تبادل المعلومات والبيانات وبما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وسيتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى جميع القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية .

تقرير : عماد السويفى

وقد أكد عدد من وزراء الاقتصاد والمسؤولين بالجامعة أن قرار بدء العمل فى منطقة التجارة العربية الحرة يمتد بنمطية حجر الأساس لإقامة تجمع التجمعات العربى لمواجهة المشكلات الاقتصادية الدولية مع التحول الى القرن الحادى والعشرين.

وقد وصف ناصر البوفشان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الكويتى القرار بأنه تاريخى مشيرا الى أن هناك رغبة أكيدة من جانب الدول العربية فى تنفيذ نتيجة لتفانيتها أن للتعاون الاقتصادى الجماعى أصبح ضرورة فى ظل التطورات الدولية الاقتصادية .

وقال أن تشكيل لجنة وزارية لمناقشة عملية التنفيذ يعكس الحرص العربى على الالتزام بما تم التوصل اليه موضحا أن هذه اللجنة سوف ترفع تقريرا الى الاجتماع المقبل للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته القادمة توضح فيه ما قد تظهر معوقات ومشاكل عند التنفيذ.

وأكد أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يتمشى مع احتياجات دولنا ويحافظ على مصالحها ويؤدي الى تدعيم العلاقات العربية وآسيا وتيسير انسياب التجارة ليلية ولتلى لا ترقى نسبها الحالية فى مستوى الطموح .

وأشار الى أن العديد من بنود الاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لم تنفذ نتيجة وجود معوقات قانونية واختلاف فى قواعد المعاملات بالإضافة الى اعتبارات سياسية أخرى موضحا أن ما تم إقراره هو محاولة إيجاد آلية لازالة المعوقات الفنية وليس تمهيد الاتفاقية وأكد العديد بخصى وزير التجارة الجزائرى أن بلاده ستعمل خلال



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧

القبالات حارة والنتيجة محلك سر!

من يشاهد وزراء الاقتصاد العرب وهم يدخلون إلى قاعة الاجتماعات في مبنى جامعة الدول العربية يوم الأربعاء الماضي الساعة الخامسة بعد الظهر يتوالت على الفور أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أو حتى قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق. فغير أن محصلة المتابعة الدقيقة لما جرى ويجري تحت مائدة الاجتماعات مختلفة تماماً.

جرت العادة في اجتماعات الوزراء أو المندوبين الدائمين في الجامعة، أن يدخل الجميع إلى قاعة الاجتماعات وهم يتبادلون القبالات الحارة وعلى وجههم ابتسامة عريضة، وتقاؤل، وحماس شديد لما يتم طرحه على جدول الاجتماعات، وفي الدورة الـ (٥٩) لوزراء الاقتصاد والمال العرب، كان أبرز البنود هو بحث سبل الإسراع بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، كمقدمة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وكانت أغلب تصريحات المشاركين في الدورة الأخيرة - (١٠) وزراء اقتصاد، واثنين نائبين عن الوزراء، و (١٠) على مستوى المكوّن الدائم - تتفق جميعها على «ضرورة تلبية المصالح الاقتصادية العربية الواحدة»، وتبدأ من كلمة «لا بد»، وتنتهي بـ «دعوتنا نرى ما يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع».

وفي هذا الاجتماع بحث وزراء الاقتصاد العرب تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بموضوع إقامة منطقة تجارة حرة عربية، والمشكلة من وزراء الإمارات والسعودية ومصر، والأردن، وسوريا، والمغرب، وما تم التوصل إليه من مقترحات لحلول بعض العقبات الفنية التي تم بحثها في اجتماع اللجنة على مستوى الخبراء يوم ٨ ديسمبر

أحمد مراد

١٩٩٦، إضافة إلى التعديلات التي أدخلتها الأمانة العامة للجامعة على بعض بنود البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة، ومنها لوائح المتابعة والتنفيذ، وفرض المنازعات تحت إشراف وزراء الاقتصاد والمال العرب. وعلى الرغم من توافر الدراسات الجادة حول تنمية وتيسير التبادل التجاري، واكتساب البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة في شكلها النهائي، إلا أن مصير هذه الدراسات والبرنامج - كالعادة - ليس بأفضل مما سبقه من دراسات وبرامج، فقد تم إحالة القرار النهائي الخاص بإقرار المقترحات إلى مجلس الجامعة العربية ووزراء خارجية دول القمة



العدد

المصدر

٤ فبراير ١٩٩٧

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاعتماده أو رفضه، ومن ثم إلى اجتماع أول قمة عربية مقبلة!! وقد تضمنت هذه المقترحات ثلاثة تصورات للوصول إلى منطقة للتجارة الحرة، وتقضى بتنفيذ

خطة الإنشاء في مدى زمني لا يتعدى عشر سنين، وجدول زمني من ١٠ إلى ١٥ سنة لتوزيع السلع على جداول التحرير التجاري التدريجي، مع اشتراط عدم

إصدار أي تشريعات تقوية تتعارض مع خطة التنفيذ، ومعاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بشهادة المنشأ والمواصفات والمقاييس، وتعهد الدول الأطراف في اتفاقية

المنطقة الحرة بتطبيق مبدأ توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالتبادل التجاري مع أي دولة غير عربية، إضافة إلى تعهد الدول في مراعاة أحكام وأواعد اتفاق منظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدم.

ومن بين الخلافات العربية حول هذه التصورات يأتي تحفظ كل من الإمارات ولبنان بشأن السلع المنتجة في المناطق الحرة، وأيضا تحفظ سوريا ولبنان بشأن السلع الزراعية وضرورة أن يكون التحرير فيها تدريجيا، وطلب مصر ألا يكون هناك موعد إلزامي لبدء تحرير السلع المتبالة.. ويبدو من المحصلة النهائية لهذه التحفظات، وخطوات تنفيذ إقامة المنطقة الحرة، والاتفاق على تنفيذها أو رفضها من قبل وزراء الخارجية أو في «القمة المقبلة» يتضح أن «الحلم العربي» في إنشاء السوق العربية المشتركة مازال بعيدا عن التحقق، والتطبيق على أرض الواقع.

ويأتي هذا التعمد العربي في تطبيق أي خطوات إقامة السوق العربية المشتركة عبر تنمية وتيسير التجارة البينية العربية وإقامة المنطقة الحرة، في ظل دعوات أمريكية صريحة برفع المقاطعة العربية المباشرة والإسرائيلية واستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في لجائها الخمس «السياء» البينية. اللاجئين، التسليح، والتعاون الاقتصادي، وهو ما يعني في بساطة عودة الدول العربية إلى خيار الشرق الأوسط. وأحيائها وفقا لتصورات الأمريكان والعهد الصهيوني، والبدائية هي موافقة مصر على حضور إحدى لجان المفاوضات المتعددة بما يعني بدء نسف



المصدر: البحر

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة ربط التطبيق بالتقدم في
عملية التسوية.
والسؤال الذي يطرح نفسه
علينا الآن.. أي من الاتجاهين
يمكن أن تنجبه إليه المنطقة
المريية.. هل نمضي حقا.. بهذا
الأسلوب.. في طريق التكامل
الاقتصادي الميري.. أم أن
تناقض المصالح القطرية و.. ربما
الضخوع للمطالب الخارجية
سوف يقود المنطقة إلى طريق
آخر؟



المصدر: العربية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤٤ فبراير ١٩٩٧

السوق المشتركة... مزيد من المناقشات!

الماضية وتضمينها الآثار المستقبلية لإنشاء هذه السوق على الاقتصاديات الدول العربية. مشيراً إلى أن الورقة ستتضمن أيضاً سبل تذليل الصعوبات التي تواجه إنشاء السوق العربية وأوضح أن القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاص بإنشاء السوق لم يطبق منه حتى الآن سوى صيغة منطقة التجارة الحرة العربية بين ٧ دول ولم تتطور هذه الصيغة بسبب الفهم الخاطئ لبعض الدول العربية حول وجود تناقض في المصالح الاقتصادية القطرية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

كتب عصام عبد الحميد:
أعد مجلس الوحدة الاقتصادية ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة لعرضها على الاجتماع القادم لاتحاد البرلمان العربي في منتصف مايو القادم وقال حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تصريحات خاصة للعربي، أنه بحث مع د. أحمد فتحي سرور بصفتة رئيساً للاتحاد البرلمان الدولي سبل إقامة السوق العربية المشتركة وموقعاتها.
مؤكداً أن الأخير طلب تضمين طلب الورقة تقييماً لتجربة السوق العربية خلال ٢٥ عاماً



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعاً إلى التركيز على التجارة كمحور للتكامل

اتحاد الغرف العربية يصدر إعلان القاهرة الاقتصادي

□ العالم اليوم - خاص :

دعا إعلان القاهرة الاقتصادية الذي صدر من مؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى التركيز على المحور التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي العربي.

كما طالب بحدود أكبر للقطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة، والأسراع بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

وأوصى المؤتمر بإيجاد الملائم للاستثمار من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وأعداد برامج التنمية وتوفير البنى الاقتصادية والإدارية وإيجاد تفرعات منظمة للاستثمار تعمل على تشجيع التعاون الاستثماري العربي.

كما أوصى بضرورة تطوير أسواق المال العربية حتى تصبح قادرة على استقبال أسهم الشركات العربية القائمة وحديثة التأسيس وترويجها وتداولها لتصبح الشركات العاملة وأصداراتها المالية أدوات فعالة في حركة الاستثمار العربي المشترك.

كما دعا المؤتمر إلى انفتاح السياسات الاقتصادية العربية وتحريكها مع ضرورة إعطاء الأولوية للتعاون البيئي العربي في شتى المجالات.

وعرب المؤتمر عن ترحيبه بقرارات مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة في 21 يونيو الماضي، كما

يرحب بتكليف القادة العرب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية لوضع وتأييد خطط عمل اقتصادية واجتماعية كاملة تتيج لسلامة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية والتعامل من موقع التكافؤ مع الشركات الأخرى في النظام الاقتصادي العالمي.

كما رحب المؤتمر بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال 10 سنوات ابتداء من الأول من يناير من العام القادم، وكذلك الموافقة على برنامج التنفيذ لإقامة هذه المنطقة.

وقد أكد المؤتمر على أن هذا القرار يعد خطوة أساسية ومهمة لتنفيذ المشروع العربي الذي يدور حول إقامة سوق عربية مشتركة، وهو المشروع الذي يجب أن يكون محور العلاقات الاقتصادية العربية



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ / ٧ / ١٩٩٧

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع جميع الأطراف غير العربية
وطالب المؤتمر بإقامة علاقات بين الصناديق
والأسواق المالية العربية، وإشراك القطاع الخاص
العربي في الشركات القابضة المشتركة القائمة حالياً في
مجال الملكية والإدارة، لإيجاد قطاع مختلط فعال
وقادر مع تفعيل دور القطاع الخاص وبإخائه في
المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ودعم هذه
المشروعات بمختلف الوسائل، والأسراع في تنفيذ
برامج المخصصة مع التأكيد على أهمية إعطاء البعد

الاجتماعي في هذه البرامج وفي سياسات الإصلاح
الاقتصادي بشكل عام وعلى أهمية تطبيق المواطنة
الاقتصادية العربية.

كما طالب بتحديد العمل الاقتصادي العربي
المشترك من الخلافات السياسية.

ودعا الاتحاد العام للغرف العربية إلى عقد مؤتمر
عربي للتعاون العربي الاقتصادي بمشاركة على
المستويين الحكومي والخاص ودعوة أطراف دولية
 للمشاركة فيه وفق الأسلوب الذي يتم الاتفاق عليه
بين الأطراف العربية.

كما يندعو القطاع الخاص إلى تركيز جهوده
التنظيمية والتنسيقية والاجتماعية في ميئات قوية
وقادرة وعدم بعثرة الجهود في كيانات ضعيفة.

وأكد المؤتمر على أن إقامة كتلة اقتصادي عربي
بأسرع وقت هو مسألة وجود ومصير وكرامة. وأن
مثل هذا الكتلة، الذي يشهد النمو والأزدهار
لأطرافه، لا بد أن يسعى إلى الانفتاح على التكتلات
الاقتصادية الأخرى، والمساهمة الجادة معها، ونشر
الرخاء والسلام، مما يبرح ضماناً ودعامة لسلام
الشرق الأوسط قائم على التكافل والعدل، لأن تهميش
دور العرب لحساب غيرهم، وتصغير مواردهم
لمصالح سيوفهم يحمل من السلام مجرد تسمية
محرلية تعمل بذاتها بخير انهيارها.

ودعا المؤتمر كذلك الحكومات العربية إلى الانفتاح
بتمدية الموارد البشرية باعتبارها الدعامة الأساسية
في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف
الجهود لمعالجة النقص في المهارات والقدرات البشرية
التي تتطلبها عملية التنمية.

كما طالب بإشراك القطاع الخاص في وضع
الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، وتوفير الأطر
والتمهيلات لقيام هذا القطاع بدوره في الأنشطة
الاقتصادية والاستثمار في المناطق الريفية
والقطاعات الوليدة لفرص العمل.

ودعا المؤتمر القطاع الخاص إلى الالتزام بالقضايا
الاجتماعية أسوة بالقطاعات الاقتصادية والمساهمة
في عملية التدريب وإعادة التدريب بالتعاون مع
الأجهزة الحكومية، مع إنشاء أو رعاية مراكز
ومعاهد البحوث والدراسات.

وأوصى المؤتمر بإقامة شبكة مواصلات عربية
سريعة تربط بين مختلف الاقطار العربية، وتسهيل
اجراءات النقل وتخفيض تكلفته، وتشجيع إقامة
مؤسسات عربية كبرى منتجة قادرة على تلبية الطلب
في الأسواق العربية بأسعار تنافسية وتشجيع تبادل
المعلومات بين الدول العربية عن الانتاج الصناعي
واسعاره، والفرص المتوافرة وتشجيع إقامة
العارض الصناعية العربية.



المصدر: الأهرام المسائية

التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



فخو سوق قريية مشركة

تكشف الكلمة التي اطلقها بها الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء في افتتاح مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية يوم السبت الماضي، عن رؤية واضحة وسياسات حكيمه وتحليل عميق من جانب حكومة د الجنزوري للتحديات الاقتصادية في مصر والعالم اجمع وسبل حلها في مصر والعرب بركب التنمية والتقدم الاقتصادي على المستوى العالمي.

في ٢٠٠٠م، أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، الدكتور علي العبدول، أن العراق قد حقق انتصاراً هاماً في مجال التعليم العالي، حيث تم تسجيل نسبة ١٠٠٪ من الطلاب في الجامعات العراقية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية في توفير البنية التحتية والتعليمية اللازمة لطلابها. وقد أشار العبدول إلى أن هذا النجاح هو نتيجة لجهود الحكومة العراقية في تطوير التعليم العالي، والتي تشمل إنشاء جامعات جديدة، وتوسيع القدرات التعليمية للجامعات القائمة، وتحسين جودة التعليم. كما أشار إلى أن الحكومة العراقية ستواصل العمل على تطوير التعليم العالي، بهدف تحقيق أهداف رؤية العراق ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى جعل العراق دولة متقدمة في مجال التعليم العالي.

والشخص المؤكّد هو أن الفرق التجارية العربية التي تضم كبار رجال الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية لها الدور الطبيعي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، خاصة بعد أن أصبح القطاع الخاص يقوم بالدور الأكبر في هذه التنمية ويشارك في إقامة مشاريع التنمية المختلفة.

ويمكن القول بأن الهدف الكبير الذي نضمي إليه جميعا هو ضرورة تحقيق التنمية البشرية في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة، والاعتماد على الاستثمارات والسلع والخدمات وتطعيم التجارة الخارجية وتبديد الأساليب الأمثل لتنمية الاقتصاد والاستثمار العربي المشترك، والعمل على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقترحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تمهيدا لاقامة السوق العربية المشتركة عملا وفعلا، ورفع جميع القيود عن حرية انتقال جميع السلع والخدمات.

أن تحقيق هذه الأهداف والتطلعات وإخالتها حيز التنفيذ يحتاج إلى تكثيف الجهود الخدمية والجادة ودعم التعاون العربي المشترك والتنسيق على مختلف المستويات، حتى تكون المساعي والجهود على قدر الأجل المطلوب.

والتي تتعدى ان الموارد البشرية تكفي في مقبلة اوابوات العمل الاقتصادي العربي المشترك، في العربية الغربية على مواردها البشرية مما يؤهل النشطاء العرب في المستقبل ان تضم العلماء من الفتيين والمهنيين. ان الاشخاص في هذا الطاقم من ان تصانف الجهود العربية المشتركة من أجل تنمية الموارد البشرية واستغلال الخبرات الاقتصادية المتفصلة افضل استعمال العمل في الشرق واستغلال القدرات التي تعترض طرق التنمية والنظم من طرق التخطيط السليم وقريبة الشاملة والقرارات المتبينة في مستشرق

أما التسليم وتقطع من مرسى اللامى وثوق مشكلات المانصر.
أن هو أسواق المال العربية اليوم أصبح أكثر ضرورية في كل تنامي
تجارات التخصص في المال العربي الآن من شأنها تولد ملكية الاستثمارات
العامة إلى المال والخاص في خلال سنوات الأربعين الأولى، ويؤيد هذه
معدلات نمو أسواق المال العربية ويؤيد إلى مزيد من الترافيق بين هذه
الأسواق وزيادة الاستثمارات المالية، ويعد الآن التحديتات التي تواجه
المال الاقتصادي - المالى كبرى ومخاطر، ومشاكلة، وفي كل فترة من
الاستثمارات كبريات كبيرة، ومخاطر ضخمة وحكومات ينفذ الجميع الحلول
استخدمتها، ما يؤيدنا للقيام، بين هذه التحديتات وتحقيق إنجازات الحلول
خاصة على عهد العظماء العرب، الله.

وتعتمد على نظريتين في حقلية معينة في هذا المجال، هي من ضمن
نظرياتها هذه النظريات الفكرية التي لا تعرف العرب.
معلومات استوردت هذه النظريات القديمة من العرب، لإيضاح ذلك
بالأمثلة والبيانات، فإن الأمر يحتاج إلى اطلاع بتلك شمولية في الأمور
خاصة الأمور الفكرية وغيرها، حين كان الحد الأدنى من العلم
العربية عام ٢٠١٧، من خلال عام ٢٠١٤ بما يقارب ٢١٦٦ مليون جنيه عام
١٩٩٥ وقد تم توفيره لتجلبس العرب في
في التفسير الاقتصادي، ويبحث عن الحلول العربية بلى لهذه
الواجهة هذه التغيرات الاقتصادية والتجارة الدولية العربية لديها
التكثير من الإمكانيات التي فعلها إن تكون تلك التغيرات كبرى، وبفضل
الديمقراطية والمالية والإشراف، على هذه الإمكانيات يمكن تحقيق
ذلك، كما أن هذه الموارد الاقتصادية، من خلال حالة المنظمة الاقتصادية
العربية، نتائج معقدة، قد يلزم، على وجه الخصوص، وتجسد
التنسيق بين الدول العربية في عالم الحاضر.

ويعتقد أن التقارب في الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول العربية من خلال انضمامها إلى التعمير الكامل للتجارة والتحرير الفني والمالي بموجب معاهدة الاقتصاد العربي، معناه أن منطقة التجارة الحرة مثل كتلة إبدائية نحو تحقيق حكم حال انتظاره، إلا وفي حالة سوق عربية مشتركة، فخطوة متقدمة نحو العمل العربي المشترك وإقامة تكتل اقتصادي عربي له شأن وثقل، فضلاً عن العمل على إزالة الحواجز أمام حركة التجارة البينية.

(المحور)



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب محمد عبد الجواد
أحمد طهون يونس
الوحدة الاقتصادية
العربية ان الحكومية
الاسرائيلية منظمة
بمستشارين نخباهم
نفسهم الى خيط
الاقتصاد الوطني الفلسطيني
واحكام تخطيطه للاقتصاد
الاسرائيلي وعازمة الصطوب
المستعمرة وحرب الاصابات
الغوية على الزيادة الوطنية
للتعريب الفلسطيني من خلال
تمديد جولات المفاوضات دون
الوصول الى اتفاقيات محددة.

في تقرير الوحدة الاقتصادية العربية إسرائيل تسعى إلى فتح الانتعاش الفلسطيني واحكام تخطيطه لانتهائها

ويستوعبان حوالي
٧٢٪ من الخصخصة
للإقتصادية في الضفة
الغربية وقاد غزة
وقال الكاتب ان
الحكم القوي الاقتصادي
الغربي وصل الى

واوضح التقرير الذي اعده
المتكلم حسن إبراهيم عام
مجلس الوحدة الاقتصادية ان
الاقتصاد الفلسطيني يعاني
تأخر وصول المساعدات الأجنبية
بجانب استمرار هلاك المستثمرين
على رؤوس أموالهم بسبب
التدخل الاسرائيلي الواضح
مخبراً ان ان النتائج الحالية

الاجمالي الفلسطيني سجل خلال
العام الماضي نفوا مقداره ٢٢٪
وهو يقل عن معدل نمو السكان
التي ٢٪. ووصل التقرير هيكل
الناتج المحلي الفلسطيني
بالتخلف والجودة وسيفر
النشاط الخدمي والبناء السكني
عليه حيث يساهم هذان
القطاعات بنحو ثلثي الناتج

حوالي ٧٢ مليون عامل وفي
النموذج ان يصل إلى ٩٠ مليون
عامل في عام ٢٠٠٠. يستفيد
النمو السكاني والذي يتراوح
عمرها ما بين ١٥ و٦٥ سنة لديها
هي الشريحة المأهولة للمساهمة
في النشاط الاقتصادي.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجمهورية» تقول

خطوة ايجابية للامام

«يأتي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإعلانها أمام منطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من أول يناير العام القادم .. كفتية إيجابية من نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة وأقرت استراتيجية السلام العربية وكذلك فكرة المنطقة الحرة كتيبة على طريق التكامل الاقتصادي العربي .. ونواة للترابط العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية التي تتحدد ملامحها واتخذت قوة في القامع للعالم وأفارته ..

« فالمنطقة الحرة هي جزء من أليات السوق العربية المشتركة .. وتوصلت إليها الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية .. وإن كانت ستقام خلال عشر سنوات القادمة إلا أنها إنجاز كبير بكل المقاييس فقد وضع برنامجها التكنولوجي والمالي لاتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتلاقى مع أحكام منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير جميع السلع التي ينتجها المواطن العربي والتبادل لهذا لتحرير للتدريسي مراعاة الظروف التنموية التي تختلف من دولة عربية لأخرى .. وصولاً إلى التحرير الكامل لجميع السلع مع نهاية عشر سنوات .. الأمر الذي يشجع على اجتذاب الأموال العربية الوفيرة في مشروعات مشتركة تستثمر الموارد والطاقت العربية .. وتكون مناجاة للتصدير دون قيود إدارية أتعاء الوارد العربي .. بالإضافة إلى توفير آلاف فرص العمل وإطلاق يد العملة الماعرة على مستوى الدول العربية .. بعد التأكد من المواصلات والمميزات المطلوبة .. وإتاحة الفرصة لهذه العملة كي تقوم بدورها الطبيعي في التنمية الشاملة ..

« ومن هنا فإن إنشاء المنطقة الحرة العربية التي دخلت مرحلة التنفيذ أخيراً .. تؤكد إمكانية العمل العربي المشترك دون حساسية وبسلامة وفكر متحرر .. وتثبت للعالم فكرة العرب على الاختيار للصحيح والتنفيذ الفعلي .. وهو مؤشر هام لما يمكن تنفيذه في مجالات أخرى للتعاون العربي .. مثل المجالات الثقافية والتطبيق التكنولوجي وتبادل المعلومات وتطوير مناهج التعليم .. الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة من بلد لأخر .. مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي حقق نجاحات وتقدير عالمي .. ولم تستطع من عناصره حتى الآن أي دولة عربية على النحو المعلن على الرغم من تشابه الظروف الموضوعية للنمو والبنان الاقتصادي للدول العربية جميعها .. وملمحت في اجتماع وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مو بكل المعايير خطوة إيجابية للامام .. ننظر بأمل خطوات مفعلة في باقي مجالات التعاون العربي ..



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩٩٧/٣/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل العمل الفرصة تكو مقدمة التكامل الاقتصادي

أكدت منظمة العمل العربية ضرورة التكامل الاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية باعتبارها السبيل الوحيد للانتماء الاقتصادي في السوق العالمية والتعبئة الاقتصادية من منطلق التكامل الاقتصادي. وأكدت المنظمة من خلال تقريرها الأخير أن التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة العالمية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وأكدت المنظمة أن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وأكدت المنظمة أن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي العربي هي المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي العربي. وأكدت المنظمة أن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وأكدت المنظمة أن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وأكدت المنظمة أن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٣/١
نحو تكتل اقتصادي عربي

جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة محور قيام سوق عربية مشتركة

التنسيق مهم لإيجاد كيان عربي صناعي موحد

تحقيق:
عبد الناصر عارف
وفاء البرادعي

هل يشهد القرن الحالي قبل أن يفلط أنقاضه مولود مشروع عربي يكون فاطمة نحو التكتلات الاقتصادية العربي أو بداية للتكتل الاقتصادي العربي؟
إرهابات ومتغيرات كثيرة تؤكد حقيقة وجود عمل عربي جماعي اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية بكل أبعادها كذلك لأن مصلحة الأجيال العربية تفرس على العرب ضرورة تفعيل الكيان الاقتصادي العربي بكل ألياته سواء منظمة تجارية حرة عربية كبرى أو سوق عربية مشتركة تضمن تدفق رؤوس الأموال بلا عوائق.. فلا وجود في القرن القادم لكيانات ضعيفة.

وكان كين السبيل وبماض الأليات العملية الوافدة التي يمكن أن تبدأ بها؟
في الأسبوع الماضي طرحنا فكرة تحرير التبادل التجاري العربي، وإلى هذا التحقيق نطرح وجهة نظر أخرى ترى أن تحرير تدفق رؤوس الأموال للمشاركة في الإنتاج مما يؤدي إلى السلبية لاحتلال فاطمة للتكتل الاقتصادي العربي.

ولكن السؤال اللطيف هو لنا ما يتم

في البنوك الأجنبية لتسهيل أكبر عائد ممكن. وقد أدى ذلك إلى بعض الخسائر، نتيجة انخفاض أسعار الدولار والمشكلات التي حدثت في إسواق اللب المالية، رغم ذلك ما زالت الأموال العربية تتدفق على هذه البنوك.
كما أن الدول العربية في ذلك الوقت، لم تكن لديها برامج تنمية حقيقية وكانت تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات والوزانة العامة للدولة إلى جانب السلطة وارتفاع معدلات التضخم. الأمر الذي لم يشجع الأموال العربية على الاستثمار في الداخل ويطلب بجدت هذه الأموال للاستثمار العربي وضرب لذلك مثلاً بمشروعات المصريين في الخارج والتي تقدر بمئات ١٠٠ مليار دولار بينما لدينا فحوص في لبال الأجنبي ويؤكد الدكتور محمد حسنين أن الحضور الرئيسي والدواء الطبيعية للقيام سوق عربية مشتركة وتعاون اقتصادي متكامل هو

جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة

وتوفير الأمان والضمان لها وحرية

انتقالها ومنحها كل الامكانيات التي

تتبع على قامة المشروعات ودعم ذلك.

إن معظم الدول العربية ضيق في خطط

الاصلاح الاقتصادي وبطي وأسمه

وأدى ذلك إلى نتائج حادة كما حدث في

مصر الأردن وسوريا لبنان المغرب العربي

وعلى سبيل المثال فإن في مصر بدأ

العجز في ميزان المدفوعات يتضح كما

انخفضت معدلات التضخم وخططا

معدلات تنمية عالية في مواجهة زيادة

عدد السكان وقد كلها ظروف مؤلمة

لرؤوس الأموال العربية للاستثمار في

مشروعات عملاقة

وتدعو إلى قيام المشروعات التي تركز

على الخدمات، كالتأمينات والتأمين والتجارية والتأمينات وغيرها، مع تعديل قوانين الاستثمار والخصم على البنوك وإزالة التشجيع جذب الأموال وإيجاد مناخ جيد للاستثمار.
ولكن الدكتور عادل عز الدين نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين وخبر مناصرة السيارات له رأي آخر في هذا الموضوع يتركز في عدة نقاط أهمها أن تدفق رؤوس الأموال يحتاج إلى وقت طويل، فالتأخرات الظروف الاقتصادية من بلد عربي إلى آخر.
أن الدول المتقدمة للبنز، ولديها دخول ضخمة، بينما تعاني من الدول المسكن من لديها خسوف من الدول المسكن من الفشار، في حالة إطلاق حرية التبادل رؤوس الأموال والأفراد، ويحتاج إلى وقت طويل لإزالة هذا التشويق ويرى أن هناك عوامل يمكن بها جذب رؤوس الأموال العربية الأول تحرير التجارة وإزالة القيود القائمة مناصات مشتركة ثالثاً قيام تعاون في الاقتصادي والتكوير وإرباباً قيام تعاون في التضميد لإسواق خارج السوق العربية والأخيرة إيجاد حرية انتقال الصلا والأخيرة في البلاد العربية وهذه النقاط سوف تلخذ وقتاً لتتبعها، وقد يصل إلى عدة سنوات.

● وينبه إلى قضية مهمة أساسية لهذه

التعاون الاقتصادي العربي وهي ضرورة

فصل الأمور السياسية عن الاقتصاد كما

حدث بين الدول الأوروبية رغم اختلاف

السياسات بين بعضها، وقد نجحت هذه

الدول في القاسمة الأوروبية

المشتركة، إلا أن العالم اليوم تحكمه

الصالحات الاقتصادية، وأن الدول العربية

اقتصادية هي التي سوف يكون لها دور

سياسي على الساحة.



النشء والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٣/١

التي يجب إنشاؤها قبل تنديد أي مشروع تكاملي عربي، ويقتضي في هذا الصدد تطوير أجهزة البيانات والأحصاءات العربية، على أحدث التقنيات في هذا المجال، ثم ربطها معا.

أما بقضية الألية القومية، فيقال إن الدكتور محمد مدحت حسيبي بشورية قيام اتحاد البنوك العربية بدوره في هذا المجال بالتعاون مع محافظي البنوك العربية، للوصول إلى أسس لتأسيس الأولاد عن طريق مؤسسات تمويل عربية للمشروعات الكبرى، بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأجنبية.

كما يفتقر مشورة ربط البورصات العربية بعضها ببعض، مما يتيح قنوات جديدة لتمويل المشروعات العربية من خلال الشراكات العربية للمستثمرين الأتراك الكبار، وتخلق مدد في هذا الاتجاه فواد حديج نائب رئيس جمعية المصادقة المصرية للبيانات لرجال الأعمال السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد الصناعات العربية يؤكد أن الاتحاد هو أول من نادى بهذا اتجاه، حيث جات قوات قبل الجوانب الدولية لآلة الأسرار والمراجعات بين التجارة والاستثمار في الدول العربية مشيراً إلى أن البنوك العربية تقوم بدور الشرائح الذي وصل قدم العربي بعضها، ويقول إن الاتحاد أيضا في خلال سنة واحدة غير أثره الواضح على زيادة حجم التجارة البينية العربية حيث تجمعت البنوك العربية لتتوسع التجارة العربية للشركات استمراداً وتصديداً واتساعاً الاستثمارات العربية بالشراكة مع صندوق النقد العربي ويرجع تمويل التجارة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتبعية ذلك زادت التجارة العربية العربية في عام واحد بنسبة ١٠٪، ويطلب محمود عبد العزيز رئيساً لانشاء تشريع مصر في والصاح وشاذلية بين البنوك العربية حتى يمكن تمويل المصناعات بين هذه البنوك وتمثل ريادة القدرة وترويجها.

واقضية أيضاً إلى أن هناك مصورا شديدا في الخدمات قبيلة العربية كاتلر والصياغة وصناعة التشبيذ والفلوات مطالبها بشورية للتصديق في هذه الخدمات على الأقل حاليا حتى يمكن مواجهة التحديات القائمة على تنويعها الأمم العربية كما يطلب بشورية ربط البورصات العربية لآلة اسديت من السيرة والاستقرار في سوق المال العربي مما يمكن من توفير التمويل مستوطس ويطلب الأول المشروعات العربية.

هذه رؤية الخبراء ورجال الأعمال حول سبل احياا، لو بحث التكتل الاقتصادي العربي، البعض أكد أهمية البدء بالشراكات التجارية (التكامل) والبعض الآخر ركز على الشراكة والتتبع الاتحادي والآخر يرى أن تصدير عتق رئيس الأعمال الذي سيطلق هذا زفاد.

لخاد للمستثمرين العرب - ويأتي في هذا الإطار التفتيح الجديد الذي صعدت عليه جامعة الدول العربية منذ أيام قاتل، وفي اتحاد المستثمرين العرب ليكون أمة جديدة في هيكل التطبيقات العربية الاقتصادية قبل يمكن أن يشارك في تسريع خطوات التكتل الاقتصادي.

نائب رئيس اتحاد المستثمرين العرب السيد أحمد عزله، يقول إن هذا الاتحاد يسعى لانشاء صناعات عربية مشتركة باستثمارات عربية للوصول إلى مرحلة الكفاءة القاتية.

والنقضاء على البعد التفاضل الموجود بين المستثمرين العرب ما يطلق الشفا بينهم ويشجعهم على الفضول في مشروعات مشتركة، مبيداً عن المشروعات الحكومية مشيراً إلى أن سبعا من الدول العربية وفي مصر والسعودية واليمن والمساكين والأردن وسوريا والكويت انضمت إلى هذا الاتحاد، وهو مقترح أمام جميع الدول الأعضاء، ويؤكد أن لدى الاتحاد مشروعات جاهزة ومعدة سيتم طرحها بعد اكتمال الهيكل التتبعي للاتحاد، ومن النظار أن ينظم الاتحاد مؤتمرا استثماريا في السعيدة لفتح آليات التجارة للقطاع الخاص نحو الاستثمار في الدول العربية.

المشروعات المشتركة وإذا كان عتق رئيس الأعمال العربية بحرية انتقلها ضرورة لقيام استثمار عربي، فإن رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع الذين يقع عليهم عبء تحديد رول رئيس الأعمال إلى مشروعات مشتركة باعتبار أن مثل هذه المشروعات للشركة القاطرة التي تحب معها عناصر كثيرة لتحقيق نقل إقتصادي عربي، قول هادك مشروعات جديدة يمكن البدء بها.

ويرى الدكتور محمد مدحت حسيبي أن البدء بمشروعات عربية (ماي تاد) أمر بعيد لئال حاليا، لأن هذه التوعية

تحتكرها الدول الصناعية الكبرى وأن تسمح بالانفاس فيها، ويقول إن ربما تكون مائة البنية إما للشراكة في مشروعات جمعية عربية كبرى فيرى بعض الخبراء أنها غير ذي جدوى لأنها تعتمد على منتج محدود وما يطلق من قوته لصفاء للاتصاف، هذه المشروعات قبل البدء في تنفيذها، تحتاج إلى عتق كبير، الأول شبكة مطبات حيث توفر البيانات والأحصاءات دقيقة لاشارة في الأسواق العربية والمكاتب لاشارة والقرارات للقرارات والآليات تمويل مناسبة تضمن معاملة تفصيلية لهذه المشروعات، ولما يتعلق بالبيانات والأحصاءات يرى إهاب عتق رئيس جهاز التنمية والأحصاء أن شبكة للمعلومات العربية في البنية الأساسية

يتمسك البعض بخلق جنب رئيس الأسواق العربية في المشاركة في الاستثمار في اللغة العربية، بعدم وجود ضمانات كافية وجواز تشجيع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية وعدم وجود تشريعات محددة تنظم هذه العملية، وإلى استطلاع لرأي الخبراء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع رجال الأعمال العرب والمستثمرين، أظهر أن سبب تردد رجال الأعمال العرب والمجابهة عن الاستثمار في الوطن العربي يرجع إلى عدم اليقين التي تتصف بها السوق العربية المشتركة، ويكره رجال الأعمال العرب عدة أسباب أدت إلى ذلك أهمها، محدودية التجديبات وأساليب الأساسية في بعض الدول العربية، وعدم وضوح مرافق بعض الحكومات تجاه الاستثمار الأجنبي، وتقصير التشريعات وعدم استقرارها، ومع أن معظم هذه الظروف قد تلتفت إلى عدد كبير من الدول العربية خاصة التي انتهت برام للإصلاح الاقتصادي إلا

أن رؤساء أسواق عربية لا تزال في حالة الغشرب، ولكن ملكات مجلس البورصة العربية تتخاض فقه التصديرات في دراسة أعداء الدكتور سليمان للتدبير خير إقتصادي عربي - يتخاض أنه منذ عام ١٩٨٠، تم إبرام إتفاقية عربية موحدة لاستثمار رؤس الأموال العربية، صاغت عليها مشورين دولة عربية، والمفروض أنها نافذة منذ هذا التاريخ ويصل هذا أول تشريع عربي لتنظيم العلاقة الاستثمارية وخلق المناخ التشريعي والإداري لتشجيع عودة الأموال العربية من غروبها، والأسهام بصورة فعالة في عملية التنمية ويطلع محمود عبد حميد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية ورئيسه في هذا الموضوع قاتلاً، إنه يجب التنسيق بين الهيئات العربية حسب القطاعات لإيجاد كيان عربي، متناهي موحدا، تمسح له القدرة على المنافسة لتتأججاً تدريجياً، خاصة في الصناعات الأساسية على أن تستغل كل الميزات التنموية للدول العربية، ويهدد يمكن الوصول إلى تكامل عربي متناهي واتجاهية كبيرة تسهم في تقليل التكتاف، يزيد من فرص المنافسة.

أما السيد بدران كامل رئيس جمعية المصادقة المصرية للبيانات لرجال الأعمال، فيقول إنه يجب على رجال الأعمال العرب المشاركة في مشروعات ذات حجم استثماري ضخم، يرفع للصناعة العربية فرصا المنافسة للوصول إلى حجم أمثل في الاتناج، وحتى تتمكن من تتسجع هذه للمشروعات والملا والانتفاعات العربية المشتركة فيها، يجب ألا توفير مميزات الاستثمار من المخاطر السياسية مثل تقديم بزرع الكمية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٧ مارس

المصدر:

خطوات نحو السوق العربية!



دكتورة
هاني فاروق

هاني فاروق

الوزيرة بضرورة وجود الفسق العربي أمام الحافل الدولية لدعم القدرات العربية في الدخول في النظام العالمي للتجارة من خلال النكل الاقتصادي العربي - ولقيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية والتي سوف تسهم بالفعل في زيادة حركة التجارة العربية البية والتي عازالت لا تتجاوز نسبة ٨/٨ من حجم التجارة العربية .

وبعد اختتام أعمال الوزراء العرب بالقاهرة بدأت بعد يومين فقط بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والثلثين من اجتماعات رؤساء غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية تحت رعاية الدكتور كمال الجيزوري رئيس مجلس الوزراء .

وجاءت هذه الاجتماعات لتؤكد حرص القطاع الخاص في المشاركة لدعم العمل الاقتصادي العربي . وحول أهم القيد التي تواجه العالم بعمل عربي جماعي في المجال الاقتصادي والتجاري أشار برهام الدجالي الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية أن القيد البيروقراطية تأتي في مقدمة هذه القيد التي تواجه رجال الأعمال العرب على الرغم من نجاح معظم عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تمارسها الحكومات العربية ما يتطلب الإسراع في عمليات الإصلاح المالي ونظرة العمليات المالية العربية .

وأضاف الدجالي أن الحواجز الجمركية التي تضعها الدول العربية عازلت لم تستطع أحد من الطلب على المنتجات المستوردة . أو قيام السهولك التي بتفضيل الامااج الوطني ما يدفعونا بالفعل إلى ضرورة قيام شركات عربية كبرى تستطيع من خلالها إثبات وجودها وتطويع إمكاناتها لنادية والبشرية .

ومع بروز القطاع الخاص العربي مؤمرا ليكون شريكا في عملية التنمية العربية طالب رؤساء غرف التجارة العربية في اجتماعهم بضرورة اعادة تنظيم رجال الأعمال إلى دورها الفعال لزيادة كفاءة الاقتصاد العربي وطالبوا الحكومات العربية بضرورة مواصلة انتاج السياسات والإجراءات التي من شأنها تشجيع عمل القطاع الخاص .

ومنها الأنظمة التجارية وتحسين مناخ الاستثمار وتزوير الضمانات اللازمة لانطلاق رؤوس الأموال والعمل على استحداث أسواق مالية جديدة وتشجيع البنوك العربية في تمويل المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص العربي . وذلك من خلال إقامة المعط الإئتمانية والتي تعاقب جميع المزاوئ البشرية العربية . مع اقتراف الاجتماع الخاص في رسم السياسات وتفعيل البرامج التي من شأنها أن توفر الصعوبات والحواجز اللازمة لجميع رجال الأعمال عامة فيما يتعلق بتشجيع القطاع الخاص على تعزيز عمل الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية خارج

شهدت القاهرة خلال أسبوع واحد جديتين اقتصاديين مهمين ، أولهما اجتماعات الدورة التاسعة والمعين لمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية العرب ، والثاني للوزير السوري لاتحاد الغرف التجارية العربية ، وقد وافق المجلس في ختام أعماله على البرنامج الزمني لاطلاقية تيسر وتنمية التجارة العربية تمهيدا لهذه المراسل قيام منطقة التجارة الحرة المرح مع بداية يناير القادم . وسوف تطلق هذه المراسل تدريجا على مدى فترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات .

كما أضيف عن مؤتمر الغرف « إعلان القاهرة » الاقتصادي والذي يخدم دور القطاع الخاص العربي في تحقيق التنمية الشاملة والصارون الاقتصادية العربي في المرحلة الحالية .

وقد يتبع - ولأول مرة - لرجال الأعمال العرب من القطاع الخاص حضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بصفة مراقب . وأكد في الاجتماعات الاقتصادية العربية للقطاع الخاص في لعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية المطلوبة في كافة البلدان العربية - وفي هذه الدورة لاجتماعات وزراء الاقتصاد والمالية العرب تمت الموافقة على البرنامج التنفيذي لاطلاقية تيسر وتنمية التجارة العربية بين الدول العربية بالاحالة إلى دعم وتطوير الغرف التجارية العربية - الأجهزة المشرفة . حيث أكدت الدكتورة نوال الطائري وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ورئيسة الوفد المصري للشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أكدت أن البرنامج التنفيذي لاطلاقية بين الدول العربية فترة عشر سنوات تكون بمثابة فترة انتقالية للحكومات العربية على وجه الخصوص في تعزيز التجارة الخارجية العالية وفي تنفيذها أحكام اتفاقية تحرير التجارة الدولية . وطالت



المصدر: الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٣/٧

بقلم: إنعام رعد

مقال



السوق العربية المشتركة والوقت المضاع والتحديات المصيرية

في ربيع الثمانينيات، كان المشهد الاقتصادي في المنطقة العربية يشهد تحولات مهمة. كانت هناك محاولات جادة لتفعيل السوق العربية المشتركة، التي تم توقيعها في القاهرة عام ١٩٩٥. لكن الواقع لم يتطابق مع التوقعات. في عام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية يقدر بنحو ١٧٧ مليار دولار، مع توقعات بزيادة في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن التحديات المصيرية لا تزال قائمة. في عام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية يقدر بنحو ١٧٧ مليار دولار، مع توقعات بزيادة في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن التحديات المصيرية لا تزال قائمة.

في ربيع الثمانينيات، كان المشهد الاقتصادي في المنطقة العربية يشهد تحولات مهمة. كانت هناك محاولات جادة لتفعيل السوق العربية المشتركة، التي تم توقيعها في القاهرة عام ١٩٩٥. لكن الواقع لم يتطابق مع التوقعات. في عام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية يقدر بنحو ١٧٧ مليار دولار، مع توقعات بزيادة في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن التحديات المصيرية لا تزال قائمة. في عام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية يقدر بنحو ١٧٧ مليار دولار، مع توقعات بزيادة في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن التحديات المصيرية لا تزال قائمة.

كما يجري في بناء سدود عسكرية ضخمة على منابع الفرات، حيث تقطن سوريا والعراق من نصيبهما. في أنهر نشأت حضارتها وتاريخها على ضفافها. ومنها الأفتخار

البحر، وهو نهر ديماسي، رغم أن ما يعين شواطئ العراق في الشمال من قبل تركيا ماظمة الشبان. وفي العراق، يُدعى الواسم في ملحمة



المصدر: الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :- ٧ / ٢ / ١٩٩٧

الإسرائيلي لنحو غلياري متر مكعب من المياه العربية في فلسطين والأردن والجزان، وطبعها بالاستيلاء على المزيد من المياه عبر المزارع الشرق الأوسطية تحت شتران ملطف لنهب الثروات العربية هو التعاون الإقليمي الشرق الأوسطي.

وإن يمثل المشروع الشرق الأوسطي بقيادة إسرائيل خطراً مضميناً داهماً على العرب كما أظهرته الأوقار الإسرائيلية إلى قمتي الدار البيضاء وعمان وغيرها من الدراسات، فإن العالم العربي يواجه في حالة الراهن خطراً آخر هو انتساب دوله منفردة إلى منظمة التجارة العالمية لا سيما أن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية سيؤكد الاقتصادات العربية وفق خصائص المنظمة العربية للتنمية الزراعية خصائص فادحة بحيث ترتفع وارداتها الصافية نحو مليار ومئة مليون دولار.

إن هذه المؤثرات جميعاً تشير إلى وجوب قيام كتلة العرب الإقليمية في سوقهم المشتركة حتى يجابهوا التحديات بجهود مشتركة، وطاقة اقتصادية متكاملة، ولقد كانت إنفاذات الوحد الاقتصادية ثم السوق المشتركة العربية مواكبة ومتزامنة مع قيام السوق الأوروبية المشتركة. ولكن هذه الأخيرة سارت ولداً أما خطى ثابتة وصلت بعد مطاف نصف قرن إلى توحيد النقد عملاً. هذا السوق المشتركة العملاقة وهي قارة تضم أمماً قامت بينها حروب في الماضي بينما العرب بدأوا بالزحمة الاقتصادية فندرجوا إلى السوق المشتركة ثم انقلب عد التعاون وسادت

المنافسة الحادة بين الدول العربية. في هذا العالم العربي لم يستعدوا إلى مجابهة التحديات في المنة تجارتهم مع العالم الإقليمي مما أدخل جاك ناشن وتسائل أمام وفودهم قبل عامين عن السبيل إلى هذا التباين. في وقت لو قامت سوقهم المشتركة، كان إسفل على السوق الأوروبية المشتركة التعامل معهم. وبعد انقضاء أكثر من نصف عام على قرار القمة العربية في القاهرة القاضي بإنشاء منظمة التجارة العربية، لم يتخذوا خطوة واحدة في هذا الاتجاه. إن هذا الوضع لا يفي بالحد الأدنى من التنمية وصولاً إلى هذا الهدف، فإن التحفظات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.

وفي ٨ شباط اتهم صندوق النقد العربي الدول العربية المعنية بأعاقلة التجارة في ما بينها بسبب عزمها عن تشجيع الصادرات والإقبال على القيود الجمركية، وبالتالي عظمة أنقاص التنمية التبادل التجاري البيني. في المقابل، التوجه التراجعي من الوجهة إلى الشرق المشتركة إلى التجارة الحرة، مبنياً إلى تبني التبادل التجاري، ثم انخفاضاً عن هذا السقف. ويستمر العالم العربي بعيداً عن أية خطوة جاسمة عملية ليلال الأزمة العربية الاقتصادية الإقليمية الواحدة. وفي دورة المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية المنعقدة في ٢٠ شباط الماضي اعتبرت الحكومات العربية أنها أنجزت التزاماتها في منظمة التجارة الحرة، ولما لم يتم شتران في إطارها، فإن المنظمة قدوة الأممية لا وفاء للضرورة. ولكن الوقت المضاع منذ ١٩٦٧ إلى ١٩٩٤، وهي تواريخ الانتقالات الاقتصادية العربية التي طويت في الأراج لا تتفق مدو إضافية، دولة تكون خلالها تطورات سلكية كالتي لا يمكن التحكم بنتائجها من يفعل العرب عشر سنوات أخرى بينما السوق الشرق الأوسطية تنفذ قمتها وتبذل أحراراً. إن هذا الوضع لا يفي بالحد الأدنى من التنمية وصولاً إلى هذا الهدف، فإن التحفظات في نطاق الجامعة العربية استمرت تؤخر هذا التفعيل.



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علامة استفهام كبيرة طرحت في تونس :
ماذا لم يتم توقيع الاتفاق حول قيام

منطقة التجارة الحرة مع مصر وتأجيلها .. رغم ان
البلدين وقعا منذ بضعة أيام قليلة على قيام هذه
المنطقة مع دول عربية أخرى .. ولكن في إطار
الجامعة العربية ؟!

سؤال مهم حاولت ان أجد اجابة عنه خلال زيارتي الى
تونس عندما ذهبت الى هناك مع د. كمال الجنزوري
رئيس الوزراء و٧ وزراء آخرين لحضور
اجتماعات اللجنة العليا بين البلدين.

مفاجأة في تونس :

ماذا تقرر « تأجيل »

الاتفاق

مع مصر حول منطقة التجارة

الحرة ؟!

ملك العلاقات الاقتصادية يقول ان حجم التبادل التجاري بين مصر
وتونس هو ٥٩ مليون دولار. مصر تصدر به ٢١ مليون والباقي ٣٨ مليون
مصادر تونس به صحيح ان هذا التبادل ازداد بشكل ملحوظ بعد ان كان
نصف مليون دولار فقط وتشابعت خلال الثلاث السنوات الماضية حتى بلغ
٥٩ مليوناً حالياً .. رغم ذلك فانها ترقم لاتحقق طموحات كل بلد. لهذا أعد
الجانب المصري "ميشقة" لمعالجة هذا العقم. في التجارة وفي مقدمة
الاجراءات المقترحة كانت منطقة التجارة الحرة .. فالوضع الحالي في التبادل



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجانج التونسي*
الدكتور حامد القزوي رئيس
الوزراء قال ان تونس وادعت اتفاقية
بشراكة مع أوروبا ومن باب أولى -

ويالتحدي كما قال - ان تفكر في
تبادل حر للتجارة بين البلدين ومع
كل الدول العربية.. ولكنه أضاف
قائلاً: أننا ندرس فكرة إقامة منطقة
التجارة الحرة ومراجعة مصلحة كل
طرف حتى نتحدث باستكاشة -

وكل شيء قابل الحوار*
هذه الأذوال قالها د القزوي في
مطار قرطاج عند استقباله للكثير
الجنزوريين وهو ما أوحى للعديد من
المسؤولين بالعائنين ان فكرة المنطقة
الحرة غير مطروحة وخاصة عندما
أشار الي كلمة «التكاسف».. ولكن هذا
الاحساس تلاشي مع بداية لقائات
المستوفين بالبلدين فتم الاتفاق - من
حيث المبدأ - على ان إقامة منطقة
تجارة حرة هو امر مهم باعتبارها
صيغة جديدة تتلاقى مع المتغيرات

الاقتصادية الدولية وتم الاتفاق على
تشكيل فريق مشترك من الخبراء
لدراسة هذه الفكرة على ان ترفع
نتائج الدراسة الى الحكومتين لاتخاذ
القرار المناسب بشأنها في اقرب
الاجال الممكنة: وهو الامر الذي
اعتبره البعض نوعاً من عدم الموافقة
أو على الأقل «تأجيل» الاتفاق*
ولعل للاتفاق من حيث المبدأ هو
الضعف الأيسر:

ورغم ذلك فقد كانت كلمات رئيس
الوزراء د. كمال الجنزوري نابعة من
حرصه على تحقيق التكامل
الاقتصادي بين البلدين حيث طرح
بعض الأرقام عن حجم تجارة مصر
القارحية فقال انها تصل الى ١٩
مليار دولار كما ان حجم تجارة
تونس مع العالم نحو ١٢ مليار دولار
اي ان البلدين يتعاملان تجارياً في
٣٦ مليار دولار.. ومما لا ننسى ان
علاقات تجارية بينهما في حدود ٥٩
مليون دولار فقط.. نسبياً يقل عن ١/٨
من حجم تجارتهما مع العالم

وقال د الجنزوري انما يجب ان
نفتقد بلغة العصر لغة المصالح
المشتركة.. فمن غير المنقول ان
تستوفيه تونس بغنيته من دول أخرى
باعتبار انها تفتقر السلع والعنصر
صحيح.. وتساؤل رئيس الوزراء الا
يكفي ما يجري وينبغي الآن ان نسي
التحرر.. هل ننشر فرائد هيكلاً
لماذا لا نتحرر سويًا من أجل
مصلحة مشتركة*
١٩٩٨

التجاري يقول ان هناك نحو ٣٠
ساعة يتم تبادلها بين الجانبين وهي
معفاة من الرسوم.. ولكن وجهة نظر
المستوفين المصريين ترى الصورة
بعد ١٠ سنوات حيث اتفاقية الجات
التي وقعت عليها كل من مصر
وتونس وهذه الاتفاقية تعني الاعفاء
الكامل لجميع السلع المتبادلة ليس
بين البلدين فقط بل بين كل الدول
التي وقعت عليها الامر الذي يتطلب
إيجاد صيغة من الآن للتبادل قبل ان
تعرض علينا اتفاقيات الجات.. وهو
ما يعني قيام منطقة التجارة الحرة
هكذا يقول أرائيل المستوفين
المصريين الذين عقدوا اتفاقيات
تجارية مع تونس مثل عبدالمعتمد
نواردة ويماني لفلقة ومحمد المصري
وهم اعضاء في مجلس الاعمال
الصوي التونسي المشترك
ويتفق معهم في قرأى طاهر
الشريف سكرتير عام جمعية رجال
الاعمال المصريين ود. ابراهيم حسن
عضو اللجنة وهم جميعاً ذهبوا الى
تونس للمشاركة في الاجتماعات
المشتركة مع المستوفين وبعثوا الى

تحقيق هدف واحد هو: تجارة اكبر
واستثمار اوسع ومصلحة مشتركة.
والمنطقة الحرة المقترحة تقضي
بإعفاء جمركي للسلع المتبادلة قدره
١٠٪ سنوياً على مدى ١٠ سنوات
وعندما يتم تحرير التجارة بينهما..
وكانت وجهة نظر مصر ان تنفيذ هذا
الاقتراح سوف يؤدي بلاشك الى
اتاحة الفرصة لكافة السلع المصرية
والتونسية للتبادل خلال السنوات
العشر القادمة والتعريف بها وتطوير
انتاجها بما يتماشى مع احتياجات
كل سوق حتى اذا مات تطبيق فراع
إلياء بعد ١٠ سنوات تكون العديد

من سلع البلدين معروفة في سوق
مصر وتونس مما يصعب معه
التحول عنها الى سلع مماثلة من
بلاد أخرى.

أضاف الى ذلك ان هذه الفكرة
طبقها تونس مع الاتحاد الأوروبي
ومصر ايضاً ستوقع اتفاقاً مماثلاً
مع أوروبا قريباً كما أكد د. كمال
الجنزوري رئيس الوزراء.. والبلدان
وقعا على اتفاق مماثل من خلال
الجامعة العربية ينفذ من بداية
١٩٩٨.

ان الامور كانت مهيأة لتوقيع
الاتفاق فساداً حدث.. وماذا قال



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٣/٤/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في بداية ٩٨ الناخ السياسي في المنطقة مشجع لدعم العمل الإقتصادي

رواية حجم للتجارة البينية العربية من ٨/١٥ مليارات دولار في ٢٠٠٨، مشيراً إلى أن المجلس بدأ دراسة برامج الخصخصة في بعض الدول العربية للمصاحبة في شراء الشركات المطروحة في هذه البرامج. ومن دعم الاقتصاد الفلسطيني أرفع حمدي الطباع أن هناك تكديفاً لتواجد رجال الأعمال الفلسطينيين في المؤسسات الاقتصادية العربية وإلى منظمات الأعمال كدعم دراسة تحويل مساهمات استثنائية في فلسطين خاصة مشروعات البنية الأساسية.

وأعلن المجلس طاهر الشريف الأمين العام المساعد لمجلس رجال الأعمال العرب أنه سيتم إيفاد البعثات الخاصة برجال الأعمال العرب وفرض الاستثمار والتجارة وفراغين الأعمال في جميع الدول العربية على شبكة التطويرات بجميع رجال الأعمال المصريين لتتسهر هذه السلطات وإبرام الأعمال للشركة.



حمدي الطباع
دعم العمل الاقتصادي

رحول إنشاء مواصفة عربية موحدة أكد رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن المجلس يجرى اتصالات مع هيئات التوحيد القياسي في الدول العربية لتعداد مواصفة قياسية عربية موحدة منها

كتبت فاتن عبدالواثق:

أعلن حمدي الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب أن اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ستدخل مرحلة التنفيذ بالتعاون مع جامعة الدول العربية مع بداية العام القادم وسيتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول العربية بدون قيود جمركية أو كمية. قال إن الناح السياسية في المنطقة العربية مشجعة تماماً على دعم وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك. جاء هذا في مؤتمر صحفي عقده أمس بمناسبة انتهاء اجتماعات مجلس رجال الأعمال العرب. وأعلن حمدي الطباع أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وسيدقق النقد العربي والمقا على تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية بين ضمانات من الحكومات ليمثلها بالعدد الكبير الذي سيملكه القطاع الخاص العربي في المرحلة القادمة.



المصدر: **الصحافة**

التاريخ: **٤ مارس ١٩٩٧**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأي

منطقة تجارية عربية حرة؟

■ أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل والتيسير التجاري الذي سيؤدى من ١/١ إلى ١٩٩٨ إلى بداية خلق منطقة تجارية حرة بين الدول العربية وبالتالي الانتقال مع السنوات المقبلة إلى سوق عربية مشتركة.

ويبدو أن الدول العربية التي شاركت في اجتماعات المجلس التي عقدت في مقر الجامعة العربية تمكنت من تجاوز الخطوط التي كانت توضع في السابق لجهة القرارات والتوصيات. وهي الخطوط التي كانت تعكس التناقضات السياسية والتعدد الاقتصادي بين الدول العربية.

فالمناطق الحرة العربية والتيسير التجاري عبر الحدود كانا ينتظران مثل هذا القرار يصدر عن الجامعة العربية. كما أن قيام سوق عربية مشتركة يتطلب تعاضداً أوسع وتقريرات مشتركة تصدر عن مختلف الحكومات العربية.

واقرار البرنامج التنفيذي لاتفاق التبادل التجاري خطوة وسعمل واضحة واتجاه في طريق تجميع نحو تسهيل عمل الاقتصاديين ورجال القطاع الخاص ومعالجة سعيهم في سبيل معالجة كل القضايا التي تستلزم تنفيذ البرنامج.

والاصرار على التلبية دلائله كثيرة، أبرزها: الاجتماعات التي ستعقدتها اللجنة المصرية - اللبنانية المشتركة، مطلع نيسان (أبريل) المقبل في بيروت، لوضع اتفاق تجاري ثنائي بين لبنان ومصر، يأمل اصحاب الشأن تطويره إلى اتفاق منطقة تجارية حرة بين البلدين.

ولأن قيام مثل هذه الاتفاقات ينعكس بشكل ايجابي على المسيرة المتقدمة، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يكون قد تقدم في مواجهة القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. ويبدو أنه تجاوز الخط السابق للرؤى، هو الرغم من أن الكلمة الأخيرة تبقى للحكومات العربية.

عصام شلهوب



المصدر :  ١٩٩٧

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ في اجتماعات إتحاد البريكالبيين العرب بالقاهرة، مرور بطالب بتفعيل السوق العربية المشتركة لخدمة الإقتصاد العربي ورقة عمل من مجلس الوحدة الاقتصادية حول منطقة التجارة والسوق العربية

كتب بدر الدين ادهم :

طالب الدكتور فتحي سرور ورئيس مجلس الشعب ورئيس اتحاد البريكالبيين القوايين من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حضور الاجتماعات القادمة لاتحاد البريكالبيين العرب بالقاهرة ٩ مايو المقبل.

ومن المقرر ان يساهم مجلس الوحدة الاقتصادية بدولة عمل حول ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة في المرحلة المقبلة باعتبارها الصيغة الوحيدة المناسبة والتي تتفق مع اتفاقية للتجارة العالمية (الجات).

ويكتب الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اعداد التصور الكامل للقيام بمطلة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي رعت اليها قمة للقاهرة

لشاملة يونيو ٩٦ باعتبارها ايام مراحل السوق العربية المشتركة.

وقال الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية على الدول العربية الاسراع في الانضمام لاتفاقية السوق العربية المشتركة حتى تضمن نجاح المرحلة الاولى من منطقة التجارة الحرة.

واضاف ان لتكيد اتحاد البريكالبيين العرب على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة بشكلها الموسع والذي يضم كل الدول العربية يمثل سماتة كبيرة لكافة الجهود المخلصة لدعم العمل العربي المشترك.



د. حسن ابراهيم
اعداد تصور كامل

د. فتحي سرور
الصيغة المناسبة

مجلس الجامعة العربية لإجراء تجاربها في الاختراع

اتحاد الغرف يطالب بإنشاء شركات عربية عملاقة

يبحث مجلس الجامعة العربية خلال دورته
العاشرية التي تعقد في الثلاثين من شهر مارس
العام لمدة يومين على مستوى وزراء الخارجية
الإقليميات المتعلقة بالمهمة منطقة تجارية حرة
عربية كبرى.

وصرح عبد الرحمن المسبحاني الأمين العام المساعد للجامعة للشؤون الاقتصادية ببارز مشروعات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة والذي يقضى بالإعلان عن هذه المنطقة خلال عشر سنوات يتضمن الموافقة على

والاقتصادى عام 1987 ستقوم استكمالاً
والاقتصادى عام 1987 ستقوم استكمالاً
والاقتصادى عام 1987 ستقوم استكمالاً

جميع الدول الأطراف للإجراءات التي من شأنها أن تحكم في الواردات وخاصة القيود الكمية والنقدية والإلزامية التي تفرض على حصص الاستيراد.

ومن جانب آخرى، فإنّ هناك عديد من الشركات العربية بضرورة إنشاء شركات عربية مشتركة مع شركات عالمية، وقال السحبياني إنّ البرنامج التنفيذي للقرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة في التصدير القسري، والتي تسطر التي

شهر سبتمبر من العام الماضي.

وأضاف أن الدول الأطراف تتعهد في

بين الدول العربية.

وقال إن الدول العربية الأعضاء حرصت على أن يتضمن البرنامج التنفيذي للمطلة التجارة الحرة العربية الية للمتابعة وفقر الفقرات. وينص البرنامج التنفيذي على منح ماملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً هي

والفترة الزمنية المطروقة لهذه المعاملة الخاصة.
ويستمر في الفترة القادمة حتى بداية العام.

القديم 1998 اجراء مشاورات بين الدول العربية الاطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لأقامة المنطقة التجارية العربية الحرة حول الخدمات خاصة المرتبطة بالتجارة والتعاون

وتتدخل التباين وفقاً للبرنامج التقني الذي لا يتجاوز
حقوق الملكية الفكرية.

الوطنية في الدول الاطراف فيما يتعلق بمعايير معاملة المستثمرين والمواصفات والمقاييس واشترطت

ومن ناحية أخرى أكد التقرير السنوي للمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية أن تتوافر فيها قواعد المنافسة المتساوية.

معدلات نمو عقلية وذلك في معظم المجالات والأنشطة رغم عدم تمكن معظم هذه الدول من تلبية احتياجاتها الاستثمارية أو الحصول على

قسمت وأقر من تحفقات الاستثمارات الدولية غير أن اليهود التي بطلت في معظم الدول العربية ساهمت في ترسيخ العلاقة مع التقاع الخاص. وذكر التقرير بعض الظواهر التي تنقسم بها الدول العربية منها أن هذه الدول

كما أن عمليات الخصخصة مازالت في بدايتها

لأحد من دعمها. وأكد التقرير أنه ما زالت هناك بعض القيود البيروقراطية والتشريعات التي تعوق الإصلاح القطاعي الخاص رغم عملية الإصلاح الاقتصادي وأوصى التقرير أن الدول العربية ما زالت مستوردا أساسيا للسلم

الزراعية والصناعية فصار عن الخدمات وإشراك الشركات العربية في إقامة شركات عربية عملاقة يمكن من خلالها إثبات وجودها وعلاقاتها مع معظم الاقتصاديات العربية تعتمد على اتباع وتصدير سلع واحدة.

وأوضح التقرير أن الصناعات التحويلية العربية تعاني من انخفاض في الإنتاجية وتقلبات في النمو وبالرغم من أهمية صناعة النسيج في عدد

والحديد والصلب،
وبالنسبة للتبادل التجاري فيلاحظ التقرير
ملاحظة التطوير منها الامور المهمه والفرص

العمل الاقتصادي العربي المشترك وأن التجارة العربية البينية في تزايد مستمر وهي تشكل حوالي ثلث الحجم الكلي للتجارة الخارجية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٣ / ١٩٩٧



منطقة تجارة

حرة عربية

كبرى... كيف؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

صياغة كافة التفاصيل
الدقيقة المتعلقة بالبنات العمل والقواعد
التطبيقية تحت إشراف الإمامة العامة
للجامعة العربية وإدارتها المعنية.

قبل ان تشرع في تحليل البرنامج والجدول الزمني نذكر بون كل ان هذا المشروع لم يكن جديداً في طرحه فقد تم اتجاؤه نظرياً وتحديد موعد البدء في تطبيقه في ١٩٧١/١/١ في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بين أربع دول هي مصر والعراق وسوريا والأردن. وصادف هذا المشروع خلال السنوات التالية ظروفًا أضافت أبعاداً وتحميده. ولانجد حاجة لتحيين طبيعة تلك الظروف وهي معروفة ولكننا نشير إلى أهمها على الإطلاق بون سواها وهي ضيق نطاق القاعدة الإنتاجية بومذاك فلم يكن في واقع الحال لدى الدول العربية كما هو الآن وفرة في الإنتاج لتحقيق فائض للتبادل أو تنويعه أو حتى قدرته على المنافسة. وظلت دولنا تنقسم بحماية منتجاتها بالدعم تارة، وتعطل تارة أخرى بتأثير الحاصلة الجمركية على موارد الموازنة العامة.

وهكذا قدر لأول مشروع لمنطقة التجارة العربية الحرة ان يلفظ انشأه وضاعت بذلك واحدة من أهم الفرص في مسار التكامل الاقتصادي على مدى ربع قرن مضى. واليوم وبعد صدور قرار المجلس الاقتصادي الأخير ما هي حظوظ المشروع الجديد من النجاح وماهي الظروف المواتية لاتجاؤه خلال السنوات العشر القادمة حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ - يتضح من القراءة

المشائية للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (الآطار القانوني لتحرير التجارة العربية) ان هذا البرنامج يعكس جهداً يستحق التقدير لما بذله الخبراء العرب لاعادته بضاطة كاملة بابعاد عملية التحرير بدقة. لقد تضمن البرنامج القواعد والاسس والجدول الزمني الذي تلزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي لسلع العربية التي تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ وأوصافات والمعايير واشترطات الوفاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب الخفية. كما تضمنت القواعد والاسس مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات التوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. اما تعريف ومعالجة حالات الاغراق فتتبع من الاسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة

استقبال الاقتصاديون العرب وخبراء الشؤون العربية قرار انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى متفاؤل حذر خفيفة ان يكون لقرار الجديد رسيداً يضاف الى مشرور للقرارات العربية المتراكمة. فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده الأخير التاسع والخمسين في القاهرة (١٧ - ١٩ فبراير ١٩٩٧) الاعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١. والكاتب مع اكثر الخبراء تفاؤلاً في ان يكون انشاء المنطقة بداية عصر جديد لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك. واعادة التضامن العربي الذي تزعمت اركانه خلال السنوات الست الماضية. وربما يكون كذلك انشائها وبما يكون مشروع العرب الاقتصادي الى القرن الحادي والعشرين. وإبذاناً بواد المشروع الشرق اوسطي، ومرحلة لابد منها لقيام كتلة اقتصادية عربية مرموق طاماً تنادي به الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الوجدوي عبر العقود الخمسة الماضية التي تلت قيام جامعة الدول العربية. حتى كان قرار القمة العربية بالقاهرة (حزيران/يونيو ١٩٩٦) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مايلزم في الاسراع لاهامة منطقة التجارة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليه. وتنفيذاً لهذا التوجه عكف الخبراء العرب خلال الاشهر الماضية على



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٦/٣/١٩٩٧ التاريخ

د. سليمان المنتزى

الأغراق

اعتمد البرنامج لإقامة المنطقة
تحرير كافة السلع العربية
المتباعدة وفقاً لمبدأ التحرير
التدريجي الذي يطبق بدءاً من
١/١/١٩٩٨ وذلك بتخفيض
الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب لكافة السلع العربية
مع نهاية الفترة المحددة لإقامة
المنطقة. ويمكن بالتفاهق الدول
الاطراف أثناء تنفيذ البرنامج
وضع أى سلع تحت التحرير
الفوري. ومن اللافت للنظر أن
المجلس في قراره شمل بالتحرير
المتدرج قوائم السلع الزراعية
والحيوانية والمواد الخام
المعدنية وغير المعدنية التي
كانت مغلاء أعفاء كاملاً بموجب
المفسرتين ١ و ٢ من أحكام
اتفاقية تسيير وتنمية التبادل
التجاري، كما عاد المجلس
لإخضاع السلع العربية التي
سبق وأقر إعفاؤها قبل تنفيذ البرنامج
(القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٣٢
سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الإعفاء
الكامل الذي سبق إقراره بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر
سنوات. كذلك يلاحظ أن من الأمور العامة التي أخذ بها البرنامج
موضوع تبادل المعلومات والبيانات وتعهده الدول الأطراف بتطبيق
مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات والبيانات والإجراءات
والتوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية
والبرنامج التنفيذي لها.
كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الأقل نمواً فافرد لها بندا
خاصاً بالمعاملة الخاصة بها ومنحها معاملة تفضيلية على أن تقدم
هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة
الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادي عليها. وحده المجلس هذه الدول
وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.
لاشك أن تنفيذ هذه المهام الجسيمة لتحرير التبادل السلمي وفقاً
لبرنامج العمل والجدول الزمني تتطلب جهازاً إدارياً كفواً سواء على
مستوى الإمانة العامة أو على مستوى أعضاء اللجان الحكوميين.
فبالنسبة للي الإمانة العامة نص قرار المجلس الاقتصادي الأخير
تكليف الإمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة وتطوير عمل ومهام
الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يتواءم وتحقيق هذه المنطقة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/١٧

أما بالنسبة إلى أعضاء اللجان فإن على الدول الأعضاء أن ترشح أفضل مالدبيها من كفاءات وخبرات متميزة للعمل في اللجان الأربع التي أنشأها المجلس لضمان التطبيق السليم لقواعد وأسس البرنامج والتكف عن الأسلوب السابق لتفقيع المتكفل بانتداب موظفي السفارات والندوبيات الدبلوماسيين لتمثيل بلادهم في أعمال اللجان الفنية ومعظم هؤلاء مع الاحترام الفائق غير مؤهلين للتفاوض في قضايا فنية متخصصة.

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره الأخير اللجان الأربع التي تشكلت بموجب البرنامج إلى مباشرة مهامها وتكليفها بوضع برامجها التنفيذية من أجل تحقيق هدف إقامة المنطقة في موعدها المقرر وعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي باعتباره جهة الإشراف على تطبيق البرنامج، وهذه اللجان التي تشكل البنية المشابية والتنفيذ وفرض المنازعات هي لجنة التنفيذ والمناخبة وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذ من قرارات متعلقة بتطبيق، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج وحصد جدول زمني لأتعمالها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج . أما اللجنة الثانية فهي لجنة للمفاوضات التجارية التي أوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول الأعضاء بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها واسلوب معالجتها في اطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي. وأخيراً فقد عهد بإدارة العامة للشؤون الاقتصادية القيام بمهام الأمانة الفنية لإجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى اعداد مشاريع جدول أعمال البرنامج على هذه التجارة من حيث الاتجاه معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.

الآن نعود إلى السؤال الذي سبق أن طرحناه حول حظوظ المشروع الجديد وإمكانات نجاحه في التطبيق، هناك عدداً من القضايا ينبغي مواجعتها بصراحة:

١- هناك أولاً مشكلة التمييز في المعاملة بين الدول المتحالفة ومضى تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي ممثلاً بقرارات الحصار التعسفي لأسباب معروفة على دولة عضو في الجامعة العراق اليوم ودول أخرى قد يأتي عليها الدور غداً) إذ لا يمكن الاستمرار بالحق الضرب بها مما يتطلب موقفاً عربياً موحداً يتجاوز أزمة الخليج وما خلفته من تداعيات . أن نجاح المشروع الجديد يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربي والمصالحة الاقتصادية أولاً. إذا كيف يصبح أن تقبل الدول العربية قرارات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما تظل العزلة والقطيعة حائلاً دون لقاء الأشقاء. وهذا يتطلب العودة مجدداً إلى ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمان ١٩٨٠ والذي ينص في مادته الأولى على تحديد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٧ - ٢ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢- أما النقطة الثانية فتتعلق بتوحيد جهة وإنهاء الإنواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. ففي الوقت الذي أوكل فيه حصرًا لتنفيذ البرنامج وأمانته الفنية بإدارة العامة للشؤون الاقتصادية فإننا لا يمكن أن نغفل وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته التي تعمل في ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية، مما يتطلب دونما حماسية إزالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتوحيد الاختصاصات بوضوح.

٣- أما النقطة الثالثة فتتعلق بتوقعات الكاتب التي تؤكدتها التجربة الطويلة من احتمالات نشوء العديد من المشاكل والعوائق في التطبيق والتي تتطلب حلها توافر الجدية والحرص القومي والنوايا الحسنة طامًا لقرتها جميع الأطراف وأرتضت دون إكراه الدخول في ترتيبات اقليمية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والقبول بتفقيص تنازلات الحد الأدنى في سبيل غاية نبيلة تؤدي إلى تعظيم المصالح الاقتصادية العربية ورفاهة المواطن العربي.

٤- ثم تأتي أخيرًا إلى مسألة الانضمام الجماعي إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي صادقت عليها حتى الآن ستة عشر دولة عربية. ندعو الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك لاسيما جمهورية مصر العربية، وبورها المحوري في العمل العربي المشترك يحتم هذا الانضمام دون تباطؤ. تعانوا ندعو معا ألا نضيع هذه الفرصة الأخيرة.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٧

في ختام ندوة الإعلام والأمن الغذائي الدعوة لإنشاء مجلس عربي للصوب والإسراع بإقامة السوق المشتركة

تحقق تدعما يذكر في مجالات التنمية الشاملة منذ الثمانينات

وأوضح الدكتور محمود أبو زيد رئيس المركز القومي لمحوور المياه أن معدلات استهلاك المياه في الدول العربية في تزايد مستمر نتيجة ارتفاع عدد السكان وزيادة الرفعة الزراعية بالإضافة إلى مطالبية بعض الدول بزيادة حصصها في استهلاك مياه النيل وإقامتها لبعض السدود التي سينتج عنها تقليل كمية المياه التي تستعمل للسودان ومصر عن طريق نهر النيل وأكد ضرورة ترشيد استخدام المياه في مجالات الري والزراعة.

ويركز الاستطلاع محمد رشاد الأمين العام لمركز الدراسات الإعلامية ورئيس دار التعاون على دور التعاونيات في زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وأشار إلى أن المواطن العربي أصبح يعتمد في الحصول على احتياجاته من الخارج بنسبة ٦٥٪ كما بلغ المعدل العام للزيادة السنوية في الدول العربية ٢٢,٨ ٪ وهي أعلى نسبة للزيادة السكانية في العالم.

كتب - محمد مبروك:

بعت ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي - في ختام أعمالها بالقاهرة أمس - إلى انشاء مجلس عربي للحصوب والإسراع بإقامة السوق العربية المشتركة ودعم مؤسسات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي والامتناع بتوفير الأمن المائي كضرورة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

أكد الاستطلاع صلاح الدين حافظ رئيس مركز الدراسات الإعلامية ومدير تحرير الأهرام أن هذه الندوة التي نظمتها للركزة بالتعاون مع مؤسسة فيريدرش ناومان الألمانية ركزت بصفة خاصة على دور الإعلام في تذليل المشكلات الخاصة على دور الإعلام في توفير أساليب التصور الأمن الغذائي العربي والتوسع في القضايا التي تواجه نتيجة طغيان الأملاك الدولي بصورة الاكتورية المختلفة التي ظهرت حاليا، وحضر من حقيقة الأرقام التي تصدر من بعض المنظمات ومنها تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٩٦.

والذي ذكر فيه أن معظم الدول العربية لم



المصدر: الجمهورية

للتشرو والخدماء الصءقفة والمعلوماء التاريخ: ١٩٩٧/٣/٢٢

منطقة التجارة الحرة العربية ومصيدة العبور على الحدود المفاوضاء الجماعفة مع أوربا لاءءق نجاحاً بدون التكامل العربف

مأذ ٣٣ عاماً والءول العربفة ءفكر فف ءمفع القساءف او
سوق مءفركة ولكن العلم لم فءخلق ءفسف الآن ..
واسءطعاء ءول اءرفف وءمفعاء القفمفة فف ءءففس
وءءمفع وءءكل ءءءاء القساءفة اصءمء لها قرة على
الساءة العالمفة .. ولاءوا ءهر بصفوس من الامل للءول
العربفة .. ءء ءمء الموافقة على ءشاء منظمة للتجارة
الءرة فءاً للءفؤف فف فافور العلم القام وامءة ١٠ سءواء
وراءء بءفن ءول العربفة الى للءول فف القاففاء
ءرافة مع الاءاء الاوروبف وبعون وءوء منظمة تجارف
ءرة عربفة فصف ءءافون بفن ءول العربفة واوروباف
لصاف أورباف ءفاً وعلى صاف للءول العربفة .



رسالة

ءمشق وعمان
عءالله نصار



الصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بكل حرية وتمتع الدول العربية عن ذلك ..

المنطقة الحرة بالتوازي

مع الشراكة

وقال الدكتور مختار خطاب مستشار وزير قطاع الاتصال العام ان التجارة بين الدول العربية محدود ولا يتجاوز 27 من قيمة تجارتها والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ليست سهلة .. فالاتحاد الأوروبي يهدف الى خلق منطقة رخاء في جنوب البحر الأبيض المتوسط حتى لا تهدد كركه واستقراره ..

والاتحاد الأوروبي يقول انه يسعى الى ان تصبح هذه الدول شريكاً في التجارة والاقتصاد بدلاً من سياسة المنكفي للمنع والملاحق لها .. ولكن الاتحاد الأوروبي يضع طبعاً اسام

التجارة الحرة العربية وذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية .. وتتفاوض الممثلات التي تم اعتمادها من وزراء التجارة والاقتصاد العرب أكثر من 94 بلداً تشمل تحرير التجارة وتوسع البرنامج التكنولوجي للتوصل الى ترقية جبرية موحدة واتحاد جمركي يهدف للسوق العربية المشتركة خلال فترة لا تزيد على 10 سنوات ..

ويست توضع مناقشة اسس تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وهي تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .. وإزالة القيود غير الجمركية وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات .. وتنسيق النظم التشريعية والمؤسسات التجارية والتفندية والتأمين والتعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات والبيانات والعلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية وتضمن مشروع منطقة للتجارة الحرة العربية 4 لجان رئيسية وهي اللجنة العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية .. والملاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية .. ولجنة تسوية المنازعات بالإضافة الى لجان اخرى تنفيذية وهي لجان حكم الدولة الاولى بالرعاية الجمركية - تسوية القيود غير الجمركية - قواعد المنشأ وتجارة الخدمات - التنظيم والتشريعات والتنمية الاقتصادية والتسويق ولجنة التعاون التكنولوجي .. واقتصادن الاحصائي والمعلومات ..

لا يدلل عن تحرير التجارة

وقالت في الدكتور سناء أمين رئيس قسم إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي ان الكثير من البلاد العربية لازال لديها تشريعات ولم تحرر تجارتها بالكامل .. وهناك تقدم والمصلحة تمنح في الاتحاده الصحيح ولكن الاتفاق بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي في شراكة يحتاج الى تحرير تجارة الدول العربية حتى لا يستفيد الاتحاد الأوروبي وحده من هذه الشراكة فهو سيجلب الاسواق

وتحتاج منطقة التجارة الحرة العربية ويحتاج الى اجراءات غير تقليدية في إزالة الحواجز الجمركية والافات من مصدرة الحدود وعراقيل المرور بين الدول العربية ولا يزال الصعور بين الدول العربية مماثلة لاجد لها ..

تلك من وتوقيف .. وفحص الجوازات واشتباه .. وتعطيل حركة النقل سواء لسيارات البضائع او الافراد ..

وبسبب هذه الاجراءات المتلونة تقصد السلع ويخسر المصدرون اموالهم ويدفعون ثمناً باهظاً بسبب مفسرة التعامل مع البلاد العربية المصاروة .. ويخسر المستورد بالاضق .. ويتأخرون في السفر عبر حدود البلاد الشوكية بسبب هذه التعطيلات ..

ومنذ ايام قليلة وخلال الاسباء في العاصمة الزينية صمان قررت اسفل الى العاصمة السورية دمشق .. والرحلة لا تستغرق بالمسافة اكثر من ساعتين تقريباً .. ولكنها استغرقت اكثر من 4 ساعات كاملة في المناقذ الحدودية والجمركية في الذهاب والعودة ودون مقتضى ..

وفي منفذ ترعسا الأرضي .. توقف وفحص للجوازات .. وانتظار حتى اتجهت السيارة الى منفذ درعا على الحدود الاثنية السورية وسجلت مرحلة جديدة من فحص الجوازات والاسئلة داخل مبنى الجوازات واست هذا مرة اخرى الى داخل السيارة واسئلة عديدة من ضباط الحدود والجمارك في درعا .. ورغم هذه المشقة والمناصب التي كانت ان تضع لهبة الشوق الى دمشق العريقة الصابرة والصاعدة إلا ان الرغبة في زيارة دمشق كانت أقوى من هذه المناصب .. وساعد في تخفيفها ما يتمتع به ضباط الحدود من راحة واسبب واكتنفا التعليمات !! فكلب نتج منطقة التجارة الحرة العربية لتكون الخطوة الرئيسية نحو السوق العربية المشتركة ..

وفي القاهرة ومنذ أسابيع قليلة تمت الموافقة على إنشاء لمنطقة



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٣/٢٤

منطقة الشرق الأوسط لأن صقعي السياسات بها وبركون أهمية الاستثمار الأجنبي وإن الدول التي قامت بالإصلاح التجاري خلقت أداء اقتصاديا أفضل .. وهكذا فإن تحرير التجارة بين الدول العربية يحتاج إلى ضمانات لتجاذع منطقة التجارة الحرة العربية وفقاء القيود على حركة نقل البضائع والأفراد بين الدول العربية فالعمولات والعراقيل ليست حالة خاصة للحدود بين الأردن وسوريا ولكنها تمتد إلى كافة الدول العربية .. وغير قليل على هذا ما فكره أحد رجال الأعمال البريطانيين في مؤتمر القاهرة خلال شهر نوفمبر الماضي عندما وقف في جلسة تتناول التكامل العربي ليقول : كيف نتخطى عن التعاون العربي والحدود منطقة .. والمواطن العربي لا يستطيع أن يدخل البلد المجاورة له إلا بمطبعة وتأشيرة وموكلات بينما أنا لأدخل الجندية البريطانية ولا أجد مطبعة بل تكون كل الأبواب مفتوحة على مصراعها .. أرفعوا الحواجز والحدود تزيد الثقة وتنشئ التجارة والسياحة وتزيد حركة التنقل للأفراد .. وهذا هو الطريق إلى تكامل عربي .. وليس هناك ما يكال بعد هذه الكلمات التي أعلتها مستثمر أجنبي عن مواقف الحدود بين الدول العربية .

الإصلاحات التجارية لإسباب عديدة منها :
□ القواعد الكثيرة من التلغظ والصغار الطبيعية والتحويلات المالية على شكل تحويلات نقدية أو معونات
□ تخلف الاستثمارات الخاصة في التجارة مما أدى إلى هيكلة تجارية غير متمسكة
□ كتفلات الحكومية في التجارة
□ التشوهات في الأسعار
□ نقص الشفافية في البينة التنظيمية
□ عدم قابلية تحويل العملة المحلية ..
ولكن المحالة تهزم نفسها وبدأت شلبية دول المنطقة تسعى إلى تحرير التجارة بها إلى دول مجاس التعاون الطبعي نظمة منظمة وهذا نظم في تصديق هياكل التجارة في مصر والجزائر والأردن والمغرب وتونس وموخرها إلى اليمن ومغولسة من صندوق التكامل الدولي يتم تحرير الاستثمار المحطية والنساء القيود وسياسات دافعة التعرض والطب والشاء القيود الكمية واستبداله بالتسوية الجمركية وتكون الكثيرة لكن من هناك نغارا كبيرا يستقبل

تجارة هذه الدول ويحدد فويدا على المنتجات الزراعية والعملية ليست بالمويسق الموجودة في الأوراق والثائق ولو دخل المغرب في مفاوضات جماعية مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يحلق نجاحا بدون تكامل اقتصادي عربي ويجب أن يتم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بالتوازي مع المفاوضات الأوروبية .. كما أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يحلق استفادة الدول العربية من قواعد المنشأ فيما بينها .. وتضيف الكتورة سناء يكن رئيس قسم إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي : إن المنطقة العربية تصعد في تجارتها على السوق الأوروبية والاتحاد الأوروبي وسنورد 30% من إجمالي الصادرات للمنطقة العربية و 20% من واردات المنطقة العربية تأتي من أوروبا .. وتؤكد أن دول المنطقة لا تزال تعاني من مستوى عالٍ من الحماية ولم تستطع دول منطقة الشرق الأوسط بوجه عام من نمو التجارة الدولية حيث بلغت 20% بينما لم تتجاوز 10% لدول منطقة الشرق الأوسط . وترى الكتورة سناء يكن : أن دول منطقة الشرق الأوسط تأخرت في



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٣/٢٦

الشراكة تجتاح المنطقة والسوق الموحد هو الأهم



إبراهيم
عياض
المراعي

اتفاقيات الشراكة وهي تتنوع إلى مجموعة دول الخليج وسلطنتها البحرين، ودول المغرب وهي المغرب وتونس والجزائر، كذلك دول المغرب مثل مصر وسوريا وأبناؤنا والأردن، كذلك الدول العربية الإفريقية، وهذه الدول ترتبط بدول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات

لومي، لا شك أن هذه المجموعات تمثل ثغلا كبيرا لما فيها من موارد وثروات وسكان - ويمثل التجمع العربي قوة جبرية يصل عدد سكانه 225 مليون نسمة تصل نسبتهم إلى العالم 4 ٪، ويمثل عدد العاملين به 76 مليون عامل يمثل الناتج المحلي الإجمالي له 529 مليار دولار وتبلغ نسبة احتياطي البترول إلى احتياطي العالم 62 ٪ كما تبلغ نسبة احتياطي الغاز الطبيعي للعالم 5 ٪ كما تبلغ نسبة إنتاج

الطماطم والبرتقال وغيرها وهي منتجات تنافس منتجات الدول العربية وسوقها تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقيات إلى زيادة كل من الواردات والصادرات ولكن فتح الاقتصاديات العربية سيؤدي إلى تقليص بعض الصناعات وبالأخص تلك التي تتمتع بالحماية كذلك تعرض السلع محل المبالاة إلى المنافسة ولا شك أن ذلك يتوقف على قدرة اقتصاد هذه الدول على التحمل خاصة أن الصناعات التي كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض لمشكلات كبيرة، وتبقى الشراكة تساؤلات حول أسواق وحفود أسهم الاتحاد الأوروبي في تطوير القدرة الانتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى بعض شركاء اليوم وحيث تواجه المنتجات الزراعية مشكلات كبيرة بسبب التحرر الكامل للمبادلات وقد رفضت ألمانيا وهولندا السماح للمغرب بتصدير 4 آلاف طن من الزهور عام 96 كما قامت بلجيكا بانقاص حوالى 100 ألف طن من جملة الصادرات المغربية من الطماطم لحماية لجزائريتها ونات الشيء بالنسبة للبرتقال التي اثار موضوع الصادرات المغربية من البردين وطالبت البرتغال بتعويضات مالية من الاتحاد الأوروبي لصناعاتها في مقابل التنازلات التي ستعطي للصادرات المغربية من السلع المصنعة. ولا شك أن الدول العربية وهي تواجه

الشراكة تجتاح العالم العربي - فقد تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين الدول العربية وأوروبا وأخرها اتفاقية الشراكة مع فلسطين والتي وقعت في نهاية فبراير الماضي ثم تبعها إعلان من اليمين بأنها تسعى الآن لانضمام علاقات مع أوروبا الموحدة في صورة شراكة، وكانت المغرب وتونس قد وقعتا على اتفاقية مع أوروبا وهي اتفاقية تعاقدية تضمن تدفق المعونة اليها وإزالة الحواجز الجمركية أمام منتجات هذه الدول وتذلل الاستثمارات اليها ويقدر الخبراء بأن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى زيادة قدرها 1.7 ٪ من الناتج المحلي بالنسبة لتونس، 1.5 ٪ بالنسبة للمغرب مما يؤدي إلى زيادة مسكوى دخل الفرد ولا شك أن مثل هذه الأرقام ضئيلة إذا ما تمت المقارنة بما استقطبت منه دول الاتحاد الأوروبي وبالنسبة لمصر فلا زالت المباحثات تتم حيث أن الجانب الأوروبي يتصالح المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة وحيث يسمح المشروع المزمع بتصدير حصص من المنتجات الزراعية المصرية في مواسم محددة وحتى مايو يتوقف التصدير لفتح السوق لباقي الدول ومع دخول دول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوروبي فقد أدى ذلك إلى حدة التنافس في المعرض في الاتحاد الأوروبي خاصة أنها دول تتمتع بمنتجات منافسة مثل



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٣/٢٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاجتماعي بانفتاح ما يلزم نحو الاسراع
في اقامة منطقة حرة.
ولاشك ان اسلوب الشراكة قديم فقد
ارتبطت مصر والاتحاد الاوروبي منذ عام
77 بعلاقات متميزة ينظمها اتفاق للتعاون
الشامل ول عام 91 - تقدم الاتحاد
الاوروبي في اطار ما تقدم به الرئيس
مبارك أمام البرلمان الاوروبي لايجاد شكل
جديد للتعاون الاوروبي - ثم عرض
اتفاقية الشراكة ول هذا الاطار فان السلع
المصرية عليها دخول سوق قوامه حوال
350 مليون نسمة لافراد يزداد الدخل
السنتوي لهم لعم 20 الف دولار ومع
الشراكة الثلاثية قد تضيف بعض المصالح
ويقد هؤلاء هويتهم بخلاف التعامل مع
سوق عربية مشتركة قوية وذلك للتخلص
من الخصص والاجندة الزراعية التي
تعرض انتاج زراعة في فح موسميها وهذا
غير مقصورا كذلك شهادة ائتمنا
ومشاكلها.
ومهما كان اللوث وراء الطراكة لثان
البديل الهم هو التكامل وقيام سوق
موحدة يتعامل ندا للند وبهذه المناسبة فاننا
كانت الشراكة بين مصر واوروبا كانت بناء
على التزام تمهدى بين الحكومات المصرية
والاكتاد الاوروبي على اجراء خفض
تدريجي للرسوم الجمركية من الطرفين
فان للمشاركة في مبادرة من القطاع
الخاص المصري والامريكي دون تدخل
الحكومات لتتمية للتبادل التجاري بين
الجانين وقد تم تقديم مبادرات كثيرة من
خلال المشاركة المصرية الامريكية.

اليعزل الخام للعسلالم 28 وتصل
صائدات السلعية 123 مليار دولار
بنسبة 3٪ والواردات السلعية 125 مليار
دولار بنسبة تصل 2.5٪ ومن ذلك فان
حجم هذا السوق كبير للغاية ويمكن لهذا
السوق الكبير ان يتعامل كوحدة واحدة
الفضل من هذه التجارة التي تلتقه الهوية
العربية وقد اشار آل ذلك الماستر
شيسون، وزير الخارجية الفرنسية
الاسبق والمسؤول عن السوق الاوروبية
سابقا فان الدول العربية تضيف نفسها
بهذا الاسلوب من التهاوير عليها ان
تتحرك كمجموعة واحدة للاستفادة بدلا
من الاسلوب الثنائي.
ولاشك ان الفترة القادمة اعتبارا من
صام 2007 حتى عام 2010 ستكون
منعظا لاحداث مهمة للمنطقة العربية
منها انهاء الفترات الانتقالية المسموح بها
للدول العربية في اطار الجات، وقيام
مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية
والاتحاد الاوروبي في اطار لمشاركة وعدم
انضمام البعض مما يعني ان هذه الدول
العربية اذا لم تتدخل حلبة السباق مجتمعة
فقد تكون الخاسرة.
وقد اعلم مؤخرا وزراء الاقتصاد
والمالية العرب قيام منطقة تجارية حرة
عربية خلال 10 سنوات تبدأ اعتبارا من
العام القادم والقرار التنفيذي
لائحة منطقة تجارة حرة عربية وذلك
تتفينا لقرار القمة العربية المنعقد في
القاهرة خلال الفترة من 21/ 22 يونيو
96 بتكليف المجلس الاقتصادي



المصدر : الإذاعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

عصمت عبد المجيد رئيسا لمجلس الأمناء د. جويلي رئيسا للمنتدى الاقتصادي العربي خطوات عملية لعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي

مع محمود مراد الأمين العام للمنتدى وبحث معه مسألة العضوية في المنتدى وكان قد أنضم إليه في الفترة الأخيرة المهندس أسماعيل عثمان رئيس شركة للقاولين العربيه والكثور حسين ثروت حيدر رئيس مجلس الإدارة والمضو



د. عصمت عبدالمجيد

الانتخاب لشركة
للمصناعات
الدوائية والكثور
هشام ثروت حيدر
نائب رئيس
مجلس الإدارة
والعضو المنتدب
للمصناعات
الدوائية
والمهندس احمد عز
رئيس مجموعة
إدارة مجموعة
شركات عز
والكثور همد

اتخذ المنتدى الاقتصادي العربي اجراءات مهمة لاستكمال هيكله التنظيمي، وقد تم انتخاب الدكتور عصمت عبدالمجيد رئيسا لمجلس الأمناء الذي يضم مجموعة من صولة العقول العربية، الذي تحدثت مهمته، طبقا للنظام الأساسي للمنتدى، بأنه يشكل عقل المنتدى لإعطاء المشورة والرأي والاتجاهات التي يمسير مجلس الإدارة على هديها.

ويعد انضمام الدكتور عصمت عبدالمجيد كعضو كبير في المنتدى بحكم تأريخه وثقافته وخبراته التي استخدمها من العمل في المجال الدبلوماسي والسياسي على مدى أكثر من نصف قرن. كذلك تم انتخاب الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين رئيسا لمجلس إدارة المنتدى، بصافته الشخصية وعلى أساس أنه عالم له مكانته ووزنه وقد سبق أنه مارس العمل في المنظمات العربية وزار أكثر من بلد عربي وعلى صلة طيبة برجال الاقتصاد والمال والتجارة العرب.

وقد بالانتر الدكتور جويلي مهمته حيث التقى



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

للنشوء الخدمات الصحفية والمعلومات

وتلك بالإضافة إلى مجموعة المشتركين السابقين. وفي الوقت نفسه بحث رئيس المنتدى مع الأمين العام اتخاذ خطوات عملية تجاه عقد «مؤتمر الضمان الاقتصادي العربي» الذي نص عليه النظام الأساسي للمنتدى وكان مقترحاً أن يعقد في يونيو القادم، ولكن رؤى العوية إلى الموعد الأول الذي كان مقترحاً وهو شهر سبتمبر المقبل. وتجرى الآن اتصالات لترتيب لعقد هذا المؤتمر حيث ستوجه الدعوة إلى الوزراء المعنيين في البلاد العربية وإلى الغرف الوطنية وإلى اتحاد التجار، وإلى الغرف الوطنية، وإلى اتحاد المستثمرين والتجمعات الاقتصادية العربية فضلاً عن القطاع الخاص وكبار رجال المال والأعمال.

كما تكلف مجموعة عمل لوضع ترتيبات عقد المؤتمر. والمعروف أن المنتدى أنشئ «نخبة» للندوة التي عقدتها «الأفراد» في ١٧ أكتوبر الماضي تحت عنوان «الاقتصاد من أجل مستقبل عربي» والتي استمرت ثلاثة أيام وشارك فيها عدد كبير من رجال الاقتصاد والمال والأعمال العربية.

الراشد (من الكويت) رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي، والدكتور فؤاد العايد (من الأردن) رئيس مدارس العايد الخاصة، والسيد علي الشرفا (من الإمارات) رئيس مجلس إدارة مجموعة الشرقية المتحدة، والمهندس أحمد إبراهيم رئيس

مجموعة شركات بيشكو، كما اشتركت الغرفة التجارية الصناعية في الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) ممثلة برئيسها الأستاذ عبيد الرحمن بن علي الجريسي، وهو أحد كبار رجال الأعمال والاقتصاد العربي



د. أحمد جويلي



المصدر: الأسماء الاقتصادية

٢١ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



١٣ منظمة

العربي

لم تنقذ

من الفشل

العمل

المزمن

الاقتصادي



المصدر : **الاهرام الاقتصادي**

التاريخ : **٢٤ مارس ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترجمت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك . غير مايزيد عن نصف قرن - انراكاً عربياً

مؤادة

دبان نجاح العرب فى مواجهة التحديات والاضطار التى تتهدد تلديهم الاقتصادى وامنهم

القومى انما يتوقف

على العمل الاقتصادى العربى المشترك، سواء بانفاقيات ومشروعات لم تر النور او تخرج الى

حيز الوجود، او انها نفذت ولم تحقق ما استهدف بها من نتائج.

ويبلغ عدد المنظمات العربية التى تدرج تحت مؤسسات العمل الاقتصادى العربى الاقتصادى

أحدى عشرة منظمة وفق ورقة حوار اعدها د. أحمد حسن ابراهيم

مستشار بمركز التخطيط العام - دائرة حوار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط وتضمنت

سبعة عشرة سؤالاً تهدف لتحليل وتقييم الماضى وثلاثة عشرة تستشر المستقبل.



الكتاب: دائرة حوار

المؤلف: مجموعة مشاركين

الناشر: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

عرض: ج. ف

اشار د. أحمد حسن ابراهيم ان ثمة انجاز حقيقى قائم غير انه دون الطموح وبذل على ذلك بمسألة التجارة الحرة التى بدء بها التفكير وحقق قرار السوق العربية المشتركة الذى اتخذ فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوات متقدمة فقد بدأت الخطوات بوضع مبدأ تحرير التجارة موضع التنفيذ بإزالة القيود والعقبات الادائية وتسهيل انسياب السلع. وعلى الرغم . يضيف من تجمد الاجراءات على مستوى التنفيذ الا ان الفكرة أنت نظرياً ناجحة فى تلك الفترة ولوضعها موضع التنفيذ تم التأكيد على مخطتين لتعزيز التكامل هما المدخل الجارى الذى يقوم على (نسبة الى التجارة) ايجاد ما من شأنه ان يؤدى الى تحقيق انتاج قابل للتبادل والمدخل الانتاجى - وهو الثانى - وكان وراء انشاء مشاريع مشتركة واتحادات نوعية متخصصة وتحدث السفير بدرهمام مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق



المصدر : **الإسلام الاقتصادي**

النشر والخدمات الضخمة والمعلومات : **٣١ مارس ١٩٩٧**

اللاوسط عن التفاوت الصارخ بين الهياكل والبنى الاقتصادية ومستويات التقدم الاقتصادي أو التنمية في الدول العربية فهناك دول وفرة ومانزلة تصنف كدول نامية ودول متخلفة سائرة على طريق النمو مما يجعل الاقتصاديات العربية وهينة لتقيد الذي يعوق العمل العربي بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة خاصة وهو غياب أو ضعف الإرادة السياسية المشتركة للأطراف العربية. وإن ارتباط السياسات الاقتصادية العربية بالقرار السياسي، كما يؤكد السفير بدر همام - امر يؤدي في كل المراحل إلى ما يشبه الشلل - وثمة أمثلة على ذلك شديدة الخطورة فهناك الهيئة العربية للتصنيع التي تجمد عملها عشر سنوات وشركات الاتحاد العربي للنقل البحري وشركات صيد الأسماك.

ويرفض المستشار بمعهد التخطيط القومي محمود عبدالحى صلاح مايرى غير الحكومات العربية مبخلاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك سواء من خلال اتفاقيات توقيعها وتحترمها ومبادلات تجارية تعمل في تنميتها مشيراً إلى أن التمييز ضد العرب لصالح غير العرب في أرض العرب اثر سلباً على العمل الاقتصادي العربي المشترك. ومن العوامل التي أضرت بالعمل الاقتصادي العربي المشترك غياب تنسيق الرؤية التكاملية بين المشروعات التنموية. وعلى سبيل المثال توجيه الاستثمارات في بعض دول الخليج إلى صناعات إلى صناعات غير استراتيجية كصناعة الاحذية فيما تؤمن برؤوس الاموال تشييد صناعة كالمسيارات مما يوحى بأن التصنيع مطلوب لذاته كفاية وليس كوسيلة إلى غاية.

وهناك أمثلة أخرى كإقامة صناعة للغزل والنسيج في دول عربية ذات مناخ صحراوي جاف غير ملائم لهذه الصناعة التي تحتاج لمناخ شديد الرطوبة وموقع قريب من مصادر المواد الخام. وتسهم العوامل الداخلية - والكلام

للدكتور سليمان المنردى مدير إدارة بجامعة الدول العربية كما تثبت التجارب بنصيب كبير من صنع أزمة العمل العربي المشترك ويغذى ذلك قوى في المجتمعات العربية تتمتع بنصيب كبير تنشط في التجارب والاستثمار والتأثير الثقافي والفكري والسياسي وتتضافر على العمل دون تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي العربي. ويبدو أنها أسهمت عوامل خارجية وما تزال تسهم في الحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربي وشركاتها متعددة الجنسيات في مجالات التبادل والانتاج والمجالات المالية والصناعية والتكنولوجية ولخصت قيادة عبد السلام المستشار بمعهد التخطيط القومي حصان وتجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ الخمسينيات - حتى الآن - في نسب التجارة البينية الحالية سواء على مستوى المنطقة العربية ككل أو على مستوى التجمعات تحت الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وعلى مستوى تكامل أسواق عوامل الانتاج حيث لم تتجاوز نسبة التجارة البينية العربية ١٠٪ ولم تتجاوز ٦٪ على مستوى مجلس التعاون الخليجي ٤٪ على مستوى اتحاد المغرب العربي. وقسرت قيادة عبد السلام ظاهرة ضعف التجارة العربية البينية بإنها نتيجة اختلاف مستويات الحماية بين اقتصادات الدول العربية وعدم توفر نظام لتسوية المدفوعات. وإزواجية القرارات الصادرة على المجالس المختلفة بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالاطر القانونية والمؤسسية. وعندما كانت حرارة المطالب السياسية تمسخ في البلدان العربية إزداد الاقتراب من تجارب العمل العربي المشترك. وفق د. محمد سمير مصطفى المستشار بمعهد التخطيط القومي. ومن أمثلة ذلك تجربة الوحدة المصرية السورية في نهاية الخمسينيات والوحدة الاقتصادية بين مصر وليبيا وسوريا.



المصدر : **المراقب الاقتصادي**

التاريخ : **٢١ مارس ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتجربة مجلس التعاون الخليجي
ومجلس التعاون العربي بين العراق
ومصر والاردن واليمن
وثمة عامل آخر اثر على مسيرة العمل
الاقتصادي العربي المشترك وهو عدم
ارتباط تجارية بقاعدة جماهيرية فلم تكن
هناك مشاريع مشتركة يعمل بها عاملون
عرب بفكراتهم المختلفة بالإضافة الى
انقسام العالم العربي الى مجموعتين هما
مجموعة الاغنياء ومجموعة الفقراء تضم
الاولى دولاً يرتفع فيها نصيب الفرد من
الناتج القومي الاجمالي بسبب عوائد
النفط والثانية تضم دولاً ينخفض فيها
نصيب الفرد منه.



الامن الاقتصادي العربي والمشروع الشرق اوسطى

إنها في جوهرها منطقة تجارية حرة عربية صغرى، يكملها ويضعها العمل التجاري في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، في مختلف الامم المتحدة الأخرى للتكامل الاقتصادي. وذلك لأن الأمانة العربية لديها بالفعل إطار قانوني ويمكن تنظيمي. مثلاً في هذه الاتفاقية ومجلسها، يمكنها من [إسراع في بناء مشروعاتها الاقتصادية].

ومذا بعد؟ الواقع أن مرحلة (منطقة التجارة الحرة) هي أولى درجات التكامل الاقتصادي، الذي يمكن أن ينتقل بعد فترة زمنية قدرها عشر سنوات إلى مرحلة الاتحاد العمومي، ثم بعد سنوات أخرى إلى مرحلة السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي ثم الاتحاد النقدي.

وهو أمر يمكن أن يستفيد من الدول العربية النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، من أجل الوصول إلى المرحلة الأخيرة أو ما قبل الأخيرة، على ما كان الأمر يتضح في طالع أو مثل واحد من التجارة، والسؤال من هل يكفي ذلك لإدخال منطقة طرابلس (التجارة) للتكامل والتشغيل المتنامية في الشرق الذي يتطلب الأمن استجابة مشروع حرية التبادلات تتصل في الإبعاد والاعتبار.

أعتقد أن الاستجابة العربية التي تتناسب مع حجم وضعها وخبرة اقتصادها، تتطلب تحركاً أسرع وأبعد وأعمق. وهذا الأمر أصبح يمكن على الساحة العربية، مثلاً في دعمها لبعث مسيرة التحرير العربية الفكرية الحالية، أو التصور الذي في هذه المرحلة الأخيرة على أن السوق العربية الإفريقية الحالية، بما توسيع نطاقها ليشمل دول الجبل الأربعة (التي أصبحت) فلسطين التي أعلنت بالفعل قرارها بالانضمام إلى السوق. إن التحرك باتجاه التكامل للتجارة، بدعم بانظمة تكاملية أخرى للسوق، والتيسير والفتح مع الجماعة العربية، والمضي وبأمر سياسية عربية وعزم قوي حاسم، كل ذلك يمكن أن يكون بداية نقطة انطلاق جديدة وإيجابية في السوق العربية. وبأن يقد أن الأمن الاقتصادي العربي... والمشروع الشرق اوسطى بين أيدي هذه التحركات الاقتصادية العربية.

قبل الكلام عن موضوع الأمن الاقتصادي العربي والمشروع الشرق اوسطى نحاول أن نؤكد على بعض المفاهيم الأساسية التي تكتسب بالوضوح:

د. حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

على قدرتهم على إخراج المشروع الاقتصادي القليمي القوي إلى حيزه الجسدي، الذي عليه أن يتصلح مستويات مبنية وتطويع عناصره القلائد أو الكتل المتناقلة من عروقها، في أنظمة مسئولياتها في الحفاظ للثابتة والرائدة، والتعامل مع الكليات الاقتصادية مقلقة والمتنامية فكيف يتسنى ذلك لقد كانت أول محاولة عربية جماعية وإحدى جادة في هذا السبيل من (التكامل) الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) التي لقرنها الجامعة عام ١٩٥٧، وفلت حين الفناء والتطبيق عام ١٩٦٦، بقيام الوحدة الاقتصادية العربية، وقراره بكتابة السوق العربية المشتركة، كأول إنجاز له. وإذ لا يزال يعمل لتحقيق الجواب الكامل، وذلك في إقامة التكامل الاقتصادي العربي.

ومذا بعد ذلك؟ لقد حدثت السوق العربية المشتركة، نجاحها وإمضاها في السنوات الأولى، يمكن على أرقام التبادل التجاري، ويرجع ما تحسنت له التجربة من سلبيات شملت العمل العربي المشترك في جعلته، حين هذه (السوق) ما زالت قائمة بين دعم دول عربية، ولكنها بدأت في التفتت والتفتت وإلى تقديم نموذج يفتح باباً إلى الدول العربية بجمعها وبالأطر لها، حتى ولو لم تفض إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. وهذا هو البعد الذي نرى حالي

الفرصة ومخار، ويمكن أن يقع على الدول بالانضمام للاتفاقية لتأخذ في مرحلة لاحقة، مما يؤدي إلى توسيع دائرة المشاركة. ومذا مثل (السوق) من منظور التكامل والتجميع الاقتصادي العربي؟

الأكثر تحدياً وتخصيصاً لكل منهما، من ناحية أخرى فالتنازل عما تسليط الضوء على ما يسمى بالمشروع الشرق اوسطى، ولذا في ضوء المراحل والتحديات الأربعة الأتية:

أولاً: ظهور الفكرة تاريخياً وترديدها الفكر في الانيات والمخاض السياسي، والمحاولات الأولى للترويج لها أثناء الحرب العالمية الثانية وبعداً.

ثانياً: غموض الفهمين الجذريين لاصطلاح (الشرق اوسطى) في استخداماته عبر هذا القرن، وتعمده للتغير المستمر ولذا لظهور الرؤية والمفاهيم الاستخدام، إلى أن تسون إلى صياغة ملامح لا يعنى نطاقاً جغرافياً أو جيوپوليتيكياً واحداً مستقراً، وذلك لأنه ظل يشير إلى فراغ أو محيط فضفاض مبهم يمكن السطوع للبري أو الكيان العربي الراسخ الأركان والمحدد المعالم.

ثالثاً: ارتباط المشروع الشرق اوسطى بحالية السلام الدائرة حالها، والتي بدأت في إطار مفاوضات السلام تحت مظلة مؤتمر مدريد ثم اتخذ هذا المشروع، منحي الفصل بين مسارات السلام المختلفة، ثم الفصل بين مسارات السلام السياسي والسلام الأمن والسلام الاقتصادي والغربي، بدوافع مختلفة.

رابعاً: التطلع والطمح الإسرائيلي إلى إقامة نظام أو مشروع إقليمي شرق اوسطى، تقدم مبرراته القاطرة إلى اللحظة على أنه (إذا أمكن خلق مصالحة متعاقبة بين الأطراف المتنازعة في الصراع مع، فإن هذا يمكن بتحقيق السلام الدائم فيما بينها).

من الواضح والمسلم به، أن نجاح العربي في التعامل مع كافة القضايا التي تواجهه مثل (الشرق اوسطى) والمشروع القليمي الشرق اوسطى للقرن/الاربعين، والتكتلات الاقتصادية الدولية، والنظام التجاري العالمي الجديد، إنما يتوقف

ثانياً: أن الأمن الاقتصادي العربي ينشئ من سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية والاقتصادية. وينبغي أن يستوعب هذا الأمن الاقتصادي العربي بهذا الفهم، متطلبات العصر ويستجيب لها، والتي تزخر بالتطورات والتغيرات التي تأتي على رأسها الاتهام نحو التجميع والتكتل في كليات الاقتصادية قوية كبيرة، تتجاوز الكليات السياسية الدولية التمايز، ولهم طامح تشاري عالمي جديد، وتصورات تصالحت التصاميم/ استراتيجيات على مستوى المؤسسات الاقتصادية الكبرى والمؤسسات والشركات المتعددة البعثات.

ويشغل الأمن الاقتصادي العربي على عناصر جوهرية عميقة، على مبعثها الأمن الاقتصادي والمالي والغذائي والتكنولوجي والاستثماري والاجتماعي، وتتلاقى مع الأمن الاقتصادي إجابة التجميع الاقتصادي العربي المعلاق، الذي يكون قادراً على تصعيد الامداد المشتركة وبخدمة السامح العربية العليا، ومواجهة المخاطر الزائدة والمستقبلية التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي، ويكون وإمضا في شأن هذا التجميع هو الآداة الوحيدة لتحقيق ذلك.

إن نظام العربي، كان منذ الأزل والديانة، والتقدم منذ قيام الأمم العربية، هو المشروع القليمي الوحيد للتحرك، وإقبال البقاء، والقادر على الاستمرار والنمو. وإذا كان هذا النظام قد تراجعت في ظل الاستقطاب والتأزمات، والاضطرابات، انه قد ينشئ وإمضا دائماً، ككل شئ من عظم استراتيجي ومفيدة صميمة.

إن تحورات الصراع العربي/الاسرائيلي قد طرحت شروطاً وإوضاعاً جديدة في المنطقة، في بالمشروعة زيادة التلاحم بين مفهوم الأمن العربي بمفهوم المشروع القليمي العربي، بالأمم الشامل لكل منهما، من ناحية، وبين مفهوم الأمن الاقتصادي العربي والمشروع الاقتصادي العربي بالأمم الشامل.



المصدر : الوطن العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٤

لبنان والسوق العربية المشتركة



أين القيود وأين الإيجابيات؟

بيروت - «الوطن العربي»

اتخذ المجلس الاقتصادي - الاجتماعي العربي الذي انعقد في القاهرة في شباط/فبراير الماضي قراراً بإقامة منطقة تجارة عربية حرة في خلال عشر سنوات ووافق على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة.

القرار ليس جديداً ذلك أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد اتخذ قراراً بتاريخ ١٣-٨-١٩٦٤، بإنشاء السوق العربية المشتركة كصيغة عملية لتحقيق التقدم الاجتماعي والأندماز الاقتصادي والتكامل بين الدول للمعاهدة، وأرسى القرار السوق العربية المشتركة على الأساس الأربعة السليمة التي يشكل منها المفهوم النظري وهي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والبرائزات واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

بعيداً عن هذا المفهوم الشامل انتهت هذه السوق العام ١٩٧١ إلى ما يشبه المنطقة التجارية الحرة أو حتى إلى ما هو أدنى منها، إذ لم تترافق عملية تخفيض الرسوم الجمركية مع إلغاء العوائق الأخرى أمام قيام السوق العربية المشتركة. بنات بمصر وسورية والعراق والأردن، والتحققت بالسوق فيما بعد ليبيا بينما جمعت عضوية مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

يذكر أن لبنان لم يعضد إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة العام ١٩٦٤ ولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية العام ١٩٥٧.

والقرار الأخير استقبله المسؤولون الرسميون والخبراء الاقتصاديون بالترحيب وإن كانت العبرة هي بالتخفيف، وتفعيل الاتفاقات بين العرب أنفسهم قبل

التاريخ: ٤ / ٤ / ١٩٩٧

٢- بين حسنات هذا الطرح أيضا رسم
الكتلة الاقتصادية العربية. ذكره طه
اقتصاديا دولة. وفيه من حسنات
مباشر للمعان بالأسبب الثاني
أولا: لثمان سدة مفودة من أي

ثاني: المنفعة قديمة بعد إجلال السلام على من حنة الغاء أو تخفيف القبود بين.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/١٠

رأى مصريات



بالمعهد محمد باشار

هذه مصر مصرية ١٠٠٪
ليس ذرا هذا الإصلاح مصر
ومصر كل مواطن مصري
البرح وقفاً وبعد غداً يزين
الله.

منطقة

التجارة العربية

الحرية في

الطريق

... قال التلميذ لستأذنه وهو يحلوه.. الحديث الآن في العالم كله بدور حول العولة
والكتكولات الاقتصادية العملاقة التي تتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا
واليابان والصين وغيرها، التي تستهدف في النهاية السيطرة على ثروات العالم، ولن
تسمح أبداً بمرور الدول الضعيفة والصغيرة من تحت سيطرتها.
● وسؤال لستأذنه هو أين نحن العرب من كل هذا والقصد العرب ليسوا أفراد، ولكن

جماعة أو كتلة.. ؟
قال الأستاذ : لعظيم الأسف.. ليسوا في الصورة رغم كل ما يملكونه من أدوات
ومفردات تحقق لهم تكتلاً اقتصادياً كبيراً، أو تكاملاً اقتصادياً مشجعاً لكي يدخلوا هذه
العولة

قال التلميذ : وماذا عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الذي اتخذ مؤخراً.. وهل
تكفي لهذه المواجهة ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٤/٢١

مشتركة.
● ويسأل التلميذ : وما هي
الآمال لقيام هذه السوق العربية
المشتركة وأسسها ؟
● أجاب الأستاذ : لنجعل ذلك
موضوع حوارنا المقبل بإذن الله.
● قال التلميذ : لأن جيلنا نحن
الشباب يدرك تماما أن جيلاكم

والأجيال السابقة لم يحققوا للوحدة
العربية والتعاون العربي المشترك
أبعادا كبيرة، بل الخلافات العربية
صفحة نقرأها نحن الشباب كل يوم
للانفاس الشديد، فإن لدى مخاوف
من إيجاد عوائق لخطوة منطقة
التجارة الحرة العربية.. ؟

● أجاب الأستاذ : مع أسامي
بمرارة سؤالك أو بمعنى آخر الدافع
اليه، وهي نفس الرارة التي تملأ
قلوبنا جميعا، فإني أقول لك دع
التفائل يا ولدي وسيطر عليك،
ولأغضيه أنا بأن أقول لك أن قرار
قيام المنطقة الحرة جاء بتأييد جميع
الدول العربية الأعضاء في المجلس
الاقتصادي وعدهم ٢٢ دولة. وأن
المجلس خلال دورته السابقة التي
عقدت في سبتمبر الماضي
بالامكنة، انتهت إلى تشكيل لجنة
سماوية وزارية تسمى الأوفد
ومقرر والسعودية وسوريا
والامارات والغرب وأديها صلاحيات
كبيرة، وتم تكليف الأمانة العامة
لشامية إجراءات التنفيذ طبقا
للبرنامج الذي اتفق عليه بموافقة
جميع الدول العربية التي أعلنت
تأييدها في اجتماعات المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لقيام التكتل
الاقتصادي العربي، والإجراءات

تخفيض الرسوم الجمركية
والضرائب المماثلة في جميع
الدول العربية على جميع السلع
العربية بنسبة موحدة قدرها
١٠٪ كخطوة أولى يعقبها تخفيض
مماثل سنويا أول يناير كل عام
حتى للتحرير الكامل لكل السلع
العربية.

● أشار البرنامج التنفيذي
للمنطقة بإمكانية اختصار الفترة
الزمنية المحددة لاقامة المنطقة
لفترة أقل من العشر السنوات،
كما أعطى للدول العربية الحق
في التقدم بخطوات إعفاء أكثر
للمشارك من خلال الاتفاقيات
الثنائية أو مستخدمة الأطراف
الاقليمية وغير الاقليمية، لأن هذه
الاتفاقيات سوف تساعد على
تحقيق الهدف.

● قال التلميذ : لكن يا أستاذي
هل يمكن لهذه المنطقة أن تفتي عن
إقامة السوق العربية المشتركة ؟

أجاب الأستاذ : المؤكد يا ولدي
هذه خطوة مهمة في تاريخ العمل
العربي المشترك، تستهدف
التحرير النسبي للتجارة بين
الدول العربية، مما سيكون له أثره
الكبير في تحقيق تعاون عربي
مشترك أكثر، ويضايغ ذلك
بالتدرج حتى يتم الانتهاء من
تحرير التجارة العربية بالكامل.

وهو الأمر الذي يرى الخبراء أنه
يعمل خطوة لقيام تكتل اقتصادي
عربي يستطيع أن يتعاون مع
التكتلات العالمية الأخرى، لكنه
بطبيعة الحال لا يرقى إلى ما
تتمناه من قيام سوق عربية

أ قال الأستاذ : بداية القول لا يكفي،
وإن كان يمكن اعتباره ماسحرا
يقود إلى قيام السوق العربية
المشتركة.. واستممت يا ولدي
في أن تقصر حديثنا اليوم عن
هذه المنطقة وأهميتها ولخصص
أ حوارنا المقبل للسوق العربية
المشتركة نظرا لأهميتها.

أما عن تنفيذ منطقة التجارة
الحرّة العربية، فإنه طبقا لما أعلنه
الدكتور عصمت عبد المجيد
الأمين العام للجامعة العربية فإنه
تقرر تنفيذ هذه المنطقة ابتداء من
يناير المقبل على ١٠ مراحل
تنتهي عام ٢٠٠٧ كحد أقصى..
أي يتم التنفيذ على امتداد عشر
سنوات وهي على حد تعبيره
ليست بالكبيرة في عمر الأمم.

وبالنسبة اتخذ هذا القرار في
الاجتماع الأخير لوزراء المال
والاقتصاد العرب، والذين أكدت
الدراسات أن فرص نجاح هذه
المنطقة كبيرة وتتمثل في التالي :

● توافر كافة الخدمات والسلع
الصناعية والزراعية والخدمات من
الدول العربية

● إمكانية زيادة ومضاعفة حجم
الاستثمارات العربية والاجنبية
التي توجه إلى المنطقة العربية
خلال الفترة القادمة بعد بدء
تفتيت المنطقة.

● حدوث زيادة كبيرة في حجم
التجارة العربية نتيجة للزاي
الجمركية والضريبية التي سوف
تتمتع بها السلع العربية بعد
انشاء المنطقة حيث سيتم



المصدر: الأهرام الاقتصادي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢١

التي ستترتب على إقامة المنطقة الحرة.

كما أن قيام هذه المنطقة لن يحتاج إلى قمة عربية، لأن قمة القاهرة الأخيرة اتخذت القرار السياسي بشأنها..

وينتهى الحوار بين الاستاذ وتلميذه على أمل استكمال الاثنين المقبل، للأجابة عن أهمية قيام سوق عربية مشتركة. أصبحت تمثل ضرورة قومية.



الاقتصادات العربية في حاجة للتجارة الحرة

وسلطنة عمان بطلبات للحصول على العضوية.

وواضح سذرلاند انه يجب ان تستفيد الحكومات العربية بعض الارتياح من حقيقة ان الكثير من دول الأسواق الصاعدة الأخرى اجتازت بنجاح هذه الأساليب الإصلاحية.

وتسمى المملكة العربية السعودية أكثر منتج للنفط في العالم للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كدولة نامية وهو ما سيمتجها فترة انتقالية خاصة لسن التشريعات واتخاذ الإجراءات التي تتماشى مع قواعد المنظمة.

وتشكو الشركات الأجنبية من الصعوبات التجارية والتعريفات المرتفعة وقواعد الملكية المقيدة ونسب العجز المألوفة في الميزانيات على أنها عوائق أمام التجارة الحرة في الشرق الأوسط.

وثناء زيارة الأسبوع الماضي للرياض دعا وزير الاقتصاد الألماني جونتير ريكسروت المملكة العربية السعودية إلى توضيح مشاكلها القانونية والإدارية للمستثمرين الأجانب وتعديل النواحي التي تتطلب الحاجة إلى كفيل من أبناء البلد.

واعلنت الحكومة السعودية للشهر الماضي انها ستتخذ إجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن بينها خطوات لتوفير الحماية للاستثمارات الأجنبية وتخفيف البيروقراطية.

وأشار سذرلاند إلى أن الدول العربية ستستفيد فعلياً من التنوع الاقتصادي نمواً اقتصادياً متوازلاً وأسرع معدلاً وقدرة متزايدة على جذب استثمارات هامة.

قال بيتر سذرلاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية ان تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وانها ستستفيد بدرجة اكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقال سذرلاند الذي يرأس حالياً شركة جولدمان ساكس في مؤتمر عقد في ابوظبي مؤخراً ان الدول العربية لم تجعل نفسها تماماً جزءاً من عملية تحرير التجارة ولذلك لم تحصل على فائدة بالقرى الذي يمكنها.

وقال محللون في مؤتمر الخليج ٩٧ ان العوائق التجارية في المنطقة تعني ان نصيب الاسد من استثمارات رأس المال يتدفق إلى أسواق صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية على حساب الشرق الأوسط.

وأشار سذرلاند إلى الهند واندونيسيا وماليزيا كأمثلة للتحرير الاقتصادي الذي أدى إلى استثمارات واردة وتباين متزايد بدرجة كبيرة.

استطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة واصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ اوراق مالية.

وقال سذرلاند الذي رأس منظمة التجارة العالمية «الجات سابقاً بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ أن التغيرات في الاقتصادات هنا ١٠٠ بالغة الأهمية للتنمية المستقبلية والأزدهار المتواصل للمنطقة».

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٥ وتقدمت المملكة العربية السعودية والارن



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٤/٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاديات العربية في

حاجة للتجارة الحرة

قال بيتر ستولاند الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية في تحرير الاقتصادات العربية لا يسير بسرعة كافية وأنها ستشهد بدرجة أكبر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقال ستولاند الذي يرأس حاليا شركة جولدمان ساكس أن الدول العربية لم تجعل نفسها تماما جزءا من عملية تحرير التجارة. ولذلك لم تحصل على فائدة بالقدر الذي يمكنها.

وقال محللون أن الصوائق التجارية في المنطقة تعني أن نصيب الأسد من استثمارات رأس المال يتدفق إلى أسواق صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية على حساب الشرق الأوسط.

وأشار ستولاند إلى الهند وبنغلاديش وماليزيا كأهملة للتحرير الاقتصادي الذي أدى إلى استثمارات وأردت وتبادل متزايد بدرجة كبيرة.

واستطاعت مصر التي بدأت تحرير التجارة والخصخصة وإصلاح سوق رأس المال جذب ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات في محافظ أوراق مالية.

الجدير بالذكر أن مصر والبحرين والكويت وقطر والاسارات العربية المتحدة والجزيرة وثونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٤. وتقيم المعلقة العربية السعودية والاردن وسلطنة عمان طلبات للحصول على العضوية.



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

في مناقشات الشورى حول الصادرات الزراعية المطالبة بسرعة قيام السوق العربية المشاركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية

تميزت بعض أعضائه
وقد أوصى التقرير الذى استعرضه المجلس بمجموعة
تخصيص سمات إنتاج قصير، مؤكداً أن التصدير هو
أهم بؤرة كلفة الإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية
المصدرة، مما يلقى إنتاجاً غالياً مما هو موجه
للاستهلاك الملى أساساً ويحتاج الأمر إلى دراسة
تفصيلية دقيقة لأنواع المستهلك الخارجى، ومواصفات
السلة التى يرضونها ظاهراً وباطناً، ثم يتم تطبيق أساليب
الإنتاج التى تحقق تلك المواصفات والحفاظ عليها حتى
وصولها إلى المستورد الأجنبى
كما أوصى المجلس فى تقريره بمجموعة وضع نظام أبقى
مكتمل للإنتاج والتصدير، مشيراً إلى أن هناك ثغرات
وتساروا وضعت فى المصالح فى بعض حلقات السلسلة
الحاصلة بالإنتاج والتسويق، مما يتطلب وجود نظام أبقى
مكتمل بدءاً من وحدات إنتاجية متخصصة للتصدير إلى
وسائل تسويق ملى من ثقل وتضمن ربحية وتجهيز حتى
الضخم، وذلك مع وجود وحدات معلومات شاملة وسريعة
التوصل مع سرعة الاستجابة من الوحدات الإنتاجية
التسويقية بما يساعد على انتظامها تحت قيادة إدارية واحدة

وقال التقرير: إن تلك الأممية تنبع من حقيقة وجود
استراتيجية لمواجهة محدثات تنمية الصادرات الزراعية،
سواء كانت الحيازات الصغيرة وبعيدة المنتج الصغير ضعيف
الإمكانات.

وجاء بالتقرير أيضاً أنه من المحتمل أن تتغير طبيعة
التركيب الحيازى نتيجة أعمال تروانى مع وإيجار الأراضي
الزراعية، كذلك نتيجة السماح للمستثمرين بالدخول فى هذا
المجال مما يساعد على وجود الإنتاج التخصصى.

وطالب التقرير بسرعة وجود جمعيات التصديرين أو
جمعيات تعاونية تتولى القيام بالأمم التصديرية نيابة عن
صغار المنتجين، كذلك تكوين بنوك
خاصة بالمنتجات التصديرية لرفع
معدلات الأمان فى تلك العمليات.

وفى الجلسة الثانية بدأ المجلس فى
مناقشة التقرير والتى أوصى فى
بدايتها النائب إبراهيم خليل فتى
بقفل أن الفترة الأخيرة للأهمية قد
شهدت تقدماً كبيراً فى كم الإنتاج
الزراعى مشيراً إلى زيادة محصول
القمح الذى قل من حجم الكميات
التي كان يتم استيرادها، كذلك القطن
فقد رأت الكميات للنتيجة غير أن من
الواجب زيادة الاعتماد به
وتنحى الباب أمام الفلاحين للمصير
على سعر موزع لهم حتى يتزايد
الإنتاج

طالب مجلس الشورى
بضرورة قيام السوق العربية
المفتوحة فى ظل سيادة
التكتلات الاقتصادية الكبيرة،
حتى تتمكن مصر و الدول
العربية الأخرى من مواجهة
والظفر من الدار المدمرة
على اقتصادياتها، وذلك من
اجل تنشيط التجارة البينية
فيما بينهم خاصة فى المجال
الزراعى. جاء ذلك فى التقرير
الذى استعرضه المهندس أحمد
عبدالأخر أمام مجلس الشورى
فى جلسته التى غلها صباح
امس برؤساء الدكتور مصطفى
كمال حلمى حول الصادرات
الزراعية فى ظل سياسة
النحر الاقتصادى.

وقد رصد التقرير عدداً من المصدات التى تعوق عملية
تصدير المنتجات الزراعية المصرية للخارج، سواء للدول
العربية أو الأجنبية الأخرى، حيث أشار إلى انخفاض جودة
المنتجات الزراعية ومواصفاتها عن الحدود التى تعطلها فى
حالة تسمح لها بتنافس منتجات الدول الأخرى، مشيراً إلى
أن أسواق الكتلة الشرقية كانت سبباً مباشراً فى عدم
الاعتماد بلك المرافعات، كذلك عدم توافر المعلومات الكافية
المنظمة عن الأسواق العالمية، حيث تنتقد المكاتب التجارية
المصرية بالخارج الكفاءة فى جمع المعلومات ونقلها إلى
الأجهزة التصديرية المصرية، والتى كانت تعاني بدوره من
نفس المشكلات الهيكلية والمؤدية

إلى ضعف وهدد الاستدامة للتصدير
السريعة أو المنافسة الدولية، وأكد
التقرير انخفاض الكفاءة الاقتصادية
الإنتاجية والتسويقية وانكسارها على
الأسعار، مشيراً إلى ارتفاع تكلفة
الإنتاج نتيجة الاعتماد على مستلزمات
إنتاج مستوردة تتمثل فى الأسمدة
والبهيات، مما أثر سلباً على قدرتها
المنافسية وأسهم فى ذلك أيضاً
انخفاض كفاءة التسويق الداخلى
وارتفاع نسبة الفاقد التصديرى إلى
نسب تروانى بين ثلث ونصف
الكميات للتداول وفقاً لدرجة قابلية
السلة للظفر كما أشار إلى مشكلات
الضخم والنقل البحرى وارتفاع ثروانه
بشكل يثل عبثاً إصفاً بما يكن
يعوض إلا برفع الأسعار للمستهلك
والذى طالما يحدث بعد التعاقد بما لا يشجع المستورد
الأجنبى على معارضة التعاقد لأواسم أخرى، وبمصلحة ذلك
كل مزمن من ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصرى مهما

تابع الجلسة

أحمد البطريق

يجب استثمار
المشاركة الأوروبية
فى تحسين الإنتاج
وزيادة الكفاءات



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٤/٢٣

وعن إمكانية زراعة القطن في الأراضي الجديدة بمنطقة توشكى قال ان الفرصة متاحة لاستغلال هذه المنطقة في زراعة القطن بشكل انتساضى يتيح فرصة زيادة الصادرات المصرية منه وقال المستشار فنى رجب انه حين افول ان هناك خطة للتصدير من هذا يعني اننى قد حققت الاكتفاء الذاتى منه. وتصدير القطنى لصالح الاقتصاد القومى. وانتقد ظو التقرير من المنتجات الزراعية للسلعة والتمصر على المنتجات الخارجية.

وطالب بضرورة وجود صناديق موازنة اسعار لقاديا للخسائر الزمنية التى تصيب الإنتاج الزراعى فى ظل عدم وجود الفرصة لتصديره ضاربا المثل على ما يحدث بالقمح للطحاطم

كما طالب بضرورة اعطاء المزارعين اعباءات ضريبية كذلك المصدرون امرة بما هو متبع فى المدن المصرية الجديدة حتى يكون هناك فرصة لمناقصة القوت الزراعيه الأخرى سعريا.

ثم تحدث المهندس احمد عبد الأخر مقرر الموضوع فقال هناك رغبة لدى الأوروبيين فى تصحيح دور مصر الزراعى والتصدير.

وتحدث الأمير سيف النصر فقال ان التقرير لم يحدد به مايشير إلى وجود امساكات بالعفن البنى بالقمح للطحاطم... وقال ان هناك مشكلات تصول دون تقدم عمليات التصدير.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٤/٤

دور للقطاع الخاص العربي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة

اضائية، ويوضح التقرير أن الصندوق وإن كان اعتمد بشروط الطاع الخاص من طريق استخدام خطط الائتمان كوسيلة للوصول إلى صناديق المستثمرين في بعض الدول العربية حيث قدم فروصاً ببلغ قيمتها حوالي ٣٧٠ مليون دولار لبنوك عربية متخصصة بهدف إعادة اقتراسها لخصام المستثمرين. فلهذا، اتصاعد الحال والمستقبل لقطاع الخاص العربي فإن الصندوق العربي يدرس حالياً إنشاء برنامج للإسهام في التمويل المباشر لشرورات هذا القطاع لعقبة الأمر أن الاستثمارات الخاصة لم تزل الاعتماد على لئحة مشروعات القطاع العام ولم يحصل القطاع الخاص العربي على القدر الكافي من الموارد المالية العربية التي تتناسب مع دوره التأميني ويحدد الامتداد غير قليل في الصنف في تقريره إن هذا البرنامج سيهيئ في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات التأمينية التي يقوم بها القطاع الخاص بما في ذلك المشاريع المشتركة في كثير من دولة عربية وفي حيز واستقطاب التمويل من مصادر الأهمية والدولية وتقدم المدن التي والخدمات الاستثمارية. ولا شك أن هذا البرنامج يعتبر صيغة عربية جديدة هدفها تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مشروعات التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التشابك بين مصالحه في الوطن العربي، والأمل كبير أن يروج إلى حيز التنفيذ قريباً.

عدد الفلاح محمد عبد الفتاح
مستشار القضاة سابق مجلس
الوحدة الاقتصادية

الاتجاه لتعزيز مشاركة القطاع العربي الخاص في العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد نشر إعلان دمشق عام ١٩٩١ على سمي أطرافه إلى تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويذكر أيضاً الاتفاقيات التي طرحتها السيد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية. للاستفادة من سياسات الإصلاح الاقتصادي في دعم العمل الاقتصادي ومشاركة القطاع العربي الخاص في الشركات العربية المشتركة. كما شهد هذا العقد قيام القطاع العربي الخاص باتخاذ البنية الخاصة أو المشاركة العملية في البنية اخرى لامتداد للمستثمرين العرب والمثدي الاقتصادي العربي ومجلس رجال الأعمال العرب. وأول من أتم أحداث هذا العقد تجاه مؤسسات التمويل العربية كالمصنوق العربي للأنباء وصندوق النقد العربي والمجلس العربي لمندان الاستثمار إلى دعم نشاط القطاع الخاص العربي خاصة بعد أن تزايدت إسهاماته (كتنمية لبيانات الخصخصة) بصورة عامة في تكوين رأس المال الثابت لمثل زائد في مجموع رأس المال ١٩٩١/٩٥ عام ١٩٩٢/٩٧ إلى ٣٣ عام ١٩٩٥ وفي الأردن من حوالي ٧٠٪ خلال الفترة ١٩٨٨/٩٥ إلى حوالي ٧٨٪ خلال الفترة ١٩٩٢/٩٥. ويوضح تقرير للاستاذ عبد الحليم الحمد رئيس الصندوق العربي للإناء الاقتصادي والاجتماعي أن برامج الخصخصة (التخصيص) التي انتهت الدول العربية ستزيد من هذه المساهمة وبالتالي من الحاجة إلى مصادر تمويل

تهتم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بتشجيع القطاع الخاص والعمل دوره ليقوم بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا يشكل تحدياً مهماً خاصة في بعض الدول العربية التي سعت في السابق إلى تحقيقها من خلال القطاع العام وهذه الأمل كبير أن يضيف هذا التحول الاستثمار والتربيط للعمل بين الاقتصادات العربية بما يفي إلى إزالة الاختلاف بين أنظمتها الاقتصادية التي كثيرا ما مثل عائقاً أمام نشاط هذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن القول بأن للقطاع الخاص العربي كان غالباً تماماً من العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد عايشه من خلال الجهود المتميزة للانداء العام لغرف الصناعة والزراعة والتجارة للدول العربية ومن خلال إلتها بعض شركات في الاتحادات النوعية المتخصصة التي أنشأها مجلس الوحدة الاقتصادية (كمساهمة شركة الصناعات الكويتية في الاتحاد العربي للصناعات الهندسية) في عقد السبعينيات ومن خلال مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب وبعض مؤتمرات اتحاد الغرف العربية خلال عقد الثمانينيات هذا بالإضافة إلى عدة مشروعات خاصة أنشأت بمبادرات فردية أو جماعية، وإذا كان العائد الذي لهذه الجهود قليلاً جداً فإن عائداتها المعنوي كبير إذ برزت اتجاهات مهمة تزكيد نطق القطاع الخاص إلى الإسهامات الجديدة في تمويل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيق توازن الجهود التأمينية العربية. ومع تقدم مسيرة الإصلاح الاقتصادي في مختلف الدول العربية شهد ويشهد العقد الحالي مزيداً من



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٥/٢

بهدوء

بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سوق عربية واحدة.. كيف؟

١) تكامل الثقافة.. وثقافة التكامل

منذ بضعة شهور كثبت في هذا المكان مقالاً عن السوق العربية المشتركة وضرورتها للمستقبل العربي، باعتبارها واحداً من أهم الوسائل لمواجهة تحديات عصرنا وما يجري فيه. ومنذ نشر المقال تلقيت العديد من رسائل القراء والأصدقاء تحسّني على استئناف الحديث حول القضية نفسها، وتعميق النقاش التي طرحتها بشأنها. كما أن التطورات التي تجري في المنطقة تجعل بؤرها هذا الموضوع أكثر إلحاحاً الآن.

فجد بات واضحاً أن جميع المشروعات الإقليمية الأخرى قد فُقدت مصداقيتها، لأنها استندت جميعاً إلى استثمار عملية السلام واستدامتها بحيث تشمل المنطقة كلها، ولأن السيد بنعلمان نيكولاييفو تفلّط بسياسته الخرقاء بتوجيه الضربة نحو الضربة إلى هذه العملية. لذلك جعل ذلك مشقلاً للمشروعات المتصلة بها غير ذي موضوع. وفي الوقت نفسه فإن يقيني لم يتغير فيما يتعلق بضرورة التكامل العربي باعتبارها واحداً من أهم أسس القوة العربية في مواجهة التطورات العالمية من جانب، والتطورات الخاصة بعملية السلام من جانب آخر. ولأنّ عني أن التصورات الخاصة بالتكامل العربي لن تزال تشكل أحد الأسباب التي يستند إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي في ثقته وتشدده.

وكنّت قد اكتفت في مقالتي السابق ضرورة الاستفادة من التجربة العربية السابقة في التكامل، وكذلك الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الشأن. ومن كليهما استخلصت ضرورة استناد أية محاولة جديدة لإنشاء سوق عربية مشتركة إلى قاعدة سياسية صلبة يكون لها فضل الجاذبية والتمادي، وراصدت لها خطوات أولى تجمع دول إعلان دمشق، كما استخلصت ضرورة الاعتماد على عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي توصلت إلى نهائها يمكنها تحقيق طفرة في الاقتصادات العربية من جانب، وتصلح كذلك للتوحيد للسوق المشتركة دون تكليف كبير على الدول العربية من جانب آخر.

وقد رددت في هذا المجال أربعة قطاعات هي: الثقافة العربية، النفط والطاقة، التكنولوجيا، والبنية الأساسية. وسوف أحاول في هذا المقال والمقال التالية طرح عدد من الأفكار التي قد تسهم في تطوير الفكر حول هذه القطاعات، لعلمي أنها تصلح كمبدئية كثر فيها المؤسسات ومراكز البحث ما يعين على بناء خطة عملية للخروج بفترة السوق العربية المشتركة من مجال الأفكار إلى ساحة الواقع والتطبيق. وماذا لدى بده أفاض القول إنه ما من أحد يستطيع الحديث حول أي مشروع لتوحيد العربية، أو التكامل العربي دون أن يتطرق إلى الثقافة التي تشكلها بنسق إلهاميين إلى الوحدة والتكامل الجوهري للركن الذي يشكل الأساس لوجود الأمة العربية ذاتها.

من هذا المنطلق المطروح إلى حالة فعالة من التكامل العربي العام يستلزم بالضرورة أن يغطي التكامل العربي على الصعيد الثقافي بدرجة عالية من التركيز والاهتمام، بل إن البعض قد يذهب إلى القول بأن البداية يجب أن تكون به، والحقيقة أن إعطاء هذا الوزن الكبير للتكامل الثقافي العربي في أي مشروع أطموح للتكامل العربي العام له ما يبرره، لأن من بين مستويات عديدة للتفاعل العربي العربي بطل المستوى الثقافي هو الأعمق والأكثر صماعة في ثقافة وحجم هذه التفاعلات، وعلى ذلك فإن الدعوة إلى التركيز على تنشيط ودعم التكامل الثقافي العربي والبدء به تتسجم مع أي تفكير علمي في موضوع التكامل العربي العام، إذ تسعى إلى استغلال من واقع ثقافي موجود حولنا في جميع البلدان العربية يؤكد أن أسس التكامل الثقافي العربي قائمة بالفعل ولا تحتاج سوى تسييس البنيان عليها.

من جانب آخر فإن الإصرار على أهمية التكامل الثقافي العربي وبيناً بالاستفادة من مقوماته الموجودة لا يتسجم قطع مع النهج العلمي في التفكير، بل يتواءم مع النظرية العامة للعالم الجديد الذي تعينه اليوم وما يتطاوله من تطورات متسارعة في السنوات الأخيرة خاصة في القرن الحادي والعشرين.

بالإضافة للصغيرة الواحدة التي كنا نسعيها العالم أصبحت مرتبطة من جميع جوانبها غير شخبات الكمبيوتر والمعلومات والإشعار الصناعية التي لا تتوقف ثابته واحدة من بث واستقبال الصور والمعلومات، وفي خلال سنوات قليلة منذ تحولت شبكة «الإنترنت» الشهيرة إلى استخدام العام ولم تعد مقتصرة على المؤسسات العسكرية الأمريكية التي لقيمت أساساً لتفهم أفراسها، تزايد عدد مستخدمي الشبكة والمصلين بها من عدة آلاف إلى ما يزيد على ستين مليون مستخدم الآن. ومع قنوم العام الثاني من القرن الحادي والعشرين يتوقع استخراجه في هذا المجال أن يصل عدد مستخدمي «الإنترنت» إلى أكثر من مائة مليون شخص في مختلف أنحاء العالم، ولم يكن التزايد في عدد الأسماء الصناعية المتخصصة للاتصالات والمختبرات التكنولوجية الفضائية والأشخاص الذين يشاهرونها في خلال السنوات نفسها أيضاً صارخاً ما حدث في مجال «الإنترنت» والاتصالات التكنولوجية عموماً. وكما هو معروف فإن كل هذا التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات والمعلوماتية في النهاية في خدمة السلطة السياسية التي يتم لها العمل في البشر من طريقه وفي الثقافة وأفعولات، فما تشك وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون وإذاعة وصحافة وما تتناقله شبكات الاتصال التكنولوجية من مواد مختلفة الملحم والمضمون



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٥/٢

تتقل في نهاية الأمر ضمن حدود دائرة الثقافة بغيرها الواسع. فالمخاطبة في ذلك المجال الواسع الذي يضم كل ما يتعلق بالثقافة العشر، وهي بذلك تشكل مجموعة المعارف المكتسبة التي تسمح للإنسان بتمسية حصة التقدي وثقافته، وأكاسمه القومية، والأشكال المختلفة لمطوكة في المجتمع الذي يعيش فيه. وفي ظل الوجود الكثيف لمخطات البحث والإرسال الإلكتروني والتسجيلي والإذاعي في العالم العربية المتقدمة، فإنه من الطبيعي أن تكون المواد والمعلومات المختلفة التي يتم بثها وإرسالها من أي مكان محتمل بالفترة الثقافية لهذه المخطلة من العالم.

ومن الطبيعي في ضوء ذلك الوضع أن يتسع مجال الانتشار الثقافية العربية ويزداد عدد المتضمنين إلى تعانجها، وأن ترتفع في الوقت نفسه أصوات متعددة في مصر والعالم العربي لتحري ما تسميه الغزو الثقافي، الذي يحدث في طريقه الثقافة العربية. وما مسلم به أنه كما أن للثقافة الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات فوائد ومزايا كبيرة لعالمنا العربي فإنه يحمل أيضا

ثقرا من المخاطر والتحديات التي يجب التنبه لها، وتطوير أوسايل والأدوات العربية لمواجهةها. واستنادا إلى وجود ثقافة عربية متميزة عن غيرها من الثقافات الشعوب والأمم الأخرى فإنه لا بد من قبيل تأكيد الهوية العربية، والشعور العميق بها. أن تطالب بتأكيد هذه الثقافة والدفاع عنها ضد موجة الغزو الثقافي الذي يجعله الأثير إليها من جميع أطيافها، وبالتالي فإن التخوف على مصير الثقافة العربية من التفتت للمعل للرسائل والمعلومات والتصور المستتابة من الثقافة الغربية عبر وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة يعد من الأمور الشروعة التي يمكن تفهمها.

إلا أن ما صعب فهمه أو التعاطف معه حقا فهو الاختفاء بإدانة المقر الثقافي، الغربي، وتجميع القالات والقصائد في سمو الثقافة العربية وتدهور الثقافة العربية، دون التحرك بصورة عملية وجادة لتطوير ثقافتنا الخاصة وإقامة جسور للتفاعل بين شعوبنا العربية من خلالها. ومن هنا تأتي ضرورة الدعوة إلى فتح حوار واسع وجاد بين المثقفين والعلماء العرب، حول طرق ووسائل تطوير وتدعيم التفاعل الثقافي العربي.

وحتى لا ننسى مزيدا من الوقت والجهد في إثارة مناقشات لدية حول أولوية التفاعل الثقافي بالنسبة للتكامل العربي على المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فإنني أرى أن يتركز الحوار المثير على الوسائل والطرق العملية التي يمكن بها تحقيق ذلك التفاعل الثقافي، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك حوارات أخرى ملفتة حول التفاعل العربي على المستويات الأخرى دون أي تعارض بين جميع هذه الحوارات.

والحقيقة أن المجالات الثقافية التي يعنى الحوار وسائل وطرق عملية لتحقيق التكامل العربي فيها كثيرة ومتنوعة. وفي مقدمة تلك المجالات، وهو المجال الذي يعنى أعمارهم القاعدة التي تقوم عليها الثقافة بل والمستقبل العربي كله. مجال التعليم، وفي هذا المجال، سواء في التعليم الأساسي أو الثانوي أو الجامعي، يمكن الأتمان الحقيقي لتطوير عربي مشترك بين أبناء الجيل الذي سيولد، والقائم بالحاجة الملحة إلى هذا الإطار إلى إعادة صياغة برامج ومناهج التعليم العربية المختلفة لكي تكون من ثلثة مواكبة للتطورات العلمية المذهلة التي يعرفها العالم، ومن تنمية ثابته دافعة إلى مزيد من تعميق المعرفة واللوعي لدى أبناء كل بلد عربي يحدث في الدول العربية الأخرى.

وإن يمكن تحقيق الهدف الأول بدون تأكيد مناهج التعليم الجديدة في كل دول العالم العربي. على أروح النقدية والعلمية، وتشجيع الابتكار والمبادرة العلمية في إطار القيم الدينية والاجتماعية العامة التي تقوم عليها المجتمعات العربية، وبالتأري مع تلك أروح الجديدة في مناهج التعليم العربية لمؤسسات التعليم.

مستوياتها المختلفة. ستكون بحاجة إلى مزيد من الاتفاق عليها من أجل توفير الإمكانيات والأدوات والبضال التي بدونها لن تكون هناك أية فائدة من تطوير تلك المناهج. فكلية من الاتصال من مرحلة الأفكار النظرية إلى مرحلة الاختيار والتجريب العملي لهذه الأتار. أما الهدف الثاني، وهو تعميق الوعي والمعرفة العربية لدى التلاميذ والعاملين العرب، فإن مثلي بغير صياغة مناهج عربية

وأحدة أو مشتركة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من تاريخ وجغرافيا وأدب واجتماع وغيرها، فعمل هذه المناهج يمكن إعادة التعريف الحقيقي للعالم العربي بوحدة تاريخية وجغرافية لإبناء الجيل الجديد الذي سيكتشف عد ذلك. عبر العلم وليس الدعاية. أنه ينبغي إلى أدة واحدة فعلا. ويمكن في هذا الإطار اقتراح إضافة مادة جديدة للتعليم العربي في مستوياته المختلفة يكون موضوعها: هو: التكامل العربي بمسؤولياته المختلفة مع دراسات مقارنة لتجارب التكامل والوحدة التاريخية في الإقليم الأخرى من العالم مثل أوروبا. وأسيا، بصفة خاصة، وحتى لاقتل قضية التكامل العربي مجرد منهج دراسي يتم تلخيصه لطلاب والقيام لتأديدا الإمتحان فيه في نهاية العام فإنه يمكن حمله موضوعا مفتوحا للبحث والأقارح من جانب هؤلاء الطلبة بحيث يتقدمون في دراستهم الثانوية عنه بصورتها عنية لتحقيق في ظل الأوضاع وإمكانيات الواقعية الموجودة في كل بلد عربي. والتحقيق مزيد من التفاعل والتكامل العربي في مجال التعليم على وجه خاص، والثقافة عموما.

لأن تدعم التبادل بين مؤسسات التعليم العربية خاصة الجامعات، ستكون دور كبير في ذلك المجال. ويقتل تبادل خبرتي الجامعات وأساتذتها المستوى الأول المهم في ذلك المجال لما يتلقاه من خبرات تعليمية وثقافية مهمة بين الدول العربية والحقيقة أن مصر دورا أساسيا وأقويا في إمداد المؤسسات الجامعية والعلمية العربية بخبرات أبنائها من أساتذة ومدرسي الجامعات. ففي خلال عشر سنوات من عام ١٩٨٢/١٩٨٢ إلى عام ١٩٩١/١٩٩١ ارتفع عدد الزائرين من هؤلاء إلى ١٢٨٨٠٠ زيارة خارجية، و١٢٨٨٠٠ اشتراكا وندوة ومطابق نمو ٧١٪ إلى إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وفي السنوات السابقة جميعا لم نقل نسبة الزائرين إلى الجامعات المصرية إلى الدول العربية. من إجمالي الزائرين، عن ٧٨٪ منهم في حين ذهب الباقي إلى جامعات دول أجنبية أخرى. ولأنني في أن استكمال مصر دورها الزايد في ذلك المجال بعد أحد أهم شريفي تحقيق التكامل التعليمي والثقافي العربي، وإن كان يحتاج إلى مزيد من التعاون ودعم العربي لكي يصل إلى المستوى المطلوب منه.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٠



يقدم:

إبراهيم نافع

الفرحات ستكون - لدى قيامها - في حاجة إلى دعم من الدول العربية حتى تستطيع الوقوف على قدميها وتحول إلى مجال اقتصادي مربح يجذب إليه بعد ذلك رؤوس الأموال الخاصة. ولا يختلف الحال كثيرا عن ذلك في مجال الإعلام المطبوع الذي حقق، ولدت، في السنوات الماضية تقدما واضحا عبر الطبعات العربية، والمطبوعات ذات الطابع العربي العام التي تصدر الآن عن مختلف المؤسسات الإعلامية العربية، وفي مقدمتها «الأهرام» في مصر. إلا أن متحقق منها حتى الآن يظل بحاجة إلى التطوير والتعظيم عبر مشروعات أكثر طموحا للتعاون بين المؤسسات الإعلامية الكبيرة في

مصر، كانت حالة بالذات في مصر، حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير مشروع عربي مشترك في هذا المجال يكون على مستوى التحدثات، ويحقق قدرًا من الأمان التي نلقتها عليه. كما أن تحقيق قدر من التنسيق بين المحطات الفضائية العربية - التي يزيد عددها حاليًا على - أربعة خاصة في مجالات الإنتاج المشترك، يمكن أن يوفر لهذه المحطات مساحات واسعة من المواد الإعلامية العربية التي تقوم ببيعها بدلًا من الاعتماد

المبالغ فيه على المواد الغربية، والتي قد لا تتوافق مع القيم والعماد والتقاليد العربية. وفي مجالات الألب والإعلام والسينما والمسرح يظل لا بد من أمام العرب المصاحبة خلق كمال، نقالي عربي حقيقي سوى إبداع مزيد من ذات التواصل والمشاركة في تلك المجالات فتكون شركات عربية مشتركة للنشر وإعادة نشر ولوزيع الأعمال الأدبية والمسرحية العربية في مختلف البلدان العربية. باعتبارها القصص في متناول الجمهور العادي يبقى دائما إحدى أهم الوسائل في ذلك الإطار، ولدت، في أن مثل ذلك

ويمثل تبادل الطلاب - خاصة في مرحلة التعليم الجامعي - المستوى الثاني المهم لتعميم التكامل التعليمي والثقافي العربي، وثاني أهمية ذلك التكامل من الدور الذي يمكن أن يلعبه من هؤلاء الطلاب كوسطاء بين مجتمعين مجتمع الجسد المصري القسامين منه ومجتمع الشرق العربي المضيفه وذلك في عملية تكامل يجري خلالها التعرف الشخصي المباشر بالمجتمع المضيف من جانب هؤلاء الطلاب الذين سيعملون فيما بعد

مجتمع الخفية في بلادهم. وعلى هذا المستوى أيضا يبرز دائما الدور المصري الرائد منذ إنشاء جامعة القاهرة في بداية القرن، الحالي واستقبالها الدائم للطلاب العرب، وقبلها جامعة الأزهر التي استقبلت دائما طلابا عربا، ومسلمين من مختلف

الأقطار منذ مئات السنين. وفي خلال الأعوام الدراسية من ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ١٩٩٤/١٩٩٣ لم يقل عدد الطلاب الوافدين من جميع الدول العربية في الجامعات المصرية عن عشرة آلاف طالب كل عام. ولدت، أيضا - في أن تعميم ذلك لتسوي للتحال الطلابي يستلزم دعم الجامعات العربية، وإسداها بالبركات والوسائل التي تجعلها مقصدا للطلاب العرب بدلًا من الجامعات الأجنبية التي تهيئونها إليها بحثا عن التعليم الأفضل. كما أن ذلك يستلزم تسهيل الإجراءات الإدارية لتبادل الطلاب العرب بالجامعات وتيسير بعض الشروط المالية المفاد فيها، والتي تعوق في كثير من الأحيان سهولة هذا التبادل.

والإضافة إلى التعليم كعماد أساسي لتعميم التكامل الثقافي العربي فإن هناك مجالات أخرى يجب الانتباه إليها وإعطائها قدر أكبر من الاهتمام الإعلامي، فمجال إقمار الاتصال الصناعية أصبح يمثل اليوم الوسيلة التي لاغنى عنها لتطوير أي تبادل حقيقي وفعل بين الدول العربية في مجال الاتصال عموما، والتي للتقنيات خصوصًا، ويحتاج ذلك لتجلى إلى تنسيق عربي كبير ومستمر من أجل تطوير التكنولوجيا العربية المشتركة فيه لتكامل تلك المنطقة العربية خاصة فقط للأقمار الصناعية الدولية، ولها بالطبع أولوياتها التي كثيرا ما لا تتطابق مع الأولويات الاقتصادية بين البلدان العربية. ولدت، في أن تجربة القمر الصناعي العربي



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهناك ثانياً: مستوى تطوير البرامج والوسائل التي يتم استخدامها في تلك الحاسبات. وهناك ثالثاً: مستوى الاتصال بين الدول العربية، والذي يشمل الهولك والقطاع الصناعية التي يتم عبرها ربط الحاسبات التي يبعثها البعض في شبكات سريعة للاتصال. وفي تلك المجالات الثلاثة لا مفر من تأسيس شركات عربية مشتركة، ولا بديل عن قيام الدول العربية بإعطاء الأولوية للاتفاق على تطويرها، لأنه لن يمكن تحقيق الربط الإلكتروني العربي بغير ذلك. وهذا المجال الأخير للتكامل الثقافي العربي يحتاج إلى مزيد من الابتكار والجهود من جميع القلوب العربية كثيرة. حتى نستطيع الدخول إلى القرن الحادي والعشرين ومواجهة تحدياته.

توقيع

مختلف البلدان العربية. وربما تمثل السينيما المجال الأبرز للدول المصرية الرائدة في التكامل الثقافي العربي طيلة الأعوام المئيلة الماضية التي هي عمود السينيما المصرية، ولا يغيب عن أحد أن الأزمة العميقة التي تمر بها السينيما المصرية منذ سنوات لم يتحضر تأثيرها في مصر فقط بل امتد كذلك ليشمل الدول العربية الأخرى. ومن هنا فإن إيجاد حلول عملية لهذه الأزمة وإعادة إنعاش السينيما المصرية لا يمثل فقط مهمة مصرية بل هو أيضاً مهمة عربية يجب تضامن الجهود فيها، وإنشاء الهيئات وصياغة الأشكال المختلفة الفعالة بتحقيقها. ويبقى أخيراً مجال الاتصالات الإلكترونية بما يشتمل من مستويات ضرورية للتعاون العربي نحو تحقيق التكامل الثقافي المنشود. والدعوان في هذا المجال يجب أن يشمل ثلاثة مستويات. لا يمكن تغييرها معاً تطويره. للحاق بالتحولات المذهلة التي تحدث فيه عالمنا فهناك أولاً مستوى صناعة الحاسبات الآلية وتطويرها عربياً بما يؤدي إلى خفض أسعارها ونشرها على أوسع نطاق في المجتمعات العربية المختلفة.



المصدر: «العالم اليوم»

٢ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشهد جامعة الدول العربية يوم 11 الحالي، وليلة يومين أعمال المؤتمر السنوي
السابع للاتحاد البرلماني العربي، والذي يعقد تحت رعاية
الرئيس حسني مبارك لمناقشة أوضاع السوق
العربية المشتركة ودور البرلمانيين العرب
في دفع التعاون الاقتصادي العربي.

اجتماعاتهم تبدأ 11 الحالي

البرلمانيون العرب يناقشون أوضاع السوق المشتركة

■ كتب - خالد حسن: وإشار الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية إلى أن الوقت قد حان لإخراج المشروع الاقتصادي العربي للآلة العربية إلى حيز التنفيذ في ظل عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى التي حلت فيه التكتلات الاقتصادية محل الاقتصادات الصغيرة وأصبحت تواجه الوطن العربي تحديات كبرى تتطلب عليه التعامل معها ومواجهة أثرها حفاظاً على مصالحه العالية والمستقبلية وتنظيماً لها وأوضح أنه تم طرح موضوع السوق العربية المشتركة على ساحة مؤتمر البرلمانيين العرب ليقع الفرصة المناسبة لبلورة ودفع هذا المشروع ولكي يحظى بدعم ومساندة ممثلي الشعوب والأمم والهيئات التشريعية العربية لأصلاحه الاعتماد والأولوية التي يستحقها على صعيد السياسات العليا واتخاذ القرارات التنفيذية على كل من المستوى القومي والقطري على السواء. وأضاف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن هناك بالفعل سوقاً عربية مشتركة مصفرة قائمة قانونياً منذ عام 1965 استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ومقتضى القرار رقم 17 الصادر عام 64 والقرارات اللاحقة للهيئة له من مجلس الوحدة الاقتصادية وتعمل في نطاقها 7 دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السوق في يناير 1970 وأشار إلى أنه قد تم في إطار هذه الاتفاقية تشكيل المجلس التنفيذي من 17 دولة عربية برئاسة الرئيس حسني مبارك لدراسة وتطوير العمل المشترك بين الدول العربية المشتركة فيها للدول العربية الأخرى عن طريق آلية الانتساب بين الأنظمة أي دولة للانضمام مسبقاً



المصدر : الإصدار السنوي

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في إطار المؤتمر السنوي المشترك للاتحاد العربي
والجامعة العربية الذي سيعقد بالقاهرة في ١٢
نحو رعاية الجامعة العربية للحوار بين الشرق والغرب
والعرب في العالم الإسلامي والعربي وتفعيل دور الجامعة العربية
وأعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تعزيز
مناقشة خلال المؤتمر كما تخصص التقرير استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للسوق العربية
المصغرة (القائمة بـ ١٢) وبيرويات السوق العربية للأمن الاقتصادي العربي مع استعراض تطور
تجربة السوق العربية وأوجهات تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة

المؤتمر السنوي السابع يناقش:

كيفية تفعيل

السوق العربية المشتركة

کتبہ: خالد حسن

في البداية يشير الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس إلى وجود قسم عربي مشتركة مسفحة قائمة قانونيا وعلينا منذ عام ١٩٦٥ إستنادا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ومقتضى القرار رقم ١٧ الصادر عام ٦٤ والقرار اللاحقة كتملة كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وحمل في طياته وضخ بسبب على عربيه من سوريا والأردن وسوريا والعراق وليبيا واليمن وموريتانيا وقد اكتملت مراحل هذا السقوى في يناير من ١٩٧٠ ومن إظهاره التحسين الكامل للكتاب التجاري بين الدول الأطراف من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وقد تروث إلى ذلك من التجارة البينية لبلد الأطراف المتعددة ثمانية وستة خلال السنوات الأولى من إنشاءه وفي الفترة ١٩٨٠-٧٠ إلى نسبة ١٣٩٩ من ٩٧,٠ مليون دولار إلى ١٢٢١ مليون دولار وأدت إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والظرفية والمجاسيع إلى التضاؤل في تطبيق قواعد السوق ومن ثم تراجع معدلات النمو في القبايل الجاري حتى عادت إلى التصاعد من جديد ابتداء من عام ١٩٨٤ مع وصول عرب إلى كافة القارة المتحدة بظاهرة من يونيو ٦١ بالأسعار في قيمة منطقة التجارة الحرة الكبرى والعربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية إصدار

الأخرى الأعضاء في المجلس والأمارات، فلسطين، الصومال - السودان، في الانضمام للسوق وفتح الباب امام كافة الدول العربية الأخرى في المنظمة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للمشاركة الكاملة في السوق عن طريق آلية جديدة للانضمام إليهم يمثلن في بروكسل كما يقصد مع كل دولة على حدة أن الانضمام لاتفاقية الوحدة هو ما يحقق هدف توسيع قاعدة العضوية في السوق دون الحاجة للانتظار 5 سنوات أخرى لتحقيق مجرد

بجاءه من المختار المستعبد الذي جاءه
الى امة المصطفى الامام في الزمان
وقد كان له من اجل ذلك
القائمة ومنها القائمة التي تسمى
في اليوم العشرة التي جاءه
وعلى اربعة من اهل البيت
والتي هي قائمة الامام
والتي هي قائمة الامام
والتي هي قائمة الامام
والتي هي قائمة الامام

حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي لدول السوق في عام ٩٥ إلى ٢٠٤ مليار دولار بنسبة ٣٨,٦٪ من إجمالي الناتج العربي ويصل عدد المستهلكين في هذا السوق

119,2

مليوني
نسمة بما
يمثل ٤٧%
من إجمالي
سكان
الوطن
العربي
وتصل
صاير
دول
السوق إلى
١٩,٤
مليار دولار
نفسية



العربية كما تلعب الواردات للسوق ٢٨ مليار دولار بنسبة ٢٢٪ من إجمالي الواردات العربية.

وبوضوح ١٨، تحسين إيرادهم أن قطاع الزراعة والصيد والغابات للسوق بعامه ٨، ٢٠١٦، من إجمالي الصادرات العربية كما تصل إليها نتائج قطاع الصناعات استخراجية ١٦،٢ مليار دولار بنسبة ٢١٪ من إجمالي التاجار العربي علاوة على تساهمة قطاع الصناعات التحويلية بـ ١٠٠ مليار دولار في الناتج العربي بنسبة ٢٧،٢٪.

وتشير نتائج مجلس الوحدة الاقتصادية إلى أن مصطلح السوق التجارية علمي وتعبيرها عن مرحلة محددة مستبعدة من شأنها التكاليف الاقتصادية التي تقع عليها بحملاتها من منطقة تجارة الواردات والصادرات العربية والتي يصعب عزلها عن الآثار الاقتصادية والإنتاجية نفسها وأن ما حقق في إطار السوق العربية المشتركة القفزة الحالية هو نتيجة تطلعة تجارة حرة من التخصيص الفعالي بين دول عربية لم تتطور من مرحلة الحماية، ولكنها كانت تقرب إليها من خلال محاولات مختلفة لم تعقبها قرارات إختتم وتلقت بتوحيد الرسوم الجمركية وهو جوهر الفكر الاقتصادي العربي.



المصدر: - الحبيب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٨

البرلمانيون العرب والسوق العربية المشتركة

رغيد الصلح *

هذا التكتل هي أكبر بكثير من الخصائص التي تكتسبها في حال مشاركتها فيه. لا يهم هنا إذا كان هذا الشعور مستمداً من أسباب جغرافية أم وأمة وإنما المهم أن يكون موجوداً ومقدراً ما تلتزمه النخب الحاكمة بأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بهذا المقدار - لا أكثر ولا أقل - فإنها تخطو الخطوة الأولى لعملية التعاون والتكتل. التصريحات الصادرة عن النخب الحاكمة في مصر ولبنان، وعن القيادات المؤثرة في الرأي العام تدل على وجود اقتناع بأن الفوائد الملموسة من تحقيق تعاون اقتصادي عربي جليل هي في أكبر من الشكليات الناجمة عنه. ففي مناسبات عدة، دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى تحقيق السوق المشتركة، وكذلك الرئيس اللبناني إلياس الهراوي. هذا فضلاً عن السيدتين سوري وبيري. ولقد تكررت هذه المواقف على الساحة المسؤولين إلى درجة توحي بأن الاهتمام بالسوق العربية المشتركة أو بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يعد مجرد فكرة غائصة إنما سياسة يؤمل أن تحقق بعض النجاح. ولا ريب أن لهذا الاهتمام مقاضيات مصرية ولبنانية عامة.

إن نمو الاقتصاد في مصر ولبنان يعتمد على النمو الاقتصادي في المنطقة وعلى تطور علاقات البلدين بالأنظار العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الإشارة هنا إلى أهمية الاستثمارات العربية في مصر، وكذلك إلى عادات التصريح العام في الأنظار العربية. أما لبنان فإن نهوضه الاقتصادي يتأثر إلى حد كبير بأوضاع المنطقة وتطور علاقاته مع الدول العربية وتنمية صلاته إليها. ولقد بين تقرير بنك عودة (الربيع الأخير من عام ١٩٩٦) أن صادراته إلى أربع دول عربية فقط بلغت ٥٧ في المئة من مجموع الصادرات لعام ١٩٩٦ (الصادرات ٢٨ في المئة، المستوردة ١١ في المئة، الكويت ٨٠ في المئة، سورية ٧٠ في المئة). ولا ريب أنه إذا رُفعت العقوبات عن العراق فإن يجعل الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية سوف ينمو بصورة كبيرة. إن هذه المعطيات تجعل المسؤولين في لبنان والذين يهتمون بالحدود الاقتصادية العربية والإقليمية والوطنية والأفكار الثلاثة لتطورها سوف يعود على البلدين، ومن ثم على النخب الحاكمة فيها بولادة فكرة.

من الأرجح أيضاً أن المسؤولين في مصر ولبنان يرون أيضاً أن الاتجاه الجاد والحديث

عندما نتحدث مؤتمرات اتحاد البرلمانيين العرب، فإن دائرة المعنيين بهذا الحدث قد لا تتعدى عادة من يضطر بصورة عملية في تحضيرها وتنظيمها، هذا فضلاً بالطبع، عن الوفود التي تشارك فيها. بيد أن المؤتمر السابع لاتحاد البرلمانيين العرب جدير بأن يحظى باهتمام خاص. هذا الاهتمام لا ينبع من ازدهار الحياة البرلمانية العربية، ولكنه يرجع إلى ما يشهد عن احتمال تجمي المؤتمر لاتحاد لفضية السوق العربية المشتركة، والمقصود بالتبني هنا هو ليس فقط اتخاذ قرار بدعم السوق لك أن هذا القرار كان قد اتخذ سابقاً في مناسبات عديدة منها القوة البرلمانية العربية الرابعة التي انعقدت في ليبيا في صيف عام ١٩٨٩ ودعى فيها إلى دعم منظمة العمل الاقتصادي العربي المشتركة، ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والاضطلاع إلى الاتفاقيات الجماعية، وكذلك الدعوة لتشكيل شعبية في البرلمانات العربية، لمتابعة العمل الاقتصادي المشترك، والتأكيد على السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي. إلا أنه هناك رغبة في تجاوز مجرد تكرار مثل هذه القرارات والعمل على تنفيذها. وقد عبر عن هذه الرغبة كل من السيمين لفتي، سوري ورئيس مجلس الشعب المصري ونجيب بيري، رئيسي مجلس النواب اللبناني. وقد جاب السمين بيري بعض الأنظار العربية بقصد الحصول على تأييدها لفكرة أحيا السوق العربية المشتركة وتجديدها فوجد لديها استعداداً للتجاوب مع هذا المسعى ما قد يؤمن نجاحه في المؤتمر. ولكن هل يعني ذلك أن المؤتمر، حتى ولو وافق بالإجماع على التسمية المصرية اللبنانية المشتركة وعلى ما تتضمنه وثيقة العمل اللبنانية حول وضع الآليات الضرورية لإنشاء هذه السوق، سيكون قادراً على إلزام الاتحاد بقراراته وإذا اتخذ الاتحاد هذه القرارات، فإن أي مدى سيكون قادراً على إلزام الحكومات العربية بها. إن قيام أي تكتل اقتصادي أو سياسي يضم عدداً من الدول يهدأ، حسب تقدير المؤرخ البريطاني كان، بشعور النخب الحاكمة في هذه الدول بأن الأرباح التي تحققها من جراء



المصدر : العربية

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتقدم بها وفد مصر أو وفد لبنان أو الوفد القطري الذي سيقيم ورقة عمل بهذا الصدد، ولكن دون أن ينعكس هذا التأييد في الشاخصة الحشوية لهذه القرارات. عضلة تعود إلى نقطة الضفر، أي إلى متفحص المستنجات عندما تشككت السوق العربية المشتركة وانضمت إليها سبع دول عربية ولكن دون أن تتسكن من الإفلاق. هذا الاحتمال ليس غائباً عن السيد بري، بل هو أنه يدعو إلى إنشاء البات التفتيشية ومن البديهي أنه إذا نجح الاقتراح رئيس مجلس النواب اللبناني، لن تخرج هذه الآلية من المؤتمر نفسه، وإن تكون جسماً يليه الشعبية اللبنانية التي تشير إليها في قرارات الاتحاد السابقة. ولكن من أجل زيادة فعالية هذه الآليات، فإنه من المستحسن ألا تقتصر على اللبنانيين العرب فقط، بل أن تتجاوزهم لكي تشمل الجهات التالية:

أولاً: المنظمات والهيئات العربية الاقتصادية الرسمية وشبه الرسمية المعنية بتطوير العلاقات الجينية العربية ومنها الإسالة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذه الهيئات تملك خبرة لا يستهان بها في مجال العمل الاقتصادي العربي يمكن توظيفها في خدمة فكرة إحياء وتجديد وتفعيل السوق العربية المشتركة.

ثانياً: المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالعمل العربي المشترك مثل اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية ومؤتمر المستثمرين والفكر ورابطة أصدقاء جامعة الدول العربية والاتحادات المهنية. وحيداً أو اشرف الاتحاد اللبناني العربي على تنظيم مؤتمر لهذه المنظمات يكون الغرض منه تنظيم مساهماتها في البات التفتيشية وإبداء رأيها في السبل المفضلة لتفعيل السوق العربية المشتركة والمبادرة المصرية- اللبنانية معاً.

إن توسيع الفكر الذي بدأه وفد مصر ولبنان إلى مؤتمر اللبنانيين العرب لا يوفر الضمانات الكافية لانطلاق السوق العربية المشتركة وثمة حيد برقع درجة الاعتماد العام بهذا المشروع العربي العام والحيوي حتى تصل الحكومات العربية إلى إجماع منبسط على مخططات اقتصادية

التي لا يمكن أن تكون إلا منسجمة مع الأهداف العامة للجامعة العربية. فلو أنه أكبر بكثير من سليمان.

• كاتب رباح لبناني

إلى بناء كتلة التضاضية عربية سوف يساعد البلدان على احتواء الضغوط التي تعارض عليها بحكم مجاورتهما لإسرائيل وبورهما في المنطقة ومن ثم في الصراع العربي - الإسرائيلي. أن تكتف مصر في قبول الرؤية الإسرائيلية للعلاقات الإقليمية بما في ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع أنروا الفلسطينية وتتمشيد دور القاهرة في المنطقة، كل ذلك يثير حفيظة أصدقاء إسرائيل وانصارها في الأوساط الدولية. ومن بين هؤلاء، قام قادة ووجوه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بشخصية حلفتهم في الآونة الأخيرة ضد مصر. وشارك في هذه الحملة بنجلمان غيلمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، وكذلك إبي فوكسمان، رئيس رابطة مناضة التفتيش، والمنظمة الصهيونية الأمريكية. وقد طالبوا بتخفيض المساعدات الأمريكية لمصر.

ويسعى هؤلاء إلى تحقيق هذا الطلب بحيث يكون ذلك إشارة إلى المستثمرين الدوليين لكي يمتدوا عن توظيف أموالهم في مشاريع مصرية. أما في لبنان فإن الضغوط تتخذ شكلاً أكثر حدة كما شهدنا في عدوان عناليد الضيف، الذي قام به الإسرائيليون ضد لبنان واستهدف تدمير بعض المرافق الاقتصادية اللبنانية الحيوية. وسواء كان المقصود بهذا النمط من السلوك وضع حد لنشاط المقاومة اللبنانية أو عرقلة مشاريع لبنان لاستعادة دوره الاقتصادي الإقليمي، فإنه يرفع اللبنانيين إلى التفتيش عن وسيلة للحد من مضاعفاته ويجعل المعنيين يعتقدون، بأن بينهم الصديق، فربح من أهل الاقتصاد في السياسة بأن قيام تكتل اقتصادي عربي يساعد البلدان على احتواء الضغوط الإسرائيلية والصهيونية. ولا ريب أن هذا الاقتراح متوفر أيضاً في عدد من الأقطان العربية الأخرى، وإن المسؤولين في هذه الاطراف يؤمنون أيضاً، كما أثبتت التجارب الملموسة في مناطق أخرى من العالم، أن التكتلات الاقتصادية تحقق المنافع للمخترين فيها على أكثر من صعيد. ولكن هل يعني ذلك أن النخب العربية كلها مقتنعة بفوائد السوق العربية المشتركة وإنها على استعداد لإخراجها فعلاً إلى حيز الوجود؟

الإجابة هي: هناك قسرات في بعض الأقطان العربية، ولكن في دول أخرى لا تعمل الحكومات العربية قد تجدد تأييدها له من حيث المبدأ فتوافق ولغوفا إلى المؤتمر على مشاريع القرارات التي

عبد المجيد يطالب بإقامة قاعدة اقتصادية لدعم الموقف العربي في عملية السلام

كتب عماد السويقي:

شهدت جامعة الدول العربية أمس اجتماعاً موسماً لرؤساء المنظمات والمجالس العربية المتخصصة برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في إطار أعمال الدورة رقم ٢٨ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. أكد الأمين العام على ضرورة تطوير منظومة العمل العربي بما يتواءم مع التوجهات المستقبلية للمنظمات العربية المتخصصة وأهمية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في جهود إقامة منظمة التجارة العالمية التي خلقت واقعاً اقتصادياً عالمياً يؤثر في جميع الدول الأعضاء وتغير الأعضاء. ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد في كلمته أمام الاجتماع إلى ضرورة إقامة قاعدة اقتصادية عربية قوية لدعم الموقف العربي في عملية السلام. وانتقد عبد المجيد مفاوضات الحكومة الإسرائيلية ومحاولات إفراغ عملية السلام من مضمونها وفرضها لسياسة الأمر الواقع وهو ما أدى إلى وضع منطقة الشرق الأوسط بكاملها على حافة الخطر ومن جانبه أكد بكر محمود رئيسي مجلس عام منظمة العمل العربية ضرورة تقديم مقترح عمل جديد إلى الآلية السياسية التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك.



عصمت عبد المجيد

وكان الاجتماع في ختام أعماله على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع في المشاريع القومية والاقتصادية وتضمينها في برنامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الانشطة التي تنفذها كل منظمة.

وكان الاجتماع في ختام أعماله على ضرورة قيام المنظمات العربية المتخصصة بالتوسع في المشاريع القومية والاقتصادية وتضمينها في برنامجها المستقبلية بحيث لا تقل عن مجموع ٧٠٪ من الانشطة التي تنفذها كل منظمة.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٥/١٩٩٧

بهـدوء بقلم: إبراهيم نافع

مرة أخرى: سمة عربية مشتركة كـ؟

١- النفط العربي.. ونقطة البداية!

لا يزال النفط على الرغم من جميع التطورات التي شهدها الاقتصاد في المنطقة، يمثل عصب الاقتصاد العربي من حيث الوزن الذي يحتله في حجم الصادرات العربية أو باعتباره المصدر الرئيسي للثروة الأجنبية. لكننا في هذا المقال نحاول أن نوضح حجم وأهمية النفط العربي، كمصدر للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، في حقبة تفرض علينا السعى بكل أسبل للتغلب بالتعاون الاقتصادي العربي، والطلع لبناء أسس حقيقية للتكامل العربي يستفيد منها الجميع، وتكون بمثابة طوق أنجاة في عالم تزداد فيه أهمية التكتلات الإقليمية الكبرى سواء في تحقيق مصالح الدول من أعضائها، أو في إجراء عمليات التفاوض التاريخي مع بقية التكتلات الأخرى. والحقيقة الأولى، التي تجعلنا نرشح النفط العربي وما يرتبط به من صناعات أساسية كعامل رئيسي في رفع درجة التعاون الاقتصادي العربي، كما فعلت أوروبا في بداية تجربتها للتكامل والوحدة الاقتصادية مع قطاعي الصلب والذخ. هي المكانة المهمة التي تشغلها الدول العربية في الساحة الدولية، بما تمتلكه من احتياطات من هذه المادة الاستراتيجية.

فوفقاً لأحدث الإحصاءات، فإننا نجد أن العالم العربي يضم في أراضيه مايعتاز ٢١٪ من حجم الاحتياطات العالمية المؤتدة من النفط الخام. وهنا فإن لنا عدة ملاحظات الأولى هي أن الدول العربية تتفاوض تفاوتا كبيرا من حيث هذه الاحتياطات والعمر المتوقع لنشوب النفط فيها، ولإيجاد أن دول الخليج العربي تأتي على رأس الدول العربية في هذا المقام. إذ تأتي المملكة العربية السعودية على رأس القائمة باحتياطات تبلغ مايزيد على ٢٦٠ مليار برميل، ومن المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع لهذا الاحتياطي وفقاً لإنتاج يبلغ نحو ١٠ ملايين برميل في المتوسط. نحو سبعين عاماً (لنفترض من حجم الإنتاج وفقاً لنوقعات سنذكرها لاحقاً).

وفي المقابل يبلغ الاحتياطي النفطي في كل من الكويت والإمارات نحو ١٠٠ مليار برميل لكل منهما، ومع وضع إنتاج الكويت والإمارات في الاعتبار، فإننا نجد أن الدول العربية تحتل شريحة في كل من البلقان نحو تسعين عاماً. ويبلغ الاحتياطي في العراق نحو ١٠٠ مليار برميل، وترى بعض المصادر أن حجم الاحتياطي يرتد على تلك بكثير، إذا ما تم تكثيف الاستكشافات وتنمية بعض الاستكشافات التي



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٥/١٩٩٧

تحققت، وهو الأمر الذي حرم منه العراق بحكم الأوضاع التي شهدها طوال الأعوام الستة الماضية، وعلى الرغم من ذلك واعتماداً على حجم إنتاج متوسط يبلغ ملايين برميل بعد الرفع النهائي للعقوبات عن العراق في المستقبل، فإن العمر المتوقع للنفط العراقي يبلغ نحو سبعين عاماً أيضاً.

من خارج منطقة الخليج تأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية الكبيرة تسليماً في إنتاج النفط. ومن المثير أن يبلغ عمر الإنتاج لنفسها نحو سبعين عاماً. أما بقية الدول العربية المنتجة للنفط، فإن عمر الإنتاج النفطي فيها إما متوسط مقارنة ببقية البلدان مثل الجزائر وقطر واليمن التي يتراوح فيها هذا العمر بين ٢٥ إلى ٣٥ عاماً، أو قصير نسبياً مثل مصر ولبنان وسوريا وعمان والتي يتراوح فيها العمر بين ١٠ إلى ١٥ عاماً فقط، وذلك إلى جانب الدول العربية الأخرى التي لا تتمتع باحتياطيات أو اكتشافات معدنية بها حتى الآن مثل المغرب والنمور واليمن والبحرين والاردن واليمن وموريتانيا. والتنبؤ الأولى للفترة على هذا التباين في توزيع الثروات النفطية هي: أنه لابد من تعزيز التعاون بالفعل، إما في الإمداد بالنفط ذاته، أو بمحاولة تحقيق درجة أعلى من التنوع في الصناعات النفطية، وهو الأمر الذي نجده له مثلاً نموذجياً في تصدير البترول السعودي إلى البحرين ليتم تكريره هناك إما للاستخدام المحلي أو للتصدير. كما أن هناك نموذجاً محتملاً لذلك في الاتفاق المصري الليبي على مد خط أنابيب من ليبيا إلى مصر متفصلة تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار أنشأ ١٥ ألف برميل نفط يومياً ليتم تكريره في المعامل المصرية واستخدامها خلال السنوات المقبلة خاصة أن عمر الاحتياطي في مصر قصير نسبياً. إلا أنه استئناف مناطق جديدة واسعة. ويأتي ذلك بالطبع إلى جانب خطوط الأنابيب الأخرى مثل خط سوميد الذي ينقل النفط الخليجي من منابعه في الخليج لكي يتم تصديره من ميناء سيدي كبري المصري، أو خط الأنابيب العراقي إلى السعودية الذي يمثل رغم تعطله منذ حرب الخليج، علامة على إمكانات الترابط النفطي الذي تتوافر بينه التحفيز، أو خط الأنابيب العراقي إلى سوريا. وهذا المستوى المتطور في الحقيقة يعني أن توزيع الامكانات العربية في هذا المجال يتيح الفرصة لتعزيز فرص التعاون في المستقبل.

علاوة على ذلك فإن الواقع الحالي يشير إلى أنه رغم امتلاك الدول العربية ١٢ تريليون برميل من الاحتياطي العالمي من النفط فإن نسبة الإنتاج العربي منه لا تتعدى ٣٨٪ من الإنتاج العالمي. ويأتي هذا نتيجة لأن العديد من الدول المنتجة للنفط بعد سنوات قليلة فتدعى لحجم الاحتياطيات والإنتاج في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، فمن المنتظر أن تبدأ الاحتياطيات النفطية بها بعد أقل من عشر سنوات. والدولة الوحيدة التي يتنظر أن يطول عمر الاحتياطي فيها عن ذلك قليلاً هي النرويج. ومن هنا فإن هذه الدول أن يكون معقودها في السنوات القليلة القادمة أن تستمر في الإنتاج بالمعدلات الرافعة نفسها، فالطاقة الإنتاجية القصوى ستتحقق هذا العام في كل من النرويج وبريطانيا لنموها بعد



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/٥/٩

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذلك مسيرة انخفاض الإنتاج في جميع الدول المتقدمة دون استثناء ابتداء من العام القادم . ولن يكون هناك منتجون كبار في العالم إلى جانب بعض الدول العربية التي أشرنا إليها ، سوى فنزويلا وإيران من بين دول منتظمة الأوبك ، بالإضافة إلى المكسيك ودول الكومنولث المستقلة ، وبعض بلدان وسط آسيا . من هنا تلك توقعات ارتفاع حجم الطلب على النفط العربي ، وبالتالي زيادة الإنتاج في الدول العربية المنتجة الكبيرة للنفط في بدايات العقد القادم . وفي هذا المجال تتوقع وكالة الطاقة الدولية التي تضم كبار المستهلكين للنفط في العالم أن تزيد حصة منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي من نحو 27٪ حالياً إلى

ما يتجاوز 34٪ في عام 2000 أو نحو 37 مليون برميل ، وذلك في مقابل ما يزيد على 27 مليون برميل يومياً حالياً ، واعتماداً على توزيع الاحتياطي العالمي ، فإن معظم إمكانات تلبية الطلب العالمي ستقع على عاتق الدول العربية ، ويرشح هذا الأمر مجالاً جديداً للتعاون العربي - العربي يشمل في ضرورتها تعزيز التعاون في مجال الشحن والتكال واستخدام الطرق الملاحية العربية في البحر الذي يصلق للمصالح المشتركة للعديد من الدول العربية .

والخجل الثاني المهم في هذا المجال هو احتياطات الغاز الطبيعي ، فعلى الرغم من أن الدول العربية لاتتمتع في هذا المجال بالأهمية نفسها ، التي تتمتع بها في مجال النفط . حيث لا تزيد احتياطات الغاز الهائلة على 11٪ من جملة الاحتياطات الدولية ، إلا أن الوضع هنا من حيث التفاضل في توزيع هذه الاحتياطات يرتب نتائج بالغة الأهمية ، فهناك أولئك الاحتياطات في الدول التي قد لاتتمتع بشغل بارز في مجال النفط مثل قطر (أكبر دولة عربية من حيث احتياطات الغاز المؤكدة) والجزائر ، ومثلها فإن هناك ترويضاً نسبياً عن احتياطات النفط المحدود ، هذا إضافة إلى دول أخرى مثل مصر وسوريا واليمن التي لم تبدأ في تطوير عملية استغلال الغاز سوى مؤخراً . وفي هذا التقييم تتوالى فرص أخرى للاستفادة عربياً من توزيع هذه الاحتياطات وعملية نقلها وتسويقها ، فمن المؤكد مثلاً استفادة المغرب وتونس من خطوط الغاز الجزائرية الموجهة للدول الأوروبية المستهدفة ، إلى جانب الأهمية الكبرى التي تتمتع بها الدول العربية كمركز نسبية عند استخدام الغاز الطبيعي كمدخل في عمليات التصنيع كما سيوضح بعد قليل .

أما المجال لهما الذي يعلو هذه الاستخدامات المباشرة لهذه الموارد الاستراتيجية العربية ، فهو إمكانات الهائلة التي تتيحها في عملية التصنيع ، ففي جانب الصناعة المباشرة التي تقوم على النفط والغاز مثلاً ، عمليات التكرير والإسالة فإن هذه الموارد تتيح كذلك عمليات تكامل صناعي هائلة على مستوى الدول العربية ، ونود أن نشير على سبيل المثال إلى صناعات كثيفة الطاقة من حيث الاستخدام مثل :

الألومنيوم والأسمدة وغيرها التي تجعل عملية الإنتاج في الدول العربية منافسة إلى حد بعيد للصناعات المماثلة في الدول الأخرى ، فالغاز كمدخل أساسي في هذه الصناعات يتيح الاستفادة المباشرة مما تمتلكه الدول العربية منه دون تصديره في صورته الخام ، حيث تعتمد الصناعات المنافسة في أغلب دول العالم على استيراد الغاز الذي تحتاج إلى تسليمه أولاً ثم نقله إليها ليتد من جديد تسخينه ليستخدم صورته الغازية الأصلية ، وهذه التكلفة الإضافية تجعل هذه الصناعات من الصناعات ذات الأرباح الكبرى في عملية تكامل الدول العربية من الصناعة الصناعية إضافة إلى ما يتصل به في إمكانات تحقيق لغرض التكرير والبتروكيمياويات محسوسة مع اكتساب الخبرة في عمليات التصنيع ، وهو الأمر الذي تم في مصر مثلاً في مجمع الألومنيوم بنجع حمادي ، حيث توصل الفنيون للمصريين إلى فنون إنتاجية تحقق توفيراً كبيراً في مجال الطاقة لا يزيد من التكاليف المحققة من المشروع ، إضافة إلى ذلك فإن هناك صناعة البتروكيمياويات ورغم جميع المصاعب التي واجهتها هذه الصناعة خاصة في منطقة الخليج ، فإن التكامل هنا أوسع منه في



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

وبعدما كان ذلك إلى الاستعاضة بالمال والقسطاء وما يشمل القسطاء الملقى لمخالطة بعد استكمال الأوراق وبما تقدمه المصطلح، وروغ أن الأوضاع تدبير الآن على نحو أفضل من السابق إلى العديد من المبادئ التي تلتزم بها بعض طرق الإصلاح الاقتصادي، مما أدت عليه بعض النهوض إلى فتح المجال لتجارب الحرية الدينية إلا أن عملية التعامل الحقيقي على ما ذكره من عمل الآن يحاول أن يعظم المصالح المشتركة باستناد إلى الكائنات الإدارية في الواقع العلمي ومن هنا تأتي عودتنا إلى جميع العرب حول الاستفادة الجديدة من ثروات النفط وأقاليم العربية، وما يجاهد على عملية التعميق الثقافي التي تعهد الطريق العربي لتحقيق التعاون والمكافأة الاقتصادية، وربما الوحدة العربية التي إلى الذي العديد.





المصدر: **الصحيفة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٠

في ندوة عقدها مركز الأبحاث العربية

مشروع منطقة التجارة الحرة العربية : الفكرة جيدة لكن التحديات كثيرة

□ لندن -
من رؤوف قبيسي

ويرى الدكتور عبدالمجيد فريد أنه يشعن على الدول العربية تحقيق نظرة اقتصادية موحدة لتطوير التجارة في ما بينها لإنشاء منطقة تجارية حرة عربية، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيكون خطوة لتوسيع التجارة بين الدول العربية وتطويرها ووسيلة لتحسين مستوى الأعمال وتجاوز المعوقات العاجمة عن التعامل التجاري وفي حقل الاتصالات وكذلك المعوقات المالية والتجارية الخاصة ببيع الدول العربية.

من جهته، قال إبراهيم نوار إن التغييرات التي يشهدها العالم في الاقتصاد الماضية، مثل تفكك الاتحاد السوفياتي والنظم اوروبية الشرقية، أثرت في طبيعة التجارة العربية بعدما كانت الدول العربية في الخمسينات والستينات وفرة من السيوليات، متجاهلين بكميات كبيرة مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وإحياء التجارة العربية مع دول أوروبا الشرقية، مما سيجود معطيات جديدة تؤثر في النظم الاقتصادية في العالم العربي وتفرض على المسؤولين العرب النظر في الفوائد من هذه الأوضاع الجديدة.

علماً أن مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية سيقرر في عملية تبني البرامج وسيكون مسؤولاً عن تنفيذ الإجراءات لتذليل العقبات القائمة أمام تطبيق هذه البرامج وإيجاد الحلول للحالات وإنشاء الأليات والجان التي سيعهد إليها تنفيذ وتولي منظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية اهتماماً

خاصة، كما تعطي بعض البلدان فرص الدخول في مفاوضات مشتركة بهذا الشأن الاقتصادي. وتضم المنظمة ١٣ دولة عربية سبع منها بعضوية كاملة والست للجمعية قدمت طلبات انضمام. وكان اتفاق برشلونة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) دعا إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بحلول السنة ٢٠٠١ من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

■ بحثت ندوة تليقت أول من أمس في العاصمة البريطانية موضوع منطقة التجارة الحرة العربية. وكانت الأواء بين مؤيد ومخالف ومسائل ومشكلات. حضر الندوة التي أشرف عليها مركز الأبحاث العربية (مقره لندن)، الوزير المصري المفوض للشؤون التجارية الدكتور اسماعيل رشدي والباحث الاقتصادي المصري إبراهيم نوار والمسؤول في وزارة التجارة والصناعة البريطانية نيكولاس أرمون ورئيس جمعية الشرق الأوسط جيون غارندين والمصطفى البريطاني في صحيفة تايمز، تايملر، ديفيد غارنر، وراس الجمعية ورئيس مركز الدراسات العربية الدكتور عبدالمجيد فريد.

وكانت فكرة منطقة لتجارة الحرة العربية ظهرت في شباط (فبراير) ١٩٩٧ في اجتماع عقده في القاهرة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة العربية تقار فيه تسجيل انضمام المنطقة الحرة بمرحى الأبحاث والتداول التي تم الاتفاق عليها وللتعاضد في قوانين منطقة التجارة الدولية ومبادئها. ويدعو البرنامج إلى اكتمال منطقة التجارة الحرة في غضون عشر سنين ابتداء من ١٩٩٨.



المصدر: العربية

١٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٧/٥/٨ التاريخ

لك كان يحصل ضمن الأطوار أو على نطاق العالم العربي كله، كما أشار إلى أنه في كثير من الحالات اللاحقة رأت بعض الدول العربية أن بإمكانها تطوير نفسها بمعدل عن الآخرين، خصوصاً التي كان لديها الوقت الكافي والقدرة على استيراد العمالة الأجنبية، في حين كان بعض الدول العربية يعتبر انتسابه إلى مؤسسات أو صناديق على مستوى العالم نوعاً من الهينة وليس واجباً أو التزاماً.

ونطبق الوزير المصري على الوضع الراهن فسلطت وجود مظاهر إيجابية تجعل الوضع الحالي أنسب من أي وقت مضى لتقبل المشاريع العربية المشتركة، كما لاحظ وجود تطور مستمر في حجم الصادرات العربية وفي مشاريع البنى التحتية والاستثمارات العربية في الدول العربية في الأعوام الأخيرة قائلاً: «إن ذلك مهم ليس لإنشاء منطقة التجارة الحرة فحسب ولكن أيضاً لتدعيم أي برنامج يدعو إلى الانسجام الاقتصادي بين الدول العربية». ورأى أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية أهم خطوة في هذا الاتجاه.

وأوضح أن الدول العربية اعتمدت إجراءات كثيرة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات وأن بعضها أصبح عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة (غات) ويطبق برامج اقتصادية تستلزم بيدي الدولة.

وأشار إلى أن الدول العربية صارت أكثر إصراراً لتأمين النظم الاقتصادية والواقع أن لا قوة سياسية من دون قوة اقتصادية. وأعطى مصر مثالاً واضحاً في هذا الصدد، حيث أنها استطاعت أن تجارها توسعت مع الدول العربية خصوصاً السعودية، إذ نما حجمها بنسبة ٢٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة الماضية.

القدرة الاقتصادية للدول المشاركة في هذه المنطقة. وتطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية فتساءل عن حجم الثقة بين الدول الصناعية في تنفيذ هذا المشروع، قائلاً إن حجم التسكارة بين الدول العربية الصناعية إلى إنشاء هذه المنطقة لا يتجاوز ٨ في المئة الأمر الذي يثير التساؤل خصوصاً أن تاريخ التجارة بين الدول العربية غير مشجع.

شكوك في المشروع وكان في حديث يفيق غاردينر شيء من التحفظ بلغ حد الشك في إمكان نجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية في الشكل الذي طرحه الجامعة العربية، مشيراً إلى أنه في الأعوام الخمسين الماضية ظهرت ٦٠ منظمة عربية على نطاق العالم العربي، بعضها ضمنياً وبعضها علناً وتطرفت إلى بعض جوانب التعاون الذي يدعو إليه فكرة منطقة التجارة الحرة العربية، في حين أن حجم التجارة بين الدول العربية ضئيل ولا يشكل أكثر من واحد من عشرة من حجم التجارة بين الدول الصناعية وواحد من سبعة من حجم التجارة بين بعض مجموعات دول نامية، مثلًا.

وتطرق الدكتور رشدي إلى المشروع قائلاً إن على العرب أن يتأكدوا من أنهم سيحتون فوائد منه لتبرير مواجهتهم تحديات، كما دعا إلى النظر في الأسباب التي أدت إلى تراجع مشاريع الاقتصادية عربية سابقة أو فشلها في التنفيذ والتمويل. وأشار إلى أن الدول العربية كانت تولي الاهتمامات السياسية والشعارات القومية الأعمى على حساب المصالح الاقتصادية وأن

تظهر اتصالات القومية في أوروبا وأميركا والشرق الأقصى وآسيا وبن نيو لاند وإستراليا، مشيراً إلى أن هذه الاتحادات الإقليمية تعني تقليصاً مناطق تجارة حرة وتعاون على صعيد التعرفات الجمركية والأسواق المشتركة أو الاتحادات النقدية وغيرها.

ثقة للتجار الأجانب وعن فوائد منطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة إلى المصدرين والمستثمرين الأجانب قال أرمور إن إنشاء هذه الدول منطقة تجارة حرة في ما بينها ستحسن علاقاتها التجارية مع البريطانيين وحتى التجار الصغار في بريطانيا يفضلون التعاون مع مناطق مستقلة. واعتبر أن على العرب أن يهروا التصانعاتهم لأجناداً لتسويق الأجانب والاستثمارات الأجنبية، إلا أنه يتساءل عن الفرز من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً: «هل هي لتدعيم فكرة العروبة أم لتحقيق التجارة بين الدول العربية» داعياً إلى تقديم تفسيرات عن معنى هذا المشروع والأعراض المتوخاة منه لأن «التاريخ يثبت يوماً أن الإلحاح العامة لا تنتج شيئاً».

في جده، توقع جون غريند معوقات أمام تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية قائلاً إنه حتى مجلس التعاون الخليجي المتجانس يتواجه ولا يزال مضاعف كثرة بين دوله وبينها وبين المجموعة الأوروبية، واعتقد أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو إذا كان هناك مقدار كاف من التكامل بين هذه الدول لإنشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها، فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة بين بعض الاتحادات الإقليمية ليست حرة ملة في المئة، وأشار إلى أن إنشاء منطقة تجارة حرة ما لا يعني بالضرورة تعزيز



المصدر: العالم اليوم

للتحرير والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٠

لماذا تجحت الدول الأوروبية للفتاوة الاعراق والعقائد والمختلفة اللغات فيما

نقشل فيه «عربيا» رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا؟

وفي البداية هل حلم الوحدة العربية حلم صحيح؟

نافذة على الغد

أين نحن من حلم الوحدة العربية؟

ترضيع هذه الحقائق سبيلتنا أن المسؤل من عدم قيام الوحدة العربية هو الزمن والمصر

الوحدة الاندماجية، لماذا قامت؟

الوحدة الاندماجية والاستثمار، هما اثنان شرعيان للاقتصاد الصناعي، وحيويان للإنتاج الجماعي على نطاق واسع، الذي اتاحته الآلة البخارية، ما أن غطرت المصانع الكبيرة، وبدأت انتاجا شديدا من السلع المنسوجة، والآلات، وحتى قوتها المحلية إلى التوزيع والتسويق الجماعي على نطاق واسع، ومن هنا استمرت المنافسة الاقتصادية، التي انضمت أنتجتها في رحلتها الاقتصادية كبيرة تصد في وجه هذه التناقصات التي انضمت إليها الاقتصادية الكبيرة، كيانا سياسيا وإداريا كبيرا، وحسبه وهكذا بدأت في أنحاء العالم الصناعي عمليات الاندماج، وظهرت الدولة - القومية، الكبيرة، والتي مارازت تصد حياتنا السياسية حتى الآن، قد تتم عمليات الوحدة والصنع، قامت الدولة القومية لتلبية حاجات الاندماج الصناعي، وصرفت من أجل ذلك، جميع الاحلام القومية، وبقيت أبطال التاريخ القوميين من الجيوش، بل وأصابت صياغة التاريخ نفسه، لخدمة هذه الدولة الجديدة.

انسحاب أسس المجتمع الصناعي

ومنذ منتصف القرن الحالي، ظهرت تكنولوجيا جديدة ترمي لسياسة اقتصادية جديدة، وتستلزم لشكلا جديدة للدولة، بل وتخرج منطقا جديدا لحيات البشر مختلف تماما عن منطق الصناعي، وهذا أيضا، بدأت القصة بتحول في طبيعة الانتاج الاساسي، فحقت التكنولوجيا المتطورة، والتجهيز الكمبيوتر، والتدوير، على أهم ركن في الانتاج الصناعي، الإنتاج الجماعي على نطاق واسع، أصبح من الممكن إنتاج تنوع من السلعة الواحدة، بمجرد ضغط زر أو تغيير سطر في برنامج الكمبيوتر، فبذلك لتتو

وجبات الجمعي، وينتج تكلفة إنتاج السلع المنسوجة للثلاية بالآلاف، فاد هذا التغيير المهم، إلى تغيير أهم، هو القضاء على العموم الكبير، وانتفاء أصداءه السيل إلى المزيد من الصغر والصغر الاقتصادي، انقضت هذه الأسطورة بالسياسة والاقتصاد والصناعة.

الصغير أقدرا وكفا

نتيجة التغيير التناقص، أصبحت الوحدة الصغيرة أكثر على نفس التغيير، والكيف مع الاستغناء منه وتختلف رؤاها التوسعات الصغيرة المتكثرة في بيروقراطيتها، عاجزة

كلنا حلمنا يوما بوحدة عربية، أو إسلامية، يتجمع فيها شعنا جميعنا المستغنية، وتبقى حالة الفتنة التي خلفها تقسيمات الدول الاستعمارية المختلفة، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة، التي شكلت عصر عصر الصناعات، ومازال الحلم يتراءى لنا بين يوم وآخر كلما لبنا شمعنا في مواجهة الدول الكبرى القوية، أو خزينا إزاء الاستنزافات التي تقم بها إسرائيل، وعجزنا عن مواجهتها بما تستحقه نتيجة

ولها تكتلاتها، ومقوماتها تكمل اليوم للبلدان الدول العربية والإسلامية المتناصرة، والتي تنوق قيام أي وحدة من أي نوع، بعضها بتصور أننا كنا على وشك تحقيق الحلم في حياة جمال عبد الناصر، وأنه بالإمكان محاولة المحاولة أو طور بيننا ذلك الزعيم القوي الثاني على تحقيق الوحدة، وبين الصين والأخر، كلما سمعنا أو قرأنا من خطوات تحقيق الوحدة الأوروبية، شرنا على أوضاعنا، وتضامنا كيف نتجج هذه الدول متنافرة الاعراق والعقائد المختلفة، لفتا، فيما نقشل في رغم وحدة التاريخ والعقيدة واللغة عندنا، من المسؤل من هذا الوضع؟

الزمن هو المسؤل

حتى نلحق من هذه الاحلام، ونسلط المشاعر السلبية التي تعوق الفهم السليم للواقع البشري المعاصر، شهدنا للتحرر بعض الحقائق، التي قد تبدو للوهلة الأولى استغرافية، ثم أحاول تفسيرها بعد ذلك، أولا، منذ منتصف القرن الحالي، لم يعد ممكنا لأحد - عبد الناصر ولا غيره، أن ينجح في إقامة شكل من أشكال الوحدة الاندماجية، على نطاق ما قام به بسمارك في ألمانيا، وغاريبالدي في إيطاليا.

ثانيا، في إطار التغيرات الكبرى التي يشهدها الجنس البشري، وتغير معنى كل شيء، ومن بين هذا معنى الوحدة، اندماج الدول يتناقض مع الواقع الحالي والقادم، والأرجح أننا نضحي إلى تفكيكها، وبسرعة وحزرة الوحدات الكبرى التي تشكلت في بداية عصر الصناعة، أو نحن نضحي، على الأقل، إلى أداة بناء تلك الوحدات على أساس جديد تماما.

ثالثا، إن محاولات الوحدة الأوروبية الحالية، لم يبق خاضعة لمعطيات الزعماء السيمبيين الذين حازوا في يديهم الواقع التاريخي لمصر المنصرفة من أمثال مطون كوك، فإن ميميرما الفضل، والمشاكل الأخطر

راجي



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن فهم التغيير ومولكيته بالسرعة المطلوبة. واضطرت الكيانات الاقتصادية الضخمة إلى أن تبني بناء نفسها على هيئة وحدات صغيرة شبه كاملة الاستقلال، ألزب ما تكون للشركات الصغيرة التي تتنافسها. الذي يعمتها في ذلك. ونحن نتكلم عن الوحدة الانسحابية. هو أن ميرر وجودها التاريخي قد انقضى. وأصبحت تسمى إلى انقسام الكيانات السياسية الكبرى، وإلى انصلاح الأجزاء عن الكل فيما عدا الحالات التي تمت فيها هذه الكيانات الكبيرة إلى إعادة بناء نفسها على أسس جديدة تتسجم مع التغيرات الجارية التي نعيشها مرحلة التحول العالمية من الصناعة إلى المعلومات - إعادة البناء الاقتصادي واجتماعيا وإداريا وسياسيا وثقافيا. وهذا هو السر في قولي، إن علم الوحدة العربية الذي أكن به عبد الناصر، كان مستحيلا في وقت ظهوره. وربما لو كان قد ظهر قبل ذلك بنصف قرن، لوجد حلمه سكتا. الذين مازالوا يحلمون حتى الآن بالوحدة الانسحابية مستثنين إلى ما يجري اليوم تحت شعار الوحدة الأوروبية. يحسن بهم أن يتبنوا حقبة ما يجري، واحتلالات المستقبل.

ماستريخت والجهود الثامنة

خلال مارس الماضي، نشرت صحيفة "الأوروبي" للتلقي حثلا بعنوان "مسيرة أوروبية إلى لا مكان؟ تبحث عن مستقبل الوحدة الأوروبية وتوحيد النقد. القائل بخشمن حوارا مع الكاتب المستقبلي الموهوب الذين توافر حول هذا الموضوع. يقول للحرر في بداية مقال، "بينما تعتمد الدول الأوروبية، إلى تحقيق الإحزمة في جهد باض لتلبية أهداف ماستريخت فيما يتعلق بالوحدة النقدية، يحذر للتشكيك من أن كل هذه التخصيصات قد تكون بلا فائدة. لأن محاولة بناء سوق واحدة، تقوم على افتراض الانسحابية لفقد منافها. ويقول إن توفلر من بين هؤلاء للتشكيك في هذه المسيرة الأورافية إلى لا مكان. يدعو أفكاره في هذا الصدد. يقول توفلر، يحاول القادة الأوروبيون تلبية نجاح اقتصاد الحقبة الثانية بفرض عصر السماناء في الولايات المتحدة في الوقت الذي قد بدأت فيه أمريكا، وخبرها من الدول الديناميكية، الاندفاع إلى الحقبة الثالثة بفرض عصر المعلومات، إلى أن يحضر قادة أوروبا قائلًا إننا نكتم تسعين إلى إعادة خلق أمريكا الأمر، فامضوا في سبيلكم؟!



مألونا تسبق أوروبا!

يقول توفلر، إن اقتصاد الحقبة الثالثة الأوراف لا يقوم على الافتراض الساذج، الذي يليه أن الشركات الاقتصادية الكبيرة ثبت بالضرورة أنها رابحة. التصرف الذي حاله هو تصغير الحجم، والتوزيع وإقامة البكال غير البيروقراطية. إلى أن يقول، "أعتقد أن ماستريخت تخلق شيئا أكثر مركزية وجمودا من الولايات المتحدة الأوروبية. وأنحياض أن هذا يمكنه دفع التحكم في موانئ كل دولة وإلى رأي أن أوروبا تتخلف عن الولايات المتحدة الأمريكية بدول آسيا. نتيجة تخصيصها موارد ضخمة للزراعة وصناعات الناجن. على حساب صناعات عصر المعلومات وهو قطاع ملأنا نتصوره أوروبا أجهزة الكمبيوتر بشكل أساسي، ولأننا نخطط غالينا لإقامة مشروع غاتي لإنتاج الوسائط المعلوماتية المتعددة خارج كوالا لوير، يضع مراكز التكنولوجيا المعلوماتية الأوروبية في وضع مخيف. وفي الوقت الذي يواصل فيه الأوروبيون التمسك به بناء المصانع ذات الماكين، وتتمسك

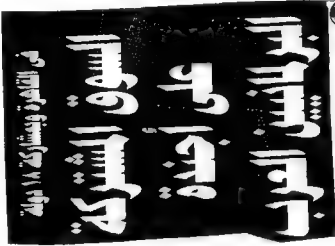
الأمميين بالتكنولوجيا ذات التوجه للمعلومات، وبالاندفاع في سبيلها. لكن هذه ليست دعوة إلى اليأس. إننا كنا نسعى لأن نستخدم من تراكم الثروات العربية، فلأبد أن نبعث عن الإشكال المسجدة في جميع الثقافات العربية، والتي لا تكون من بينها الوحدة الانسحابية ولهم هذه الأشكال الجديدة التي ينبغي ما أنادي به وأشد. اللهم لاسمح لطبيعة عصر المعلومات الذي يضفي إليه تلك الطبيعة التي خلقت من معظم مازالتنا تلحق به.



المصدر: الرؤساء العرب

التاريخ: ٦ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٥

تبدأ غدا في القاهرة اجتماعات المؤتمر البرلماني العربي السابع، الذي تشترك فيه برلمانات ١٨ دولة عربية.

يخصص المؤتمر هذه الدورة لمناقشة موضوعين هامين هما: دعم التضامن العربي، وإنشاء السوق العربية

المشتركة. يصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته توصيات تعبر عن إرادة الشعوب العربية لتكون عوناً ودعمًا للحكومات

العربية، للسير قدما نحو مزيد من التضامن العربي، ونحو تنفيذ خطوات جادة في مجال السوق العربية المشتركة.

تقرير. فؤاد سعد



المصدر: *الصحف العربية*

التاريخ: 7 مايو 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في البداية يشير الدكتور فتحي سرور - رئيس مجلس الشعب المصري، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي - إلى أهمية توقيت المؤتمر، حيث يتعقد في ظل ظروف بالغة الحساسية، فيأتي أولاً من ظل الموقف العربي الوجود تجاه سياسات إسرائيل المتتمة في القدس. وثانياً في أعقاب مؤتمر القمة العربي الأخير، الذي انعقد في القاهرة العام الماضي، وثالثاً بعد التحركات السياسية الإيجابية، التي قام بها مؤخرًا الرئيس حسني مبارك في بعض الدول العربية لتحقيق مزيد من التضامن العربي حول القضايا السياسية الراهنة.

ويضيف الدكتور سرور أن أهمية المؤتمر تتضح أولاً من الناحية السياسية، بالنظر إلى الاهتمام المصمم الذي ترمي به الأمة العربية، حول قدرتها وإمكاناتها لتحقيق سلام عادل شامل. وثانياً: بدأت التكتلات السياسية تنتشر في العالم، فبالإضافة إلى التكتل الأوروبي، هناك أيضاً حلف الأطلسي، ورابطة الدول المتحالفة، سياسة الخط الواحد، وظهر اتجاه صيني - روسي لمقاومة هذه السياسات، ووسط هذا الخضم من التكتلات السياسية، وارتباط العالم بالحدود السياسية، لا بد أن يكون للعالم العربي حصته وكيانه، حتى يكون موضع الاعتبار والتقدير من مختلف الاتجاهات السياسية.

ثالثاً: ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية في أوروبا، وآسيا، والأمريكيا، ثم ظهور منظمة التجارة العالمية، والجات، مما يهدد بوجوه تكتل اقتصادي عالمي، وما لم يواجه هذا التكتل العالمي بتكتل اقتصادي عربي، فإن مصالح الدول العربية سوف تكون معرضة لخطر شديد، هذا بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول العربية إلى الانضمام مع هذه التكتلات الاقتصادية عن طريق المشاركة، وبغيرها من وسائل التضامن التي يجب أن تتم بصورة لا تسبب التكتل الاقتصادي بين الدول العربية.

وأخيراً: إذا كان للتضامن العربي هو الشكل السياسي للوحدة العربية، فإن التكتل الاقتصادي هو الشكل الاقتصادي لهذه الوحدة، والمؤتمر إذ يبحث التضامن العربي والسوق العربية المشتركة، فإنه يبحث كلا من الشكل السياسي والاقتصادي للوحدة العربية. وهي ليست مجرد وحدة مصالحة، وإنما هي وحدة مصير.

خامساً: إن أعضاء المؤتمر هم برلمانات الدول العربية، التي تمثل الشعوب وأرائها في الإرادة الشعبية التي تعبر عن الشعب، وهذه الإرادة بجانب إرادة الحكومات، تدعم الموقف العربي وتقوى صلابته، وتفتح آفاقاً رحبة للعربي المشترك.

أهمية التضامن العربي

وهي معرض تأكيد أهمية التضامن العربي، يقول الدكتور فتحي سرور: إن الأحداث والتطورات قد أثبتت أن قوة الأمة العربية تنبع من تضامنها، وأن

الطموحات العربية لا تدرك طرفها إلى التحقيق، إلا في مناخ يتسم بالوحدة والتضامن الجاد بين الدول العربية، وقد شهدت الأمة العربية، أعظم فترات في تاريخها الطويل، في ظل الوحدة والتضامن العربيين، وليس أدل على ذلك من انتصار أكتوبر العظيم، الذي كان ثمرة رابطة للتضامن العربي.

ويستطرد الدكتور سرور قائلاً: إن البرلمانات العربية عموماً تؤمن بأن التضامن العربي يجب أن يقوم على عدد من الأسس والمبادئ، في مقدمتها

● احترام استقلال كل دولة من الدول العربية وسيادتها وسلامة أراضيها، ونظام الحكم فيها، وتكديس سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، وعدم التدخل في شؤنها الداخلية، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يمس أو يتهكك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة

● الأمن العربي وسيلة الحفاظ على الأمة، وضمان أمنها ومستقبلها ومصالحها..

● تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، أو التهديد عليها، من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى.

● الالتزام بتسمية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، في إطار جامعة الدول العربية، بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق، أو التحكيم، أو لجان التساعي الأخوية التي تشكل وفقاً لظروف الطبيعة من نزاع.

● الالتزام بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والوجوه من شن الحملات الإعلامية ضد الدول العربية الأخرى.

ضرورة السوق العربية

وحول مفهوم السوق العربية المشتركة، يقول الدكتور سرور: إن البعثة اليوم إلى إقامة سوق عربية مشتركة، ليست دعوة إلى الانكسار، لأن ذلك مستحيل، في هذا العصر، وإذا كنا نشهد من تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجا لسوق بدأت تطبقها مع بداياتها، وتطورت أكثر متا، فإننا يجب أن نعيش على المنفى، أو نتجاوز حدود التطور الراهن، وإنما يجب أن نطور نموذجا يتطابق من مختلفنا، ويأخذ في الاعتبار أوضاعها وخصائصها، من حيث درجة التطور والتنمية.

وحول دواعي إقامة السوق العربية المشتركة، يؤكد الدكتور فتحي سرور: أنه إذا كانت إقامة السوق العربية ضرورة نعوذ إليها اعتباراً من التاريخ والجغرافيا والمصالح، فإن إقامة السوق ضرورة تدفع إليها اعتبارات أمنية واستراتيجية متجذرة.

وأما كان لنا أن نحدد بعض تلك الاعتبارات، فإننا



المصدر: **الوثائق العربية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **7 مايو 1997**

نستطيع طرحها على النحو التالي

● اعتبارات عالية. فالعالم أقر أن يشهد انفجاراً في صيغ التعاون الاقتصادي والسياسي، سواء على مستوى الاتفاقات التي تنظم حركة الاقتصاد بين الدول أو سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية للعالم، وقد تنتهي هذه التحولات الجديفة إلى تقسيم خريطة العالم إلى دول في فئتين، وأخرى في فئة فاشية. دول متقدمة، وأخرى شديدة التخلف. دول مستقرة أمنياً، وأخرى تستبد بها الصراعات والحروب وسوف يكون الفرق بين دول العالم كبيراً إلى حد يصعب تصوره.

● اعتبارات عربية. حيث مازالت الدول العربية، رغم ثرواتها الهائلة، تصنف جميعها في عداد الدول غير المتقدمة. دول الجنوب، وهي في داخلها أيضاً تحتوي على تناقضات شديدة. فهناك دول عربية تتمتع بالثروة، ودول أخرى تعاني مشاكل الفقر، وحاجت من المساواة عن ذلك يقع على الدول العربية ذاتها، حيث إنها لم تستطع أن تستثمر مواردها الاستثمار الأمثل، ولم تستطع أن تتبنى نموذجاً للتعاون الاقتصادي العربي. فمعدلات التجارة بين الدول العربية مازالت عند حدود دنيا، لتزيد على 10٪ من معدل التجارة العربية.

● اعتبارات إقليمية. ذلك أنه في مقابل ثمن مستوى التعامل الاقتصادي العربي، فإن هناك إحياء لمشروع التعاون الاقتصادي، في إطار الشرق الأوسط وقد يشجع هذا الإطار أو يشيق عن استيعاب دول عربية، لأن فصوص إطار الشرق الأوسط، هو جعل مضمون العلاقات الإقليمية وجوهراً، التنافس الاقتصادي، وتجاوز الانتماءات السياسية، ويعد هذا الإطار تليداً دولياً واسماً، في حين تخلف الواقع العربي منه وإلى الآن تم عقد ثلاثة مؤتمرات للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في الدار البيضاء ١٩٩٤م وفي عمان ١٩٩٥م وفي القاهرة ١٩٩٦م.

وحول الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات العربية في هذا الصدد، يقول الدكتور فنجحي سريوي: نحن كبرلمانيين عرب نتصور أن بإمكاننا القيام بما يلي: العمل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، ومن ذلك مثلاً: أن نتبادل ما تصدره من

تشريعات جديدة، وتكون مجالات التلاقي والحوار. التوصل إلى نقاط اتفاق ببيان بشأن أهداف السوق العربية وأهميتها، وسبل تحقيقها، واليات تنفيذها، وهذا هو دورنا في ترشيح القرار السياسي وإثراء النقاش حوله.

إثراء الحوار الشعبي، ودخل البرلمانات العربية، بشأن الوضع الأمثل للسياسات الاقتصادية العربية العمل على إزالة العراقيل التشريعية التي تقف في طريق إقامة السوق المشتركة.

مساعدة الجهات التنفيذية على إزالة المعوقات البيروقراطية والإدارية.

معاونة الحكومات العربية من خلال طرح صيغ جديدة للتعاون العربي، وأعمال الفكر بشأن المقترحات المطروحة.

الحرص على الاجتماع الدوري بالبرلمانات العربية، وتنشيط دورنا على الصعيد الدولي، من خلال دعوة برلمانيي الدول الأخرى إلى تفهم سياساتنا الاقتصادية العربية. ■



المصدر : **الألمانية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٢٤ مايو ١٩٩٧**



د. عبد الجبار الجبير

منذ ٣٢ عاما قامت سبع دول عربية هي مصر والأردن وسوريا والعراق واليمن وموريتانيا وأبديا بتوقيع اتفاقية لتأسيس سوق عربية مشتركة بين هذه الدول. ومنذ هذا التاريخ والدعوة مازالت قائمة لتوسيع قاعدة السوق واشتراك باقي الدول العربية في التعاون الاقتصادي الجماعي. لكن كل هذه الدعاوى ذهبت هباءا؛ لم تكن لها أي صدى إلى أن جاءت فكرة السلام مع إسرائيل ولم يستوعب انتصارها عالم السمعيات فنزوح العرب لفضائيا جاذبا لحياء الصراخ والعربى... العربي بدلا من الصمى إلى موافقة الاتحاد الأوروبي الذي بدأ التفكير فيه مع بداية التسعينيات أي بعد حوالي ٨ سنوات من قيام السوق المشتركة. والصحيح أن الأوروبيين جاءوا بالنفط العربي والمقرضات الاقتصادية التي نص عليها اتفاق السوق العربية وبدأوا في تطبيقها وينقل التواعد.

هل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح للسوق العربية المشتركة؟ لماذا تأخر قيام السوق المشتركة ٣٢ عاما؟

تحقيق يكتبه
بدر الدين آدم

يحق مصالغ الحكومات العربية وكذلك مصالغ رجال الأعمال والمستثمرين ويضمن صولة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي

١٩٥٩ زيادة في التجارة لماذا؟

أما الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لجلس الفرصة الاقتصادية والذي تفرغ السوق العربية من تحت عباءة مجلسه فأكد أن السوق هي الصلبة للنسبة العربية التي تتلقى من اتفاقية التجارة العالمية والجات ومن خلال تقديم السوق لم تتطور المصالح العربية بل تستحق اتصال العرب العليا وسلطة من التكاليف الاقتصادية الحقيقي ويكن أن اعطى مثلا... من التجارة البينية إلى سبع دول عربية موزعة على اتفاقية السوق المشتركة قد زادت في عشر سنوات منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ حوالي ٢١٢٩٩ أي من ٩٧ مليون دولار إلى ١٣٦٦ مليون دولار بما يؤكد أن السوق العربية المشتركة تحقق مصالح الأمة العربية في إقامة الكيان الاقتصادي الواحد الذي سيضمن قوة الأمة.

التفعيل بقيام السوق

ويؤكد الفيزي الفوضي التجاري لأمريل حسن منظر المتشاور الاقتصادي الذين مجلس فرصة الاقتصادية له أنبل من تتجمل بإخراج السوق العربية كشروع اقتصادي عربي إلى حين فوجوه التكاليف الاقتصادية العربي الواحد لتلائم كل التسوق المشتركة الحالية الصغرى وهي التكتل والبعل بل ٧ دول عربية كثيرة وبإعادة السوق للبيئة ومن خلال هذا الكيان العربي يمكن للعرب المتحرك من مركز ثقل جديد الذي في مواجهة أي مشروع أقليمي يستهدف ترويق الاقتصاديات العربية. والقرن الرابع الفوضي منظر فخرية التكرار المائل ليجن قيام السوق للبيئة من خلال تنسيق المواقف واتخاذ سياسات جماعية وإقامة آلية عربية واتخاذ لجنة وزارية عليا عربية واختيار مشرق عربي مرتبط بالأمن العام للجامعة العربية تكون مهمته الاتصال بهذه الكيانات لمساعدة العمل على إنجاز هذا المشروع القومي العربي.

دراسة تحتاج قرارات

وودع فإن البرلمانيون العرب لديهم القدرة على اتخاذ قراراتهم من شأنها تدعيم القرارات الساتكة الخاصة بالسوق العربية خاصة أن سمعهم على المؤتمر دراسة مهمة تدرى أن تعرض فيها السبلات التي تترسح السوق والمقرضات التي تعترضها دراسة لعودة الروح إلى السوق العربية أما السبلات فهى:

في عام ١٩٩٩ وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على قيام جامعة الدول العربية وجه الرئيس محمد حسنى مبارك في خطابه للأمة العربية بهذه المناسبة الدعوة للقادة العرب بمسيرة...

السعى نحو أهداف السوق العربية المشتركة باعتبارها الكيان الاقتصادي العربي الذي لابد من وجوده في كل عام على نطاق واسع وصالحه من خلال التفعيل وإلى العام الماضي ١٩٩٦ استطاعت القادة العربية فضيلة أن تترجم دعوة الرئيس مبارك إلى خيرة عملية حين أصدرت قرارها بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ولكن نوال السوق العربية المشتركة للبيئة قتي تضم كل دول العربية وهو القرار الذي يثلث مصر جودا وضعة في أسرارها من الضمة حتى تقدر به كل الدول العربية. واليوم مل ينجح البرلمانيون العرب في إعادة الروح إلى السوق العربية للصورة وترسيم دلائرها لتشمل كل الدول العربية من المحيط الأسمى إلى الخليج العربي؟

دعوة هي توقيتها

يجب على هذا التساؤل الدكتور عصمت عبدالجبار الأمين العام لجامعة الدول العربية حينما يؤكد أن دعوة الدكتور ضمنى سور رئيس مجلس الشعب إلى عقد هذه الدعوة للبرلمانيين العرب في جامعة الدول العربية تأتي كدعوة لأهمية الجامعة العربية وبأضربها بين العرب وكذلك فإن اختيار السوق العربية المشتركة كمشروعا رئيسيا من محاور مناقشات المؤتمر السليم البرلمانيين العرب جاءه في توقيتها المناسب لخدمة مصالح الأمة العربية وبشروطها. ويؤكد الدكتور عبدالجبار أنه رغم المحاولات الاقتصادية لتفعيل الآلة العربية فإن السعى إلى قيام الكيان الاقتصادي العربي له أهمية بالغة حيث أن يكون هناك مجال التعاون العربي أو القطري بل مستكون لغة التعاون الدائم في ظل التجمعات الاقتصادية.

لماذا تم كمال

ويستكمل رئيس اتحاد البرلمانيين العرب د. جلال السليم تيزوك أن اختيار المؤتمر السليم كخروج السوق العربية المشتركة يعكس مدى أهمية التعاون العربي العربي ويؤكد على رغبة البرلمانيين العرب في السعى لبلورة صيغة ولجنة للتعاون المشترك بين كل الدول العربية ليلسان منهم فإن الطاقات والتكتليات العربية في الوطن العربي قادرة على تحقيق التعاون في المرحلة الحالية ثم التكميل في المرحلة القادمة. ويؤكد رئيس اتحاد البرلمانيين العرب في ذلك مع ما جاء به رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد شفيق مسور الذي أكد أن أكثر من تصديق له على ضرورة مواجعة الحازرات التي تستهدف تهديد الاقتصاد العربي وإقامة الكيان الاقتصادي العربي الواحد واعتبار السوق العربية هي الصيغة الأمثل ولتأخر شامل



المصدر :

الأمم المتحدة

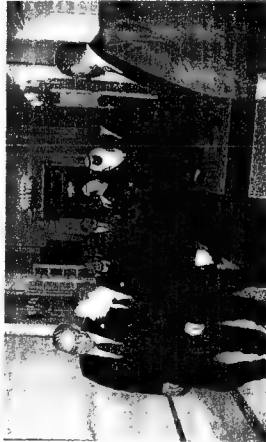
التاريخ :

٢٤ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تباطؤ تطبيق قواعد السوق وتأجيل الدعوة لها منذ نهاية السبعينيات حتى قيام مصر ومباركتها التي جاءت في خطب الرئيس مبارك وتصريحاته وأثناءه بالقاء العرب
 - تدخل مؤسسات الاستثمار القليلة التنسيق التعاون الاتفاقي العربي في القيام بمشروعات مشتركة.
 - أما الإيديولوجيات فترافعا في عدة مقترحات لعمد :
 - منح التشجيع الكامل من الاتحاد البرلماني للفكرة بهدف السوق العربية المشتركة.
 - دعوة الدول غير الأعضاء في السوق العربية المضمرة للتسارع للانضمام لتكامل الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.
 - تشكيل لجنة لدراسة السوق العربية لرواسلة العمل في وضع مسيرة السوق.
 - إنشاء لجنة دائمة للسوق في إطار الاتحاد البرلماني العربي
 - تنسيق العمل مع البرلمانات العربية وتزويدها بمساعدة بيانات ومعلومات.
- ويهدد.. فاعل الجورالدين العرب بعلونها
ويصرون قرارا بمودة الروح للجسد العربي.

مناقشات موعدة حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة في اجتماع الوفود البرلمانية العربية بقاعة مبارك بمجلس الشعب

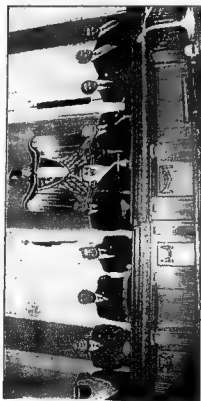


دفعى سرور بديكمان البرلمانات العربية إلى طريقهم إلى قاعة مبارك بمجلس الشعب والسوق العربية المشتركة. وطمع الحضور البرلمانيون بالانضمام إلى هذا الاجتماعات حول التضامن العربي والسوق العربية المشتركة. بين شعبوية سرور بديكمان بالوثائق التي تروج للاندماج بين العرب وتحتج على عدم اهتمامهم بالاندماج بين العرب والسوق العربية المشتركة. والسوق العربية المشتركة.

اشاد الدكتور محمد خليل السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المصري بالوفود البرلمانية العربية التي تم بقاعة مبارك بمبنى مجلس الشعب في القاهرة من أجل التلاقي مع جميع القضاة العرب. وقال في الاجتماع الصحفي الذي عقده مساء أمس رئيس الاتحاد البرلماني العربي الذي تم بقاعة مبارك بمبنى مجلس الشعب أنه تولى الأمر أن يجتمع الدكتور الدكتور أحمد تقي سرور رئيس مجلس الشعب على جملته الاستقبال والاحتفاءات والشبهات التي تم تقديمها لنا لانجاح أعمال المؤتمر البرلماني العربي الذي يندأ أعماله التضامنية اليوم والافتتاح. وقال أن لدينا افتتاحاً عاماً بأن المؤتمر سوف يكون ناجحاً ومعلقاً أهدافه بفضل مجلس الشعب المصري بقيادة أحمد تقي السعيد الذي يتم بين رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية التي من أجل تبادل الرأي حول مختلف الموضوعات المرجحة على جدول الأعمال وكان رؤساء البرلمانات والوفود

[illegible]

المؤتمر البرلماني يبدأ أعماله غدا بالجامعة العربية



التكوير فتحي سرور رئيس مجلس الشعب مع رؤساء وفود اتحاد البرلمان العربي داخل قاعة تكوير
مجلس الشعب

مصالحة شاملة

كما تقدمت الجمعية البرلمانية

الرئيسي الذي تولجه الأمة
حول موضوع التضامن

هو المنعطف الخطير الذي قد
العبء من الأحمال الثقيلة الذي قد

التسوية بالكامل نتيجة موفد

حساسية وحسنا، وهي
تقود حكومتها، ويقامون

الكيان الفلسطيني والانس
المتحدة، الامم المتحدة

كما أعدت الشعبية البرلمان

2

هذا موقعهم السوي، العربية المشتركة لانتاجته لم

للزمر السابع للاتحاد البرلماني العربي، الذي يبدأ

وقد استقبل الدكتور أحمد فتحي سرور، أمين
الجامعة العامة للجامعة العربية

رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة في أعمال الدورة
للمسابقة لاتحاد المرافقين العربية

وأكد الدكتور سمراد في هذا اللقاء ترحيبه بعقد هذه

الأخوة والتضامن التي تربط الشعوب العربية، سواءً

تكون عوناً لمبتليها حتى يحقق الأهداف التي تصبى

المعروف:

100



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية عربية موحدة لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة

بدأت أمس بمقر الجامعة العربية أعمال الدورة ٢٨ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والسياسية والاقتصادية التي ستناقش تشكيل اللجنة المالية ودراسة خطة عمل الاتحاد لعام ٩٧ والحساب الختامي لعام ٩٦ والتقديرات الأولية للموازنة عام ٩٨.

وعلم مندوب الإمارات أن ورقة العمل التي تقدم بها العرب تركز في الرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة وسبل تعزيز قيامها من حيث تشجيع الدول الأعضاء على تطوير التبادل التجاري العربي بشكل مباشر، ودون وسيطة وتصدير التبادل التجاري والرسوم والقيود المختلفة، وتسهيل تجارة البعور المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الأعضاء، وتركز الورقة كذلك في الحصول على أفضل المزايا التفاضلية في إطار المعاملات للتبادل والعمل على تحقيق التعاون الاقتصادي الداخلي بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن وتوسيع مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبرى.

كما تقدمت العراق بثلاثة مشروعات قرارات حول التضامن العربي والحصص المفروضة على العراق

والرؤية البرلمانية للسوق العربية المشتركة، واقترح المجلس الوطني العراقي تشكيل لجنة دائمة من ٥ مجالس نيابية عربية تمت تصروف رئيس مجلس الاتحاد البرلماني للاسهام في تدوير وجهات النظر وتنسيق المنازعات عبر المفاوضات السلمية والتنسيق المسبق حول القضايا القومية المصرية. كما حذر العراق في مشروع قراره الثاني من المعركة والتأخير للتعهد

متابعة

عبد الجواد على
أحمد البطريق
نصر زعلوك
محمد مبروك

والاقتصادية في جو ساهم فيه توتر يصيب علاقات بين الوكيلين العراقيين والكويتي حول المشروع للقدم من العراق برقع الحصص. كما اجتمع امس د لثني سرور رئيس مجلس الشعب طاعة مبارك بمجلس الشعب مع رؤساء الوفود والبرلمانات العربية عقب لقائهم بالرئيس مبارك لتنسيق المواقف والحدود بوزية عربية موحدة حول السوق العربية المشتركة، وبدأت ايضا مساء أمس الاجتماعات الأساسية للدورة الـ ٢٨ على ان تبدأ صباح اليوم الجلسة الرسمية المؤتمر من التاسعة صباحا بكلمة الدكتور عصمت عبدالجود، يليها كلمة الدكتور محمد جلال السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي، تليها كلمة الدكتور فتحي سرور، ثم كلمة الرئيس حسني مبارك الذي يقام المؤتمر تحت رعايته، ثم تبدأ في الثانية عشرة ظهرا جلسة العمل الأولى التي يتم فيها القرار ببدء جدول الأعمال وانتخاب رئيس وأمين سر مكتب المؤتمر كما يتم مناقشة تقرير الرئيس لعام ٩٦ والاتصاف إلى كلمات رؤساء الوفود ثم تشكيل للجان السياسية والاقتصادية ولجنة الصياغة العامة

لتنفيذ عقد الغذاء والدواء التابعة لاتفاق التضامن بين العراق والامم المتحدة والآخر في الاستثمار في العراق اومى بالتزاماته القانونية تجاه قرارات مجلس الامم ورفض المشروع العراقي استخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح سياسي للتجوير والابتلاء ويطلب برقع الححصص عن العراق فدوا وبدون لبطاء كما تقدمت سوريا بورقة عمل حول الرؤية السورية للسوق العربية المشتركة، ودلرت مناقشات اللجنين السياسية



المصدر : الأغبـار

للتشـير والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٣

مبارك لرؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي السوق العربية ضرورة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية تعنت الموقف الاسرائيلي عقبة في طريق السلام

التقى الرئيس جسني مبارك أمس بمراسلة الجمهورية مع رؤساء المجالس النيابية العربية المشاركة في المؤتمر البرلماني السابق للاتحاد البرلماني العربي، جعفر اللها، رؤساء مجالس نواب ورئيسه وفود مصر والأردن والأسبائر والعمير ونونس ونظر والكوير وبنان وأبيبا والمغرب والمليطن والدكتور محمد جلال السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي، حمس اللها والدكتور زكريا عرس رئيس نيران رئيس الجمهورية.

صرح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشيوخ في اللقاء، بأن الدكتور محمد جلال السيد الذي كلمة في بداية اللقاء، جاء فيها الرئيس مبارك ودور مصر في تحريك عملية السلام، وقال أن الرئيس مبارك تعهد بعد ذلك حيث عرض الخطوات الجارية لتحقيق السلام والعمير التي تم تأجيل عملية السلام على إنشاء سوق عربية الاسرائيلي، ودور الحديث حول أهمية التضامن العربي والتركيز على إنشاء سوق عربية مشتركة في الوقت الذي يركز فيه العالم على الكيانات الاقتصادية وإلا فإن السوق العربية المشتركة ضرورة لأيد منها.

مع الرئيس مبارك، حيث كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر للشقيقة لأعمال المؤتمر ورعاية الرئيس مبارك له.

وقال أن كلمة الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركت على مؤسسين هنا في جوفرها موضوع واحد هو التضامن العربي سواء كان هذا التضامن سياسيا أو اقتصاديا ويهدف إلى التغلب على التحديات والتحديات التي عاشتها الأمة العربية، وهذا هو التضامن السياسي العربي، أما التضامن الاقتصادي العربي فينبغي كما قال الرئيس مبارك في لقاءه مع رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر، أن لا تكون العلاقات الاقتصادية كما نلاحظ من خارج الوطن العربي، وإشاد بالقيادة المصرية في مجهودها لتحقيق السلام وتعزيز الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان.



المصدر: الأقباط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

نائب بالكنيسة مبارك له المكانة الأولى

القاهرة (أ. ش.):

أكد طوب الحسانع عضو
الكنيسة الأسرياني عن العرب
مبارك يحظى بالمكانة الأولى بين
السياسيين العرب وهذا تابع من
التحرك السياسي الذي تقوم به
معصو كرائنة للدول العربية.. وقال
في حديث لإذاعة صوت العرب
أمن أن مساندة الرئيس مبارك
للللسطينيين عامل مهم جداً في
حل الظروف الصعبة التي تمر بها
عملية السلام وأن الجماهير
العربية تنظر باحترام كبير للدور
المصري.



المصدر: الأناضول

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

د. عبد المجيد يبيحث

مع وزير خارجية النرويج

دعم السلطة الفلسطينية ودفع عملية السلام

التقى أسس النكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وبيرون جودال وزير خارجية النرويج الذي يزور مصر حاليا في بداية جولة له في المنطقة تشمل سوريا، والأردن وإسرائيل، وفلسطين تناولت المباحثات تبادل وجهات النظر حول تطور في منطقة الشرق الأوسط، والتحرك المطالب دفع عملية السلام التي تمس بموقف صعب من جراء تكليف إسرائيل لاستئنافها في الأراضي العربية المحتلة.

على المباحثات أعرب النرويجي عن صمعية التوسع في المنطقة، والذي يتطلب بذل المزيد من الجهود بشكل جماعي لاعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

من جانبها صرح النكتور عصمت عبد المجيد «أن النرويج النرويجي كان مبدئيا للاستماع لوجهة النظر العربية بشأن عملية السلام» وقد استفسر النرويج عن قرار الجامعة العربية الأخير بشأن وقف التطبيع مع إسرائيل، وقال الأمين العام أنه أكد للمستقبل النرويجي أن دوافع الدول العربية وراء هذا القرار هي الحفاظ على عملية لسلام وحمايتها وإثباتها وأن القرار رسالة واضحة لإسرائيل، لتدرك حرص العرب على حقوقهم وحقوق الفلسطينيين وأمرهم الأمين العام عن أنه في أن تنتهي التمهيدات الحالية لعملية السلام من قبل إسرائيل، موصدا أن الموقف النرويجي تجاه هذه التمهيدات كان إيجابيا وبناءا، ولمساق الأمين العام، أنه يجب للنرويج النرويجي عن تقديم المساعدة وتشكرها لتقديم النرويج الدعم لسلطة الفلسطينية بما يمكن الشعب الفلسطيني من تلميح لركنهم ودعمه من النواحي الاقتصادية والثقافية خاصة أن النرويج من الدول المراقبة لاتفاق الخليل وأيضا من الدول المانحة لميزانية السلطة الفلسطينية.



المصدر: الأخبـار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/١٣

الرئيس يستقبل وزير خارجية النرويج بحث العلاقات الثنائية ومسيرة السلام

يصرح عمرو موسى بأن المقابلة تناوأت دور النرويج في عملية السلام وإثباتها والعلاقات الثنائية بين البلدين والوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل

وأشار إلى أن الوزير النرويجي سيتوجه إلى دمشق ثم إلى إسرائيل ثم إلى فلسطين لاستكمال محادثاته، وأن هناك رغبة وعزيمة لدى النرويج للمساعدة في إنفاذ عملية السلام.

وقال أن النرويج دولة مناصرة للمحمربات والمساعدات على رأس قائمة الدول التي تقدم بذلك للسلطة الفلسطينية.

وأضاف فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية فإن النرويج تساهم في عملية إنشاء مكتبة الاستكشافية وعدد آخر من المشروعات ولذلك فإن العلاقة بين البلدين قوية

وقال: أن الوزير النرويجي سبق أن أكد أن بلاده ترى أن الاستيطان لا يتفق مع عملية السلام وإنها سياسة معقدة يجب أن تتوقف ضاماً حتى تستمر عملية السلام

وأكد أن المحادثات التي أجراها الوزير النرويجي كانت إيجابية وجاهات النظر. ولم تقدم النرويج أية اقتراحات بشأن عملية السلام.

استقبل الرئيس حسني مبارك أمس ببيروت ثورا جودال وزير خارجية النرويج.

حضر المقابلة عمرو موسى وزير الخارجية وسفير النرويج بالقاهرة.

أعرب الوزير النرويجي عقب المقابلة عن امتنانه للقائد الرئيس مبارك لبحث تطورات عملية السلام التي تواجه العديد من الصعوبات أكثر من أي وقت مضى منذ مدريد وأوسلو.

وقال أن التعاون بين مصر والنرويج قد يسهم في بعض الخطوات التي ستخضع في الأسابيع القادمة.. مما قد يؤدي لاستئناف المفاوضات.

لكنني لست متفائلاً جداً ولكنني فقط أتبادل وجهات النظر. والأمس يحتاج لبدل جهود كبيرة لإعادة عملية السلام لمسارها الطبيعي.

ورداً على سؤال حول تصوره للحدود الأوروبي خلال المرحلة القادمة قال: الالتزام الأوروبي وأمريكا والدول العربية يلعبون دوراً هاماً جداً. والنرويج رغم أنها ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي لكن عليها أدوار مختلفة تقوم بها.

وقال أن هناك حاجة لكي تقدم إسرائيل والسلطة الفلسطينية بجهود أكبر لإعادة عملية السلام لمسارها لأن البديل أسوأ.



المصدر: الأفيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/١٩٩٧

القمة الأفريقية في زيمبابوي؟ يونيو القادم

كتبت عواطف شريفاش
أبدأ في زيمبابوي يوم ٧ يونيو القادم
أعمال مؤتمر القمة الأفريقية في دوتيا
العادية رقم ٣٢ وتنتشر ٣ أيام. وتعد
يوم ٢٥ مايو الحالي لاجتماعات تحضيرية
على مستوى السفراء، لاعداد جدول
الاجتماعات لتستمر يومين، تعقبا لاجتماعات
لجنة يومين يوسى (٢٨ و ٢٩ مايو) لوزراء
الخارجية لراجعة جدول الأعمال ورفع
الى مؤتمر القمة. يناقش مؤتمر القمة
الأفريقية قضايا افريقية وفي مقدمتها
الديمقراطية والتنمية والديمقراطية والصومال
والقضية الشرقية الاربعة والمفاوضات بين
الفلسطينيين والاسرائيليين. صرح بوز
السفير اشرف رالند مساعد وزير
الخارجية وقال ان المؤتمر سيناقش أيضا
القضايا الاقتصادية بالافارقة.



المصدر : **الجريدة اللبنانية**

التاريخ : **7 مايو ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لبنان يدعو إلى منطقة للتبادل الحر

■ القاهرة - الحياة - وصل إلى القاهرة مساء أول من أمس رئيس المجلس اللبناني السيد نبيه بري على رأس وفد للمشاركة في أعمال المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي الذي يبدأ أعماله غدا في مقر جامعة الدول العربية. وأعرب بري في تصريحات صحافية فور وصوله عن أمله في أن يستطیع ممثلو التسعوب تحريك حكوماتهم لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة الذي طالما تمناه العرب.

ويصل رئيس المجلس معه وفدة عمل إلى المؤتمر تؤكد أن تحقيق الأهداف يستلزم تحرير الإدارة السياسية العربية من الهواجس والمخاوف التي تثار حول صيغ العمل العربي المشترك وفي طليعتها السوق العربية كهدف مستغلق. وتشد على أن تعزيز القدرة التنافسية العربية تجاه الدول الإقليمية غير العربية يتطلب تخفيف القيود على المبادلات الاقتصادية بين العرب ما بقي للجانح العربي الطموح الإمبراطوري للسيطرة التكنولوجية - الاقتصادية على العرب في حال قيام السوق الشرق الأوسط التي ينادي بها بقوة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وتدعو إلى إقامة منطقة تبادل حرة عربية تسمح بحرية انتقال الأشخاص أصحاب المشاريع وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية الاستثمار الداخلي في الإطار العربية أو المشترك بين بلدان المنطقة وفقا لسياسات متدرجة تحقق تعزيز فكرة تنوع الإنتاج وتنميته.



المصدر:

الأندلس

التاريخ:

١٣ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكتل الاقتصادي.. قادم

كتب مازن محمود الشوا:

أكدت اللجنة الاقتصادية برئاسة البحرين على ضرورة قيام السوق العربية المشتركة بالجماع الآراء وقال المتحدثون إن الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي الواحد لابد أن تكون جادة لأنه لا مفر من قيام هذا التكتل في ظل عالم التجهيزات الاقتصادية. وأشار الأعضاء إلى السوق الأوروبية المشتركة التي أسست الخطى بهذا العمل بها. وحيا الأعضاء قرار اللجنة العربية الأخيرة بقيام منطقة التجارة العربية الحرة اعتبارا من يناير ١٩٩٨ كنواة للسوق العربية المشتركة الموسعة ودعا الأعضاء إلى سرعة الانضمام لاتفاقية السوق كتي تضمين السيادة الاقتصادية على التكتلات والقدرات العربية وتزويج رؤوس الأموال



المصدر:

الشمس

التاريخ:

٢٠ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البرلمان العربي يناقش وقف التطبيع وإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عبد الفتاح فايد

تبدأ صباح اليوم بمقر جامعة الدول العربية لاجتماعات الاتحاد العربى العربى برعاية الرئيس حسنى مبارك، حيث تفتتح الجلسة الافتتاحية بكلمة له من التوقيع أن يلقيها نيابة عنه أحد المسؤولين.

وقد طرحت بالشعب من مصادر منظمة في المؤتمر أن قضية القدس سوف تفرض نفسها على مناقشات المؤتمر التي تستغرق اليوم وغدا الأربعاء.

ومن المتوقع أن يتضمن البيان الختامي الذي يصدر عن المؤتمر

قرارات مهمة تتعلق بتحقيق التضامن العربى وتأكيد مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٩٦. كما تنطوي بشروط الاتجاه لإقامة السوق العربية المشتركة في مراجعة التكتلات الاقتصادية العالمية وفي مواجهة خطر اتفاقية الجات على الاقتصاد العربى.

وأضافت المصادر أن من المتوقع صدور قرار عن المؤتمر بتجديد التطبيع مع العدو الصهيونى بشكل كامل كرد على حاسم على المصنف والاستمرار في الدين ثمان سهما حكومة تقيهاو بنوسمى الاستيطان في الأرض العربية المحتلة.



المصدر :

١٣ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك يستعرض مع البرلمانيين العرب مصائب السلام ويؤكد ضرورة التضامن وإنشاء السوق العربية المشتركة

الرئيس يواجه كلمة اليوم في افتتاح المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي البرلمانيون العرب يؤكدون أهمية اتخاذ موقف موحد لحماية القدس والعمل على رفع الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان

في لقاء الرئيس حسني مبارك أمس، بمقر رئاسة الجمهورية، مع رؤساء المجالس البرلمانية، والوفود المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمر السابع، استعرض الرئيس الخطوات الجارية حالياً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط والمصاعب التي تواجه العملية السلمية بسبب تعنت الموقف الإسرائيلي، وركز الرئيس على أهمية التضامن العربي، وطلب بإنشاء السوق العربية المشتركة، مشيراً إلى أن العالم يركز على الكيانات الاقتصادية الكبيرة، ومن الضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة. وصرح الدكتور فكري سرور رئيس مجلس الشعب - عقب اللقاء - بأن الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب المغربي، اتفق كلمة في بداية اللقاء حيا فيها الرئيس مباركته وبور مصر في تحريك عملية السلام.

كما أعرب الدكتور محمد جلال السعيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي عن سعادته وسعادته رؤساء الوفود لهذا اللقاء مع الرئيس مبارك، ووصفه بأنه كان فرصة لتقديم الشكر والامتنان لاحتضان مصر الشقيقة أعمال المؤتمر، وريعية الرئيس مبارك له، وقال إن الكلمة التي ألقاها الرئيس مبارك خلال اللقاء، تركزت على موضوعين وهما في جوهرهما موضوع واحد هو التضامن العربي، سواء كان هذا التضامن سياسياً أو اقتصادياً، بهدف التطلع على الخلافات والتصدعات التي عاشتها الأمة العربية، وهذا هو التضامن السياسي للعربي. أما التضامن الاقتصادي فيفضل. كما قال الرئيس مبارك - في إنشائه سوق عربية مشتركة، تحل كل العرب يستفيدون من الخيرات العربية، بدلاً من أن تكون المبادلات الأساسية. كما تلاحظ، من خارج قلوبنا العربي.



الصدر :
الإمام

التاريخ :
١٣ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدقات الصحفية والمعلومات

واثناء بالقيادة المصرية في تحقيق السلام وتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وسوريا، وجنوب لبنان وسبوحه الرئيس مبارك صباح اليوم، كلمة إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي، الذي يعقد بمقر الجامعة العربية، حيث تبدأ جلسة العمل الأولى ظهراً لإقرار جدول الأعمال.

ومن المقرر أن يختتم المؤتمر أعماله غدا بإعلان مشروع البيان الختامي وقد بدأت أمس بمقر الجامعة العربية اجتماعات الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، التي يشارك فيها ١٥ رئيساً لمجلس النواب والبرلمانات العربية.

وفي اجتماع للجنة السياسية الخاصة بالقوة، والذي عقد أمس برئاسة إسماعيل عبد الغني عضو مجلس الشعب السوري، أكدت الشعبة البرلمانية المصرية أن التضامن العربي من الممكن أن يتحقق بداية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة وخلال المناقشات، أكد ممثلو الشعب البرلمانية العربية أهمية اتخاذ موقف عربي موحد في مواجهة التحدت الإسرائيلي، وحماية المقدرات الإسلامية في القدس والعمل على وقف الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الهوية العربية للأراضي الفلسطينية بجانب العمل على رفع الحصار المفروض على العراق، وليبيا، والسودان.

وألبرت اللجنة السياسية تشكيل لجنة للصياغة تخرج بتقرير موحد حول التضامن العربي، بعد الاستماع اليوم إلى كلمة الرئيس مبارك.

وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية، برئاسة عبد الرحمن سيف عضو مجلس الشورى البحريني، تم التوصل إلى مشروع قرار بشأن إقامة منطقة لتجارة الحرة العربية تمهيدا لإقامة السوق العربية المشتركة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٥ / ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوحدة الاقتصادية يعقد اتفاقية السوق العربية

□ كتبها : أمين علي :
اتهم مجلس الوحدة الاقتصادية بجملة
الدول العربية من تعديل اتفاقية السوق العربية
المشاركة في مساعي إعادة إحياء وتنشيط
الاتفاقية بعد الجمود الذي أصابها خلال السنوات
الطويلة. وقرر المجلس عرض الاتفاقية الجديدة
في صورة مشروع قرار على الاجتماع الثاني
العام المقرر عقده بالقاهرة في منتصف الشهر
القادم لبحث جميع الدول العربية على الانضمام
لاتفاقية السوق المشتركة وتضمنت التعديلات

الجديدة 7 بنود أهمها إيجاد آلية لتتصاحب السوق
للدول العربية غير الأعضاء في إطار الوحدة
الاقتصادية دون اشتراط انضمامها للاتفاقية
الوحدة الاقتصادية بين دول المنطقة العربية
وتعمل التعديلات إنشاء آلية وطنية وعامة
لاستئناف تطبيق الدول السبع الأعضاء بالسوق
لمعليات تحرير التجارة وفتح الأسواق
والأسواق والصناعات على سيرة الانضمام
للسوق استنادا لمعيارها في مجلس الوحدة
الاقتصادية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ٥ / ١٩٩٧

وهو نفس ما تفعله معظم دول النموذج
الآسيوية.

ويوضح د. أحمد رشاد موسى
رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس
الشورى أن تدفق الاستثمارات
الخارجية لا يتطلب تهمة المناخ المصالح
للاستثمار فقط وإنما يتطلب أيضاً
تحقيق الأمان والاستقرار لهذه
الاستثمارات وحسن التعامل مع
المستثمر باعتباره شريكاً جاداً وأميناً في
الاستثمار في عملية التنمية كما أنه
يجب حرص على تحقيق مصلحته ..
ويضيف أن الاستثمارات الأجنبية لها
دور مهم ليس فقط في التعاون مع رأس
المال الوطنى في جهود التنمية بوسائلها
المختلفة وإنما أيضاً لما يمكن أن شذنا به
من خبرة تكنولوجية متقدمة وإدارة
علمية متطورة يمكن أن تسهم في دفع
عجلة التنمية والإسراع بتحقيق أهدافها.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٤ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل يفعلها البرلمانيون العرب؟ السوق المشتركة تواجه غياب الإرادة السياسية والأنغام التشريعية



برهان الجرجاني د. حسن إبراهيم

حقيقيا لقيام تكتل عربي لا تصدير هذه السلع كان عبارة عن تحويل لها من تروية عينية إلى تروية نقدية حرة تستطيع أن تشتري بها ما شاء من أين تشاء وتستثمر من أين تشاء. وبالتالي كسب بالانكسار فتح فرص التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية على أساس الدافعية. فهذا الذي اعتبر عائقا كان في الحقيقة عتبرا مسمعا أو نوافذ الضيق التي كانت تلتصق بالانكسار.

وقدما يختص قطاع الأعمال العربي، فقد تسود هذا القطاع حاليا فكرة تأن أن سوقا مشتركة في هذا القطاع ما الوصول إلى السوق فطر آخر دون انقضاء مسائل ومضيق طبع. وهذا ما أدى عن الحساسية من المنافسة التي تلحق بعد التوسيع احياءا لكل تلك الجوانب كثيرة لتستفيد من انقضاء فائجة من المنافسة وطبع تالفا واستيعابها في إطار من مناهضة عربية أممية. وأشار إلى أن أوروبا ذات الاقتصادات والمنتجات التجارية استلزمات أن تحتل هذا المقعد في إطار من التكتل الجماعي الكبير ومن التعويض الجماعي عن الضيق الجديدة. وأكد أن المنافسة ظاهرة إيجابية وصورية ولا ينبغي عليها. فضلا عن أن سوقا عربية مشتركة تتنام الآن من ضلها في تلك المنافسة الرائدة بالضرورة من الاتفاق الذي ترمه اتفاقية الجات وتضع يلا منها مسألة التلحة تنطق من داخل السوق المشتركة وتتغير في النهاية إلى توحيد التكتل وتحتل تلك السوق.

ودعا حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى لقاء مشروع النظام القانوني العربي للوحدة للتشريعات العربية المشتركة السابق وأتمنى في نظام المجلس وتطويره بما يتناسب والتطورات في السياسة الاقتصادية العربية وذلك بالتعاون مع الدول المستثمرين العرب والمؤسسات العربية المشتركة ذات العلاقة. وقال أن التطورات الدولية تحت على الأمة العربية أن تسارع إلى تعديل مرفقها وتقوم بالتغييرات الدولية وتمديد انكسارها على مصالح الأمة العربية.

وأشار إلى أن فتح يتوسع السوق العربية أمام المنتجات القابلة للتصدير والتبادل تنقل عليها ملحا لجميع الدول العربية. وأضاف أن ذلك يتطلب تش

يؤكد العراقيون والأوساط الاقتصادية العربية أصلا عريضة على الاقتصاد البرلماني العربي لدخول اتفاقية السوق العربية المشتركة حيث إن التنشيط بعد ٤٠ عاما من الانتظار. وتواصل الأوساط الاقتصادية في قيام البرلمانات العربية

عاطف عبد الله

وتقوم خطوات التنفيذ وسنالك دفع العمل بها. ومن جانبها خلع الأمن الحام للفرص التجارية العربية. د. برهان الجرجاني إلى أن العراق الرئيسية لقيام تكتل اقتصادي عربي هي على المستوى السياسي، عدم تفرات الإرادة المستوى الاقتصادي اعتماد لتجارة العربية على سلمة أو من ثم عدد قليل من السلع تصدّر إلى الدول الصناعية وعلى مستوى الأعمال الحساسية تجاه المنافسة السوقية التي لا بد من تحصل في داخل سوق مشتركة والتي تتيح مجال تحريك السوق بحرية كاملة تصديرا واستيرادا على أساس من التنافس في الجودة والأسعار. والقدرة لتلك الإرادة السياسية قال الجرجاني أنه إلى الآن الانكسار السياسية الظاهرة ومظاهرها التي بلغت حد الصعوب المالية والدولية ما أتاح للأجنبي فرص الاستغلال والانتزاع. وتمييزا لنا بتجاهل كل مفاصلها. ولما يتعلق بمزاج التجارة الخارجية على تلك الوحدة قائما على تلك السوق.

بالصل على تقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية، وذلك من خلال تبادل مستشارهم من تشريعات وتكون مرجعا للتدريس والخوار. وكذلك الوصول إلى نقاط التقاط بشأن أهداف السوق العربية، وأهميتها وسبل تنفيذها وآليات تنفيذها. ويمكن للبرلمانات العربية إلى الآن المراحل التشريعية التي تنقب في طريقها إلى السوق المشتركة.



المصدر: **المراسل**

التاريخ: **١٠ مايو ١٩٩٢**

للنشر والخدافات الصحفية والمعلومات

حمادي: السوق المشتركة

هدف المرحلة القادمة

قال سمعون حمادي رئيس الوفد العراقي الى اللجنة المشتركة بين العراق وايران في السوق العربية المشتركة يجب ان يكون هدفنا جديدا في المرحلة المقبلة وهو يحتاج الى تركيز روح العمل الجماعي العربي لخلق اقتصادية المنطقة من اجل الانتماء العربي ونحن نؤمن بالوحدة العربية الشاملة اقتصاديا وسياسيا وشكلا توحيدا.

واشار الى ان العراق تعرض لسلسلة طويلة من القرارات الدوابة التي تعرضت الحصار عليه وفي قرارات سياسية تتيناها الولايات المتحدة الامريكية لزيادة الضيق العربي في العراق وهو ما يحتم وتلقا حريية دولة ايران هذا الحصار فقامت عن العراق التي التزم بتنفيذ جميع القرارات الدوابة ولم يلب المجتمع الدولي حتى الآن والقرارات الدولية وهو ايران يخضع لتأثير الدول الاسريكية في فرض الحصار على العراق. وأكد ان العراق يرفض سياسة القنص الامريكاني وسياسة الحكومة الاسرائيلية العراقية في رافعة مسيرة السلام وتطالب العراق بالتحالف اسرائيل من الان لرفض الحلفاء وقيام الدولة الفلسطينية. ويذكر من هجمة الثقافية الاسرائيلية العربية التي تريد ضرب الثقافة العربية لتجريد العرب من هويتهم الثقافية حتى يسهل السيطرة على مقدراتهم واستغلال ثرواتهم. وأكد ان العراق سوف يخرج من زمته قويا مصيرا لغضبا لمت العربية على طريق تحقيق الوحدة والتقدم.

قيام السوق العربية المتحدة بعضى الرافعة والتقدم والخروقات الكبرى لجميع الدول العربية
لافتور فى العلاقات المصرية - الأمريكية وهى فى أفضل حال

مبارك لروءساء تحرير الصحف في الطريق إلى المغرب

[illegible][illegible]

والصحيح الاقتصادي في لبنان السبق
والفكر الاقتصادي في مصر القدر
الرفعة والتميز، ولجاء مصر على
شبه الملاكين، بل مصر على
مصريون كبرياء وتطورا اقتصاديا
لبنان العربية

ولكن الاقتصاد في الاسود في تاتاليا
والصحيح الاقتصادي في مصر القدر
الرفعة والتميز، ولجاء مصر على
شبه الملاكين، بل مصر على
مصريون كبرياء وتطورا اقتصاديا
لبنان العربية

أجل من هذا شكلا، وتحت الاسم،
تعدد الزبائن مبالغة في ضرورة
عدم إهمال أحزاب في أسسها
وقال في قيام هذه الأحزاب

من المبالغة، وتحت الاسم،
تعدد الزبائن مبالغة في ضرورة
عدم إهمال أحزاب في أسسها
وقال في قيام هذه الأحزاب

[illegible][illegible]

Year	Number of cases	Number of deaths
1990	10	0
1991	15	0
1992	20	0
1993	25	0
1994	30	0
1995	35	0
1996	40	0
1997	45	0
1998	50	0
1999	55	0
2000	60	0
2001	65	0
2002	70	0
2003	75	0
2004	80	0
2005	85	0
2006	90	0
2007	95	0
2008	100	0
2009	105	0
2010	110	0
2011	115	0
2012	120	0
2013	125	0
2014	130	0
2015	135	0
2016	140	0
2017	145	0
2018	150	0
2019	155	0
2020	160	0
2021	165	0
2022	170	0
2023	175	0
2024	180	0
2025	185	0
2026	190	0
2027	195	0
2028	200	0
2029	205	0
2030	210	0
2031	215	0
2032	220	0
2033	225	0
2034	230	0
2035	235	0
2036	240	0
2037	245	0
2038	250	0
2039	255	0
2040	260	0
2041	265	0
2042	270	0
2043	275	0
2044	280	0
2045	285	0
2046	290	0
2047	295	0
2048	300	0
2049	305	0
2050	310	0
2051	315	0
2052	320	0
2053	325	0
2054	330	0
2055	335	0
2056	340	0
2057	345	0
2058	350	0
2059	355	0
2060	360	0
2061	365	0
2062	370	0
2063	375	0
2064	380	0
2065	385	0
2066	390	0
2067	395	0
2068	400	0
2069	405	0
2070	410	0
2071	415	0
2072	420	0
2073	425	0
2074	430	0
2075	435	0
2076	440	0
2077	445	0
2078	450	0
2079	455	0
2080	460	0
2081	465	0
2082	470	0
2083	475	0
2084	480	0
2085	485	0
2086	490	0
2087	495	0
2088	500	0
2089	505	0
2090	510	0
2091	515	0
2092	520	0
2093	525	0
2094	530	0
2095	535	0
2096	540	0
2097	545	0
2098	550	0
2099	555	0
2100	560	0

1

1

0.4

100



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٤

مؤتمر البرلمانيين العرب يختم أعماله اليوم

حلم السوق المشتركة يدخل دائرة الواقع

وحول أهمية دور القطاع الخاص في المرحلة الحالية والمستقبلية يؤكد د. محسن الدين الغريب وزير المالية أن التوجه الاستراتيجي للتنمية يستهدف أن يفضّل القطاع الخاص بما يزيد على 80٪ من إجمالي الاستثمارات المقدرة

لتحقيق أهداف التنمية ومن عبء يتطلب تكثيف كل الجهود على كل المحاور في جميع المجالات والاتجاهات للرؤساء به، وهناك من الدلائل ما يشير إلى إمكانات واسعة للقطاع الخاص للإضطلاع بهذا الدور وخصوصاً أن عدد المشروعات

التي قدمت للمحافظات خلال عام 96 بلغت أكثر من 4 آلاف مشروع في المجالات السياحية والصناعية والزراعية وبلغت استثماراتها أكثر من 78 مليار جنيه في سنة واحدة.

ويقول طاهر البشري وزير التخطيط إن قدرة القطاع الخاص من تمويل مشروعات التنمية قد تواجّه في المستقبل القريب الطموحات المستهدف تحقيقها الأمر الذي يعلّنا نهجاً يجذب الاستثمارات الخارجية من الدول الشقيقة والدول الصديقة لسد الفجوة التمويلية في التنمية وبين اللبشات الطويلة

في حضور نصف وزراء الحكومة المصرية يرسم أكثر من 500 شخصية اقتصادية بارزة من 32 دولة وخيانة الغرفة التجارية الأمريكية صورة مصر السوق المصاعدة وحرص الاستثمار ومراكز جذب المستثمرين إليها، في المؤتمر الضخم الذي بدأ أعماله أمس الثلاثاء.

ويقول محمد شفيق جبر إن مصر الآن على خريطة الاستثمار المالي، ودور الغرفة التجارية الأمريكية والتي تتشرف بتنظيم هذا المؤتمر بين مسؤولي الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات المالية بهدف إلقاء الضوء على الإنجازات الاقتصادية التي تمت في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه.

ويأتي هذا المؤتمر الضخم بعد نحو أسبوع من قرار البرلمان المصري لقانون حوافز الاستثمار الذي يهيئ مشاعاً استثمارياً مناسباً للاستثمارات الأجنبية. وترسم جلسات المؤتمر الشمانى عشرة خريطة مصرية جديدة أمام المستثمرين في جميع المجالات وتناقش تحول دور الحكومة من مالك إلى منظم لإنشاءات وتكثيف إزالة الإغلاقات التي ماتزال قائمة أمام المستثمرين حتى الآن.

**اللجنة الاقتصادية المؤتمر البرلمانى العربى
توافق على مشروع قرار حول السوق المشتركة
توصيات المؤتمر تدعو إلى وقف التطبيع مع إسرائيل**

کتاب مجدی عبدالرحمن :

وافقت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي على مشروع قرار بشأن السوق العربية المشتركة وسيتم رفعه للمؤتمر لاتخاذ القرار.

ويأتي في مقدمة هذه القرارات تحويل
القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تحكم
اجتماعات ثورية.. ودعوة الدول
العربية إلى وقف التطبيع مع إسرائيل
لإجبارها على وقف إقامة المستوطنات
اليهودية في الأراضي المحتلة وعلى
رأسها القدس وضرورة الانسحاب من
الأولان السورية والجنوب اللبناني .
ويطالب المؤتمر بترجمة القرارات
العربية الصادرة بشأن القدس إلى واقع
ملموس للحلقات على هوشها العربية
مكثتها الدينية .

كما يدعو المؤتمر إلى رفع الحظر المفروض على ليبيا كتعبئة الشعب الفلسطيني من المزيد من الانسحاب ورفع الحصة من التوزيعات النفطية والغازية المستحقة على الشعب الليبي والتي أصبح الجوع الاجتماعي لها شهوة مرجحاً جميع الفلسطينيين الذين يترقبون مرجحاً باتخاذ شكل لجنة برلمانية عربية لتتقضي الحقوق حول هذا الموضوع .
كما يدعو المؤتمر إلى الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي بشكل تهدد للامن الفلسطيني العربي . ويخالف قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي .
كما يؤكد المؤتمر سبله دولة الامارات المتحدة على جرحها للشكلا .
الطابع ويعد في كل الجوانع الجاهل بطرق السبله . كما يدعو الى استبعاد من مدتي سنة ومالية الفلسطينيين .

يؤكد أن نجاح العرب في مواجهة التحديات والخطاطر التي تهدد تقدمهم الاقتصادي وأمنهم القومي يتوقف على دعم وتعزيز جهود العمل الاقتصادي للعرب المشترك والذي يقوم بالأساس على إقامة كتلة اقتصادية عربي حقيقي من خلال تدعيم منطقة التجارة الحرة والتكديج بها وصولا للسوق العربية الموحدة التي تركز حاليا على السوق المصنفة القائمة في إطار مجلس هذه الاقتصادية العربية.

يدعو مشروع القرار الى تقييد وتلوية
من المخاض من قرارات عربية بشأن
التكامل الاقتصادي وتجديد مباحث
من التناقضات الاقتصادية جارية
ورئيسية، المدخلات المختلفة للتكامل
الاقتصادي تغيير الوضع والتوزيع
على تنوع وانخفاض الاستثمار
التجاري بين الاقطار العربية ووضع
سائلب، واستراتيجية فاعل تحكم
الاستثمارات ودروس العمل
العربية والوطن العربي ودعو الدول
الاقتصادية للتعاونة العربية ووضع
لوحة للتكامل الاقتصادية والاعلى
الغرض العربي بامعة جزئي العمل
بمصلحة المستفيدين من الترقية



المصدر :

الاتحاد

التاريخ :

١٤ مايو ١٩٩٧

للمس والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشاذلى فى كلمة مصر بالمؤتمر مؤتمر قمة لوضع ميثاق اقتصادى عربى التضامن والسوق المشتركة ضرورة لحماية كيان الأمة العربية

مع القوى الناجية. وأكد أن كل الصيغ المطروحة لن تصفق غاياتها إلا إذا اتخذت الدول العربية موقفاً جماعياً لأن الدخول فى شراكات متعددة يؤدى إلى توسيع نطاق التسيب بين الاقتصادات العربية مما قد يفلل من فرص امكانات قيام السوق المشتركة. وأكد كمال الشاذلى أن التطورات الدولية المعاصرة تستوجب وضع استراتيجية عربية متكاملة للعمل العربى المشترك تعدد على قبولها متطلباتنا الأساسية وقال أن التصرفات الفردية لم تعد تتواءم مع خصائص المناخ الدولى القائم على نظام التضامن الكثير.

وأرجح كمال الشاذلى وجهة نظر الشعبية البرلمانية المصرية فى هذا المجال وقال أن هذه المرحلة تتطلب أن نطرح خلالنا ونقتنع كل العوامل الهئية للنزاع والفتنة وأن ندرج فى بناء رؤية مشتركة لأسس تضامن عربى فعال يولجبه المستقبل بقوة وأدراك.

الدول العربية والأسواق الفردية الخارجية فى إطار اتفاقيات شراكة أو فى إطار التكامل الاقتصادى العربى

دعا كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى ورئيس وفد مصر فى المؤتمر البرلمانى العربى المسامح إلى إعطاء أولوية مطلقة فى الفترة القادمة للاتفاق على أعمال اليات السوق العربية المشتركة مع مراعاة التدرج فى تنفيذ اتفاقيات التضامن الهئية للسوق. كما دعا الشاذلى إلى اعداد إعلان برلمانى عربى حول إقامة السوق ومحدد مؤتمر قمة اقتصادى يضع الأسس لريثاق الاقتصادى عربى وطالب بأهمية تعيد العمل الاقتصادى وابعاده عن الهزات والخللات السياسية الطارئة. كما طالب بتقريب التشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.

جاء هذا فى كلمة الوفد المصرى أسس التي أكد فيها الشاذلى أن مشروع السوق العربية المشتركة هو الضمانة الحقيقية لمستقبل وأمن الأجيال القادمة.

وأشار إلى ظاهرة ارتباط العديد من



المصدر: الاتحاد السوفياتي

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر البرلماني العربي يطلب:

تحويل القمة العربية لمؤسسة دائمة والإسراع بإنشاء السوق العربية

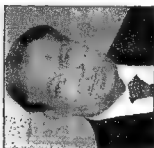
ودعا المؤتمر للحكومات العربية الى ربط خطوات التطبيع مع إسرائيل وللتعامل معها بالتوازن مع التقدم في مسارات السلام.

كما طالب المؤتمر برفع الحظر المفروض على ليبيا، ورفع الحائزات عن الشعب العراقي، ودعا العراق إلى اتخاذ جميع الإجراءات لإنهاء موضوع الأسرى الكويتيين.

وفي الجانب الاقتصادي، دعا المؤتمر إلى الإسراع بتفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة، كأساس لنظام مالي عربي متكامل.

دعا المؤتمر البرلماني العربي السابع - في ختام أعماله أمس - إلى تحويل القمة العربية إلى مؤسسة دائمة تمثّل اجتماعات دورية لرسم سياسة عربية مشتركة، ووضع الخطط اللازمة. وجسد المؤتمر تكليف رئيس الاتحاد البرلماني العربي بالانضمام والقادة العرب، بهدف الإسهام في تنمية الأجيال العربية، وإزالة الخلافات بين الدول العربية. وحمل المؤتمر إسرائيل مسؤولية إشغال عملية السلام، وطلب المؤتمر للحكومات العربية بضممان حرية الحركة والتنقل والعمل للمواطنين الفلسطينيين.

المؤتمر العالمي يطالب بعزل اليهود لإنهاء السوق المشتركة
الوفود ترفض السياسات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس

[illegible]

د. أحمد فتحي مسرور

رئيس الاتحاد يبرأ من تشكيكها
شمولية التمثيل التابعة ما يتخذ من
خطوات لإنشاء السوق العربية المشتركة
وأعداد تقارير بالوسائط بهذا القدر
تتوزع على العشر المئات والحواسن
العربية وتشترى الرأي العام العربي
وقد شكلت اللجنة من مصر والمغرب
وموريتانيا والكويت.
محور عملية السلام في الشرق
الوسط

● يؤكد المؤتمر ان تمسك الدول العربية بوحدة عملية السلام لتحقيق سلام عادل وشامل.

Year	Number of cases	Percentage of cases
1990	10	10.0
1991	15	15.0
1992	20	20.0
1993	25	25.0
1994	30	30.0
1995	35	35.0
1996	40	40.0
1997	45	45.0
1998	50	50.0
1999	55	55.0
2000	60	60.0
2001	65	65.0
2002	70	70.0
2003	75	75.0
2004	80	80.0
2005	85	85.0
2006	90	90.0
2007	95	95.0
2008	100	100.0
2009	105	105.0
2010	110	110.0
2011	115	115.0
2012	120	120.0
2013	125	125.0
2014	130	130.0
2015	135	135.0
2016	140	140.0
2017	145	145.0
2018	150	150.0
2019	155	155.0
2020	160	160.0
2021	165	165.0
2022	170	170.0
2023	175	175.0
2024	180	180.0
2025	185	185.0
2026	190	190.0
2027	195	195.0
2028	200	200.0
2029	205	205.0
2030	210	210.0
2031	215	215.0
2032	220	220.0
2033	225	225.0
2034	230	230.0
2035	235	235.0
2036	240	240.0
2037	245	245.0
2038	250	250.0
2039	255	255.0
2040	260	260.0
2041	265	265.0
2042	270	270.0
2043	275	275.0
2044	280	280.0
2045	285	285.0
2046	290	290.0
2047	295	295.0
2048	300	300.0
2049	305	305.0
2050	310	310.0
2051	315	315.0
2052	320	320.0
2053	325	325.0
2054	330	330.0
2055	335	335.0
2056	340	340.0
2057	345	345.0
2058	350	350.0
2059	355	355.0
2060	360	360.0
2061	365	365.0
2062	370	370.0
2063	375	375.0
2064	380	380.0
2065	385	385.0
2066	390	390.0
2067	395	395.0
2068	400	400.0
2069	405	405.0
2070	410	410.0
2071	415	415.0
2072	420	420.0
2073	425	425.0
2074	430	430.0
2075	435	435.0
2076	440	440.0
2077	445	445.0
2078	450	450.0
2079	455	455.0
2080	460	460.0
2081	465	465.0
2082	470	470.0
2083	475	475.0
2084	480	480.0
2085	485	485.0
2086	490	490.0
2087	495	495.0
2088	500	500.0
2089	505	505.0
2090	510	510.0
2091	515	515.0
2092	520	520.0
2093	525	525.0
2094	530	530.0
2095	535	535.0
2096	540	540.0
2097	545	545.0
2098	550	550.0
2099	555	555.0
2100		

تاريخ النشر :

مفتی عبد الغفار
مفتی محمد انیساری
مفتی اختر

في ظل الشريعة الدولية ويستعرض التزاماتنا تجاهها لا نؤكد لاسرائيل دوراً مؤثراً في المنطقة بل نؤكد على دورنا في تعزيز السلام والديمقراطية في المنطقة.

● يؤكد أيضا أن تحقيق السلام والحد من التوتر في الشرق الأوسط مستوجب انضمام إسرائيل لكتلة جميع الأناسي (الاسطاسي) الملتزم بها القدس العربية وشكلت الهيأة العربية الفلسطينية من ممارسة هذه التمييز مصبيرة وإقامة دولة الممتد بها منسجتها القدس كما يستتبع انضمام إسرائيل من الجولان العبريين المحتل إلى حدود الرابع من شهر سنه ٧٧ والانسحاب من جنوب لور وقبالة العربي إلى الحدود العرفية

— *Journal of the American Medical Association*

والسلام عليكم و عليكم السلام

١٥٧٢ هـ وضع على رأسه الصليب
الاسلام و بنائه، السبق العظيم
الشتوي الكريمة عبودا الوصل
الوحدة الكريمة



المصدر :

الإمام

التاريخ :

١٥ مايو ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رأى

السوق العربية المشتركة .. ضرورة قومية

أصبح لا بد من إقامة السوق العربية المشتركة إذا أراد العرب أن يكون لهم مكان تحت الشمس وسط النظام العالمي الجديد الذي يتشكل هذه الأيام والذي يعتمد أساساً على مناطق التكتل والتكامل الاقتصادي والمناطق التجارية الحرة مفتوحة على عدد من الدول تجمعها مصالح وسياسات متشابهة.

وإذا كان في العالم كله منطقة تستحق أن تلحق بزعام المائدة وأن يكون لها دور بارز في تشكيل النظام العالمي الجديد بما فيه من تكتلات اقتصادية، فهذه المنطقة لا بد أن تكون المنطقة العربية بما لها من تاريخ وثراء وثقافة مشتركة وبما لها من إحصيات مستقبلية مصرية بالحدة وبما لها من حاضرات إقليمية شديدة على مستوى الوطن العربي كله تزكده ضرورة التكامل الاقتصادي كضرورة أساسية نحو التكامل السياسي والتضامن العربي الذي لا يعتمد على شعارات فقط ولكن على المصالح المشتركة لجميع الشعوب.

وقد كان هذا من المعنى إكماله عليه الرئيس حسني مبارك خلال الأيام الماضية إسراء في حديثه في تليفزيون أبو ظبي أو في حديثه لرؤساء تحرير الصحف المصرية أو في كلمته إلى الزعماء القضاة العرب، وهو أيضاً ما أكدت عليه مناقشات ومداولات الدورة الثامنة والخمسين للاتحاد العربي للعربيين العرب ومؤتمراتها، وهي الدلالات التي تدور من أراء الشعوب العربية مثل هذه القضية المصرية.

وتدخل في هذا النطاق مباحثات القمة التي تعقد في الرباط حالياً بين الرئيس مبارك والرئيس الحسن الثاني في إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والمغرب، حيث أن أي تقارب اقتصادي بين أي دولتين عربيتين يسهل في النهاية التوصل إلى المنطقة التجارية الحرة التي ستكون مقامة بضرورة السوق العربية المشتركة.

Bibliothèque Alexandrine



0439290